

اهل الذمة في الإسلام

تأليف

دكتور ا. س. ترتون

مراجعة وتعليق

الدكتور حسن حبشي

الطبعة الثانية



عبد السلام بن عبد الله

«تقديم»

يسرني أن أقدم لقارئ سلسلة «تاريخ المصريين» هذا الكتاب الهام عن «أهل الذمة في الإسلام» الذي ألفه الدكتور «تريتون» الأستاذ بجامعة لندن تحت عنوان: «الخلفاء ورعاياهم غير المسلمين». وقد ترجمه الأستاذ الدكتور حسن حبشي باذن من المؤلف، وصدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٤٩ تحت عنوان: «أهل الذمة في الإسلام»، ثم صدرت طبعة ثانية له في عام ١٩٦٧، وكلا الطبعتين صدرتا عن دار المعارف.

ونظرا لأن الطبعتين قد نفدتا من السوق، ولأن الكتاب يعد مرجعا علميا هاما لاغنى عنه للقارئ المتخصص والمثقف العادي، فقد استأذنت الدكتور حسن حبشي في إصدار طبعة ثالثة منه في سلسلة «تاريخ المصريين»، وأذن لي مشكورا.

ويتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب العلمية التي تناولت هذا الموضوع بتقسيمه الموضوعي الممتد على مساحة الدولة الإسلامية الشاسعة الأرجاء. فقد تناول في الثلاثة عشر فصلا التي قسم إليها كتابه موضوعات هامة تتمثل في عهد عمر بن الخطاب؛

هذا الكتاب ترجمة لكتاب .

Caliphs And Their Non-Moslem Subjects.

By

A. S. Tritton.



والادارة الحكومية، والكنائس والاديرة، والفتنة في القاهرة المملوكية، والدولة والكنيسة، والعرب النصارى، والشعائر الدينية لأهل الذمة، وملابس أهل الذمة، والمضايقات المالية التى تعرضوا لها، وأحوالهم الاجتماعية والعلمية، والأسس الدينية لمعاملة أهل الذمة، والضرائب.

والكتاب على هذا النحو يغطى أهم الموضوعات المتعلقة بأهل الذمة فى الدولة الإسلامية، بالاستناد إلى أوثق المصادر التاريخية. وهو يسد بذلك ركنا هاما فى المكتبة العربية.

رئيس التحرير
أ. د. عبد العظيم رمضان

الفهرست

ص	مقدمة الطبعة الثانية
هـ	مقدمة الطبعة الأولى
ط	كلمة شكر
س	الفصل الأول : عهد عمر
١	» الثاني : الإدارة الحكومية
١٣	» الثالث : الكنائس والاديرة
٣٥	» الرابع : الفتنة فى القاهرة المملوكية
٦٥	» الخامس : الدولة والكنيسة
٨١	» السادس : العرب النصارى
٩٥	» السابع : الشعائر الدينية
١٠٩	» الثامن : ملابس أهل الذمة
١٢٧	» التاسع : المضايقات المالية
١٤٣	» العاشر : الأحوال الاجتماعية
١٥٧	» الحادى عشر : الطب والأدب
١٧٩	» الثانى عشر : الأسس الدينية
٢٠٣	» الثالث عشر : الضرائب
٢٢٩	»
٢٧٥	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

موضوع هذا الكتاب جديد رغم قدمه ، ولا زال موضع بحوث مختلف بعضها عن بعض في دوافعها مما يتباين مع النتائج التي يتوصل إليها كل كاتب نظراً لما يتوافر بين يديه من مصادر أولية ، وهذا دليل على حيوية الموضوع .

ولعل موجز القول أن الإسلام لم يكن دين طبقية ، بل إنه دين يدعو لقيام المجتمع السليم الذي تنصهر فيه كل العناصر الموجودة على اختلاف أجناسها وألوانها وثقافتها ومناحي تفكيرها مع سن شريعة لها قوامها الكفاية والعدل وإتاحة الفرص للجميع ، وإن لم يكن معنى ذلك تساوى الأنصبه لأن العمل عنده من كبرى الركايز في تقييم المرء ، واختلاف الناس في الدرجات فيما بينهم إنما يقوم على أساس إنتاج كل فرد منهم ، ليس لعرق النسب والأصل قيمة إلا فيما يؤديه صاحبه للمجتمع ، وليس للثروة الموروثة أثر ، وما يقيم لهُذين من قدر إلا المجتمع الطبقى كما حدث في أثناء النبوة حين أنكر كفار قريش أن تكون للرسول - عليه السلام - النبوة وهو ليس بالثري المترف ، وكانوا يودُّونها - ضلالة - لو أنها سيقَّت إلى بعض كباراتهم في الجاهلية أمثال عتبة بن ربيعة أو الوليد بن المغيرة ، وقد أشار إلى ذلك تعالى في كتابه الكريم حيث قال - جل من قائل - (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم ، أم يَقسمون رحمة ربك ؟ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا) ، هذا إلى أن الإسلام أجلّ العمل وبجهود كل فرد ، قال تعالى (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً) وقوله أيضاً (من

هل صالماً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) ، يضاف إلى هذا أن الإسلام هو الذى سوى بين معتقيه وبين من استظلوا بحكمته حتى ولو لم يعتنقوه ، ولذلك كانت حضارته موصولة غير مقطوعة ومنتجة غير عقيمة ، وإذا كان الغرب يزعم على الدنيا بأن بعض شعوبه - فى أزمنة متأخرة - قد ثارت على قيود الإنطباع والعبودية ونادت بالتحرد فإن الحضارة الإسلامية هى التى أرست هذه القواعد منذ أربعة عشر قرناً ووضعها موضع التنفيذ ، وإن الناظر للعالم اليوم - لاسيما العالم الغربى - ليرى أن حضارته قد اعتورها التخلخل وأصبح مجتمعه مجتمعاً مريضاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية فبعد من الجوهر الحقيقى للفكرة الحضارية الهادفة إلى تقدير ذاتية الوجود البشرى إذ استشرت لديه روح الجبروت والظلم والظلميان وهدر القيم الإنسانية والمثل العليا ، وراح يحارب الحركات التحررية - أيا كان مظهرها - وتطلع لأن يحتج - هودون غيره - ثروات الدنيا وسخرى استغلالها لنفسه كفاح العاملين ، ولا فهل يتجاوب مع فكرة التقدم البشرى أن يقدّر لجيل واحد أن يشهد حريين ضروسين لم يفصل بين غائمة أولاهما وبداية ثابتيهما غير عشرين سنة ؟ وهل يعقل أن تفضى دول كبرى عيونها على إخراج شعب من أرضه ، أو أن يكون اللون مدعاة تفرقة فى المعاملة بين أبناء الوطن الواحد ؟

فهل كان من ذلك كله شئ فى الإسلام والحضارة العربية ؟

إن الإجابة بالنفى . فلقد دعى الإسلام إلى تعايش سلى تحترم فيه إرادة الشعوب والأفراد (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ودعى إلى السلم (وإن جنحوا

للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) ولم يجعل طبقة تمتد على طبقة أو فرداً يعلو فرداً فيتحكم فى الرقاب ، قال تعالى (ما كان لبشر أن يؤتیه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيا أمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) هذا إلى أن الفكر الإسلامى نادى منذ عصر بعيد بالحرية فى أسس صورها وأدنى ألوانها وحارب من أجل تطبيق هذه الغاية وساند حركات التحرد بل إنه ابتدعها ، فى الوقت الذى كانت تطبق هذه الغاية وساند حركات التحرد تحت أقدام القبائل الجرمانية المتبربرة أوروبا فيه أوصالاً ممزقة وأشلاء مبعثرة تحت أقدام القبائل الجرمانية المتبربرة فى القرن السابع للميلاد كانت الدولة الإسلامية قد انتظمت قواعدها وأصبح لها دستور يحدد مكانة كل فرد فيها ويقرر نصيبه فى المجتمع الذى يعيش فيه ثم كانت هناك جماعة تنادى بسوق الخلافة لأى شخص حتى ولو كان عبداً حبشياً ، والتاريخ أصدق شاهد على أن الشعوب التى دخلت فى نطاق الإسلام والدولة العربية قد تمتعت بالحرية التامة ، واحترمت شعائرها وتقاليدها وأحرامها المقدسة واطمأنت إلى وجودها وذاتيتها ، ومن ثم راحت تعمل فى كنف الحكومة العربية بروح ملؤها الإخلاص ، كما اصطنع الحكام العرب والمسلمون وجالاتها فى جميع وظائف الدولة صغيرها وكبيرها .

• • •

وبعد فإنا لا أن نقول ربنا آتنا من لدنك رحمة وهى لنا من أمرنا رشداً ؟

حسن حبشى

الدقى فى ١٣٨٧/٥/١
١٩٦٧/٩/٥

مقدمة الطبعة الأولى

يعالج هذا الكتاب موضوع العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة غير الإسلامية من تعارف المسلمين على تسميتهم بالذميين وهم أهل الكتاب ومن لهم شبهة بأهل الكتاب ، وهي الجماعات التي قدر لها أن تحتك احتكاكا مباشراً بأصحاب النفوذ والسلطان في البلدان الإسلامية في العصور الوسطى في الشرق والغرب ، ووسيلة هذا الاحتكاك إما أن تكون تلك الطوائف قد عاشت في هذه الأقطار ذاتها ، أو أن تكون الدولة قد اصطنعت بعض الرجال غير المسلمين في وظائفها المختلفة بالدواوين ما عدا القضاء ، أو أن يكون الإثنان معاً ، كما يعالج في الوقت ذاته المراسيم التي صدرت بشأن جماعات أهل الذمة في مختلف البقاع ، ويصور أحوالهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في فترة العصور الوسطى على وجه الخصوص .

• • •

والكتاب قائم في الأصل على عهد عمر الذي قطعه لأهل دمشق ، وسواء أصبح وجود هذا العهد أم لم يصبح ، وسواء أصبحت نسبته إلى عمر أم لم تصبح — مما يعالجه المؤلف — فإن ذلك « العهد » كان اللبنة الأولى في دفع الدكتور ا. س. ترتون لمعالجة موضوع شائك شائق .

أما إنه شائك فلأن بحث أوضاع الجماعات الذمية في المجتمع الإسلامي يتطلب الرجوع إلى كتب التاريخ والتشريع والفقه الإسلامية وغير الإسلامية من المعاصرة وأشياء المعاصرة ، وهذا يتطلب مرة أخرى جلداً وصبراً على جمع التنف المبعثرة هنا وهناك ، والربط بين بعضها والبعض الآخر لتكوين مادة

مستقلة ، ولا يؤمن الزلل في هذه المراتب الناعمة ، بل إن اختلاف وجهات نظر الأئمة والفقهاء في الإسلام لما يجعل الإنسان يضع في حيرة : أيها يأخذ ؟ وأيها يترك ؟ وسيرى القارئ خلال هذا البحث كيف تعارضت آراء المجتهدين والفقهاء وأهل الرأي في المسألة الواحدة . وأقن كل واحد منهم أو كل جماعة برأى يتعلق به . وهو نتيجة اجتهاده الخاص ، مما يجعلنا نواجه عدة آراء يعارض بعضها البعض حول موضوع واحد . وربما يكون الأمر أيسر أمام أتباع المذهب المعين من المذاهب المختلفة ، فيأخذون بما أفتى به شيخهم وصاحب مذهبهم ويتركون غيره ، ومعنى هذا أن السلطان أو الوالي أو الملك أو الخليفة : الشافعي أو الحنبلي أو المالكي أو الحنفي لا تصعب عليه الأمور حين يتبع فتوى صاحبه وشيخه ، أما نحن الذين نريد أن نحكم على التشريع ، الوضعي الذي سنه الحكم من حيث صلاحيته للفرد وصلاحيته للجموع دون التقيد بالسوابق فنجد الأمر صعباً كل الصعوبة .

على أن هذا الاختلاف في الآراء وتباين وجهات النظر هو دليل على حيوية الجماعة وتقليبها الموضوع على شتى نواحيه ، ومن الخير أن « تجتهد » كل جماعة فتخرج برأى جديد وإن كان قائماً في أسسه على الأصول الدينية والنظر لحاجات المجتمع الذي « يتطور » على الدوام ، إذ التطور سنة الحياة والتجديد مظهره المادي ، سواء أكان هذا التجديد في العمارة أم التفكير أم أساليب الحياة .

ولما أن موضوع الكتاب شائق فذلك راجع لطرافته وجدته ووقوفنا على مدى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنصارى وغيرهم من الدمين الذين كان يضطرب بهم المجتمع الإسلامي في العصر الوسيط ، وفي هذا جلاء لنواح قينة بأن تكون جزءاً من الجوانب الرئيسية في الدراسة الجديدة للتاريخ الذي

اقتصر أغلب جمهور المؤلفين المحدثين في لغة الضاد على تناوله من الناحية السياسية فقط ، متأثرين في ذلك بالروح المدرسية التقليدية القديمة التي لادالت طابع كثير من المؤلفات والأبحاث ، وهي روح ترجع إلى ما هو أقدم من هذا وأقن بها نائر الكاتب العربي اللغة بنظام الكتب القديمة التي درجت على أن تجعل التاريخ حوليات ، وأن تأخذ العالم ، عرضياً ، مع أن في قدرة الباحث اليوم أن يزيل صدء هذه الكتب ليخرج ما فيها إلى القراء غذاء شياً مستغناً يجب التاريخ إلى المطالع ويكثر من الراغبين فيه .

• • •

على أنه ربما كان من الصعب الوصول إلى فكرة مفرقة واضحة المعالم بشأن أسلوب معاملة الدمين ، لأن ذلك موقوف على شخصية الحاكم أو الوالي أو السلطان أو الملك أو الخليفة إذاً غير المسلمين ، كما أنه موقوف على الحركات الشعبية في داخل الدولة الإسلامية ، سواء نجمت هذه الحركات من جانب المسلمين أم صدرت عن غير المسلمين ، مما سيراه القارئ مفصلاً مبسوطاً في هذه الترجمة .

وإذا تقرر في الاذهان أن الإسلام صريح في النص على وجوب معاملة الدمين بالحسنى أمكن اعتبار أي معاملة غير هذه المعاملة حدثاً شاذاً ليس من الأصول الثابتة في شيء ، وقد تزدهم حوليات معينة بهذه الأحداث الشاذة ، لكن ذلك لا ينهض دليلاً على أن روح الإسلام هي المعاداة للأديان السماوية كالنصرانية أو اليهودية ، بل يجب أن نفتش عن الدافع لهذا الانحراف في نواح أخرى غير الدين ذاته . ثم أنه يجب أن نذكر أن الأحداث العدائية التي نجهدها في الكتابات التاريخية إنما ترمز لعصور بعيدة عازمة ، وهي عصور تغلب فيها الناحية الدينية وبضيق أفق تفكير أهلها عن أن يتصوروا حياة لغير ما يؤمنون به

ويستقدونه ، ولست أعتد لهذه العصور الوسطى عند المسلمين وغير المسلمين حين أشير إلى الاضطهادات التي حاق بها مجاعات ، الهيجونوت ، في فرنسا في مستهل العصور الحديثة على أيدي إخوانهم في الدين وأهني بهم الكاثوليك ، ولست كذلك أدافع عن العصور الوسطى حين أنكر للقارىء أن يقرر بينه وبين نفسه ما أدى إليه انفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة رومية زمن هنري الثامن ، وما صلب هذه الحركة الانفصالية من أشد أنواع النضال والقسوة واصطناع وسائل العنف والاضطهاد في سبيل فرض المذهب الجديد ، حتى لقد قدر لإنجلترا أن تشاهد استعمال النار والمشقة من جراء التطاحن الديني المذهبي في هذا العصر ، على أنه كلما تقدم الزمن وزاد اتساع الثقافة قل التعصب ، ويوم يعم العلم جميع النواحي تتحقق الحرية الفكرية بأوسع صورها ، ويتم العالم - في الشرق والغرب - بالتمتع بآثارها ، وذلك ليس بالقليل .

وقد نشأت العلاقات بين المسلمين والذمين منذ بداية الدعوة المحمدية ، وتطورت في التاريخ في مراحل عدة ، على أنه لم يفرد لها كتاب مستقل يجمع بين دفتيه ما تعرضت له هذه العلاقات من ضعف وقوة وتراخ ، هذا على الرغم من ورود التنق الجمة في كتب التاريخ والأدب والفقه والحديث ، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى وضع كتاب شامل في هذا الموضوع في أيدي طلاب الحقيقة التاريخية ، وهذا هو السبب الذي من أجله أقدمت على ترجمة هذا الكتاب الذي أرجو أن يسد فراغاً أو يدفع بعض القراء على الاستزادة من هذا الموضوع البكر ومعالجة ناحية أو أكثر معالجة مهبة فائضة ، حتى نستطيع الوقوف تماماً على الأوضاع الهامة في العصر الوسيط .

وبعد فقد أطلت على القارىء في هذه المقدمة ، على أنني أحب أن أقول كلمة ختامية وهي أنني أحب أن المؤلف قد وفق في جمع المادة الأولية لموضوع أهل الذمة في الإسلام وكذلك في معالجته هذا الموضوع ، وهو توفيق سبيله القارىء حين يطالع الكتاب ، أو يكون قد لمس إن بدأ به ثم تقي بمقدمة الترجمة هذه ، وعلى أية حال فلت أحب أن أفرض على القارىء وجهة نظر معينة ، بل أحب أن أخير أن أنكر الحكم للقارىء على الموضوع والترجمة والتعليق .

وقد تفضل المؤلف الدكتور تريتون Prof. Tritton - مشكوراً غير مأجور ولا مأمور - فأذن لي بترجمة الكتاب ، كما تفضل فكتب بعض نواحي البحث من جديد وأرسلها إلى قترجتها ووضعها حيث أشار ، وقد أردت أن أنه على ذلك حتى يلحظ القارىء ما قد يكون من الفرق بين المادة الواردة في هذه الترجمة العربية وبين المادة الواردة في الأصل الإنكليزي لاسيما فيما يتعلق بالضرائب .

كما رأيت الواجب العلى يقتضيني أن أضيف في صلب الكتاب ما لا يخل به ، وميزت ذلك بفصلتين على هذه الصورة [] ، أي أن كل ما بينها قد أضافه المترجم للإيضاح والتفسير ، وكذلك زدت على الأصل جميع التعليقات الواردة في حواشي هذه الترجمة العربية ، ولم أشأ أن أنص عليها .

على أنني أحب أن أرفع جزيل الشكر والامتنان لفيلة الخبر المعظم مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم الجزيل الاحترام بطريقك أنطاكية وسائر المشرق على السريان الأرثوذكس ، الذي تفضل فأمدني بمعلومات قيمة سيرها القارىء في حواشي الكتاب شاهدة بفضلته وعلمه ودقته .

كذلك أشكر صديقي الكريم المؤرخ الدكتور عبد العزيز الدوري مدير

النشر والترجمة بوزارة المعارف بالعراق ، الذي تفضل بتعليقات رافعة وتحقيقات دقيقة عن الناحية المالية في الفصل الخاص بالضرائب كما أحب أن أشكر الأب فنواي المحترم Père Marie Marcel Anawati من دير الآباء الرهبان الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، الذي تفضل لمعاونتي في العثور على بعض النصوص العربية الواردة في الترجمة .

• • •

وبعد فأرجو أن تكون مادة هذا الكتاب عوناً لمن يريد البحث في أوضاع الذميين في العصور الوسطى .

القاهرة — للنيل

المجلد ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩

محمّد جبري

الفصل الأول

عهد عمر

جرت العادة أيام الخلفاء على فرض قيود معينة يلتزمها غير المسلمين في حياتهم العامة والخاصة ، وتعتبر هذه القيود تمناً يدفعونه لقاء تمتعهم بالعيش في دار الإسلام ، ولم يكن يتمتع بهذا الامتياز سوى أتباع الملل المعترف بها ، وهي المسيحية واليهودية والمجوسية والسامرية والصابئة (١) ، ويعرف أتباع هذه النحل بأهل الذمة ، والمعتقد أنه ورد في القرآن ما يؤيد هذه القيود في قوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » (٢) ،

وقد اشتمل العهد المعروف بعهد عمر بن الخطاب على تلك الامتيازات المختلفة ، ولهذا العهد صور عدة متباينة ، إحداها واردة على هيئة كتاب صادر منه ، يقتبس فيه جزء من رسالة بعث بها إليه النصارى جاء فيها « إنكم لما قدّمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وأهالينا وأموالنا وأهل ملتنا ، على أن تؤدّوا الجزية عن يد ونحن صاغرون ، وعلى ألا نمنع أحداً من المسلمين أن ينزل كنائسنا في الليل والنهار ، وأن نضيفهم فيها ثلاثاً ، ونطعمهم الطعام ، ونؤمّنهم لهم أبوابها ، ولا نضرب فيها بالنواقيس إلا ضرباً خفيفاً ، ولا نرفع فيها أصواتنا بالقراءة ، ولا نؤدّي فيها ولا في شيء من منازلنا جالساً

(١) السامرية من فرق اليهود الذين ينقسمون إلى عدة طوائف كالربانيين والقرايين ممن ينكرون على السامريين أن يكونوا يهوداً لاختلاف التوراة التي يبدعها عما بيد الطوائف الأخرى ، راجع الفيلسوف : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٥٣ وما بعدها .
(٢) التوبة ، ٩ : ٢٩ .

لعدوكم ، ولا تُحدث كنيسة ولا ديراً ولا صومعة ولا قلاية ، ولا تَجِدُ ما خرب منها ، ولا تقصد الاجتماع فيما كان منها في خطط المسلمين وبين ظهرانيهم ، ولا تظهر شركاً ولا تدعو إليه ، ولا تظهر صليباً على كنائسنا ولا في شئ من طرق المسلمين وأسواقهم ، ولا تتعلم القرآن ، ولا نعلّم أولادنا ، ولا نمنع أحداً من ذوي قربانا من الدخول في الإسلام إذا أراد ذلك ، وأن نجزّ مقام رومنا ، ونشدّ الرقائير في أوساطنا ، ونلزم ديننا ، ولا نقسبته بالمسلمين في لباسهم ولا في ميّتهم ولا في سلوكهم ولا في قشّ خواتيمهم فتقشها نقشاً عربياً ، ولا نكتسب بكنام ، وطيناً أن نعظمهم ونوقرهم ، ونقوم لهم من مجالسنا ، ونزّسهم في سبلهم وطرقاتهم ، ولا نطلع في منازلهم ، ولا نتخذ سلاحاً ولا سيفاً ، ولا نعمله في حضر ولا سفر في أرض المسلمين ، ولا نبيع خمرأ ولا نظهرها ، ولا نظهر ناراً مع موتانا في طريق المسلمين ، ولا نرفع أصواتنا في جنازهم ، ولا نجاور المسلمين بهم ، ولا نضرب أحداً من المسلمين ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرت عليه سهامهم ، شرطنا ذلك كله على أنفسنا وأهل ملتنا ، فإن عالفنا فلا ذمة لنا ولا عهد ، وقد حلّ لكم منا ما يحلّ لكم من أهل الشقاق والمعاينة (١) .

وهناك صورة أخرى من العهد واردة في رسالة إلى أبي عبيدة واليه على الشام ، وواضح أنها من دمشق ، وفيها يقول : إنك حين قدّمت بلادنا سألتناك الأمان على أنفسنا وأهل ملتنا ، إنا اشتَرَطْنَا لك على أنفسنا ألا نُحْدِث في مدينة دمشق ولا فيما حولها كنيسة ، ولا ديراً ، ولا قلاية ، ولا صومعة راهب ، ولا تَجِدُ ما خرب من كنائسنا ولا شيئاً منها بما كان في خطط المسلمين ، ولا نمنع

(١) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

كنائسنا من المسلمين أن يذلوها في الليل والنهار ، وأن نوسع أبوابها للارة وأبناء السبيل ، ولا نشؤى فيها ولا في منازلنا جاسوساً ، ولا نكتم على من فض المسلمين ، وعلى ألا نضرب بنواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ، ولا نُخْرِج صليبنا ولا كتابنا ، ولا نخرج باهوئاً ولا شعاعين ، ولا نرفع أصواتنا بموتانا ، ولا نظهر التبران معهم في أسواق المسلمين ، ولا نجاورهم بالخنازير ، ولا نبيع الخمر ، ولا نُظهر شركاً في نادي المسلمين ، ولا نرغب مسلماً في ديننا ، ولا ندعو إليه أحداً ، وعلى ألا نتخذ شيئاً من الرقيق الذين حرت عليهم سهام المسلمين ، ولا نمنع أحداً من قرابتنا إن أراد الدخول في الإسلام ، وأن نلزم ديننا حيث كنا ، ولا نقسبته بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم ، ولا نتكلم بكلامهم ، ولا نقسبهم بأسمائهم ، وأن نجزّ مقام رومنا ، ونفرك نواصيتنا ، ونشدّ الرقائير على أوساطنا ، وألا نتقش في خواتيمنا بالعربية ، ولا نركب بالسروج ، ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نجعله في بيوتنا ، ولا نقبل السيوف ، وأن نوقر المسلمين في مجالسهم ، ونزّسهم الطريق ، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها ، ولا نطلع عليهم في منازلهم ، ولا نعلّم أولادنا القرآن ، ولا نشارك أحداً من المسلمين إلا أن يكون للسلم أمر التجارة ، وأن نُضَيِّف كل مسلم عابراً سبيل من أوسط ما نجد ، ونطعمه ثلاثة أيام ، وعلينا ألا نشتم مسلماً ، ومن ضرب مسلماً فقد خلع عهده (١) .

أما العهد الوارد في المستطرف لقريب الشبه من رسالة أبي عبيدة ، لكن تنقصه عبارة واحدة لا ندرى إذا كان قصصاً نتيجة خطأ الكاتب أم سهو الناسخ ،

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١١٩ .

فأقول الفصل في هذا موكل إلى مقارنة الأصول الأولى ، ومن ثم فإنه جاء على هذه الصورة ، ألا تحدث في مدائننا ولا فيها حولها كنيسة ولا ديراً ولا قلاية ولا صومعة راهب ، ولا تجدد ما خرب منها ، ولا ما كان منها محتطاً في خطط المسلمين في ليل ولا في نهار ، وأن توسع أبوابها للدار وابن السبيل (١) .

وفي هذا العهد تلاحظ قاطباً بالغة الغرابة ، ذلك أنه لم تجر العادة أن يشترط للمغلوبين الشروط التي يرتضونها ليوادعهم الغالب ، أضف إلى هذا أنه من الغريب أن يحرم المسيحيون على أنفسهم تناول القرآن م وأولادهم بأية صورة من الصور ، ومع ذلك يقتبسونه في خطابهم للخليفة في قولهم : ... أن يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون . ثم إن العهد ينسب عادة إلى عمر وأخرى إلى قائده ، وقد لا يكون هذا عجيباً فربما أنه صدر من القائد ثم صادق عليه الخليفة ، والامر المستغرب من الوجهة العامة أنه عهد لم ينص فيه على اسم البلد ، فلو كان صادراً عن دمشق - قبة الولاية - لوردت الإشارة إليها . وإذن فربما وضع هذا العهد أولاً في مكان نسي اسمه ثم ادعى القوم فيما بعد أنه كان عهداً من أبي عبيدة إلى أهل دمشق ، وقد يكون هذا الرأي قريباً من الصواب بناء على وجود معاهدات أخرى مع دمشق ، تلك المعاهدات التي تختلف عن معاهدات خالد التي يقول فيها (٢) ، وهذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها ، أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية . . إلى مثل هذا

العهد الآخر الذي اشترط فيه على الذميين بأرض الشام ، إرشاد الضالة ، وأن ينو قناطر أبناء السبيل من أموالهم ، وأن يضيفوا من مرأهم من المسلمين ثلاثة أيام ، وألا يشتموا مسلماً ولا يضربوه ، ولا يرفعوا في نادي أهل الإسلام صلياً ، ولا يخرجوا خزيراً من منازلهم إلى أفنية المسلمين ، ولا يمرتوا بالخمر في ناديتهم ، وأن توقد النيران للغزاة ، ولا يدلوا على عودة للمسلمين ، وألا يخذلوا بناء كنيسة ، ولا يضربوا بناقوسهم قبل أذان المسلمين ، وألا يخرجوا الرايات في عيدهم ، وألا يلبسوا السلاح في عيدهم ، وألا يظهروا السلاح في بيوتهم (٣) .

ومن ناحية أخرى فإننا لا نجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه عهد عمر بحال من الأحوال ، إذ كلها عهود بالغة البساطة ، ويمكن الاستشهاد على صحة ما أقول بالعهد مع مدينة حمص إذ جاء فيه (٤) : إن أهل حمص صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرحاتهم ، واستثنى عليهم مبيع كنيسة يوحنا للسجد ، واشترط الخراج على من أقام منهم ، بل إن العهد الذي قطعه عمر بنفسه لأهل القدس لم يرد بهذه الصورة المفصلة ، وأهم ما فيه قوله (٥) : أعطاهم الأمان لا أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمتها وبريتها وسائر ملتها : أنه لا تسكن كنائسهم ، ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود ... ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ومخلى

(١) ابن ماسكرو : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣١ .

(٣) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ .

(١) الألباني : السطوف ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢١ ؛ ابن ماسكرو : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ،

يبيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم ويبيعهم وصلبهم حتى يبلغوا ما منهم . . .
ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى
يحصدهم . . .

إذا تبين لنا هذا سارونا الشك في نسبة العهد إلى عمر ، لأنه يدل على أنه
كان بين النصارى والمسلمين صلات أقوى من الصلات التي كانت بين الفريقين في
مثل أيام الفتح ، ولا نستطيع الادعاء بأنه أراد وضع تشريع للمستقبل ، إذ
لم يكن ذلك من أسلوب عمر ولا من رأى مشارك فيه الذين لا يبيعهم - كسياسيين -
إلا ما هو واقع فعلا في يومهم دون اعتبار لاحداث المستقبل ، والدليل على
صحة هذا الرأي وارد في القوانين المتعلقة بالجزيرة ، تلك القوانين التي اعتبرت
أن العرب سيظلون يعيشون على جهود الذميين الذين أدت إلى إسلام الجمهور الكبير
منهم فيما بعد إلى تدهور مالية الدولة تدهورا فجائيا عظيما ، وبوغت الدولة
ذاتها بخطر داهم لم يجر لها بحبان ، وقد يدعى البعض أن موقع بلاد الشام
على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها تعرضا للحروب مع
البيزنطيين ، وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على سكانها ، ويمكن
الرد على ذلك أن قول إن هناك قسما واحدا من الولاية كان وحده - دون
غيره - عرضة لخطر الغزو الأجنبي ، ذلك هو الجزيرة - أعني شمالي العراق - التي
كانت في نفس الوضع إن لم تكن أكثر منه عرضة للاحتكاك الحربي بالروم .
لكننا لانسمع شيئا ماعن تلك القيود التي فرضت على أهل الشام وإن كانت قد
انخلت فيما بعد في ربوع العالم الإسلامي ، لكن ليس ثمة بينة بين أيدينا تدلنا
على أنها طبقت في بلاد الشام زمن عمر .

لكن ليس هذا كل ما في الأمر ، إذ توجد صورة أخرى من العهد يقال إنهم

اتهموا إليها بعد معاهدة جرت بين عمر وأبي عبيدة من جانب ، وبين البطريرك
قسطنطين من جانب آخر ، إذ اشترط (١) على المוסر دفع ثمانية وأربعين درهما ،
وعلى الوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى المدفع اثني عشر درهما .

وعلى ألا يحدثوا كنيسته ، ولا يرفعوا صليبا بين ظهراني المسلمين ،
ولا يضربوا ناقوسا إلا في جوف كنيسته ، وعلى أن نشاطرهم منازلهم فيسكن
فيها المسلمون ، وعلى أن آخذ الحد القبلي من كنائسكم لمساجد المسلمين فإنها
أوسط في المدائن ، وعلى أن لا يعبر أحدهم بخنزير بين ظهراني المسلمين ، وعلى
أن يقرأوا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليال ، وعلى أن يحملوا راجلهم من
رستاق إلى رستاق ، وعلى أن يناصحوهم وألا يغشوهم ، وعلى أن لا يتألوا مع
عدوهم لهم ، وإلا استحللنا سفك دماهم وسبي أبنائهم ونساءهم ، لهم بذلك عهد
الله وعقده وذمة المسلمين ، (٢) .

بذلك تنتهي إلى خاتمة لانستطيع منها فككا ، هي أننا لانعرف كيف كان
عهد عمر ، ، ولا نعرف أية مجموعة من معاهدات الصلح يمكن أن تؤسم باسمه ،
والظاهر أنه كان من التقاليد المرعية في مدارس الفقه وضع نماذج للمعاهد
والمعاهدات . ومن أمثلتها العهد الوارد في كتاب الأم ، للشافعي والذي تنقله
كحقيقة يثبتة عن الحدود المفروضة على أهل الكتاب ، إذ يرد فيه - بعد ما هو
مألوف من ذكر اسم البلد المعاهد وأميره - قوله (٣) : « لك ولهم على » وعلى جميع

(١) غازي بن الواسطي : الرد على الذميين ، راجع مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية
J. A. O. S., 1921, p. 391 .

(٢) يشكر المترجم الأب قنوت المحترم من دير الآباء الدومنيكان بالعاصمة بالقاهرة ، فقد
هذه إلى هذا النص العربي .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

المسلمين الأمان ما استتمت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم ، وذلك أن
يجرى عليكم حكم الإسلام ، ولا حكم خلافه بحال يلزمكم ، ولا يكون لكم أن
تتمتعوا منه في شيء. وأينما تلزمكم به ، وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً صلى
الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا يلبس أن يذكره به فقد
برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وذمة جميع المسلمين ، وتقتض ما أعطى
عليه الأمان ، وحل - لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحل - أموال أهل الحرب
ومما زعم ، وعلى أن أحداً من رجالهم أن أصاب مسلمة برقا ، أو قطع الطريق
على مسلم ، أو قتل مسلماً من دينه ، أو أغان المحاربين على المسلمين بقتال ، أو
بدلالة على هجرة المسلمين وإيواء لميولهم فقد اقتض صده ، وأحل دمه وماله ،
وإن نال مسلماً بما دون ماله أو عرضه ، أو نال به من مسلم فتمنع من
كافره عهد أو أمان لزمه فيه الحكم ، وعلى أن تتبع أفعالكم في كل ما جرى
بينكم وبين المسلم ، فإكان لا يحمل المسلم بما لكم فيه فعل ردّدناه وعاقبناكم
عليه ، وذلك أن تبيعوا مسلماً يبيعاً حراً ما عندكم من خمر أو خنزير أو دم ميتة
أو غيرة ، وبطل البيع بينكم فيه ، وتأخذ منه منكم إن أعطاكموه ، ولا تردّه
عليكم إن كان قائماً ، ورفقه إن كان خراً أو دماً ، ولحقه إن كان ميتة ، وإن
استهلككم لحمل عليه فيه شيئاً ونافقكم عليه . وعلى ألا تقوه أو تظلموه
محرمات ، أو تزوجوه بشهود منكم أو بنكاح فاسد عندنا ، وما بايعتم به كافراً
منكم أو من غيركم لم تتبعكم فيه ولم نسألكم عنه ما تراضيت به ، إذا أراد البائع
منكم أو المبتاع نقض البيع وأنا طالباً له فإن كان متقضاً عندنا نقضناه ،
وإن كان جائزاً أجزأه ، إلا أنه إذا قبض المبيع لم يردّه لأنه يبيع بين مشركين ،
ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر بما حكمنا أجريناكم على حكم
الإسلام ، ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه ، وإذا قتلتم مسلماً أو

مساعداً منكم أو من غيركم خطأ قالدية على عواصمكم كما تكون على عواصم المسلمين ،
وإن قتل منكم رجل بلا قرابة قالدية عليه في ماله ، وإذا قتلتم عدداً فعليه
القصاص ، إلا أن تشاء وورثته دية فياخذونها ، ومن سرق منكم فرقه المروق
إلى الحاكم قطعه ، إذا سرق ما يجب فيه القطع وغدرم ، ومن قذف وكان
للقتول أحدٌ أحدٌ له ، وإن لم يكن له حد عزّر : حتى تكون أحكام الإسلام
جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا وما لم نسّم ، وعلى أن ليس لكم أن تظهروا
الصليب في شيء من أعمار المسلمين ، وألا تعلقوا بالشرك ، ولا تبنيوا كنيسة
ولا موضع مجتمع لصلانكم ، ولا تضربوا بناقوس ، ولا تظهروا لأحد من
المسلمين قولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره ، وعليكم أن تلبسوا
الزنانير من فوق جميع الثياب والأردية وغيرها حتى لا تخفى الزنانير ، ونخالقوا
المسلمين بسروجكم وركوبكم ، وتباينوا قلائدكم وقلائدكم بمل تجعلونه بقلانسكم ،
والأناخذوا على المسلمين سروات الطريق ولا المجالس في الأسواق ، وأن يؤدي
كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه : ديناراً مثقالاً
جيداً في رأس كل سنة ، ولا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به
من يؤديه عنه ، ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدي ، وليس الفقير بدافع
عنكم شيئاً ، ولا ناقض لذمتكم عما بها ، فمضى وجدنا عندكم شيئاً أخذتم به ،
ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمت في بلادكم واختلقتم بلاد
المسلمين غير قمار ، وليس لكم دخول مكة بحال ما ، وإن اختلقتم بتجارة
- على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين - فلكم دخول جميع
بلاد المسلمين إلا مكة ، والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا الحجاز ، فليس
لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه ، ومن نبت الشعر منكم
تحت نياحه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة

إن رضيتها ، فإن لم يرضها فلا عقد له . ولا جزية على أبنائكم الصغار ولا على صبي غير بالغ ولا على مغلوب على عقله ولا على مملوك ، فإذا أفاق المغلوب على عقله ، وبلغ السبي ، وعتق المملوك منكم فقد ان ديتكم فعليه مثل جزيتكم ، والشروط عليكم وعلى من رضيه ، ومن سخطه منكم نبذنا إليه ، ولكم أن تمنعكم . وما يحمل ملكه عندنا لكم . من أرادكم من مسلم أو غيره بظلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على ما جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا ، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن تمنع لكم شيئاً ملكتموه محرماً من دم ولا ميتة ولا خر ولا خزير ، كما تمنع ما يحمل ملكه ، ولا نعرض لكم فيه إلا أننا لا ندعكم تظهرونه في أوصار المسلمين ، فما ناله مسلم أو غيره لم نقره ثمته لأنه محرم ولا ثمن لحرم ، ونزجره عن العرض لكم فيه ، فإن عاد أدب بغير غرامه في شيء منه ، وعليكم الوفاء بجميع ما أخذناه عليكم ، وألا تغشوا مسلماً ، ولا تظاهروا عدوم عليهم بقول ولا فعل ، ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم ، وعلى من بلغ من أبنائكم : ما عليكم بما أعطيناكم ما وقيتم بجميع ما شرطنا عليكم ، فإن غيرتم أو بدتم فذمة الله ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ، ومن غاب عن كتابنا لمن أعطيناه ما فيه فرضه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ، ومن لم يرض نبذنا إليه .

وهذه الفصول التالية من هذا الكتاب هو تعقب نشأة تلك التشريعات بقدر الإمكان ، غير أن إحدى الصعاب التي نلقاها هي أن معظم المؤرخين المسلمين كانوا قلة يفتون بشئون الذميين ، ومن الصعاب الأخرى أن التشريع في الشرق غالباً ما يكون تعبيراً عن إرادة الحاكم أو هواه ، والملاحظ هو أن القوانين

تسن وتظل نافذة المفعول طالما هي حائزة رضا المشرع ، فإن ضجر بأحد المواضع أو شرع في هواية أخرى فسرعان ما تعود الأمور إلى مجراها القديم ، وسنرى أمثلة كثيرة تعزز هذه الفكرة .

غير أننا نذكر ملاحظة عامة واحدة قبل الدخول في التفاصيل ، تلك هي أنه مفروض على الذمي - من الناحية النظرية - مراعاة جميع شروط العهد إذا أراد الحماية ، أما الواقع فثمت مسائل قليلة تصرف عنه حماية القانون الإسلامي ، وإن لم يتفق الفقهاء اتفاقاً تاماً على ماهية تلك المسائل وموضوعها . إذ ينهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل للقول بأن امتناع الذمي عن دفع الجزية يحل للمستولين من حمايته ، ويخالفهم في ذلك الرأي أبو حنيفة ، ويرى أحمد ومالك أن هناك أربعة أمور تجعل الذمي بريئاً من ذمة الشرع هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق بجلاله ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا ينبغي ، وإذذاك ينتقض عهده ، سواء اشترط ذلك أم لم يشترط ، على حين أن ابن (١) القاسم قال ثمانية تنقض عهد الذميين هي أن يجمعوا على قتال المسلمين ، أو يزنوا أحدهم بمسلة ، أو يصيبها باسم نكاح ، أو يفتن مسلماً عن دينه ، أو يقطع على المسلم الطريق ، أو يؤوى للمشركين جاسوساً ، أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بأخبار المسلمين ، أو يقتل مسلماً أو مسلة عمداً .

وينصح أبو حنيفة بعدم المبالغة في القسوة على الذميين الذين يتألون من الرسول بالمجور ، ويقول الشافعي إن العفو جائز على النادم عن إهانتة النبي وحينذاك يرد له اعتباره وامتيازاته ، وإن يكن ابن نيمية قد ذهب إلى وجوب قتل مثل هذا الشخص (٢) .

(١) الشرائع : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١١٢ .
(٢) Andrae : Person Muhammeds, P. 268.

الفصل الثاني

الإدارة الحكومية

حينما ركز العرب أقدامهم في البلاد التي تم لهم فتحها أبقوا النظام الإداري على حاله التي وجدوه عليها ، واصطنعوا الموظفين الذين لم يهربوا عند مقدمهم ، وشيئ بهذا من الوجهة التاريخية ما فعله ابن سعود ملك الحجاز حينما استولى على ولاية الحنوف التركية ، إذ لم يستطع أحدا من رجاله العرب القيام بالعمل الكتابي المناط بصاحب بيت المال أو لعلمهم لم يرغبوا في ذلك العمل ، ولم يكن ملائما من السيادة استعمال تاجر من أهل البلد ، ومن ثم استبقى ابن سعود العامل التركي في وظيفته ولم يصرفه عنها ، وقد أحسن العرب في بعض الأحيان بالضيق لعدم وجود الرجال الأكفاء الملائمين للعمل ، وحدث حينما استولى المسلمون على قيسارية — التي كان وقوعها في يد العرب نهاية لحرب فلسطين — أن بعث العرب ، سبيها إلى مصر بن الخطاب فجعل بعضهم رقيقا ليتامى الانصار ، واصطنع البعض كتابا وأدخلهم في خدمة الدولة ، (١) ، كما اتخذ أبو موسى الأشعري له كاتباً نصرانياً (٢) .

على أن مصر بن الخطاب — كما يروى — رفض استعمال مسيحي من أهل الحيرة (٣) ، كما يقال إن معاوية خاف من عبد الرحمن بن خالد فرشى طيبيه ، ابن

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٢ .

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة (طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٥) ج ١ ، ص ٤٣ ؛
وغازي بن الواسطي : الرد على النعمان في J. A. O. S., 1921. p. 388

(٣) ابن قتيبة : عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٤٣

أثال، النصراني وأخيراً أن يدعى اسم له نفسه، فكافأ معاوية بوضع الجزية عنه، ودولاء جميع خراج حصص (١).

ظلت الدواوين حتى زمن عبد الملك تدون باليونانية والفارسية والقبطية دون العربية، ولستل من رواية البلاذري على أن متول قلم التصريف [وهو كتابة الخراج] في بلاد الشام كان سوريا، وفي إيران فارسياً، كما اختار معاوية كتاباً أصحياً له هو سرجون، فلما قتل الديوان إلى العربية قال سرجون لأبناء جلدته، اطلبوا الممبشة من غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم (٢)، إلا أنه لم يقدر لهذه النبوءة المحزنة أن تتحقق، فقدمت سرجون بن منصور وخلفه ابنه، وكانت عادة الحكومة قد جرت على استعمال النصارى الذين قلموا خل منهم ديوان من دواوين الدولة (٣)، ونلاحظ في سنة ٢٥٣ هـ (= ٨٦٧ م) وجود [إصال ضريبة بالفتن العربية واليونانية (٤)]، وقد استعملت العربية لأول مرة في أعمال الحكومة بأصفهان زمن أبي مسلم (٥)، كما أننا نرى رجلاً مسيحياً يتول إدارة سجن قريب من الكوفة سنة ٢٦ هـ (= ٦٤٦ - ٦٤٧ م) وقت أن كان الوليد بن عتبة عاملاً عليها (٦).

ولما تم للعرب فتح مصر أجروا من فيها من العمال البيزنطيين، ومن

(١) العنبري: تاريخ الأمم والملوك، ج ٢، ص ٨٢؛ الأغاني ج ١٥، ص ١٢، ويشك فيكون له اختباراً لحسن.
(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٩٣، ٣٠٠.
(٣) القزويني: المعتمد، ج ١، ص ٩٨.
(٤) Fulhrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, N. 787.
(٥) ابن رسته: لأعمال الفتن، ص ١٩٦.
(٦) الأغاني، ج ١، ص ١٨٣.

هؤلاء عامل يدعى ميناس، كان هرقل قد ولاه أعمال المنطقة الشمالية من البلاد، وقد جمع بين الامة والفظاظة وشدة البغض للصيريين، ومع ذلك استبقاه المسلمون في عمله بعد فتحهم الديار، فظل يباشر عمله كما كان يباشره من قبل. وهناك آخر اسمه وشوده، وكلت إليه حكومة الريف، وتلك اسمه Philoxenus استعملوه والياً على أركاديا أو الفيوم، وكان هؤلاء الأشخاص يؤثرون الوثنيين بعظمتهم ويمقتون العيسويين، ويرغمونهم على أن يحملوا للسليين الكلاً واللبن والعمل والفواكه والزبيب وغير ذلك مما قد لا يكون في طاقتهم (١)، وقد أقتل ميناس على الاسكندرية فبلغت جزيتها أيامه ٣٢,٠٥٦ قطعة من الذهب، ثم حل مكانه آخر يدعى جون، فبلغ ٢٢,٠٠٠ دينار وهو القدر الحقيقي الذي نصت عليه المعاهدة (٢).

ومن الأشخاص المعروفين، أثناسيوس (٣) الرهاوي، الذي شغل بعض مناصب الحكومة في مصر، وقد عينه مروان أولاً مع مسيحي آخر اسمه إسحق، ثم بلغ مرتبة الرياسة في دواوين الإسكندرية، وحمل بنية الموظفين المسيحيين على دفع ملتزم إلى الوالي حصول الشئون الكنسية [وبأن يبيع الإسكندرية يلزمها خراج عظيم]، وكان ينعت في المكاتبات الرسمية، بالكتاب الأفخم، وكان بديوانه عشرون كاتباً ثم زادوا إلى أربعة وأربعين، وكان أثناسيوس، هذا هو متول ديوان الخراج لعبد العزيز، ثم انتهى الأمر أخيراً بصرفه عما بيده. وخلفه ابن يربوع [الفزاري من أهل حصص]، وفي أثناء عوده، أثناسيوس، إلى بلاد الشام صودت كل أملاكه بمصر، وتختلف الروايات

(١) Journal Asiatique, 1879, p. 375.
(٢) Journ. Asiat., 1879, p. 384.
(٣) (بسمه القزويني) بأثناش، راجع المعتمد، ج ١، ص ٩٨.

في شأنه ، فيزعم بعضها أنه كان يتناول مئتين ألف دينار سنوياً إلى جانب دينار واحد يأخذه من كل جندي ، ويقول ابن العبري إن شهرته وصلت إلى سمع عبد الملك بن مروان الذي وكل إليه تعليم أخيه الصغير عبد العزيز (١) فتدرج في معارج القوة حتى بلغ الدروة منها ، وكان لديه أربعة آلاف عبد وكثير من الدور والقرى والبساتين والذهب والفضة . واستطاع أن يشيد كنيسة أم الإله ، في الرها من إبحار أربعائة حانوت يملكها بها ، فحسده سرجون . وكان ملكاً للمحب - ووشى به عند الخليفة داعماً أنه قد مد يده بالسرقة إلى بيت مال مصر ، وظل دائماً على الوشاية ، ومن ثم تنازل ، أناسيوس ، عن مبلغ كبير من المال أرضى الخليفة ، ومع ذلك فقد تبقى لديه قدر ضخم ، وظل الرغم من المبالغات الظاهرة فمن الجلي أنه كان واسع السلطان عظيم النفوذ ، وأنه استعمله في صالح رفاقه المسيحيين .

وهناك شخص اسمه تيودورسيوس (٢) Theodosius من الملكانيين البارزين وقد شغل منصباً رفيعاً في الإسكندرية ، والمأثور عنه أنه وحل إلى دمشق حيث دفع إلى يزيد مبلغاً من المال وعاد حاملاً مرسوم توليته حاكماً على الإسكندرية ومربوطاً وما يلحق بها دون أن يكون لوالي مصر سلطان عليه . وكان تيودورسيوس هذا من أشد الناقمين على بطريرك القبطي [أنبا أنثانوا] ، ومن ثم استغل

(١) ساويرس : سير البطارقة ، طبعة سيبولد ، ص ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1447
كتاب الولاة والقضاة ، ص ٩٠ ، ٩١ : المخطوط ، ج ١ ، ص ٩٨ ، Bar Hebraeus ،
Chronicle, (Paris) p. 112 ، وسينابيل السريان ترجمة Langlois ص ٢٤٧ .
(٢) سبب ساويرس : تاوضوسيوس ، وإما آثرنا في الترجمة العربية النسخ الوارد
أعلاه في المتن .

مكانته الكيدية . فأخذ منه كراماً سنة وثلاثين ديناراً ، كل سنة عن تلاميذه .
(ومن المحتمل أن يكون رجال الدين آنذاك معفون من الضرائب) . كما فرض عليه أن يدفع له كل ما ينفقه على رجال الاسطول إل غير ذلك من الأموال (١) .
والظاهر أن في هذا القول شيئاً من المبالغة ، بيد أنه ليس نمت ما يدعوه لشك في أنه كان في قدرة الرجل المسيحي أن يتمتع بالسلطان العظيم .

وفي خلال فترة بطريركية اسكندروس (٨١ - ١٠٦ = ٧٠٠ - ٧٢٤ م)
كان تيودور والياً على الاسكندرية (٢) ، وهو يلقب في الكتب الرسمية بأجستاليس Augustalis ، ذلك اللقب الذي جرت العادة زمن الحكم البيزنطي على إطلاقه على حاكم الاسكندرية (٣) ، والأرجح أنه كان تحت إمرة عربي .

وحدث في زمن الحجاج أن محمد بن مروان حاكم شمال الجزيرة إلى قتل أناستاسيوس Anastasius بن أندرياس كبير أهل الرها ، ويضيف المؤرخ الذي يذكر هذا الحادث إلى ذلك قوله : وحتى ذلك الوقت كان النصارى يفعلون مناصب الكتابة والولاية وحكم الأقاليم نيابة عن العرب ، (٤) . وقد ذكره عمر ابن عبد العزيز أن تكون يد الذي هو العليا فيكون له السلطان على المسلمين وحاول منع ذلك ، ورسالة في هذا الصدد إلى الولاة رسالة تعليمية ، يقول فيها : « أما بعد فإن الله عز وجل أكرم بالإسلام أهله ، وشرفهم وأعزهم ، وخرب الدلة والصغار على من خالفهم ، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس »

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٣ ، ١١٧ .
(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ .
(٣) Greek Papyri in the Brit. Mus., Vol. 4. No. 1392.
(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser 111, Vol. 1, p. 294 .

فلا تولين أمور المسلمين أحداً من أهل الذمة فتبسط أيديهم وألسنتهم ،
وتذلم بعد أن أعزم الله ، وتجنهم بعد أن أكرمهم الله تعالى ، وتعرضهم
لكيدهم والاستعالة عليهم ، ومع هذا فلا يؤمن غشهم لإمام ، فإن الله عز وجل
يقول : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يبالونكم خيالا ودوا
ماعثم ، قد بنت البغضاء من الفواحش وما نخن صدورهم أكبر قد بينا لكم
الآيات إن كنتم تعقلون ، . لذلك عزل جماعة من العمال القبط بمصر واستبدل بهم
عمالاً مسلمين ، والواقع أنه كان شديد التمسك بتطبيق ذلك المبدأ في جميع نواحي
الدولة الإسلامية لأنه كتب ذات مرة يقول (١) : إن من أراد أن يقيم في مملكته
وبلاده فليكن حل دين محمد مثله ، ومن لا يريد فليخرج عنها .

كذلك اتخذ الخليفة سليمان لنفسه كاتباً نصرانياً يقال له : البطريق بن النقاء ،
واستعمله ناظراً على مبانيه في الرمة من أعمال فلسطين ومراقبة القنوات
والآبار والمسجد القائم بها (٢) .

وحوال هذا الوقت كان المسلمون يتولون في الحكومة الوظائف الثانوية
التي لا يستدعيها ، ويرد في أخبار سنة ٧١٤ ، ٧١٦ م خبر دفع مرتب كاتب
عربي لقاء قيامه بالمحافظة على الخيل (٣) . كما أثنى محمد بن سنة ٧١٠ م ذكر موظف
عربي - أو مسلم - في بلدة صفية (٤) ، وربما كان هذا الأمر ذا أهمية لأنه في

(١) الكندي : كتاب الولاية والقضاء ، ص ٦٠ ؛ ابن عبد الحكم : سيرة سيدنا عمر بن
عبد العزيز ، ص ١٦٥ ؛ الكامل لابن الأثير ، سنة ١٠١٠ هـ ؛ ساويرس : سيرة البطارقة
الاسكندرانيين ، ص ١١٣ .

(٢) البلاغ : فروع البلدان ، ص ١١٣ .

(٣) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1434.

(٤) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1347.

الأدمنة المتأخرة كانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف السرية ، ونطالع
في كتاب أرسله هشام إلى خالد القسري ما يشير إلى استعانة بالمجوس والنصارى
وتولييتهم رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، وتسلطهم عليهم .

كما عين المنصور يهودياً اسمه موسى كان أحد اثنين من جباة الخراج (١) ،
ومن الواضح أن صلات النصارى بأصحاب السلطة الرئيسية كانت صلات طيبة ،
قد جاء إلى المأمون رجل من أثرياء بورة ، من أعمال مصر واسمه بكام ،
سائلاً إياه أن يوليه الأمر في بلده ويسوق إليه رياستها فقال له الخليفة (٢)
: اسم ، فتكون مولاي ، فأجابه بكام : لأمير المؤمنين عشرة آلاف مولى مسلم ،
أفلا يكون له مولى واحد من النصارى ؟ فضحك المأمون منه وجعله كبير بلدة
بورة ، وإقليمها .

أما المتوكل فقد أعاد النهي بعدم الاستعانة بالذميين في أعمال السلطان (٣) ،
وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين فصل في سنة ٢٤٧ هـ (= ٨٦١ م) القائم
بحراسة المقياس [الهاشمي] للذيل وكان نصرانياً ، وولّى مكانه أبا الرقاد
[المعلم] ، وأجرى عليه راتباً مختلف الروايات في تقديره ، فيجمله بعضها ستة
دنانير شهرياً ، والبعض الآخر سبعة (٤) . على أنه بتول المقتر الحكيم عاد
العمال المسيحيون إلى ما كان بأيديهم ورجعوا إلى سالف قوتهم وعلى أمهم ،

(١) البرد : الكامل ، ص ٧٩ .

(٢) Michel Le Syrien : Chronicle, trad. Langlois, p. 261, (٣)
Chronica Minora, C.S.C.O. Ser., III Vol. 4, p. 248.
أطروا أيضاً كتاب
Eutychius: History, Vol. 2, p. 434. ص ٥٨ .

(٣) البطريق : نظم الجوهري ، ص ١٩٤ .

(٤) الكندي : كتاب الولاية والقضاء ، ص ٣٠٢ ، ٥٠٨ .

فتشكى الناس إلى الخليفة فأمر في سنة ٢٩٩ هـ (= ٩٠٨ م) بإسقاطهم من الخدمة إلا أن ذلك لم يدم (١)، إذ نرى أنه في سنة ٣١٣ هـ (= ٩٢٥ م) أصبح أحد السجيين [واسمه بنان] كاتباً لصاحب الديوان، وصار إلى [مالك بن الوليد النصراني] ديوان القصر، وسبق ديوان الخاصة وبيت المال إلى نصرانيين [هما ابن القنان وأخوه] (٢)، ولما كانت سنة ٣١٩ هـ [= ٩٣١ م] تطلع الحسين بن القاسم لنيل الوزارة [بعد عبد الله بن محمد الكلواذي]، وحينذاك رأى ضرورة التقرب إلى النصارى ومصانعتهم (٣)، كما نرى أن كثيراً من رجالات ذلك العهد البارزين كانوا يستعملون كتباً من النصارى أمثال ابن أبي ساج وال أرمنية وأذيجان، ومفلح الحمصي، وعلى بن عيسى الوزير [الذي أقر على ديوان الجبلية]، وأبي سليمان بن داود بن همدان من الأسرة الحاكمة بالموصل ومونس المنصور وأبناء رائق (٤)، كما أن أحمد بن طولون استعمل مهندساً نصرانياً لكنه غضب عليه لضربه ورماء في المطبخ، فلما أراد بناء مسجد جديد له أشار بعضهم عليه أن يأخذ الأعمدة من الكنائس في الضياع الحراب وفي ريف الدلتا، فأنكر ابن طولون ما أشاروا به عليه بحجة أن هذه الأعمدة نجسة، وأنه يريد بناء مسجده بالمال الحلال، وسمع مهندساً بمشككته فكتب إليه من عبث رسالة يلث فيها بقدرته على بناء مسجد بلا عهد سوى هرودي القبلية، فبحث أحمد في طلبه من سجنه، فثل أمامه وقد طال شعره

(١) حرب : ملة تاريخ الطبري ، ص ٣٠ .

(٢) حرب : ملة تاريخ الطبري ، ص ١٢٥ .

(٣) حرب : ملة تاريخ الطبري ، ص ١٦٤ .

(٤) حرب : ملة تاريخ الطبري ، ص ٣١ ، ١١٢ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، وراجع

أبنا Eclipse of the Abbasid Caliphate, vol. 1. p. 218.

وتدل على وجهه ، واستفصر منه عن جلية الخبر ، لرسم له صورة المسجد على قطعة من أديم وسله إياها ، فلما تم البناء وصله ابن طولون بعشرة آلاف دينار ، وأجرى عليه مبلغاً معيناً من المال حتى مات ، كما خلع عليه الخلع تقديراً له (٥) ، وسميت قرية « أندونه » باسم مولى نصراني من موالى أحمد بن طولون ، وكان ابن طولون قد فصله من عمله وحرمه خمسين ألف دينار (٦) .

وحدث في بغداد أن دخل أحد الوزراء النصارى واسمه « همدون بن صاعد » على القاضي « اسماعيل بن (٣) » اسحق ، فوقف له مرحباً به ، ولاحظ القاضي أن الشهود وبقية الحاضرين أنكروا عليه هذا العمل ، فلما خرج الوزير قال لهم اسماعيل : قد علمت إنكاركم ، وقال الله تعالى (١) : لا ينهاكم الله من الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم . وهذا الرجل يقضى حوائج المسلمين ، وموسفير بيتنا وبين خليفتنا . وهذا من البر (٥) ، فأمن السامعون على قوله وبه .

وقد ورد في إحدى الروايات أن كلا من عمرو بن العاص وهب الملك والمأمون ويحيى بن الفضل فصل اللدنيين من الدواوين (٦) .

ولقد كان الكاتب القبطي [ابن عيسى بقطر] بن سفا المسمى ببولس متول

(١) القرطبي : المخطوط ، ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) القرطبي : المخطوط ، ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٣) راجع ترجمة القاضي اسماعيل بن اسحق بن درهم في معجم الأدباء ، طبعة الدكتور

فريد رفاعي ، ج ٦ ص ١٢٩ - ١٤٠ .

(٤) القرآن ، ٦٠ : ٨ .

(٥) ياقوت : معجم الأدباء ، طبعة مرجوليت ، ج ٢ ص ٥٢٩ .

(٦) غازي : الرد على النعمين ، ص ٣٩٢ وما بعدها .

الحراج بمصر زمن الإخشيديين (١)، وكان الفاطميون يلقون أهمية كبرى على وظيفة كبير الكتاب، ويختارون وذرأهم - مسلمين كانوا أم ذميين - بناء على مهارتهم في الكتابة، ويقول أحد الشعراء في معرض الحديث عن منزلة اليهود زمن الفاطميين (٢):

يهود هذا ما قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
الزقيم، والمال عندهم ومنهم المنتشار والملك
يا أهل مصر إن نصحت لكم نهودوا قد تهود الفلك

ومن المؤكد تماماً أنه لم يتول أحد من النصارى ولا من اليهود وظيفة الجباية والكتابة في الأندلس ولا في بلاد المغرب (٣).

ويشير القنسى - وهو من أهل القرن الرابع الهجري - إلى أن الكتاب في بلاد الشام ومصر كانوا من المسيحيين، كذلك كان معظم المطبعين في بلاد الشام (٤)، وفي سنة ٣٦٩ هـ كان متولى الوزارة في بغداد نصرانيا وهو نصر بن هرون (٥)، ولما لام الناس ابن الفرات ودموه بالكفر لسوقه إمارة الجيش إلى أحد المسيحيين دافع عن نفسه بأنه اقتدى بالخلفاء السابقين الذين ولوا انصارى وظائف الدولة (٦)، وكان هؤلاء العمال النصارى يلقون كل

(١) تقي الدين: الخط، ج ١، ص ٧٢.

(٢) السيوطي: حسن الحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (طبعة ١٣٣١ هـ)، ج ٢، ص ١٤٦، ١٤٩.

(٣) تقي الدين: مع الطب (طبعة دوزي)، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) القنسى: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ١٨٣.

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. II, P. 490.

(٦) الجبائري: كتب الوزراء (طبعة أمستردام)، ص ٧٥.

مظاهر الاحترام، لأن المسلمين رفضوا تقبيل أياديهم بعد أن فرض ذلك عليهم. وحدث في سنة ٣٨٧ هـ (= ٩٩٧ م) أن آلت الرئاسة في بلدة دقوقا، إلى اثنين من النصارى وتمكنوا بها وتصرفا فيها تصرف الحاكم، واستعبدوا المسلمين، فقدم بعض هؤلاء المسلمين على جبرائيل بن محمد (١) وقالوا له: إنك تريد الغزو ولست تدري أنبلغ غرضاً أم لا، ونحن عندنا من مدين النصارانيين من قد تعبدنا وحكم علينا، فلو آلت عندنا وكفينا أمرها ساعدناك على ذلك (٢). فقبض جبرائيل عليهما واستولى على أملاكهما. كذلك استورر الخليفة المعز سنة ٣٨٠ هـ [٩٩٠ م] عيسى بن نسطورس النصراني، واستتاب بالشام منشة اليهودي، قال الوزير إلى النصارى وشجع النائب اليهود، فضج الناس بالشكوى فألقى الخليفة القبض عليهما وأخذ من عيسى ثلاثمائة ألف دينار، وغرم منشا مبلغاً ضخماً (٣)، وقد وردت الإشارة في غير هذا المكان إلى قصة نصر الميحي في بغداد (٤).

ثم عاد عيسى بن نسطورس إلى خدمة الحاكم، فنجده هو والفضل بن إبراهيم سنة ٣٩٣ هـ عنده، وبعد ذلك بسنوات قلائل - أعني سنة ٤٠٠ هـ -

(١) تفصيل ما يجمله المؤلف في المتن أعلاه هو أن جبرائيل بن محمد كان قد ملك دقوقا، وكان من جماعة القرس الرحالة ببغداد، وأراد الغزو لما توفر له من الجند وال سلاح، وذلك سار - وقت أن كان في خدمة مذهب الدولة - واجتاز بدقوقا فوجد المقلد بن المسب قائماً على حصارها، فاستعان أهلها بجبرائيل، فلي طلبهم وحامهم كما هو وارد أعلاه.

(٢) الكامل لابن الأثير، سنة ٣٨٧، Bar Hebraeus: Chronicle, P. 201.

(٣) الكامل لابن الأثير، سنة ٣٨٠؛ ابن لؤي: بدائع الزهور في وقائع الدهور،

طبعة ١٣١١ هـ، ج ١، ص ٤٨.

(٤) Bar Hebraeus: Chronicle, P. 205.

تول المنصور بن عبدون الحجابة له ، كما استوزر الحاكم بأمر الله سنة ٤٠١ هـ
زوجة بن عيسى (١) .

وكان أبو سعد إبراهيم وأبو نصر هرون إبنى يهودى اسمه سهل بن مئسر ،
وكان أحدهما يجترى التجارة ، ويشتمل الآخر بالصيرفة إلى جانب نقله البضائع
من العراق ، وقد طبق صيتهما الآفاق لاتساع تجارتها وإظهارهما ما يحصل
عندهما من الودائع الخفية لمن يفقد أو يموت من التجار في القرب والبعد ،
فتشأ لها جيل الذكر في الآفاق ، ودخل إبراهيم في خدمة الخليفة الظاهر [لإعزاز
دين الله] ، وجلب له شتى صنوف الأمتعة والأموال حتى استجلب رضاه عليه ،
وحدث أن اشترى الظاهر منه جارية سوداء أعجبه فاستولدها المستنصر [بألفه
أبا تميم مد] . فكانت هذه الجارية ترضى مصالح إبراهيم وأدخلته في خدمتها ،
ولما مات ، المجراني ، تول الوزارة بعده ابن الأنبارى الذى ذهب إليه
أبو النصر [أخو أبي سعد] مهتأ ، فجهه أحد أصحابه بالقول الغليظ ،
فتوقع أبو نصر أن يجر ابن الأنبارى الخادم وأن يعتذر إليه ، لكن جرى
عكس ما توقع فتكررت الإهانة مرة أخرى ، فشكى الأمر إلى أخيه الذى
سرمان ما أهاج الملكة الوالدة على الوزير ، فراحته تغرى ابنها بفصله وتعيين
أبي نصر صدقته بن يوسف [الملاحى] مكانه ، وكان المستنصر صنيعة من
صنائع إبراهيم فلم يخلف لأمه أمراً واستجاب طلبها ، وتم ذلك سنة ٤٣٦ هـ ،
وعلى الرغم من أن إبراهيم لم يتقلد الوزارة إلا أنه كان القوة التى تحرك العرش
من الخلف (٢) .

(١) القرطبي : المخطوط ج ١ ، ص ٢٨٦ .

(٢) القرطبي : المخطوط ج ١ ، ص ٢٨٤ .

أما في فارس فقد انزعج نظام الملك وزير ملكشاه من استعمال الذميين
في الحكومة مكان الترك ، لذلك كتب سنة ٤٨٤ هـ يقول : ما قام يهودى أو
نصرانى أو مجوسى أو فرمطى بعمل جليل أو حل محل تركى إلا كان الإهمال
أبرز صفاته ، إذ لا احترام عند هؤلاء الناس للدين ، ولا حب عندهم
للدولة ، ولا رحمة في قلوبهم على الرعية ، بل سرمان ما يمسسون موفورى الثراء ،
وإن المؤلف ليخشى العاقبة السيئة ، ولا يعرف ماذا تقول إليه الأمور ، ولم
يحدث في أيام محمد ولا مسعود ولا طغرل بك ولا ألب أرسلان أن يجرا مجوسى
أو يهودى أو نصرانى أو كافر على المساهمة في الحياة العامة (١) . ولا شك أن
الكاتب كان تحت ضحية تأثير شعور كراهية عام ، وأنه ألصق بالملاحى فضيلة
لم تكن فيه .

وتولى محمد الدين بن المطلب سنة ٥٠١ هـ الوزارة في بغداد ، بعد أن اشترط
على نفسه ألا يستعمل ذمياً في دواوين الدولة (٢) ، ومع ذلك فقد حدث في
سنة ٥٠٦ هـ أن هدد إلى أبي منجا بن شعيا المهندس اليهودى بالإشراف على حفر
القناة التى سميت باسمه (٣) ، وقد حكم الأمر سنة ٥١٩ هـ دون وزير واختار
صاحب ديوان أحدهما سامرى هو أبو يعقوب إبراهيم ، واتخذ مستوفياً له هو ابن
أبي نجاح الراهب الذى تحكم في الناس وتمكن من الدواوين واغتصب الآهوال
من المسيحيين ، ثم شرع بعدئذ في مضايقة بقية المباشرين والعاملين والخصماء والعمال
حتى تشكى الجميع - رؤساء وقضاة وكتاباً - من ضرره ، فأمر الأمر بقتله (٤)

(١) سياسة نامه ، طبعة باريس (١٨٩١) ص ١٣٩

(٢) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٠١ .

(٣) القرطبي : المخطوط ج ١ ، ص ٢٢ .

(٤) القرطبي : المخطوط ج ٢ ، ص ٢٩١ .

[فشرّب بالنعال حق مات] . ثم استوزر الحافظ سنة ٥٢٩ هـ تاج الدولة بهرام الأرمني المسيحي ، فعمد بهرام إلى فصل المسلمين ونولية الأرمن مكانهم ، وأساء السيرة مع جمهور المسلمين ، فقام رضوان بالثورة ضده ، مما حمله على الهروب إلى أسوان حيث قتل (١) ، هناك سنة ٥٣١ هـ (٢) .

ولقد كان قتل أسد الدين شيركوه لأحد الكتاب النصارى (٣) بتكرير سبياً في اتصاله بنور الدين محمود ، ومن الجبل أن شيركوه كان ينفذ في مصر أوامر نور الدين حين عهد إلى فصل جميع الأقباط من خدمة الحكومة ، على الرغم من أن صلاح الدين أعادهم إلى العمل ، ونلاحظ أن نور الدين فصل جميع النصارى من كافة دواوين الموصل ، وكذلك فعل إزاء جميع من بالقصر السلطان منهم غير منبذ منهم سوى واحد هو خادمه عبيدون ، وكان عبيدون شيخاً طاعناً في السن ، حكماً ، غنياً بماله وعلمه (٤) ، وحدث في سنة ٥٦٩ هـ أن استعمل صلاح الدين أحد النصارى لكشف خبر تأمر الصليبيين والمصريين ضده (٥) .

وقد وصف القرظي طريقة جمع الضرائب في مصر وعدم الانتظام في جبايتها ، ذلك أنه إذا انخفض النيل عن الأراضي وتعلقت نواحي مصر بأصناف

(١) لعب الدكتور توتون - كما هو بين بالنسبة - إلى القول بمقتل بهرام ، لكن رواية ابن الأثير تدعي أن بهرام حين حاول دخول أسوان منه واليه من الدخول ، وقتل السود من الأرمن خلفاً كثيرين ، وقد جعل ذلك بهرام على أن يبت إلى الخليفة الحافظ يطلب منه الأمان ، فاستجاب له الخليفة وأبى ، فعاد إلى القاهرة ، حيث سجن بالقصر الخليفة ، ثم ترمي وخرج من الحبس .

(٢) السكائل لابن الأثير ، سنة ٢١

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٧٠ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2. p.168.

(٥) ابن الأثير : السكائل ، سنة ٥٦٩ .

الزراعات وبند الحب كندب من الحضرة رجال ذوي نباهة وثقة ، لهم معرفة بعلم الخراج ، ويصبحون في العادة معهم كتاباً من النصارى ، ويخرج كل إلى ناحية ، فيحررون مساحة ما شمله الرى من الأراضي مما بار أو شرق ، فإذا مضى من السنة القبطية أربعة شهور نذب من الأجناد من عرف بالخاسة وقوة البطش ، وعين معه من الكتاب العدول من قد اشتهر بالإمارة ، وكان من نصارى القبط غير من خرج عند المساحة ، فيستخرج مباشرة كل بلد تلك ما وجب من مال الخراج (١) .

ولما انتهى الفيضان زمن ولاية الحافظ لدين الله انتدب [الموفق بن الخلال] جماعة من العدول والكتاب النصارى إلى الولايات والأعمال لتحرير ما شمله الرى وما زرع من الأراضي وتقدير خراجها وكتابة المكلفات . وحدث أن خرج إلى بعض الجهات من يمسحها من شاد وناظر وعدول ، وتأخر الكاتب النصراني ثم لحقهم ، وأراد الكاتب عبور النهر إلى الناحية الأخرى ، فحمله ضامن المدينة ، حتى إذا بلغ به وجهته المقصودة سأله أجره فغضب الكاتب وسبه ، وقال له : أنا ماسح هذه البلدة وتريد منى حق التعدي ؟ ، فقال له الضامن : إن كان لي ذرع خذه ، ثم تقدم فخلع لجام بغلة القبطي وألقاه في معديته ، فلم يجد الكاتب بدا من دفع الأجرة حين أخذ لجام بغلته . ولما انتهت مساحة البلد وفرغ من تبييض مكلفة المساحة - ليحملها إلى دواوين الخراج في العاصمة كما جرت العادة - أضاف عشرين فدانا إلى المجموع وترك فراغاً بإحدى الصفحات ، وأطلع الشهود على القائمة فوقعوا بصدقها ، ومن ثم كتب موافق البياض الذي تركه أرض اللجام ، باسم صاحب المدينة ، وقدرها بعشرين فدانا لكل فدان

(١) القرظي : المخطوط ، ج ١ ، ص ٨٦ .

أربعة دنانير ، ثم حل المكلفة إلى ديوان الأصل ، وكانت العادة جرت أنه بعد اقضاء أربعة أشهر من السنة الحراجية إرسال جند أصحاب بطش وقوة وشدة وكتاب وشهود وكتاب نصراني إلى الولايات والأعمال لاستخراج تلك خراج الأرض وفقاً للسجلات ، وكان هذا القدر من المال ينفق على الجند الذي لم يكن له وقتذاك إقطاعات ، ولم يكن من المألوف إرسال الرجل الذي قام بمسح الأرض بل نذب آخرين مكانه ، ولما لعبت هذه الجماعة [وأضربها الشاد والكاتب بل نذب آخرين مكانه ، ولما لعبت هذه الجماعة] وأضربها الشاد والكاتب والعدول [لجمع تلك مال الناجية استدعوا أرباب الزرع ومن بينهم ضامن المعدي ، وأدغموه على دفع ستة وثمانين وثلث دينار ، فأنكر أن يكون مالكا لاية أرض في تلك الناجية ، وأبده القرويون في ذلك الإنكار ، فرفض الشاد - وكان فظا عسيفا - الاستماع إلى نهايتهم وضربه بالمقارع ، وأدغمه على بيع قاربه وغيره لبيع الثلث الثابت عليه ، فصار صاحب المعدي إلى القاهرة وأبلغ الخليفة قسسته ، فأبعد النظر في نوائم الحراج فلم يجدوا أية إشارة إلى أرض اللجام ، فأمر الخليفة بإحضار الكاتب وسرق في مركب وأقام به من يطعمه ويسقيه ، وتحمس أن يحال به سائر الأعمال وينادي عليه ، كما أمر بكف يد النصارى عنهم عن الخمسة [فساءت أحوالهم] وكان الحافظ مولماً بالفلك والتنجيم مؤمناً به ، فعند النصارى إلى رشوة منجيه الخاص ، وطلبوا إليه أن يفضي للخليفة أن مصر تنزع إن أقام السلطان في تدبير دولته واحداً معيناً من النصارى [هو الأكرم بن ذكريا] ، لما زلت الحيلة على الخليفة وجعل الأكرم أمير العدادين ، وبأمر الأكرم من ساعته إلى زيادة عدد المسيحيين أكثر مما كانوا قبلاً ، وظهرت عليهم دلائل النعمة ، فارتدوا الملابس الجميلة ، وركبوا البغلات الرائنة والخيول المرسومة بالزجاج ، وبالفواقي الشدة على المسلمين وضايغوم في أرواقهم ، واستولوا على الأجناس الدينية والأوقاف الشرعية ،

وانغلخوا العبيد والماليك والجواري من المسلمين والمسلات ، حتى لقد حملوا أحد الكتاب المسلمين على بيع أولاده وبناته لغرامة فرضوها عليه (١) .

وحدث في أيام المؤامرات بين المصريين والفرنجية لإخراج صلاح الدين من مصر أن كان أحد الكتاب اليهود يكتب الرسائل من مصر (٢) .

وكان أحد النصارى ممن تولوا بعض مناصب الجيش قد تزعم وباعث في صحراء جبال حلوان ، وقيل إنه مثر على كنز الخليفة الحاكم بأمر الله ، فاستعان به في مساعدة الفقراء . الحاربين والمستوردين من كل ملة ، فطبق صيته شق التواحي ، وصرف هو ومبالغ طائلة في مدى سنوات ثلاث ، فنجى به إلى السلطان الذي أحسن معاملته وتلطف به ، بيد أنه رفض أن يزوج بصره أو أن يكشف مكنون أمره ، وإذ ذاك هدده السلطان وتناول عليه بالسب فلم يردده ذلك إلا استمراراً على ما هو عليه ، فعمل صبر السلطان فعذبه حتى مات ، وأبقى غير واحد بقتله خوفاً على ضعفاء الإيمان من المسلمين أن يريغهم (٣) . وقد حدث هذا سنة ٦٦٦ هـ .

ولما مات السلطان المنصور سنة ٧٥٥ هـ [= ١٣٥٤ م] وخلفه خليل على العرش أصبح كثير من الكتاب النصارى ممن في خدمة الأمراء شديدي التكبر على المسلمين ، وارتدوا الملابس الفخمة ، وعاشوا في بلهنية من الحياة ، وكان أحدهم في خدمة أمير اسمه عين الغزال ، وحدث في أحد الأيام أن صادف في طريقه سمسار شوية مخدومه ، فترجل السمسار وقتل قدم الكاتب الذي أخذ

(١) القرطبي : الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٥

(٢) القرطبي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢

(٣) السيوطي : حسن الحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩

يسببه ويتوعد له لنباطته في دفع أثمان بعض الغلة ، فراح السمار يعتلرو ويترفق له ، فلم يرد الكاتب إلا غلظة ، وأمر عادمه أن يترجل ويقيد السمار ويسجبه ويمضى به ، فاجتمع الجمهور حتى بلغوا صليبة مسجد ابن طولون ، وتوسل كثيرون إلى الكاتب أن يفك العاني فأن ، فتكاثر الناس عليه والقوه عن حماره وأطلقوا سراح السمار ، وإذا كان الكاتب قريباً من يدت مخدومه فقد بعن أستاذه إليه يهندي وثلة من غلته وأوجاقت لإتقاده فخلصوه من أيدي العامة وقبضوا على البعض لإدانتهم ، فأدى الأمر إلى اضطراب وهياج ، وأسرع الناس إلى القلعة طالبين المعونة من السلطان نصر الله الذي أرسل من يكشف له الأمر ، فأخبره بما فعله الكاتب النصراني بحق السمار ، فبعث في طلب عين الغزال ، وأمر الجمهور بإحضار المسيحيين إليه ، كما أرسل في طلب بيد الدين بيدرا [النائب] وسنجر [الشجاع] وأمرهم بإحضار جميع النصارى إليه ليقتلهم من آخرهم ، فاستخاث به الذميون حتى حملوه على أن يتأذى في كل من القاهرة ومصر القديمة ، أن لا يخدم أحد من النصارى واليهود عند أمير من الأمراء ، وأمر الأمراء أن يعرضوا على كتابهم النصارى اعتناق الإسلام . فإن رفضوا ضربت أعناقهم وإن قبلوه بقوا فدوائفهم ، ورسم للنائب بعرض جميع مباشرى ديوان السلطان ويفعل معهم ذلك ، فأختفى كثير من المسيحيين ، وانطلق الرعايا يهربون بيوتهم ، وأخذوا لنام مسيات وقتكوا بالكثيرين ، ونجح أخيراً بيد الدين بيدرا في حمل السلطان على أن يرسل إلى والى القاهرة لينادى في الملا يشق كل من يهب بيت نصراني ، وقبض على طائفة من الرعايا وطيف بهم في الأسواق وضربوا ، ثم جمع [النائب] كثيراً من كتاب السلطان والأمراء من النصارى وأرققوا على مفرقة من السلطان الذي رسم بأخذ بعضهم إلى سوق الخيل [تحت القلعة] وبمفر خندق كبير وإلقائهم به وإضرام النار

عليهم ، فتوسل بيدرا من أجلهم وتشفع لهم عند السلطان الذي أحصى أذنيه من شفاعته قائلاً : ما أريد في دولتي ديواناً نصرانياً ، فرجاء بيدرا أن يبق في الخدمة من أسلم منهم ، وأن يقط أعناق من رفضوا الإسلام ، ثم إنه أخلص إلى نصر نائبه وقال لهم : يا جماعة ، ما وصلت لندقي مع السلطان في أمركم إلا على شرط ، وهو أن من اختار دينه قتل ومن اختار الإسلام خلع عليه وباشره ، وحينذاك تقدم منه المكين [بن الساعي] أحد كبار الكتاب والمستوفى وقال : يا خوند : رأينا قواد حتى يختار القتل على هذا الدين ... والله : دين تموت عليه روح ، لا كتب الله عليه سلامة ، قولوا لنا الذي تختارونه حتى نروح إليه ، فأنفجر بيدرا ضاحكاً وقال : « ذلك نحن نختار غير دين الإسلام » ، فأجابته المكين : « يا خوند ، ما نعرف ، قولوا ونحن تتبعكم ، فبما بالمدول نشهدوا بإسلامهم وكتب بذلك شهادات عليهم (١) » .

وكان أحد الكتاب النصارى راكباً بمحاور الجامع الأزهر وهو يلبس خفا ومهاداً وبقاء اسكندرية طرحه على رأسه ، والطرادون أمامه يفسحون له الطريق ، ومن ورائه العبيد في أذى ملابس يتطون الأكاديش الفارسة ، فشق هذا المنظر على جماعة المسلمين الذين تصدوا له وأزروه عن فرسه وأرادوا قتله ، فاجتمع المارة من حوله وخلصوه من أيديهم وأطلقوه في سبيله ، وتكلم بعضهم إلى الأمير : طاز ، فوعده بالإنصاف وبأن يجرى الحق بجرأه ، ففضلوا دفع شكواهم إلى الملك الصالح صالح وذلك بحضرة الأمراء والقضاة وكبار رجالات الدولة ، طالبين عقد مجلس خاص ليلتزم النصارى القيود المفروضة عليهم ، وجيء بالبطرك ووجوه المسيحيين وحاخام اليهود وأعيانهم

(١) التريزي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

إلى حضرة السلطان حيث نل عليهم القاضى علاء الدين على [بن فضل الله كاتب السر العهد الذى بين المسلمين والذميين وكانوا قد أحضروه معهم ، وطلب من الحاضرين قبول تلك الالتزامات ، ثم أخذ يعدد لهم كثرة خروجهم على العهد ، وقطعوا هم على أنفسهم هداً ألا يباشروا شيئاً من ديوان السلطان ودواوين الأمراء حتى ولو أظهروا الإسلام ، ومع ذلك فلم يجبرهم أحد على الإسلام ، وكتب بذلك إلى الولاة في الأقاليم .

اندفع الرعاع وأخلوا في الهجوم عليهم ، وأطبغوا عليهم في الشوارع وأخلوهم في الطرقات وقطعوا ما عليهم من الملابس وأوجعوهم ضرباً وكانوا لا يدعونهم حتى يملئوا كلة الإسلام ، وكانوا يوججون النار لحرقهم ، فاضطروا الاختفاء في بيوتهم ولم يجرؤوا على الظهور والنور بين الناس ، وأخذت العامة في تتبع عوداتهم وهدم دورهم التي تزيد في العلو على دور المسلمين ، وعانى المسيحيون الآمرين ، وقد دواهم واليهود من الطرقات ، وعلت الشكوى من بناء كنائس جديدة ، وحطم بعضها ، وحاول وإلى القاهرة كبح جماح العامة فلم يفلح ، وانفلت زمام الأمور من يد المسئولين .

حينذاك نودى في كل مكان بالمرسوم القاضى بعدم مزاوله اليهود ولا النصارى العمل في دواوين الدولة حتى رغم إسلامهم لأن الواحد منهم لا يزال مرتبطاً بأسرته ، وإذا أسلم أحدهم أرم بملازمة المسجد لأداء الصلوات الخمس والجمع ، وإذا مات نصراني فتولى المسلمون قسمة تركته على ورثته إن كان له وارث وإلا فهي إلى بيت المال . (١)

(١) القريزى الخط ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

على أن المسيحيين كانوا يستعملون في بعض الأحيان سفراء لاسيما إلى الدول النصرانية ، فقد ذهب البطريرك ديونيسيوس Dionysius إلى مصر سنة ٢١٦ هـ ، وجند بلوغه إياها أرسله المأمون لبعض الثوار لردم إلى الطاعة (١) . ولما ذهب زرياب المكنى إلى الأندلس خرج المنصور المكنى اليهودى لاستقباله والترحيب به (٢) ، وحوالى سنة ٢٤٤ هـ تلقى الخليفة الأندلسى عبد الرحمن سفارة من الملك أوتو ، وأنفذ معهم في عودتهم ريباً الأسقف (٣) ، وفي زمن الحكم وصلت رسل [غرسية بن شانجسة ملك البشكنس] في جماعة من الأساقفة والقوامس (٤) .

وفي سنة ٢٨١ هـ (= ٩٩١ م) أنفذ لولو حاجب سعد الدولة ملكة ، السرياني ليطلب المعونة من الإمبراطور بازل (٥) ، كما اضطر جاثليق بيت المقدس وبطرك أنطاكية لاستعمال نفوذهما عند الإمبراطور للحصول على عهد منه بحسن معاملة من عنده من أسرى المسلمين (٦) ، كما أن جمال الدين وزير قطب الدين أمير الموصل أرسل أغناطيوس Ignatius The Maphrian سفيراً إلى جورج ملك جورجيا لافتداء الأسرى العرب ، وكان حدوث ذلك حوالى سنة ٥٦٠ هـ (٧) .

• • •

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2, p. 266 seq.

(٢) القري : نفع الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٣) القري : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) القري : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 218, 220.

(٦) لشوار الحاضرة ، ص ٣١ .

(٧) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 328.

ولقد أصبح كثير من الذميين عمالا حكوميين واعتنقوا الإسلام . حدث ذلك ونكرر بدرجة لا تجعلنا في حاجة إلى إيراد الأمثلة ، وقليل ما كان الإسلام يفرض فرضاً ، وإن كان الأصم بن عبد العزيز حاكم مصر قد أرغم بطرس وال الصعيد على اعتناق الإسلام ^(١) ، وكان الإغراء سلاحاً يتخذ في حمل النصارى على الإسلام ، فقد نادى حفص - حاكم مصر - بإعفاء كل ذى يسلم من دفع الحراج ^(٢) .

وشهدت سنة ٧٥٥ هـ في مصر إسلام الكثيرين من الذميين ، حتى لقد أسلم منهم في قلوب وحناء أربع مائة وخمسون شخصاً في يوم واحد ؛ واعتنق الناس الإسلام وأقبلوا على تلاوة القرآن . على أن الناس لم يطمئنون أو يثقوا بهؤلاء المهتدين المحدثين ، لأنهم كانوا يحسون أنهم دخلوا الإسلام تقية وخديعة لكي يتمكنوا من نيل الوظائف في الدولة والزواج من المسلمات ، ومهما يكن الأمر فقد نجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً حتى لقد اختلط أهل الملتين اختلاطاً تاماً ، وكذلك الحال إذا سألناهم ^(٣) .

(١) ساويرس : سير الأباء البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٢) ساويرس : سير الأباء البطارقة ، ص ١٦٤ .

(٣) القرطبي : الخطب ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ .

الفصل الثالث

الكنائس والأديرة

اشترط همد عمر على النصارى ألا يستحدثوا من الكنائس شيئاً ، وألا يهددوا ما خرب منها وما تهدم ، أو يعيدوا بناء البيع القائمة في نواح من المدن آهلة بالمسلمين ، وخطت الحكومة زمن الرشيد خطوات أوسع من هذا إلى الأمام في تفسير هذا الاتجاه حين ادعى أحد الفقهاء ^(١) أن الشروط نصت في فتح المدن ، على ألا تهدم بيع الذميين ولا كنائسهم داخل المدينة ولا خارجها... وألا يحدثوا بناء بيعة ولا كنيسة ، وأيد رأيه هذا بالفكرة القائلة إن كل ما أحدث من بناء بيعة أو كنيسة فإنه يهدم ، وكان قد نظر في ذلك خير واحد من الخلفاء الماضين ، وهو ما تهدم البيع والكنائس التي في المدن والأصوار ، فأخرج أهل المدن الكتب التي جرى الصلح فيها بين المسلمين وبينهم ، والصلح نافذ على ما أنقله عمر بن الخطاب إلى يوم القيامة ^(٢) . من هذا يتضح لنا أن الكنائس ظلت تبقى ، ويرجح أن همد عمر المشار إليه ليس هو العهد الذي بين أيدينا حالياً ، وهناك فكرة قد تكون قديمة نظراً لنسبتها لابن عباس وهي القائلة : إن كل مصر مصرته العرب فليس للذميين أن يحدثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ، ولا يضرهوا فيه بتأقوس... وكل مصر مصرته المجمع ففتح الله على العرب فزلوا على حكمهم فللمجمع ما في هدمه ، وللعرب أن يوفوا لهم بذلك ^(٣) ، ومع صراحة هذا النص

(١) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٨٢ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٨٧ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٨٨ .

إلا أنه لم يكن مانعاً من اختلاف الآراء وتضاربها ، ويمكن تلخيص المذاهب الأربعة فيما يتعلق في هذه الناحية : بأن الأئمة يتفقون على عدم استحداث بيع أو كنائس في دار الإسلام ، ويرى مالك والشافعي وابن حنبل أنه لا يجوز إحداث كنيسة فيما قارب المدن والأصوار بدار الإسلام ، أما أبو حنيفة فيقول بالمنع إذا كان المكان قريباً من المدينة ولا يبعد عنها بأكثر من ميل ، فإن زاد عن ذلك جاز للذميين البناء ، أما إذا اتهم شيء من كنائسهم ويقيمهم في دار الإسلام وأرادوا ترميمه أو تجديده جاز لهم ذلك في رأى ابن حنبل والشافعي ومالك ، أما أبو حنيفة فيجيزه لهم إذا كانت الكنيسة أو البيعة في أرض فتحت صلحاً ، أما إذا كانت قد فتحت غزوة فإنه لا يجوز لهم ذلك ، وقد ذهب بعض أصحاب أحد وجماعة من أعلام الشافعية كابن سعيد الاصطخرى وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز للذميين ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الإطلاق ، ولا أحد رواية ثانية أنه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب ، أما الرواية الثالثة فهي تجوز ذلك لهم على الإطلاق (١) .

ويقول ابن العبري إن البطريرك النسطوري أبرم اتفاقاً مع العرب كان من بين ما اشتمل عليه شرط ينص على أن يمد العرب يد المساعدة للنساطرة في تجديد كنائسهم القديمة (٢) .

علم أن المعاهدات مع المدن المختلفة لا تؤيد في مجموعها تلك النظرة ، فقد منح معظمها الفاتح حق الاستيلاء على أماكن العبادة (٣) ، أما المعاهدات مع مدن

(١) التبراني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) Bar Hebraeus, Ecclesiastical History, Vol. 2, p. 115 f.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٧ .

فارتقت فنصت على أن تمنح تلك المدن حق ممارسة مللها وشعائرها ولا بد أنها تشمل أيضاً على حق امتلاكها لأماكن العبادة ، ويلاحظ أن المسلمين استولوا على دبع كنيسة [يوحنا] بمصر (١) ونصف كنيسة هيت (٢) ، وتقول إحدى المعاهدات إن المسلمين استولوا على نصف كنائس طبرية ، وإن كانت هناك رواية أخرى تنهب القبول بأنهم تركوا جميع الكنائس لأصحابها (٣) . وهناك ثلاث معاهدات مع الرما خلعت إثنان منها من كل إشارة إلى المسألة الدينية . أما الثالثة فقد نصت على عدم استحداث كنائس جديدة (٤) [فقد صالح أبو عبيدة أهل الرما على أن لهم ميكلهم وما حوله ، وعلى ألا يحدثوا كنائس] ، ويذكر حنا النيق أن المسلمين في مصر وافقوا على عدم احتلال أية كنيسة ، وعلى ألا يتدخلوا في شئون الأقباط بأي صورة من الصور ، ويشير المؤرخ في مكان آخر إلى أن عمرو بن العاص جبي الضرائب المفروضة ، لكنه لم يمد يده قط إلى شيء من أملاك الكنائس ولم يأت بعمل من أعمال النهب والتدمير . بل لقد حافظ على البيع حتى آخر أيام حياته (٥) ، وكذلك جاء في العهد المعطى لأهل بيت المقدس أن عمرآء أعطى أهل إيليا لأنفسهم وأموالهم ، وكنائسهم وصلبانهم ، وسقيما وبريشا ومائير ملتيا : أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ،

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣١ ؛ المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ١٥٦ ؛ ابن حوقل : كتاب المسالك والممالك ، ص ١٧٧ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٩ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ؛ اليعقوبي : تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٢ ، ١٧٤ .

(٥) John of Nikiou (Journal Asiatique) 1879, p. 383.

ولا يكرمون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ، وشيخ به تماماً العهد المملوكي لأهل القلة (١) .

أما قصة كنائس دمشق المسيحية في التعقيد بقصة الاستيلاء عليها لعدم إشارة الطبري إليها وسكوته عنها سكوتاً مطلقاً ، وهناك عدة صور للعاصمة التي يقال إن غالباً أبرمها مع الدماشقة ، فقد اتفقت هذه الصور على ضمان سلامة الكنائس ، وأطول هذه الصور ما جاء فيه قوله ، إنه أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وسنة رسوله والخلفاء والمؤمنين ، لا يمرض لهم إلا بخير إذا أصابوا الجزية (٢) ، بيد أنه يقال إن أبا عبيدة استولى على أنصاف كنائسهم ومنازلهم . وإن هناك عهداً بهذا المعنى أمضاه باسمه (٣) ، ويؤيد هذا قصة دعوة عمر بن عبد العزيز ، وذلك أن حسان بن مالك [الكلبي] كان قد غاصم أهل دمشق في كنيسته كان رجل من الأمراء أقبلهم إياها ، فقال له عمر بن عبد العزيز (٤) : إن كانت من الخس عشرة كنيسته التي في هدمهم فلا سبيل لك عليها . كذلك يشير ابن عساكر إلى هذه الكنائس الخمس عشرة ، ويفسر امتلاك المسلمين لبعض البيع على أساس أن اثني عشر رجلاً من أهل دمشق كانت لهم كنائس في دورهم ثم هربوا من المدينة وقت الفتح العربي لها . فلما دخل المسلمون المدينة احتلوا تلك الدور وتوابعها من الكنائس ، ومن الثابت أن الدماشقة شكوا إلى عمر بن عبد العزيز من العرب في شأن إحدى البيع ، وهي بيعة بشير

(١) الطبري ، تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠ وما بعدها .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

ابن عساكر إلى أن معاوية كان قد أقطعها لبني نضر في مدينة دمشق ، فاستردها عمر من العرب وردّها إلى النصارى . فلما ولي يزيد بن عبد الملك أعادها إلى بني نضر (١) .

والموفق عليه الآن أن قصة تقسيم كنيسته مار يوحنا بين المسلمين والمسيحيين إنما هي أدخل في باب الأساطير لعدم ورود هذا التقسيم إلا عند المؤرخين المتأخرين زمنياً عن وقت الفتح ، ومن العجيب أن يقال إن المسلمين أخذوا الجانب الشرقي من الكنيسته وحولوه إلى مسجد ، ذلك أن وجود المذبح في القسم الشرقي منها كان لا بد وأن يحمل المسيحيين على بذل أقصى الجهود والمحاولات لاستخلاصه واستبقائه لأنفسهم لأداء مراسيمهم الدينية فيه ، لاسيما وهو يعد أقدس بقعة في الكنيسته . أضف إلى هذا أن الجانب الشرقي من المدينة لا يزال هو الحى المسيحي ، وعلى ذلك فن المحتمل أن النصارى كانوا يعيشون هناك على الدوام على مقربة من مكان تعبدهم ، وقد طمع كل من معاوية وعبد الملك بن مروان في أخذ الكنيسته بأكملها من النصارى ، فلم يوفقا لإصرار أصحابها على عدم الطاعة لهما ، وحاول الوليد بن عبد الملك نفس المحاولة ، كما حاول شراءها فلم يفلح ، وإذا ذلك هدد بهم ما بالمدينة والولاية بأجمعها من الكنائس ، وتذهب رواية أخرى للقول بأنه هدد بالاستيلاء على كنيسته مار توما التي كانت على مقربة من كنيسته مار يوحنا لأن الأخيرة توصف بأنها داخلها . وأخيراً فقد الوليد وعبيده هدم كنيسته يوحنا ليزيد في مساحة المسجد ، وتفق الروايات جميعها على نسبة الهدم إلى الوليد ، أما أبو الفداء فيذكر أن الخليفة لم يهدم غير بيعة

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٦ ؛ ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

بجواردة للجامع وداخلة فيه وإن لم يرد قط أى خبر عنها عند البلاذرى والطبرى،
ولقد قدم أحد الحجاج من الغرب واسمه Arculphus وزار دمشق أيام معاوية
وقال: « في المدينة التى اتخذها سلطان المسلمين مقراً لحكمه بنيت كنيسة كبيرة من
أجل القديس يوحنا المعمدان، وفي نفس هذه المدينة أقيم هيكل للشرقيين الكفار
يتمددون فيه، وتدل جميع الظواهر على أن كنيسة مار يوحنا كانت في يد
أصحابها ولم يستول عليها المسلمون حتى زمن الوليد. ونمضى القصة فنفير إلى أنه
حينما سفت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز شكى المسيحيون إليه ما فعله الوليد
بيعتهم، فأمر الخليفة عامله على دمشق بإرجاع الكنيسة إلى أصحابها ففعل، فلم
يقع ذلك موقع الرضا من الدماشقة الذين قالوا: «أنهدم مسجدنا بعد أن أذنا
فيه وصلينا وبرد بيعة؟»، ومن ثم تم الاتفاق أخيراً على أن يكون للمسيحيين
كنائس القوطة [التي أخذت عنوة] وألا يعودوا للمطالبة بكنيسة يوحنا (١)،
وقد يمكن إيجاد تفسير ملائم لمشكلة بقية الكنائس إذا أخذنا بعين الاعتبار الرأى
القائل بأن المسلمين استولوا على الكنائس الموجودة في النواحي التى هجرها
سكانها النصارى، وأنهم استولوا كذلك على الكنائس الخاصة في البيوت
المهجورة.

ومعظم المعاهدات البرومة لا تنفق تماماً وما جاء في عهد عمر؛ فإذا تقرر
هذا في الأذهان فإن الخاتمة التى نصل إليها هي أن واضعى تلك المعاهدات كانوا
لا يعرفون شيئاً عن ذلك العهد، بل ومن المحتمل جداً أن يكون كثير من هذه
المعاهدات قد دسه المؤرخون فيما كانوا يؤرخون له وذلك في وقت سابق جداً

(١) ابن عساکر: تاريخ مدينة دمشق، ج ١، ص ١٥٩؛ البلاذرى: فتوح البلدان،
ص ٢٢٥؛ أبو العلاء: المختصر في أخبار البشر، سنة ٩٦ هـ.

الوقت الذى عرف فيه العهد، وقد اشتملت الصفحات السابقة على بيان
نظريات المشرعين والمؤرخين، وكثيراً ما يعطى المؤرخون والجغرافيون
تفاصيل يتجلى منها أن الحكام والرعايا لم يكونوا على الدوام يسيرون وفق
القانون، فقد أعطى عمرو بن العاص جزءاً من بركة الحبش للقوقس لتكون
جبانة للقط (١)، وحدث في سنة ٦٠ أو ٦١ هـ أن هدمت الزلازل جانباً من
بيعة الرها الكبرى فأمر معاوية بترميمها وإعادةها إلى سابق عهدها (٢).

أما الكنيسة التى في دير بيت عبه فقد بنيت حوالى سنة ٢٥ هـ، وربما
كان تشييدها قد تم في زمن سابق لقيام الحكم الإسلامى في تلك المنطقة (٣).
كما بنيت كنيسة مار مرقس بالإسكندرية ما بين عامى ٣٩، ٥٦ هـ [زمن البطرك
أغاثو على حد قول المقرئى (٤)]، على الرغم من أن ساويرس (٥) بن المقفع
يؤجل هذا البناء إلى ما بعد ذلك التاريخ. ولقد بنيت أول كنيسة بالفسطاط
في حارة الروم زمن ولاية مسلمة بن مخلد (٦) على مصر بين عامى ٤٧، ٦٨ هـ،
ولما أنشأ عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان أذن لحادمين ملكانيين من خدمه
ببناء كنيسة هناك [عرفت بكنيسة الفراشين]، كما قام البطرك [ليوناس] بتشيد

(١) المقرئى: المخطوط، ج ١، ص ١٢٤؛ السيوطى: حسن الحاضرة، ج ١، ص ٦٨.
(٢) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III, Vol. 14, 1, P. 288; Chronica Minora, C. S. C. O., Ser. III, Vol. 4, P. 231.
(٣) Thomas of Marga: Book of Governors, Vol. 1, Introd., (٣) P. 43.

(٤) المقرئى: المخطوط، ج ٢، ص ٤٩٢.
(٥) ساويرس: سير البطركا، ص ١١٩.
(٦) تاريخ ابن صالح الأرمي، ص ٨٦.

أخرى ، بل إن عبد العزيز رسم لبعض الأساقفة ببناء ديرين هناك كما سمح لكانيه
أثناسيوس ببناء كنيسة في قصر الشمع ، فلم يكتف أثناسيوس بواحدة بل شيد
اثنين هما كنيسة مار جرجس وكنيسة أبي قير داخل قصر الشمع وأقام ثلاثة
بالرها (١) ، وقد اقتلع الوليد قبة نحاسية مموهة بالنهب من إحدى كنائس
بطبك ووضعها فوق الصخرة بيت القنس ، كما قل بعض عهد من المرمر
والرخام من كنيسة مريم بأطناكية إلى المسجد الأموي في دمشق ، وأمر بهدم
إحدى الكنائس لأن دق ناقوسها كان يرعجه (٢) ، بينما يقال إن عمر بن عبد
العزيز أمر عماله ألا يقدموا على هدم شيء من الكنائس وبيوت النار الموجودة
يومذاك ، على ألا يأذنوا بإقامة أخريات جديدة (٣) . ووافى الموت يزيد الثاني
قبل أن ينفذ أمره القاضي بهدم الكنائس (٤) . وحدث في سنة ١٠٤ هـ أن قام
أسامة بن زيد - متولى الجراج على نصارى مصر - بمهاجمة الأديرة وهدم
الكنائس ، فلما قام هشام في الخلافة كتب إليه بأن يجرى النصارى على حوائد
وما بأيديهم من الهدم (٥) ، فعلى البطرك قزما Kosmas إلى هشام واستطاع
بعمرة بعض العلماء أن يجعل الخليفة على أن يرد له الكنائس الملكانية بمصر ،
وهي الكنائس التي كان الأقباط قد استولوا عليها ، فكتب هشام إلى واليه

(١) Eutychius: Hist. 2, p. 369. f., Michel le Syrien, trad., (١)
Langlois. p. 247. ، أثناسيوس : نظم الجوامع ، ج ٢ ، ص ٤٠-٤١ ؛ أبو صالح الأرمي :
تاريخ ، ص ٦٦ ، وترجمه ص ٥٧ .

(٢) Eutychius : Hist. 2, p. 372. ، المصمودي : مروج الذهب ، ج ٣ ،
ص ٤٨ ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٣) تاريخ الطبري ، ج ٢ ، ص ١٣٧١ وما بعدها .

(٤) أساوريس : سير البطرك ، ص ١٤٤ .

(٥) الفريرى : الخط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

بمصر يأمره بأخذ منه البيع من العاقبة وردعا إلى قيسوم (١) ، وقد أراد هشام
بناء جامع في مدينة الرملة وأنباء البعض أن نصارها يخفون أعمدة من الرخام
في الرمل استعداداً لتشييد كنيسة لهم ، فأمرهم هشام بتسليمه إليها مهدداً إياهم
بهدم كنيسة القدة واستعمال أعمدتها في بناء مجده ، فزلوا عند أمره
وأجابوا طلبه (٢) .

أما في النواحي الشرقية القصوى من الدولة الإسلامية فإن الشعوب
المحكومة كانت تعامل معاملة تتطوى على مثل هذا العطف ، فترى أن الملح
مع أذربيجان قد نص على موافقة العرب على ألا يقتلوا أحداً من أهلها ولا يسبوه
ولا يهدموا بيت قار ، كما نص على عدم استعمال العنف مع الأكراد ، لا سيما
أهل الشيز ، فلم يُسَمَّعوا من مألوف عاداتهم في الرقص والزمن في أعيادهم ،
وإظهار ما كانوا يظهرونه من قبل (٣) . وظلت بيوت النار قائمة إلى القرن
الرابع الهجري ، وكانت كثيرة حتى ليحجز عليها من غير الديوان ، وكان في كل
ولاية الكثير منها ، ويقال إنه أنفق على أحدها ثلاثون مليون درهم (٤) ،
وكان بيت ناره آخرين ، أقدسها عند المجوس ، ويحج إليه الناس من كافة نواحي
الإقليم (٥) ، وأقامى البلاد ، كما يقال إن دخل بيت النار الموجود في المدائن كان
يربو على الجراج الذي يجي من كورة فارس بأجمعها (٦) ؛ وقد بقيت كرمان

(١) Eutychius : Hist., 2, p. 386. ، نظم الجوامع ، ص ٤٥ .

(٢) القنسى : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ١٦٥ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٣٢٦ .

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٨٩ .

(٥) ابن رسته : الأعلام النبوية ، ص ١٦٥ .

(٦) ابن رسته : الأعلام النبوية ، ص ١٨٦ .

على مجوسيتها طوال خلافة بني أمية ولم تسلم إلا زمن العباسيين (١) ، ولما استلست مدينة رور ، [من مدائن السند] اشترط أهلها ألا تمتد يده بالسوء إلى صنمها [بد] ، وقال الأمير [محمد بن القاسم] : « بذلك إن منزلة الصنم [بد] تكافئ منزلة كنائس النصارى واليهود ويوت نيران المجوس (٢) » ، وعبرت هذه الفكرة حتى ليصيرها أبو يوسف - وهو يكتب في زمن الرشيد - مبدأ مسلماً به ، ويقول إن الجزية كانت تؤخذ من المشركين .

على أن المأمون لم يقر هذا الوضع ولم يعترف به ، إذ خير وثنيي حران بين أمرين لا ثالث لهما : إما الإسلام وإما القتل (٣) ، ولما اقتيد الأنشين إلى المحاكمة ووجه رجلين كان قد جلدتهما فدافع عن نفسه بقوله (٤) : « لقد ضربت كل واحد منها ألف سوط وذلك أن بيني وبين ملوك السغد عهداً وشرطاً أن أترك كل قوم على دينهم ومأمنهم عليه ، فوثب هذان على بيت كان فيه أصنام أهل أشروسنة ، فأخرجوا الأصنام ، واتخذوا بيتها مسجداً ، فضربتهما على هذا ألفاً ألفاً لتعذيبهما ومنعها القوم من بيعتهما » .

على أن العرب كانوا لا يلتزمون على الدوام شروط عهودهم التزاماً حرفياً ، وقد عرف عن عبد الله بن كليب أنه أول رجل ضرب بسيفه أبواب القسطنطينية وأول من أذن للصلاة في رحاب الإمبراطورية البيزنطية ، ولما علم برغبة الإمبراطور في قتله قال له (٥) : « والله لن تقتلني لا تبقى بيعة في الإسلام إلا هدمت » .

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٢١ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٤٣٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الفراج ، ص ٧٥ ؛ وابن الدم : النهرست ، ص ٣٢٠ .

(٤) تاريخ الطبري : ج ٣ ، ص ١٣٠ .

(٥) ابن رسته : الأعلام النفسية ، ص ١٩٣ .

وربما كان عبد الله مبالغاً في هذا القول الذي حمله عليه الكبرياء . ولم يكن من المجهول أن المسلمين والنصارى كانوا يلتقون في الكنائس على مودة وانفاق ، فيذكر المسعودي قصة مجادلته أبي ركريا دنجا (١) النصراني وكان متفلسفاً جدلاً نظاراً ، تناظر المسعودي وإياه في مسألة الثالوث في الكنييسة المعروفة بالحضراء (٢) بتكرير . وكان المسلمون يحرمون تبيض بيوت النار بالمساجد (٣) .

وفي أثناء فتح إسبانيا أبدى المسلمون أقل مما هو مأثور عنهم من التسامح ، فقد حدث أن هدم موسى بن نصير - في إحدى حملاته - جميع الكنائس التي صادفها في طريقه وحطم نوافيسها (٤) ، ولما استلست ماردة أخذ المسلمون أملاك الذين قتلوا يوم الكين والذين هربوا إلى حليقية ، كما وضعوا أيديهم على أملاك الكنائس وما فيها من الجواهر (٥) والحلي .

وقد بنى خالد القرني (بعد سنة ١٠٥ هـ) كنييسة لأمه وراه السور الجنوبي الغربي لمسجد الكوفة ، فكان المسيحيون يدقون الناقوس حين يؤذن المؤذن للصلاة ، كما أن ترانيمهم كانت تملو على صوت الإمام (٦) فلا يسمع ، وحوالي

(١) فضل ضبط منطوق هذا الاسم غبطة مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم الجزيل الاحترام وذلك في رسالة منه إلى المترجم ، وهو يرى أن « دنجا » لفظة سريانية « دنجا » وهو اسم تسمى به بعض السريان تيمناً بعيد الدنج ، وهو الظهور ويسمى أيضاً « عيد النطاس » . راجع أيضاً كتاب غبطته المرسوم باسم « التؤلؤ المنثور » ، ص ١٩٤٣ ، ص ٣٥٦-٣٥٧ ، ومقالة « الألفاظ السريانية في المعاجم العربية » ، في مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مع ٢٣ ، ج ٤ ، ص ٤٩٧ .

(٢) المسعودي : التنبيه والإشراف ، ص ١٥٥ .

(٣) Ghazi: An Answer to the Dhimmis, p. 494 .

(٤) القرني : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٥) القرني : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٦) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٠ ؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

هذا الوقت ، أو قبله بمدة ، شيد دميوس Damisius من أهل كورة أخصا بمصر العليا ديراً كبيراً في الجبال (١) [وكان دميوس صياداً يعمل النبال ويتم قانون الرتبة] ، كما أذن الوليد بن رقاة - والى مصر - للصاري بإعادة بناء كنيسة أبي مينا (٢) بخط الحراء ظاهر مدينة مصر ، وكان ذلك لما شك إليه الصاري أن حرمهم وأولادهم - عندما يمشون إلى الكنائس الداخلة بمصر - وفي هودتهم لا يأمنون من معترض يعترضهم وخاصة في ليالي سوم الأربعين ، حصل من العرب جماعة كبيرة ، فتعالت شكوى جمهور غفيرة من المسلمين من بناء هذه الكنيسة لأنها أدت إلى ثورة العرب (٣) .

وحوالى سنة ١٢٥ هـ هدم حشيب أسقف بيت حبه كنيسة الدير وهدم بناءها ، وكان الفقر إذ ذاك ضارباً أطنابه ، وقد أمر والى الموصل الماشع - تحت إلحاح جماعة من أكلت الغيرة صدورهم - على تضييق الدير خمسة عشر ألف درهم (٤) ، وحوالى هذا الوقت بالذات قام شخص اسمه حجير - وكان من أسرة شريفة - ببناء دير سماه حجير آباد ، فرفض المطران تدشينه (٥) .

وحدث في مصر أن نهب أبو الجراح بشر بن أوس دير مارت مريم قرب بليس ، ثم مالبت أن رد إليه بعد قليل كل ما استولى عليه (٦) ، كما أن الخليفة

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٧ .

(٢) ويسمى أبو صالح ، صاحب القلاية أكايل النازلة عليه من السماء .

(٣) أبو صالح الأرضي ، ص ١٠٣ الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٢٧٧ المقرئى :

المخط ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(٤) Thomas of Marga : Bk. of Governors, Vol. I, P. 229.

(٥) Thomas of Marga : Op. Cit., Vol. II, P. 282.

(٦) ساويرس : سير بطاركة ، ص ١٥٨ .

مروان نهب ودمر كثيراً من الأديرة بمصر أثناء هروبه من وجه قوات العباسيين (١) ، فقد أتى على جميع كنائس طما ، بالتدمير ، غير مستثن منها سوى واحدة [هى بيعة أبي مينا الشهيد] وقرر لإبقائها ثلاثة آلاف دينار ، ولما صجر أثرياء البلدة عن جمع المبلغ له إلا ألفى دينار فقد حوّل تلك الكنيسة إلى مسجد (٢) ، وتوسّل إليه بعض التجار أن يرد إلى الملكانيين كنيسة « بومينا » في مريوط ، فكانت النتيجة حدوث ثورة في قصر الوالى (٣) .

وقد تمّ في سنة ١٤١ هـ إقامة مذبح وهيكلكنيسة الكبرى في نصيبين (٤) ، وبعد ذلك بخمسة سنوات ورد كتاب أبي جعفر المنصور إلى يزيد بن حاتم يأمره بالتحويل من العسكر إلى القسطنطين وأن يجعل الدواوين في كنائس القصر بالقسطنطين (٥) .

وحدث في زمن المهدي - أو ربما بعده بقليل - أو بنى دير للروم الشرقيين في بغداد (٦) ، ولم يكدهرون الرشيد يتولى الحكم حتى أمر على ابن سليمان والى مصر بهدم جميع الكنائس المستحدثة ، فاستجاب له ابن سليمان وهدم كنيسة مريم الملاسة ليعة أبي شنودة كما هدم كنائس « عارس قسطنطين » ، وحاول القوم صرفه عن هذا العمل بأن بلّوا له خمسين ألف دينار ، ويقول المقرئى إن تلك الكنائس هدمت قبل ذلك التاريخ بمشرين سنة تقريباً عقب قيام قبط

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٨١ ، ص ١٨٥ .

(٢) أبو صالح الأرضي ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٦٧ .

(٤) Elias of Nisibis, 1884, P. 128.

(٥) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١١٤ .

(٦) بالوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٦٢ .

« سغا » بالثورة (١) ، ولما جاء موسى بن عيسى - زمن الرشيد - سمح للنصارى بتجديد الكنائس التي هدمها علي بن سليمان ، وقد تم هذا استجابة لتلبية الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة [قاضي مصر] اللذين احتجا أن بناء هذه الكنائس من عمارة البلاد ، وأكد له أن جميع البيع التي بمصر إنما بليت في الإسلام في زمن الصحابة والتابعين ، وبعث المقرئ عبد الله بن لهيعة بقاضي مصر ، ولأنك أن حجج هذين الرجلين كانت عاطفية أكثر منها عقلية (٢) .

وبني « ديرسالة » ببغداد قرابة هذا الزمن (٣) ، وقد ساعد هرون جماعة الملكية على استرداد بعض الكنائس التي كان القبط قد استولوا عليها وسلبوها إياها (٤) [ويرجع الفضل في ذلك إلى مرقس بطرك الملاكانيين الذي سافر إلى بغداد وعالج بعض خطايا الخليفة] ، هذا على الرغم من أن الرشيد ذاته هدم في سنة ١٩١ هـ إلى هدم بعض الكنائس « بالثغور » ، مستعملاً أنقاض اثنتين منها في بناء مدينة « حدث » (٥) ، وربما كان الدافع له على سلوك هذا السبيل مارآه من معونة نصارى المواسم لجماعة الروم البيزنطيين ، على أن الأسقف Anania اشترى من العرب قلعة خربة وأقام مكانها ديواً (٦) .

وحدث في سنة ١٩٨ هـ أن كان إبراهيم القرشي والي حران يسير في قصره

(١) السكندی : الولاية والقضاء ، ص ١٣١ ؛ المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) السكندی : الولاية والقضاء ، ص ١٣٢ ؛ المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٣) بالوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .

(٤) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 410 .

أما اسم البطرك فهو « بطيان » كما هو وارد في أنطيوخس : نظم الجوهر ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

(٥) تاريخ الطبري ، ج ٢ ، ص ٧١٢ ، Michel le Syrien, trad., Langlois, .

p. 263.

(٦) Michel : Op. Cit., P. 266 .

الشافخ فأبصر بعض حائر مستحدثة فقال جنده عنها فقالوا له إنها بيع مستحدثة استحدثها النصارى في ولايته ، وأن العرب لتتناقل أنه أذن بما لم يأذن أحد قط قبله به ، فأمر ألا تغرب شمس يومه هذا حتى تكون كافة البيع الجديدة قد سويت بالأرض ، وسرحان ما قدم الفعلة وهدموا مذهب الكنيسة الكاثوليكية ومذهب كنيسة Theotokos وجزءاً من بيعة مارجرجيس وكنائس أهل خلفدونية والناطرة وكنيس اليهود ، ولما أقبل الصباح تاب إلى رشده واذن بإعادة تشييد ما حطمه بالتدريج ، وسرحان ما جددت البيع والكنائس (١) .

وفي أثناء الصراع بين الأمين والمأمون خرب كثير من ديارات وادي هيب (المعروف بوادي النظرون) ، لكن أعيد ترميمها بعد سنوات قليلة (٢) ، وقام بعض حجاب المأمون بإعادة بناء كنيسة العلداء بناحية القنطرة ، واستطاع اثنان من « الفرائسين » الحصول على إذن يحوّلها بناء كنيسة على جبل المقطم ، لأن الكنائس الموجودة بالقلعة كانت شديدة البعد (٣) ، وفي هذه الحقبة شيد « بكام » - أحد أثرياء نصارى « بورة » ، عدة كنائس دائمة الجمال في بلده « بورة » (٤) .

وإذا كان كتاب الآم للشافعي يورد آراء الشافعي وليس آراء تلاميذه فقد كان المفهوم سنة ٢٠٠ هـ عدم استحداث كنائس في أمصار مصر ما المسلمون ،

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III; Bar Hebraeus : Chronicle, P. 129.

(٢) الخطط للمقرئ ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

(٣) أبو صالح الأرمي : تاريخ ، ص ٦٦ وترجمته الإنجليزية ص ١٥٤ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 430-36 .

« كنيسة الروم » راجع أنطيوخس : نظم الجوهر ، ص ٥٥٨ .

(٤) Eutychius : Op. Cit., 2, P. 434 ، أنطيوخس : نظم الجوهر ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

أما إن كانوا في قرية يملكونها منفردين فلم يكن هناك ما يمنعهم من إحداث الكنائس (١).

ولم يكن المسلمون في بعض الأحيان حامين كثرهم دائماً ، إذ ترد الإشارة إل أن أحدهم حبس كلبه ليلة بطولها في الشهد الخارجى المجاور لأحدى الكنائس (٢).

وقد ولد العرب من حران والرها وسمي طاهر بن طاهر يسألونه هتم الكنائس التي استحدثت في السنوات العشر الأخيرة فرفض سؤالهم قائلاً لهم إن هؤلاء النصارى المنكوبين لم يستحدثوا غير الكنائس التي هدمت أو خربت ، ويضيف المؤرخ الذي يذكر هذا الخبر أن المسيحيين في زمن عبد الله ابن طاهر نعموا بالسلام والرفاهية (٣) ، أما أخوه محمد بن طاهر فقد أمر بهدم الكنائس القائمة في بيت نهرين ، لذلك سأل إلى مصر البطريرك ديونيسيوس وأخوه ، نيودوسيوس ، مطران الرها ولقيا عباده ابن طاهر ثم رجعا يحملان الرسوم القاضى برفع هذا الاضطهاد (٤).

وفي أثناء عودة عبد الله بن طاهر من مصر إلى بغداد لقيه في طريقه مسلمو بيت المقدس وشكروا إليه مجاوزة النصارى حذتهم واقترانهم ما هو محرم عليهم ، إذ زائدوا في كنية القيامة حتى جاوزت الصخرة علواً ، فأمر ابن طاهر بسجن توماس البطريرك وبعض رفاقه حتى تنجلي له الحقيقة ، فإن تبين له صدق

(١) كتاب الأم القائل ، ج ١ ص ١٢٦ .

Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, P. 229. (٢)

Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O., Ser III, Vol. (٣)
2, P. 16.

Ibid. p. 21, 271. (٤)

المسلمين جلد النصارى . فجاء أحد المبشرين إلى المحبوسين ذات ليلة وقال لتوماس البطريرك : أنا أملك حبة تتخلص بها أنت وأصحابك بعون الله مع القبة ، على أن تضمن لي أنك تعطيني ألف دينار ، ونجوى على وعلى ولدى أو ولد ولدى إلى اقتنائهم أبداً أردافاً من مستغل هذه القبة ، فوعده البطريرك وأكده وعده بخط يده ، فقال له المسلم إذا حضروك وشهدوا عليك فقل لهم : أصلح الله الأمير ، إنما استم موضع القبة ، ولم أهدم شيئاً ولا دنت شيئاً ، هؤلاء الذين يشهدون إنما شهدوا على أن القبة كانت أصغر مما هي ، وأنى دنت فيها ، فليسالهم الأمير كم كان سمك القبة الصغيرة التي هدمتها على ما زعموا وكم سمك هذه القبة التي بنيتها . ففعل البطريرك فمجزوا عن الإجابة ، ومن ثم أطلق سراح توماس ورفاقه (١).

وحوالى هذا الوقت عمرت كنيسة بيت المقدس لمن يرد القدس زائراً من نصارى مصر (٢) . على أنه في سنة ٢٣٩ هـ أمر المتوكل بهم كل البيع المحدثه في الإسلام . (٣)

يتجلى لنا مما سبق عدة حقائق أولها أن الكنائس كانت تبنى بحرية ، وكانت تفيد بموافقة السلطة وأصحاب الأمر والنهى بل وأحياناً بمساعدتهم ، ويقال إن عمر بن عبد العزيز منع بناء الكنائس ، على أن هذا القول مشكوك فيه إذ لم يذكره سوى مؤرخ واحد ، كما أن المراجع النصرانية قد خلت خلوا تاماً من الإشارة إليه مما ينهض دليلاً على عدم وقوعه ، وإذا خيلنا هذه الإشارة الوحيدة جانباً فليس هناك حتى سنة ١٥٠ أو ١٧٠ هـ أى إشارة إلى صدور أمر بمنع

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 452. وابن البطريق : نظم الجواهر

ص ٥٦-٥٧ .

(٢) الفريزى : الخط ، ج ٢ ص ٤٩١ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ص ١٤١٩ .

استحداث الكنائس ، بل إن المتوكل كان أول من حرم إقامة بيع جديدة وذلك بمقتضى مرسوم أصدره سنة ٢٢٥ هـ . ومن ناحية أخرى نرى أن الكنائس كانت على الدوام منذ زمن بعيد عرضة للهدم تبعاً لهوى الوالى ، ولا مشاحة أن يكون الخطر عليها أعظم وأشد في أوقات الاضطرابات السياسية ، والغالب - وليس دوماً - أن الأمور تتوقف على طبيعة الحاكم : واليا كان أم خليفة ، على أن النوع الوحيد الذى لا يرق إليه الشك هو أن القرن الأول للهجرة لم يعرف قط شيئاً من هذا عمر .

ومنذ القرن الثانى تبلورت الفكرة القائلة بأن جميع أماكن العبادة قد بنيت زمن الإسلام ، ثم ما لبثت هذه الفكرة أن أصبحت عامة فيما بعد .

لم يكن أمر المتوكل القاضى بتحريم استحداث الكنائس ختام تلك الفكرة ، فقد كان الناس ينفذونه أحياناً ويتناقلون عنه أحياناً أخرى ، كما أن العامة طالما قامت هى ذاتها بأخذ الأمر فى يدها ، ويكفى أن نورد ثبوتاً بالشواهد التى حطمت فيها المباني الدينية .

قد هدم العامة فى سنة ٢٧١ أو ٢٧٢ هـ دير كليلا بشوع ، ينفذاد ، وهو الدير [الواقع وراء نهر عيسى] ونهبوا ما به من الأواني الذهبية والفضية ، وبيع كل ما كان به من الأبواب الخشب (١) ، وقد يفسر الأمر الأخير بنسبة الأخشاب فى بلاد العراق .

وحدث فى عام ٣١٢ هـ أن أحرقت كنيسة مريم بدمشق ، ونهب دير للنساء بجوارها ، وألم الدمار بكنائس أخرى كثيرة (٢) ، كما امتدت يد التحطيم

(١) Elias of Nasibis, P. 68. : الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠٤ .
(٢) الطبرى : الخطط ، ج ٦ ، ص ١٩٤ .

بعد ذلك بفترة وجيزة من الزمن إلى كنائس المملوكية فى الرملة مما كنيسةنا قيسوم و Cyriac وإلى غيرهما فى صفلان وقيسرية ، وتشكى الناس إلى المفتدر بالله الذى أمر بترميم ما تحطم [ولا تؤخذ الجزية من الأساقفة والرهبان والضعفاء] ، كذلك هدمت فى سنة ٣٢١ هـ الكنيسة القائمة خارج حصن تيبس ، فأعاد النصارى بناء البيعة فى المدينة ، ولكن ما كاد البناء يشرف على الانتهاء حتى أضرم المسلمون فيه النار وهدموه ، فساعد السلطان فى إعادته (١) .

وفى سنة ٣٢٥ هـ أحرقت الأبواب الشرقية لكنيسة القيامة ببيت المقدس ونصف دبرها ، وامتدت يد السلب إلى الكنيسة ذاتها (٢) ، وبعد عام أو عامين من ذلك الحادث قام المسلمون بنهب كنيسة مريم الحضرية ، فى صفلان وتخريبها ونهبوا ما فيها وأعانهم اليهود ، مما حمل أسقفها على الفرار إلى الرملة حيث مات بها (٣) ، كذلك أحرقت كنيسة القبر المقدس سنة ٣٥٥ هـ ، فكتب كاثوليكوس الإمبراطور الذى كان إذ ذاك يغزو الشام أنه ناهض لعمارتها (٤) ، وحدث فى سنة ٣٩٢ هـ أن قامت فتنة فى بغداد ضد المسيحيين نهبت خلالها بيوتهم وموجمت أئمتها بينهم ، وأضرم الثوار النار فى كنيسة من كنائس السريان الأرثوذكسين فخطت على جمهور من المسلمين ، وهلك تحت أقاضها جمع غفير من الرجال والنساء والأطفال (٥) ، كما لحق التدمير كثيراً من الكنائس

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, p. 513.
(٢) Eutychius, Op. Cit. 2, p. 529. : الطبرى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .
(٣) الطبرى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .
(٤) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 221.
(٥) Bar Hebraeus : Hist., p. 203; Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 418.

أثناء غزو أسد الدين شيركوه لمصر (١)، يدّاه أنه ينبغي ألا نأخذنا الدهشة لهذا الأمر إذا علمنا أنه كان من أغراض الحملة إزالة البصبة الفاطمية، وكان الثمور قد ازداد حدة والتهاباً من جراء مقدم الفرنجة إلى مصر، وكثيراً ما يشير أبو صالح في كتابه من الكنائس في مصر إلى تحطيم البيع وعدم الأديرة.

وقد كان ملك الحكومة يختلف باختلاف الأزمنة، ففي سنة ٢٤٠ هـ شرع سكان حمص - بمساعدة النصارى - في التمرّد على وال المدينة والثورة ضده، ومن ثمّ قضى المتوكل بنى المسيحيين من البلد وتحطيم كنائسهم، ودخل واحدة منها في عمارة جامع حمص لمجاورتها لإياه؛ وقد تبدّر هذه الأساليب السيئة أمراً طبعياً في مثل تلك الظروف (٢)، ويتحسر أكتشيوس، على أن المسلمين في وقتهم كانوا يلتقون في كنيسة بيت لحم للصلاة، وأنهم أزالوا الصور والتماثيل الدينية وأبدلوا بآيات من عندهم. كذلك كانوا يصلون على حبات كنيسة قسطنطين بما يتعارض تمام المعارضة وعهد عمر (٣). ولما بنى أحد بن طولون الحى المعروف من مصر باسم القطاع أمر بإزالة مقابر اليهود والنصارى الموجودة بتلك الناحية وسوّاها بالأرض (٤)، وفي سنة ٣٢٨ هـ أرسل وال مصر [وهو الأمير أبو بكر محمد بن طنج الأخشيد رسولاً من قبله يدعى أبا الحسين] إلى مدينة تيس ليختم على كنائس الملكية لختمها وأحضر آلاتها إلى القسطنطين، فأنشأ الأسقف بحملة آلاف دينار، واضطر لبيع أوقاف

(١) تاريخ أبي صالح الأرمي، ص ٩١، ٢٥٠.

(٢) الطبرى: تاريخ، ج ٣، ص ١٤٢٣؛ البلاذرى: فتوح البلدان، ص ١٣٤.

(٣) Eutychius, Hist. Vol. 2, p. 290؛ أكتشيوس: نظم الجوامع، ج ٢، ص ١٨ - ١٩.

(٤) الفرزى: الخط، ج ١، ص ٢١٥.

الكنيسة لوقاء. بهذا المبلغ (١)، وبنيت كنيسة «مار جبرام» في طرابلس من أعمال الشام (٢) سنة ٣٥٠ هـ، كما منح الوزير نصر بن هرون الإذن سنة ٣٦٩ هـ ببناء الكنائس والأديرة (٣).

وكانت السلطات المستولية تبدى في بعض الأحيان شيباً من الالتفات إلى المظاهر الشرعية، وقد ذكر لنا الكندي شامداً على صحة هذا الالتفات حيث يذكر [قلا من ابن ذولاق]، أنه اتفق أن انهم جانب من كنيسة أبي شنودة، وبلل النصارى مالا كثيراً لتطلق لهم همارتها، فاستفتوا الفقهاء. فأثنى ابن الحداد بهم همارتها، وواقه أصحاب مالك، وأثنى محمد بن على العسكرى بأن لهم أن يرموها ويصمرها، فثارت العامة به ومموا بإحراق داره فاستر، وأحاطوا بالكنيسة، فبلغ ذلك الأمير فاعتناظ، فأرسل وجوه غلخانه في جمع كثير، فاجتمع عليهم العوام ودموم بالحجارة، فرأسوه، فأرسل إلى ابن الحداد وقال له: اركب إلى الكنيسة فإن كانت قائمة فتركها على حالها، وإن كانت دائرة فاهدمها، فتوجه ابن الحداد وصحبته على بن عبد الله بن التواس المهندس، وكثر الزحام فلم يزل يرفق لهم اللفظ ويلين لهم القول ويفهمهم أنه معهم حتى فتحو الدروب ودخل الكنيسة، وأخرج جميع من فيها من النصارى وأخلق الباب، ودفع للمهندس شحنة، ودخل المذبح وكشفه وقال: يبق خمس عشرة سنة ثم يسقط منها موضع، ثم يبق إلى تمام أربعين سنة ويسقط جميعها، فأعاد الجواب، فتركها ولم يصمرها، فلما كانت سنة ست وستين وثلاثمائة هـ هربت كلها (٤).

(١) الفرزى: الخط، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٢) Bar Hebraeus: Chronicle, p. 184.

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol 2, p. 408.

(٤) الكندي: الولاية والقضاة، ص ٥٥٤.

وأصدر الخليفة العزيز أمره بإرجاع كنيسة مرقس أبي مرقوده إلى البطرك الذي تعرضت العامة له وحالت بينه وبين ترميمها، فلم يكن من العزيز إلا أن قدم المال من جيبه للبدء في العمل، فلم يقبل أحدا ما القيام به، فاستجلب العمال وعهد إلى الجند بحراستهم (١).

أما الحاكم بأمر الله فقد أمر بهدم الكنائس الموجودة في البلاد التي يحكمها، واستول على محتوياتها وبيعت في الأسواق أوانيها الذهبية والفضية، وكان بكنيسة المعلقة مخزن كبير يحتوي على كثير من المصوغات والملابس الزاهية. ويقال إن المسلمين كانوا يصلون في كنيسة أبي شنودة فصودرت أراضيها، واستول كل فرد على ما انتطلع إليه نفسه، ويشير أحد المؤرخين المسلمين إلى أن يد الهدم أصابت أكثر من ثلاثين ألف كنيسة مما بناها الروم في مصر والشام وغيرها، أما ابن العبري فأقل مبالغة من ذلك المؤرخ المسلم إذ يكتفي بالقول بأن آلافاً من البيع هدمت، من بينها كنيسة القيامة ببيت المقدس فقد هدمت عن آخرها وسلب الناس كل ما كان بها، وأملت بها النكبة الكبرى بين عامي ٤٠٣، ٤٠٥ هـ، على الرغم من أن إحدى الروايات تجعل تاريخ الفتنة في بيت المقدس سنة ٤٠٠ هـ وهي الفتنة التي خربت فيها كنيسة القصر، بمصر.

(١) أبو صالح الأرمني: تاريخ، ص ٣٥ — ٣٦ وترجمته الانجليزية ص ١١٧.

أما هذه اليمّة فيذكر أبو صالح الأرمني أنه اختبر اعتقاد النصارى زمن العزيز فخرج المسلمون واليهود إلى جبل المقطم فصل المسلمون وكبروا فلم تظهر لهم آية ونعمهم اليهود فلم تظهر الآية، وحينذاك تقدم البطرك وجميع الشعب الأرثوذكسي فدعوا إلى الله وصلوا ورفعوا الجور ومنعوا كراييصون ثلاث مرّات، وإذا ذاك — كما يقول أبو صالح — تحرك الجبل، فلما شاهد الخليفة العزيز ذلك قال: «حبك يا بطرك قد عرفنا ما فعله الله لكم... نحن على ما اخترت فأنله لك، فعنى عليه ييمّة كانت قد دثرت فأمر بتجديدها كما هو وارد بالإن.

وسرق العامة الخشب من الأقباض ولم تسلم من أيديهم نعوش الموتى وقد رجع الحاكم قبل موته مما كان أخذاً به من اضطهاد النصارى، وأجلا لهم إعادة بناء أماكن عبادتهم، فأقبلوا على تجديدهما، وجعلوا أحسن مما كانت عليه من قبل، على أن إحدى الروايات تلعب للقول بأن الكنائس ظلت مغلقة الأبواب مدة تسع سنوات (١).

وقد أذن الخليفة الظاهر في سنة ٤١٨ هـ بترميم كنيسة القيامة نظير ترميم أحد المساجد بالقسطنطينية (٢)، وفي عام ٤٣٩ هـ بنى البطرك [سطوديس] في القاهرة كنيسة «بومرقوده»، وكنيسة «السيدة»، بحارة الروم (٣)، وجرّت فتنة زمن المستنصر بالله (٤٢٧ — ٤٨٧) في صعيد مصر أدت إلى قتل رهبان دير «أبانوب»، قرب الاشمونين (٤)، وفي عهد هذا الخليفة بالذات ردت كنيسة جرجيس في «خط الحراء» إلى أصحابها وكانت قد خربت أثناء دخول الكرد إلى مصر، ثم أعيد ترميمها في السنة التالية وغيرها من البيع، فتضرر العامة من ذلك العمل وانثأروا عليها تحريماً وهدماً ونهباً، بيد أن النصارى استطاعوا استرجاع ما كان بها، ودشنت من جديد (٥) وحظيت كنيسة «المرتوني» بمطف الخلفاء المحافظ والظاهر والعاقد على التوالي (٦).

(١) Bar Hebraeus, P. 204 f. المقيزي: الخطط، ج ٢، ص ٤٨٧، ٤٩٤؛

ابن الأثير، سنة ٣٩٨؛ أبو صالح الأرمني: تاريخ، ص ١٤٧، ١٤٢؛ أبو الحسن النجوم الزاهرة، جلد ٢، قسم ٢، ص ٦٥؛ والبيوطي: حسن الحاضرة، ص ١٦٨.

(٢) المقيزي: الخطط، ج ١، ص ٣٥٥.

(٣) المقيزي: الخطط، ج ٢، ص ٤٩٦.

(٤) أبو صالح الأرمني: تاريخ، ص ١١٤، وترجمته الانجليزية، ص ٢٥٧.

(٥) أبو صالح الأرمني: د، ص ٣١، وترجمته ص ٩١.

(٦) أبو صالح الأرمني: د، ص ٥٩، وترجمته ص ١٤٠.

وقد أقطع البستان إلى الفقيه المشرح بهاء الدين علي الذي أقطع للأرض كنيسة يوحنا المعمدان في منطقة زويلة حيث يسكن البطريرك. وأصدر السلطان سنة ٥٦٤ م مرسوماً تملك القبط بمقتضاه هذه الكنيسة، وإذ ذاك رسم جماعة من النصارى لخدمهم بضرب حراسها المسلمين الذين شكوا إلى بهاء الدين علي الذي أفضى بالخبر إلى السلطان، فأبطل السلطان المرسوم الذي خول به القبط حق امتلاك الكنيسة، إلا أنه لم تنقض فترة وجيزة حتى أمر السلطان عام ٥٧٣ م بإعادتها إليهم (١).

وفي أثناء زيادة بنيامين التعليل للكوكة شامد بها كنيسة لليهود (٢) عتيق البيان، ينسب للنبي دانيال، ومعنى هذا أن فكرة ابن عباس لم تنفذ عملياً.

وشب في المدائن عام ٥٧٣ م اضطراب، وكان مسجدها مجاوراً للكنيسة اليهود الذين طالما أزعجهم أذان الصلاة، فلم يلق المؤذن بالآل إلى شكواهم ونافقهم، بما أدى إلى قيام فتنة كانت الغلبة فيها لليهود، فقدم المسلمون إلى بغداد لرفع شكواهم، فلم يستمع إليهم ابن المطار حارس الخزان، بل عهد إلى زعيمهم في اللطيف وإن لم يطل مكثهم به، إذ ما لبث أن أطلق سراحهم فجاءوا إلى مسجد القصر وقت صلاة الجمعة لطلب المعونة من المسلمين، فقدم جماعة من الجند حاولين منهم عما هم بسبيله، لكن العامة إجمازت إلى جانب المتظمرين وازداد الغضب شدة ومحسروا للدفاع عن الإسلام، ونزعت العامة الطوايق من الجدران والمحيطن وأخلت في قذو الشرطة بها حتى ألزمتهم الفرار، ثم اندفع الناس لنهب حوانيت العيارفة ومعظمهم من اليهود، وقد حاول حاجب الباب صدمهم

(١) أبو صالح الأرمي: تاريخ، ص ٣-١١.

(٢) رحلة بنيامين، ص ١٤٠.

لرجسوه بالحجارة فاضطر إلى الفرار واضطربت المدينة، وبعثها الفوضى، وخرب كنيس اليهود الموجود إلى جوار باب الباسيري، والتهمت النار التوراة، وأمر الخليفة بتحويل كنيس المدائن إلى مسجد (١).

ولما استولى نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي على الموصل أمر بهم جميع الكنائس والعمائر المستحدثة فيها، فهتمت اثنتان للفساطرة والسريان لكن سرعان ما أعيد بناؤهما، ثم تم في ذلك الوقت استيلاء الأكراد على دير مارمق بأرض نينوى، فوضعوا أيديهم على كل تمثال به وفكوا بخمسة عشر راهباً، كذلك استولوا على دير مارمرجيوس الذي تقلد فيه موسى باركيفا (٢).

أما في الرها فقد هدمت كنيسة أياصوفيا، حتى أساسها، وقطعت أبقاضها لبناء مسجد بجران وقلمة الرها. ثم حدث أن انهار حائط كنيسة الرسل الغربي ومن ثم انهدمت الكنيسة كلها وكنيسة ماداسطيفان والشهداء الأربعين المتاخمة لأحد المساجد (٣). ولما تم الاستيلاء على بيت المقدس جردت جميع الكنائس - هذا كنيسة القيامة - عما بها من الحديد والخشب والأبواب والرغام المحل به الجدران والأراضي. وقرر على كل مسيحي بدخول الكنيسة قصد الصلاة عند الضريح المقدس قطعة قدرها عشرة دنانير يؤديها إلى حراسه المسلمين (٤)، بيد أن نجم الدين أمير ماردين كان عطوفاً على النصارى شقيقاً بهم وبكنائسهم وأديرتهم، بل إنه كان يشاؤهم في الاهتمام ببناء الكنائس وإمارته، وكان دائم

(١) ابن الأثير: الكامل، سنة ٥٧٣ م.

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 166, 168.

(٣) Ibid., Op. Cit. P. 168, 170.

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 201.

لغريزي، ج ٢، ص ٢٢٤.

الترداد على أديرتهم ، شغوقاً بالشرب والإقامة بها (١) ، ولما استول قلع أرسلان
على بلدة كيسوم ، حوالى سنة ٥٦٨ هـ سبب الضريبة النخيلية المفروضة على
دير مار برصومة (٢) .

• • •

ولما غزا المغول دمشق سنة ٦٥٨ هـ أخذ مولاكو على عاتقه حماية نصارى
الدين اسلبت بهم الثروة فجاهروا بشرب الخمر في رمضان وإمراة على ملابس
المسلمين ووشمهم به وإراقة على أبواب مساجدهم ، وكانوا إذا خرجوا عتفلين
بالصليب أرغموا أصحاب الخوانيت على الوقوف لهم ، فمن رفض الامثال
لأوامرهم أساءوا معاملته ، وكانوا يقيمون الاحتفالات تمجيداً لديهم وهم
يصيحون ، لقد اتصم اليوم دين المسيح ، فإذا نذر المسلمون ضربوهم . وقد
جاء مولاكو القسوس بكل مظاهر التبجيل والاحترام ، فلما طرد التتار شرع
المسلمون في نهب بيوت النصارى وهدموا كل ما استطاعوا إل هدمه سبيلاً ،
وحطموا كنائسهم ، وذبحوا الكثير من النصارى واسترقوا بعضهم ، وبذلك
لم لهم الانتقام لأنفسهم من أولئك الذين خربوا مساجدهم ، ولم يكتفوا بما
الحقوه بالمسيحيين فأتالوا على بيوت اليهود نهباً وصيروها أكوماً من القمامة (٣) ،
ذلك انه لما استول المغول على حلب كان كنيس اليهود أحد البيوت التى أمن
اللائلون بها من الدبح (٤) . وحدث في سنة ٦٦١ هـ أن هدمت كنيسة

(١) Ibid., Vol. 2, P. 182.

(٢) Ibid., Vol. 2, P. 187.

(٣) القرزى : السلوك ، طبعة كازيم ، ج ١ ، ص ١٠٦ ، ١٠٨ .

(٤) أبو القاسم : المختصر ، سنة ٦٥٨ هـ .

بالناصرية (١) ، وفي عام ٦٦٩ هـ استولى سلطان مصر على أنطاكية وحرق
بعض كنائسها (٢) .

وفي سنة ٧٠٠ هـ ظهرت محاولة دبرها وزير ممتلك المغرب ترمى إلى هدم كل
ما بمصر من الكنائس ، بيد أن قاضى القضاة نقي الدين محمد [بن دقيق العيد] أحبطها
إذ أتى بأنه لا يجوز أن يهدم من الكنائس إلا ما استجد بناؤه ، فأغلقت هذه
بيع في وجه المسلمين بضعة أيام ، فسمى جماعة من أميان المسيحيين في فتح واحدة
منها فتجسروا مما أدى إلى نشوب الفتنة ، واقضت ثلاث سنوات أرسل بهنما
ملك برشودة هدية جليلة إلى أرباب الوظائف من الأمراء وإلى السلطان يغريهم
على فتح الكنائس ، فلم يفتح سوى فنتين منها (٣) [هما كنيسة حارة دويلة
للياقبة وكنيسة البندقانيين] . وفي سنة ٧١٨ هـ طلب المسيحيون من السلطان
محمد بن قلاوون الإذن لهم بترميم كنيسة بربارة ، فأذن ، فأقاموا كنيسة رائعة
فخمة مما حاج حتى بعض المسلمين ، ودفعهم فلهمهم لرفع شكواهم إلى السلطان
مدعين بأن النصارى قد استحدثوا كنيسة مجاورة للكنيسة القديمة ، فأمر وإلى
القاهرة [علم الدين منجر الخازن] بهدم ما استجد من البناء ، وحينذاك قامت
العامة بهدمها وإقامة محراب مكانها ، ورفع النصارى شكواهم إلى القاضى كريم الدين
[ناظر الخاص] الذى غضب وتحمس لدين أجداده ، وظل يلع على السلطان
ويغريه حتى أمر بهدم المحراب وبقي المكان خراباً وكومة أقباض (٤) .

(١) أبو القاسم : المختصر ، سنة ٦٦١ هـ .

(٢) ابن الجوزى : مختصر تاريخ الدول ، ص ٥٠٠ .

(٣) القرزى : النظم ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) القرزى : النظم ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

وشهدت سنة ٧٢١ هـ مجرماً عاماً على الكنائس المصرية ، ورواية المقرئ
مسبة في الطول حتى إننا لنؤثر إيرادها مستقلة ، ونكتفي بأن نشير إلى أن السبب
في ذلك هو تعاضد النصارى على المسلمين ، نعم الاضطهاد ، وامتدت يد التخريب
إلى هذه كنائس بالقاهرة وما حولها ، كما امتد السلب والنهب إلى ما فيها ، وأخذ
منها جميع ما بها من الخشب (١) ، كذلك حدث في سنة ٧٨٠ هـ أن هدمت كنيسة
« بوجرج » بالجيزة ، وأصاب بيعة مرقس الإنجيلي بعد عشرين سنة ما أصاب
كنيسة جرجيس ، لكن أعيد بناؤها مرة أخرى (٢) .

وبدلنا الخبر القائل بأن كنيسة « خندق » قد أقيمتا بدل كنيسة القس على
أن الأمر انتهى من استحداث كنائس جديدة قد هم وانتشر (٣) ، ونلاحظ أنه
مهما تفعل السامة فإن الحكومة كانت تتجه ضد الكنائس المستحدثة ، ويعد
المقرئ أسماء كثير من البيع التي أقيمت في الإسلام ويقول (٤) في معرض كلامه
عن كنيسة السمرة وفي ختام حديثه عن كنائس اليهود « وجميع كنائس القاهرة
المذكورة عدة في الإسلام بلا خلاف » ، ولا يحاول المقرئ أن يوفق بين
هذا القول وبين عهد عمر الذي يشير إليه .

وفي سنة ٨٦٠ هـ صدر المرسوم الذي يحرم على المسيحيين القيام بأي إصلاح
أو ترميم في بيعة وكنائسهم وأديرتهم إلا بإذن خاص ، مما أدى إلى هدم
إحدى الكنائس وتخريبه في الشوارع والرج به بضعة أيام في السجن ، لأنه زاد

- (١) للقرئ : الخط ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ وما بعدها .
(٢) للقرئ : الخط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .
(٣) للقرئ : الخط ، ج ٢ ، ص ٥١١ .
(٤) للقرئ : الخط ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

في الإصلاحات مما أذن له به (١) .

• • •

على أن للدوافعين المسلمين في بعض الأحيان عبارات يمتدحون بها العمار المسيحية ،
فيقول المسعودي إن كنيسة حمص التي بنتها الملكة هيلان إحدى صغاب الدنيا (٢) ،
ويقول في عبارة أخرى إن كنيسة الرها إحدى صغاب الأرض الأربعة (٣) .

ويقول ابن رسته قولاً منسوباً إلى الروم — وإن كان هو ذاته لا يوافق
عليه — وهو أنه مامن بناء بالحجارة أبي من كنيسة الرها ، وما من بناء
بالخشب أبي من كنيسة منبج لأنها بطاقات من خشب القباب ، ولا من بناء
بالرغام أبي من قيسان أنطاكية ، ويقال أيضاً إنه مامن بناء بالحجارة أبي من
كنيسة حمص (٤) ، ويصف ناصري خسرو (٥) إحدى الكنائس فيقول إن باب
مذبحها الحديدي المشبك أجمل ما وقعت عليه عيناه .

(١) Gottheil : Dhimmi and Muslims in Egypt (Old Testament and Semitic Studies in Memory of W. R. Harper) p. 400.

(٢) يرى فطحة مار أنطانيوس أفرام الأول برصوم في كتابه « الدور النفسية في مختصر تاريخ
الكنيسة » ، ج ١ ، ص ٥٨٤ « إن كنيسة حمص كانت من أعجب أبلية العالم من وكنيسة
ماريوحنا الممدان . وقد بدلت جامعاً ، وهو المسمى اليوم « الجامع النوري » أما النوري
عيسى أسد فلا يرى أنه من السهل تعرف « الكنيسة المشار إليها لاعتبارات كثيرة حدثت في
الديانة ، ولأن معظم كنائسها تحولت إلى جوامع » .

(٣) المسعودي : التلي والإشراف ، ص ١٤٤ .

(٤) ابن رسته : الأعلام النبوية ، ص ٨٣ .

(٥) سفر نامه ، ص ٩ .

الفصل الرابع

الفتنة في القاهرة المملوكية

حينما أنشأ الملك محمد بن قلاوون سنة ٧٢٠ هـ ميدان المهارى [المجاور لقنطرة
السباع] فكر في بناء مكان للصيد مطل على النيل قرب جامع الطبرسى لذلك أمر
بإزالة رابية من التراب هناك وحفر ماتحتها ، وجلب الماء إلى مكان الحفر ،
وأصبحت تعرف بالبركة الناصرية ، ، وقد شرع القوم في حفر هذه البركة في
ختم ربيع الأول سنة ٧٢١ هـ ، وبلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى حيث كان
بها كثير من النصارى وعلى مقربة منها عدة كنائس في المنطقة المعروفة بمحكر
، أفضا ، ، وهى الواقعة بين السبع سقايات وبين قنطرة السد خارج مدينة
مصر ، فلما بلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى أخذ العمال يرفعون ما حول
الكنيسة حتى أصبحت وسط الموضع الذى أمرم السلطان بالحفر فيه ، واستمر
الحفر حتى صارت الكنيسة مفردة فى مكانها ، وقصد القوم من ذلك أن تنهار
من تلقاء ذاتها ، وإن لم يبد المستولون أية رغبة فى هدمها ، فصاح كثير من
غلمان الأمراء وغيرهم من العمال الذين يعملون معهم بضرورة تسويتها بالأرض ،
إلا أن الأمراء لم يلتفتوا إليهم ، حتى كان يوم الجمعة التاسع من ربيع الثانى ،
وقد انصرف الناس إلى الصلاة وتوقف العمل ، فتجمع حشد كثيف من غوغاء
العامة بغير مرسوم من السلطان وصاحوا ، الله أكبر ا ، ثم أعملوا مساحيهم
فى كنيسة الزهرى حتى صيروها كومة من الانقاض والتراب ، وقتلوا من بها من
النصارى ، وسرقوا كل ما فيها ؛ ثم اتثالوا هدماً على كنيسة ، بومينا ، فى
الحراء وكانت معظمة لدى النصارى ، ويحمل إليها أقباط مصر مائت ما يحتاج

اهل الذمة

إليه ، ويقدمون الذور الغالية والصدقات بها ، فلا مشاحة إذا وجد الهامون فيها الكثير من المال والمصاغ وغيره ، وتسلق العامة القسم الأعلى منها وتغزو أبوابها واستولوا على ما بها من الأموال والقماش وجرار الخمر ، وكان ما فعلوا أمراً مهولاً ، وما كادوا يفرغون من كنيسة الزهرى حتى اصرفوا إلى كنيسة قريبتين من السبع مفايات ، وتعرف إحداها بكنيسة البنات التي سميت بذلك لوجود بنات النصارى وجماعة الرهبان بها ، ففتحوا أبواب البيعتين وسبرا الزاهيات اللاتي كان عدد من يربو على الستين ، وسلبوهن ما عليهن من الثياب ، ونهبوا كل ما استطاعت أيديهم الوصول إليه ، ثم أحرقوا الكنيسة وسووا ما بالابيض ، حدث كل هذا أثناء صلاة الجمعة ، فلما خرج المصلون من المساجد شاهدوا هولاء كبيراً من جراء التراب الكثيف ودخان الحريق المنفند فوق الروس ومرج الفوغاء ومرجهم وهم يحملون ما نهبوه ، فشب الناس الحال لهوله بيوم القيامة ، وانتشر الخبر رذاع في كل النواحي حتى بلغ الرميطة تحت قلعة الجبل ، حيث طرقت سمع السلطان ضجة عظيمة ورجة منكزة ، وأبصر جملاً ثائراً مانحاً فأفرقه منظره وأرسل من يستوضح له جلية الخبر ، فلما علم بما جرى انزعج انزعاجاً عظيماً ، وزاد غضبه من تجرؤ العامة في إقدامها على ارتكاب مثل هذه الأمور بنهر أمره ، فأنهى إلى الأمير « أيدغمش » بالركوب في كوكبة من الأوشاقية والتزول وسط الجلبة والقبض على محركي الفتنة ، وبينما كان « أيدغمش » يتأهب لمسيره وافته الأخبار بتعرد الأهالي في القاهرة وتخريبهم كنيسة : واحدة في سارة الروم وأخرى بجارة ذويلة ، كما أن جمهوراً كبيراً من الرعاي ثار في مدينة مصر وهاجم كنيسة المعلقة بقصر الشمع حيث تحصن النصارى داخلها فحاصرتهم الدماء وأوشكوا أن ينالروم بالأذى ، فزاد غضب السلطان وهم أن يركب بنفسه ويبيضر بالعامة ، إلا أن الأمير « أيدغمش » استطاع

أن يثنيه عن عزمه ويصرفه عن قصده ، ونزل « أيدغمش » من قلعة الجبل قاصداً مصر وركب الأميران يبيرس الحاجب والماس الحاجب إلى موضع الحفر ، وركب الأمير « طينال » إلى القاهرة على رأس الجند ، وأمرهم السلطان بقتل كل من يقع في أيديهم من الرعاي ، وألا يمتنوا بالحياة على أحد ما يتمكنون منه ، وقامت مصر والقاهرة على قدم وساق ، ومرب الناهبون فلم يظفر الأمراء إلا بمن غلبه السكر بالخر الذي نهوه من الكنائس ، ولما بلغ « أيدغمش » مصر زحف وال المدينة في الحال إلى كنيسة المعلقة ، ليطرد النهاية من ذقاق المعلقة ، إلا أنه قوبل بوابل مطال من الحجارة فاضطر إلى الهروب ، وأوشكت العامة أن تحرق أبواب الكنيسة ، فأشرع « أيدغمش » وأتباعه سيوفهم لدفع المهاجمين وللسكر عليهم ، إلا أن الجمهور المتجمع كان فوق الحسبان والتصور ، فخاف « أيدغمش » مغبة الأمر ، فأمسك عن القتال وأمر غلبانه ومن معه من الجند بفض العامة دون إهراق نقطة من الدماء ، ونادى مناديه « من وقف حل دمه » ، ومن ثم تفرق سائر الناس وفروا هاربين ، وبقي « أيدغمش » حيث هو - حتى أذن العصر - خوفاً من عودة المتظاهرين إلى التجمع ثانية ، فلما اطمان من هذه الناحية عاد من حيث أتى ، بيد أنه أزم والى مصر بالمبيت بمحده هناك وأمدم بخصمين أو شاقياً للساعدة ، أما الأمير الماس فقد ذهب إلى كنيسة « الحمراء » و « الزهرى » لحمايتهما ، لكنه وجدها كومتين من التراب والأتعاض ، ولم يترك المتظاهرون جداراً واحداً قائماً حيث كان ، فعاد هو ومن معه من الأمراء إلى السلطان وأنصوا إليه بالنبا ، فزايد حتى السلطان عن ذى قبل ، لكنهم ما زالوا به حتى انقثا غضبه .

عم تخريب الكنائس ذلك اليوم بدرجة مروعة ، وكان الجمهور يؤدي

صلاة الجمعة يومذاك في جامع القلعة ، فلما فرغ المصلون وقف بينهم رجل موله وصاح في وسط المسجد ، اهدموا الكنيسة التي في القلعة ، اهدموا ، وظل دائباً على صياحه حتى جاور كل حد وسقط منهوكاً ، فتعجب السلطان والامراء من قوله ، وإذ ذاك رسم السلطان لتقيب الجيوش وحاجبه بالنظر في المسألة ، فذهبوا من الجامع إلى خرائب التتر في القلعة ، فوجدوا كنيسة بليت هناك فهدموا ، وما كادا يفرغان من هدمها حتى واقتهما الانبياء بما اصاب كنائس الحمراء والقاهرة ، فتعجب السلطان من شأن ذلك الفقير وبعث في طلبه ، فلم يقفوا له على أثر ولم يعرفوا شيئاً عنه .

وحدث في الجامع الأزهر أيضاً يومذاك - حين اجتمع الناس لصلاة الجمعة - أن اعتزت أحد الفقراء رعدة انتصب لها واقفاً بعد الأذان ، وقال قبل أن يخرج الخطيب ، اهدموا كنائس الطغيان والكفرة ، الله أكبر اتبع ونصرا ، وأخذ يتنقل بين الصفوف وهو دائب على ما هو عليه من الصباح والمناداة ، فنفضه الناس بأعينهم ولم يعرفوا خبره وافترقوا في أمره ، فقال البعض إنه مجنون ، وقال آخرون إنه إشارة لشئ ما ، ولما ظهر الخطيب أمسك من صياحه ، ثم تفقدوه بعد الصلاة فلم يجدوه ، حتى إذا بلغوا باب المسجد أبصروا النهاية يحملون أخشاب الكنائس ونياب النصارى وغيرهم من الأسلاب التي وصلت إلى أيديهم ، فاستفسروا الأمر فأبأهم القوم أن السلطان قد أمر بخراب الكنائس ، فلم يخالفهم شك في بداية الأمر في صدق هذا الخبر ، لكن ما لبثوا أن علموا أنها غربة على السلطان وأنه لم يأمر بشئ من هذا القبيل .

وممن في ذلك اليوم بالقاهرة كنيسة في حارة الروم ، وأخرى في حارة البندقين ، وثنتان في حارة زويلة ، وفي يوم الأحد التالي ورد الخبر من يدو

الدين ييليك [المحنى] وإلى الإسكندرية يشير إلى حدوث فتنة في المدينة بعد صلاة الجمعة ، إذ وقع الصباح أثناء خروج الناس من المساجد ، لقد هدمت الكنائس ، فركب المملوك من فوره ، وإذا به يرى أربع كنائس قد استحالت خراباً ، كذلك وردت البطاقة من وإلى البحيرة تنبئ بهدم كنيستين في دمنهور أثناء صلاة الجمعة فإزداد التعجب ، حتى إذا كان يوم الجمعة ١٦ [ربيع الآخر] ورد النبا من مدينة قوص ، بأن الناس عندما فرغوا من صلاة الجمعة قام رجل من الفقراء وقال : يا فقراء : اخرجوا إلى هدم الكنائس ، ثم خرج في جمع من الناس فوجدوا المدم قد وقع في الكنائس فهدمت ست بيع في قوص وما حولها في ساعة واحدة ، وأخذت الكتب والبطاقات تهال واحدة بعد أخرى من الوجه البحرى والقبلى تحمل نياً تخريب الكنائس بعد صلاة الجمعة في جميع نواحي مصر من قوص إلى الإسكندرية إلى دمياط ، فاشتد غضب السلطان من العامة خوفاً على مملكته من الفساد ، وحاول الامراء تسكين غضبه وقالوا له : هذا الأمر ليس من قدرة البشر فعلة ، ولو أراد السلطان وقوع ذلك على هذه الصورة لما قدر عليه ، وما هذا إلا بأمر الله سبحانه وبقدرة لما علم من كثرة فساد النصارى وزيادة طغيانهم ، ليكون ما وقع قمة وعذاباً لهم ، وتسرب الخوف إلى نفوس أهل القاهرة ومصر من قمة السلطان حين علموا بتهديده بقتلهم ، مما حل كثيراً من الأوشاب والطغام على الحرب ، لكن القاضى فخر الدين [ناظر الجيش] استطاع أن يؤثر على السلطان وأن يصرفه عن أخذ العامة بالشدّة ، ونجح كريم الدين [الكبير] ناظر الحماص في إثارة غضبه ضدهم ، حتى أرسله السلطان إلى الإسكندرية لتحصيل المال وكشف الكنائس التي خربها المظاهرون .

ما كاد ينقضى شهر على هذه الاحداث حتى شب الحريق في القاهرة ومصر ،

وكانت الخسائر تروى على أضعاف خسائر هدم الكنائس ، وانفذت القاروق
رَبْعَ الشَّوَّائِينَ بالقاهرة يوم السبت عاشر جمادى الأولى ، وسمرت في الليل ،
وظلت وارية الأوار حتى مساء الأحد ، فكانت الخسائر فادحة ، وما كانت
تطفأ حتى عادت للشبوب من جديد في حارة الديلم في ذقاق العريسة ، قرب
بيت كريم الدين [ناظر الخاص] وحدث أن هبت بالليل ريح شديدة قامت
النار إلى كل النواحي حتى بلغت دار كريم الدين ، فلما تروى النبا إلى سمع السلطان
اضطرب أشد الاضطراب لوجود الخواصل السلطانية بتلك الناحية ، وانفذ
جماعة من الأمر لإخمادها ، فجند جمهوراً غفيراً من الفعلة ، إلا أن الخطر تزايد
من ليلة الاثنين إلى ليلة الثلاثاء ، وتعالق السنة الذهب ، وعجز الأمراء والمال
عن التغلب عليها لاتساع رقعتها ولشدة عصف الريح التي بلغت حداً اقتلعت
معه اشجار النخيل وأغرقت المراكب ، واعتقد الكل أن القاهرة ستحترق عن
آخره ، فصعد الناس المساذن ، وأقبل الفقراء والأغنياء على السواء بالصلاة ،
وضجوا بالنكير والدعاء ، وكثر النحيب ، واستخرط الرجال في البكاء ، وصعد
السلطان إلى أعلى القصر إلا أنه لم يستطع الوقوف لشدة هبوب الريح ، واستمر
الحريق ، ودأب السلطان حتى يوم الأربعاء على حض الأمراء على إخماد النيران ،
وجاء نائب السلطان مع بقية الأمراء وسائر السقائين وكذلك الأمير بكتمر
الساقى ، وكان يوماً مروعا مشهوداً لم ير الناس قط أظلم منه هولاً ولا مثله
ترويعاً ، ورابط الرجال عند أبواب القاهرة لرد السقائين إذا حاولوا مغادرة
القاهرة ، وكان كل سقاء من سقائى الأمراء والمدينة مشغولاً ، وشرح جميع
التجارين والبنائين في هدم الدور ، فهدم كثير من القصور العظيمة والرباع
الكبيرة واشتغل في إطفاء النار أدبمة ومشرون من الأمراء المقدمين إلى جانب

غيرهم من أمراء الطليخان (١) والعشرات والماليك ، وأصبح الشارع الممتد
من باب زويلة إلى حارة الديلم أشبه بالنهر من كثرة الرجال والجمال التي تحمل
المياه ، وأشرف الأمير بكتمر والأمير أرغون النائب على نقل الخواصل
السلطانية من بيت كريم الدين إلى دار ولده في شارع الرصاصى ، وهدموا ستة
عشر داراً بمجواره وقبالته حتى استطاعوا نقل الخواصل ، ولكنهم ما كادوا
ينقلونها ويطفئون النار حتى شب حريق آخر في ربيع الظاهر خارج باب زويلة ،
وكان يشتمل على مائة وعشرين منزلاً ، وعلى قيسارية تعرف بقيسارية الفقراء ،
وهبت ريح عاصفة قوية ، فركب الحاجب والوالى لإخماد النار ، واضطرا لهدم
بعض الدور المحيطة بها حتى نجت ، لكن الحريق مالبث أن عاود الشبوب في
اليوم التالى في بيت الأمير سلا فى مخطط بين القصرين ، وبدأ في الباذخنج ،

(١) الطليخاناه - كما عرفها القلقشندي - بيت الطبل ، ويقول إنه يشتمل على
الطبول والأبواق وتواجها من الآلات ، ومحكم عليها أمير عشرة يعرف بأمر علم (راجع
القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٣) ، كما أنه يقصد بها عادة فقة الموسيقى السلطانية .
وقد جرث المادة في مصر الملكية أن تنقل الطبول كل ليلة بالقلعة بعد صلاة المغرب . كما أنها
تصطحب السلطان في أسفاره وحروبه خارج مصر . وأمراء الطليخاناه ، هم الرتبة الثانية من
أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاية . أنظر القلقشندي : شرحه ، ج ٤ ،
ص ١٥ . أما أمراء العشرات فصنف كل منهم عشر فوارس ، وربما كان فيهم من له عفران
فارسان ، ولا يعد إلا في أمراء العشرات ، ولا شايط لعدد أمراءها . ويلاحظ أنهم
يكونون سنار الولاية (راجع القلقشندي : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥) كوظيفة شد الدواوين
وحمل الطبر وإمرة شكار التي يتحدث صاحبها في الجوارح السلطانية من الطيور وغيرها وأحواسها
وظيفة حراسة الطير وشد المائر (القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢) كما يتولى
أمير عشرة أمر الأعلام السلطانية والطليخاناه (القلقشندي : شرحه ، ج ٥ ، ص ٤٥٦)
والظاهر أن هذه الرتبة معادلة لرتبة في الجيش الفارسى تعرف بالأوباشى ، أى مقدم
حفرة ، ولا زال اللفظ يستعمل حتى اليوم في مصر . ويذهب الدكتور زيادة في شأن هذا
التقسيم المشعري في مصر الملكية إلى أن المالك تلو من أوطانهم الأول . أنظر المقرئى :
اللوک ، ج ١ ، ص ٣٣٩ . حاشية رقم ١ .

وأرتفاعه من الأرض مائة ذراع ، ولم يستطع القوم التغلب على النار إلا بعد مشقة .

أمر السلطان الأمير علم الدين سنجر الخازن وإلى القاهرة وركن الدين بيبرس الحاجب بالتيقظ والاحراز ، ونودي في البلد أن يوضع عند كل حانوت دن فارتفع ثمن الدن من درهم إلى خمسة والزرير إلى ثمانية ، وشئت النار في سحر الروم وغيره من الأماكن ، وبذلك لم يكن يمر يوم دون اندلاع الحريق في موضع ما ، فأخذ الناس يتدبرون ما جرى ، ومرت بمخاطرتهم أنه من عمل النصارى ، لأن النار كانت ترى في المنابر وحيطان المساجد والمدارس ، فاستمدوا للحريق وتبعوا الأحوال فإذا بهم يرونها نتيجة فقط صب على خرق مبللة بالزيت والقطران .

و ليلة ١٦ جمادى قبض على راهبين عند خروجهما من مدرسة الكهادية ، بعد صلاة العشاء ، وقد اندلعت النيران في المدرسة ، وكانت رائحة الكبريت تفوح من أيديهما ، فحملهما الناس إلى علم الدين الخازن وإلى القاهرة ، فأفصى بخبرهما إلى السلطان الذي أمر بتعذيبهما ، ولم يكده السلطان ينزل من القلعة حتى ألقى العامة القبض على نصراني وجدوه في جامع الظاهر يحمل صرة في يمينه تشبه الكمكة داخلها قار ونقط ، وقدرى واحدة إلى جانب المنبر وانتظر حتى بدأ الدخان يتصاعد ثم انفلت يريد الخروج ، فتشكك أحداهم فيه ، وراقبه من حيث لا يشعر ثم أمسكه ، وتجمعت العامة وقادته إلى بيت الوالي ، وكان الراهب متسكراً على هيئة المسلمين فعذب في حضرة الأمير ركن الدين بيبرس حتى اعترف بأن هناك جماعة من النصارى قد كونت من بينها فئة لعمل النفط وتوزيعه مع

جماعة من أتباعهم وأنه كان واحداً منهم ، وأنه قد أمر بوضعه إلى جوار منبر جامع الظاهر ، فجاء بالراهبين الآخرين وعذباً با فاعترفوا بأنهما من رهبان دير البخل ، وأنهما اللذان أضرموا الحريق في الأماكن التي أشرنا إليها في القاهرة ، لأنهما ناقان على المسلمين ما فعلوه من هدمهم الكنائس ، وأن هناك طائفة من النصارى تكافئت فيما بينها وأخرجت من بينها مالا كثيراً لإعداد النفط .

حينذاك وصل من الإسكندرية كريم الدين ناظر الحامص ، فأفصى إليه السلطان بنياً القبض على المسيحيين فقال له ، للنصارى بطرك يرجعون إليه ويعرف أحوالهم ، فأمر السلطان يا حضار البطرك إلى بيت كريم الدين ليتحدث إليه في أمر الحريق وما قاله المسيحيان عن نصيبهما ، فجاء البطرك منسربلاً بالظلام غانة أن نفتك العامة به ، وقدم في حراسة وإلى القاهرة ، فلما بلغ دار كريم الدين جاءوا إليه من بيت الوالي بالنصارى الثلاثة الذين أعادوا على كريم الدين بحضور البطرك والوالي ماسبق لهم أن اعترفوا به ، فاستخرط البطرك في البكاء لما سمع وقال ، هؤلاء سفهاء النصارى قصدوا مقابلة سفهاء المسلمين على تخريبهم الكنائس ، ثم غادروا المكان مخفوقاً بكل مظاهر التوقير والاحترام ، فوجد كريم الدين قد أعد له عند الباب بغلة فركبها وعاد من حيث أتى ، فانزعج خاطر العامة لهذا الأمر وتجمعوا عنده وكادوا يفتكون به لولا حراسة الوالي إياه ، فلما كان صباح اليوم التالي بكر كريم الدين - كما هي عادته - في الذهاب إلى القلعة ، يد أنه ما كاد يبلغ الشارع حتى تجمعت حوله العامة وصاحت به ، وما بحق لك يا فاضل أن تحمي النصارى وقد أحرقوا بيوت المسلمين وتركهم بعد هذا البغال ، فشق عليه ما سمع ، وقد أعظم تكايته ، فلما لقي السلطان حاول تهوين أمر النصارى الذين أخذوا ، وقال إنهم سفهاء وجهال ، فرسم السلطان للوالي بمعاودة تعذيبهم ، ومن ثم ركب

واشتد في تعذيبهم حتى اعترفوا بأن هناك أربعة ضرر داهيا من رهبان ودير البغل، قد هددوا الخناصر وحلقوا جسد إيمانهم بحرق جميع ديار المسلمين وأن أحدم بحرق النفط، وأنهم قد تقاسموا القاهرة ومصر فيما بينهم، وجعلوا منهم ثمانية للقاهرة وستة لمصر.

كبس دير البغل، والتي قبض على جميع من فيه من الرهبان وأحرق أربعة منهم بشارع صليبة جامع ابن طولون يوم الجمعة أمام جمهور غفير من النظارة، وإذا ذلك ضريت العامة على النصارى فهاجموهم وسلبوهم ما عليهم من الثياب، ولجوا في ذلك حتى جاوزوا كل حد فغضب السلطان من فعلتهم وهم أن يوقع بالغوغاء، وحدث في يوم من أيام الآحاد أن ركب من القلمسة منحدا إلى الميدان الكبير (١)، فوجد في الطرقات حشدا كثيفا يصيح نصراته الإسلام، نصر دين محمد بن عبد الله، فأغتاظ، حتى إذا بلغ الميدان جاء الخازن بنصرانيين كان قد أتى قبض عليهما وهما يحاولان حرق البيوت فأمر السلطان بحرقهما، فأخذوا وحفرت لهم حفرة وأحرقا على مرأى من الجمهور، وبينما النار تأكلها مر بهما ديوان [وهو غادم] بكتمر الساق في طريقه إلى دار مولاه، وكان الخادم نصرانيا، فما كانت العامة تعينه حتى أنزلته عن دابته، ومنزقت ملابسه وحملته لإلقائه في النار، فأظهر الإسلام وصباح بالشهادتين فنجى من الموت.

وحدث أن كان كريم الدين عائدا من الميدان وقد لبس التشريف فأخذ الرعاع في وجهه وهم يصيحون به، كم تحمى النصارى وتشد معهم، وأخذوا في سبه

(١) الميدان الكبير أو الميدان السلطاني بخط باب اللوق، بناء الملك الصالح نجم الدين أيوب، وجرت العادة أن يركب السلطان إليه عند وفاة النيل لعب الكرة المرولة بالأكرة لبة، وهي لعبة ال Polo في العصر الحديث، وأجس القلقشندى ج ٣ ص ٢٧٨، ج ٥ ص ٤٥٨؛ السلوك ج ١ ص ٣٤١.

ولمعه حتى اضطر الرجوع إلى السلطان في الميدان، وتعالى ضجيج العامة حتى طرقت سمع السلطان الذي تميز غضبا حينما جاءه كريم الدين وأفضى إليه بما فعلته العامة معه، وكان حاضرا معه إذ ذاك من الأمراء جمال الدين نائب الكرك وسيف الدين البوبكري والخطيري وبكتمر الحاجب وغيرهم، فسألم السلطان ما يشهدون به عليه فقال له البوبكري، العامة هي، والمصلحة أن يخرج اليهم الحاجب ويسألمهم عن اختيارهم حتى يصلم، فلم يستصوب السلطان ذلك الرأي وبحول عنه إلى نائب الكرك الذي قال له، كل هذا من أجل الكتاب النصارى فإن الناس أبغضوهم، والرأى أن لا يعمل السلطان في العامة شيئا وإنما يعزل النصارى من الديوان، فلم يقع ذلك الرأي أيضا موقع الاستحسان والحيث من نفس السلطان، فقال له الأمير، الحاسب، امض ومعك أربعة من الأمراء وضع السيف في العامة من حين تخرج من باب الميدان إلى أن تصل إلى باب زويلة، وأضرب فيهم بالسيف من باب زويلة إلى باب النصر بحيث لا ترفع السيف عن أحد البتة، فالتفت السلطان إلى والى القاهرة وقال له، أركب إلى باب اللوق وإلى باب البحر ولا تدع أحدا حتى قبض عليه وتطلع به إلى القلمة، ومثل تحضر الذين رجوا وكيل كريم الدين إلا وحياة رأس شنتك عوضا عنهم، وأرسل معه جماعة من المماليك السلطانية (١) فشى الأمراء متلكتين وكان الخبر

(١) ثم الدين يشترهم السلطان المصري بماله الخاص، أو من يثقون عنده من عماليت من سبيله من السلاطين، وقد بلغت غاية القوة والكثرة السديفة زمن الناصر محمد بن قلاوون والملك الظاهر برقوق (القلقشندى: صبح الأعشى ج ٤ ص ١٥-١٦)، وما يدل على مكانهم في الدولة المملوكية أن الظاهر برقوق استحدث لهم ديوانا خاصا يعرف بديوان الفرد (القلقشندى: شرحه ج ٣ ص ٣٥٧) وقد رتب عليه نفقة مائة من جانيكيات وعليق وكوة، وكان للمالوك السلطانية أمير خاص مهتة (القلقشندى: شرحه ج ٤ ص ٢١). وقد جرت العادة أن يكون هذا الأمير في الأصل من الخدم الغصيان المعروفين بالطراشية (أظر القلقشندى: صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥٦).

قد ذاع فلم يجد خدمهم أحداً ماء، ووقع القول بذلك في القاهرة فأغلقت الأسوار كلها أبوابها، واستولى على البلد فرح لم يسمع بأشد منه، ولم يصادف الأمراء أحداً ما في طريقهم حتى بلغوا باب النصر، فلما وصلوا باب اللوق قرب بولاق وباب البحر أمسك الوالي بعض التوتية والكلازية وأوشاب الناس، وعم الذعر فهرب الكثيرون إلى البر الغربي من الجزيرة.

وغادر السلطان الميدان وصعد إلى قلعة الجبل (١)، دون أن يصادف في طريقه أحداً من العامة، فلما بلغ القلعة أسرع في استدعاء الوالي إليه، ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى اقتيد أمامه ما يقرب من مائتي رجل أمسكهم الوالي، فأمر الوالي بشنق بعضهم وتوسيط البعض الآخر، كما رسم يقطع أيدي البقية فصاحوا به جميعاً يا خوند، ما يحمل لك، مانحن الذين رجنا، فبكى الأمير بكسرت الساق وبقية الأمراء رحمة لهم وظلوا يسترحمون السلطان حتى قال للوالي: اعزل منهم جماعة وانصب الخشب من باب زويلة إلى تحت القلعة بسوق الخيل، وعلق هؤلاء بأيديهم، فلما كان صباح الأحد علقهم من باب زويلة إلى سوق الخيل، وكان فيهم من له بزة وجهية فاخرة، قتال الأمراء لهم وبكوا شفقة بهم، ولم يفتح أي حانوت أبوابه في ذلك اليوم بمصر أو بالقاهرة، وغادر كريم الدين بيته قاصداً القلعة كالوف عاداته فلم يستطع المرور قرب أولئك المصلوبين، ومن ثم عدل عن طريق باب زويلة، وكان السلطان جالسا في الشباك، وقد أحضروا أمامه جماعة من أمسكهم الوالي، قطعت أيدي وأرجل ثلاثة منهم من خلاف، ولم يستطع الأمراء استدعاء شفقتهم عليهم لشدة حنقه، فتقدم كريم الدين منه

(١) قلعة الجبل من القلعة التي لا تزال إلى اليوم مشرفة من جبل المقطم على القاهرة، وقد بناها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢ هـ، أنظر الفرغاني: المخطط ج ١، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

وكشف رأسه وقبل الأرض بين يديه مترجحا لهم، فاستجيب وجاهزه، وأمر السلطان بأن يعملوا في حفر الجيزة، فأخذوهم، إلا أن ثلاثة من قطعت أيديهم ماتوا في الطريق، وأنزل المصلوبون من على الأعواد، وبينما السلطان مغل من البابك وقع الصوت بالحريق من جهة مسجد ابن طولون وفي قلعة الجبل وفي بيت الأمير ركن الدين الأحدي بحارة بها الدين (١) وفي الفندق الواقع خارج باب البحر من المقس وما وراءه، وفي صباح هذا الحريق ألقوا القبض على ثلاثة من النصارى يحملون أمراً مشبعة بالنفط، فأخذوهم إلى السلطان فأعترفوا بأنهم هم الجناة، وأنهم أضرموا النار التي ظلت مشتعلة حتى يوم السبت، فلما ركب السلطان إلى الميدان كما هي عادته وجد جمهوراً قوامه عشرون ألف رجل قد صبغوا ملابسهم بالنيلة، ووضعوا الصليان البيض عليها، فلما أبصروه صاحوا صيحة رجل واحد: لا دين إلا دين الإسلام، نصر الله دين محمد بن عبادة، يا ملك الناصر، يا سلطان الإسلام انصرنا على أهل الكفر ولا تنصر النصارى، ودوى صياحهم حتى ارتج الجو من موله، فأمر الله الخوف في قلب السلطان والأمراء، فركب وهو مشغول الفكر حتى بلغ الميدان دون أن يتقطع الصرير والصياح، وتدبر الأمر فوجد الضرورة تدعو لمسايرة الظروف واستعمال المدارة، ومن ثم طلب إل حاجبه أن ينادي بين يديه: من وجد نصرانياً فله ماله ودمه، فلما سمع الصامدة ذلك ضجوا بالثناء له وصاحوا: نصرنا الله، وكان من عادة النصارى لبس العائم البيضاء، فتودى في القاهرة

(١) موضع هذه الحارة اليوم المنطة التي بعدها من الشرق باب الفتوح، ومن الغرب شارع الخليج المصري. وكان جاء الدين قراقوش بسكن هذه الحارة. وكانت تسبق نزوله بها حارة الريمانية، إذ سكنها قبله طائفة من جنود الدولة الفاطمية يعرفون بالريمانية. أنظر في ذلك النجوم الزاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، ج ٤، ص ٣٨، حاشية رقم ٧.

ومصر ومن وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً راحياً حل له دمه وماله .
وحينذاك صدر الأمر بأن يلبس النصارى العمام الزرقاء ، وحرم عليهم ركوب الخيل والبغال ، أما من يركب منهم حماره فيركبه مقلوباً ، وألا يدخل نصراني حماماً إلا وفي عنقه جرس ، وألا يلبس أحدهم ملابس المسلمين ، وألا يستعمل الأمراء كتاباً من النصارى ، وطرد منهم من كان في خدمة السلطان الذي كتب إلى سائر الأعمال يأمرها بفصل جميع المباشرين المسيحيين ، وقام المسلمون بعدة هجمات على النصارى حتى اضطروهم إلى عدم الخروج إلى الشوارع وأسلم لكثيرون منهم .

في كل هذا لم ترد كلمة واحدة عن اليهود ، ومن ثم كان المسيحي إذا أراد الخروج ومفادته يته استعمار حمامة صفراء من أحد اليهود وتعمم بها ليكون آمناً على نفسه من وثوب العامة عليه .

وإن أحد الكتاب النصارى قد استودع يهودياً سبيكة ثمنها أربعة آلاف درهم ، ثم اغتتم فرصة الظلام وخرج إليه متنكراً لاستردادها ، فأمسك اليهودي بتلابيب النصراني واستغاث بالله وبالمسلمين ، فأقبل الناس على الصوت للقبض على المسيحي الذي اندفع داخل بيت اليهودي مستجيراً بأمراته ، ثم أشهد على براءة ذمة اليهودي عما عنده ، كذلك ومجد عدد من النصارى في ديو الخندق يعدون النفط لإحراق الدور فأمسكوا وسلمت أعينهم .
ثم نودي في الناس بالآمان .

وتنطلق الناس يوماً لمشاهدة موكب السلطان في طريقه إلى الميدان لأنهم

كانوا قد خشوا على أنفسهم مجاوزتهم كل حد في صب ثقتهم على النصارى ، ومذات أفكارهم ، وذهبوا إلى الساحة وترحموا للسلطان وقالوا له : نترك الله يا سلطان الأرض ، اصطالحنا ، اصطالحنا ، فسر السلطان وأبتسم لما قالوه ؛ فلما أرخى الليل سدوله استحال ظلامه شعلة من الضياء لعلوق النار في بيت الأمير الماس الحاجب في القلعة ، وكانت الريح شديدة ، وتأججت النيران وامتدت إلى بيت الأمير ، أيتمش ، حتى لقد ظن من بالقلعة وسكان القاهرة أن النار قد آتت على القلعة بأكملها .

ونحتم هذا الفصل بإيراد ثبت بالكنايس التي خربت بمصر سنة ٥٧٢١ هـ ، وبيانها كالتالي :

كنيسة في خرائب التتر بالقلعة .

• الزهري .

• الحمراء .

• البنات ، قرب السبع سقايات .

• أبي ميناء .

• القهادين بالقاهرة .

• بحارة الروم .

• بحارة البندقين .

• كنيسة في حارة زويلة .

• كنيسة في خراطة البنود .

• كنيسة في الخندق .

أربع كنائس في الإسكندرية .

كنيسة في دمنهور .

أربع كنائس في الغربية .

ثلاث كنائس في الشرقية .

سبع كنائس في بهنساوية .

ثمان كنائس في أسيوط ومنقلاوط ومنية الحبيب .

أحدى عشرة كنيسة في قوس وأسوان .

كنيسة في أطنج .

ثمان كنائس في مصر (سوق وردان والمصاصة وقصر الشمع (١)) .

كذلك امتدت يد التخريب إلى كثير من الأديرة : أمادير البغل وشهران قد بقيتا مهجرتين زمنًا طويلا .

الفصل الخامس

الدولة والكنيسة

يحتج ساويرس ، المصدر الرئيس للأخبار المتعلقة بمصر ، وهو يشير إلى ما جرى يوم موت البطريرك ، أغاثو ، إذ عهد تيودوسيوس (١) إلى ختم دار البطريركية حتى عجز أهلها عن الحصول على الخبر يومذاك ، وظلت الأبتقوية (٢) مغلقة الأبواب حتى صدر المرسوم القاضي بفتحها ، رسم بذلك عبد العزيز مروان الذي لتجانب لكاتبه النصرانيين أنثاسيوس وإسحق (٣) ، ولم يكن ذلك الخلق للأبتقوية نتيجة اضطهاد ديني من جانب الحكومة ، بل إن الغيرة الدينية بين أتباع الدين الواحد هي التي أدت إلى مثل الحادث ، نظراً لأن « تيودوسيوس » كان ملكاً المنصب .

ولما مات « يوحنا السنودي » حوال سنة ٦٥٠ (= ٦٨٣ م) لم يوافق المطارنة على الشخص الذي اختاره ، يوحنا ، لينخلفه من بعده ، بل عمدوا إلى

(١) كان « تيودوسيوس » رئيساً لجماعة الأروام المقدونيين بمصر . وكان شديد الكراهية للأبنا « أغاثو » لرغبته في تولي بطريركية المبحين بمصر . وإذا كان قد فشل في هذه المحاولة فقد نجح في الحصول على مرسوم من يزيد بن معاوية بولته الحكم على ضارى الإسكندرية ومربوط وما حولها . وبلغ من كراهية تيودوسيوس للأقباط المصريين ولبطركهم أنه كان يقول لأتباعه « إنا رأيت بابا الأرثوذكسين خارجاً ليلاً أو نهاراً فارجهوا بالجماعة واقتلوه . وأنا أجاب عنكم » . إذا عرف القارىء العربى معنا أنه أن يباح ما يريده المؤلف في المتن أعلاه .

(٢) لفظ يطلق على النار البطريركية ، وقد آثرنا استعماله في الترجمة العربية .

(٣) ساويرس : سير البطرك ، ص ١١٦ .

(١) التفريزي : المجلد ٢ ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

انتخاب بطرك سواء [هو الشماس جرجة من سخا] دون انتظار إذن الوالي الذي استحضر إلى القاهرة جميع من كان لهم يد في هذا الاختيار ، وأقر ما قرروه وأقره فيما بينهم ، وعين اسحق الملقب بجنا (١) .

وفي سنة ٨٧٦ (= ٨٦٩ م) مات يوحنا السيناوي ، فعمد الحجاج إلى منع النصارى من اختيار جاثليق آخر مكانه ، وظلوا بلا جاثليق حتى مات الحجاج (٢) .

ولما مات اسحق اختار الاساقفة بطركا غيره جى به إلى عبد العزيز ، لكنهم وجدوا شيئا من المعارضة في إقرار هذا الاختيار ، إذ اقترح عليه منهم أن يسوق الاسقفية إلى شخص آخر مكانه اسمه سيهان ، فأخذ القوم في البحث عنه حتى عثروا عليه ، فلما جى به إلى الوالي سأله : « أنتصوب أن يكون هذا الشيخ يوحنا بطركا ؟ » فأجابه : « لا يوجد بكورة مصر ولا المشرق من يستحق هذا الأمر مثله ، وهو أبى الروحاني ، وقد رباني من صغرى ، وأنا

(١) ربما كانت ما ذكره الأستاذ ترنون بالنسبة لاحتياج إلى إيضاح ، وتعميل الأمر أن الأنبا يوحنا السنودي لم يكن قد اختار جرجة هذا ، كما أن كبار رجال الكنيسة المصرية كانوا كارهين لرئاسة جرجة ، حتى إن أرشديان المدينة المعروف بمرقس منهم وقال لهم : « إن لم نيجوا يوم الأحد على ما جرت به العادة في القرايين ومجتمع أهل المدينة ولا فأرسمه » . وصحب صاحب سير البطارقة الإسكندرانيين على ذلك بقوله : « ... وكان هذا أمرا من الله ليخدم من اصطفاه ألا وهو أنبا اسحق الراهب من أهل خيرا » . والطاهر أن عبد العزيز بن مروان كان شديد الاحترام والتوقير لبطرك التنجي يوحنا السنودي لأنه بعث في استدعاء جرجة . وبعث إليه أصحابه : « ... فلما كشفوا الأمر وجدوا أن الأمر مكذب . وأنه (أى جرجة) ليس أقدى قال عنه الأب يوحنا حياته ، فنضب عبد العزيز الأمير . وبطل أمر جرجة . وتقدم اسحق بأمر من الله . والرب بينه » . راجع ساويرس : سير البطارقة ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) Elias of Nisibis, p. 9.

أعرف أن سيرته مثل سيدة الملائكة ، فصاح جميع الاساقفة والكتاب الحاضرون : « الله يجي الأمير سنين كثيرة ، سلم الكرسي لسيان فهو مستحق البطركية مثل أنبا بنيامين » ، فلما سمع الوالي ما قالوه بشأن غريب لم يعرفوه إلا منذ يومين اثنين فقط أمرهم باستصحابه ومصحح بالزيت (١) .

دخل كرسي البطركية ذات مرة كان : أنثاسيوس ، خلالها متولى الديوان في الإسكندرية ، فطلب هو وجماعة من الكتاب من الوالي تعيين الاسقف غريغوريوس Gregory داعياً لشئون الكنيسة ، وفيما على الابستوبية نظراً لكثرة الدخل والنصرف ، ففعل الوالي ما طلبوه منه (٢) .

ولما مات [يوليانوس] بطرك أنطاكية لم يسمح الخليفة الوليد بن عبد الملك بتعيين آخر مكانه (٣) .

وقد استطاع الملاكانيون رشوة وقرعة بن شريك ، بألف دينار ، فعين [نطاسيوس] بطركا ملكانياً للإسكندرية (٤) ، ولما كانت سنة ١٠٧ هـ (= ٧٢٥ م) أرسل الإمبراطور : لاون ، هدية إلى هشام بن عبد الملك ، وآتت الهدية أكلها فتمكن الخلقديونيون من سوق البطركية إلى قزما Kosmos بعد أن أقاموا بلا بطرك سبعا وسبعين سنة (٥) ، ومن هاتين القصتين وما يتبعها يمكن القول بأن : تعيين ، البطارقة قد حدث قرابة نهاية ذلك القرن ، كما أذن

- (١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٣ .
- (٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٣ .
- (٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٠ .
- (٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ .
- (٥) القويزي : المخطوط ج ٢ ص ٤٩٣ .

هشام لأحد البطارقة في الاستمرار بأنطاكية (١).

وينما كان نيودور، على العرش البطرقي (١١٠ - ١٢٠ م) (= ٧٢٧ - ٧٢٨ م) كانت رقابية الأبرشية والكنيسة في الإسكندرية تزدد يوماً بعد يوم حتى حادت إلى حالها وسيرتها الأولى إن لم تزد عما كانت عليه من قبل، وكان الكنيسة لم تعان قط شيئاً من التخريب (٢).

وسأل النصارى، الحريين يوسف، أن يأذن لهم بانتخاب أسقف البطارقة فاشترط عليهم أن يأخذ منهم قدراً من المال ليجيب هذا الطلب، فلما لم يعطوه رفض تحقيق إربتهم، ثم التمس الأساقفة من خليفته، حفص بن الوليد الحضري، أن يأذن لهم في إقامة بطرك، فسألهم أن يبدأوا باختيار الرجل الذي يرونه ثم يحضروه إلى قصر الإمارة، فأثروا، عايل، من رهبان وادي ميب، وسألوا حفصاً أن يأمر بإحضاره من هناك لإقراره في منصبه (٣).

ولما توفي، أناسيوس، بطرك أنطاكية عهد هشام إلى تعيين خليفته [واسمه بحسب]، كما عين جملة من الأساقفة منه (٤).

وكانت الحكومة لانتى عن مراقبة أعمال القسوس مراقبة دقيقة، وحدث أن وفد قسيس من الهند على البطرك، سيمون السرياني الأصل، سائلاً إياه إقامة أسقف لأهل الهند، فامتنع، سيمون، عن إجابة طلبه هذا حتى يستأذن

(١) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٤٤.

(٢) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٥٠.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٥٨ - ١٦٣.

(٤) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٦٣.

الوالي، إذ كان المتود غير خاضعين للسليين (١)، ومع ذلك [قد اجتمع بالهندي قوم من الغاليانيين (٢)، ومضوا به إلى، تاو ضرورس، رئيس أصحاب، قنطاسياس، وعرفوه السبب الذي أوصل ذلك القس الهندي، فقال له تاو ضرورس، أنا أتم لك إرادتك، ثم أخذ إنساناً من مريوط رسمه له أسقفاً، وأرسم له كاهنين]، إلا أن رجال الخليفة أسروهم في بعض الطريق وجاءوا

(١) الفريزي: الخط، ج ٢، ص ٤٩٢.

(٢) تفصل غبطة البطرك الأنطاكي بكلمة من الغاليانيين في رسالة منه إلى الترمج جاء فيها: الغاليانيون Gaianites شعبة مذهبية ظهرت في الإسكندرية عام ٥٣٥ م نسبة إلى رئيس شمامسة بطرقي اسمه غايانوس Gaianus غاينايا Gayana، نازح البطرك تاو دوسيوس الأول كرس الإسكندرية البطريرك وسد أن قام فيه مئة وثلاثة أيام نفاذ القيصير بطنباس الأول إلى جزيرة سرديلية وفيها ملك بعد مئة وجيزة. وبما أنه كان ميالاً إلى بدعة الأسقف بوليان الحبال تمسك حزبه بها وتطرفوا بأراء وخيبة وانتشروا في بعض البلاد المصرية، وفي سنة ٥٤٩ م انضمت هيئته إلى شعبة بوليان وأقاموا لهم رئيساً واحداً باسم بطرك فيما زعموا فعرفوا بالغاليانيين والحاليين. ونحو سنة ٧١٣ م اعتنى رئيس ذوجاه اسمه «يولس» بهداية أكثرهم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. (أنظر التاريخ الكنسي للطرقات يوحنا الأنسي (٨٧ م) مع ٣، ص ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، وكتاب الأسناد السريانية، ص ٢٦٦، ٢٦٧، ٣١١؛ والسند الذي رجنا إليه كتب نحو سنة ٦٧٠ م وتاريخ البطرك الأنطاكي مار ميخائيل الكبير السرياني، ج ١، ص ٢٧٩، ٣٣١، ج ٢، ص ٢٦٥، ٣٥٧، أخذاً من البطرك ديونيسيوس الطحري (٨٤٥ م) وفي الترجمة الفرنسية ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤، ج ٢، ص ٢٦٥، ٣٢٤؛ وكتاب: الكنيسة في القرن السادس للقس دوشين الفرنسي، ص ٩٠ - ٩٢، ٣٣٩). أما المؤرخان القبطيان سويرس بن المنفع أسقف الأشمونين الذي كان موجوداً سنة ٩٧٠ - ٩٩٧ للبلاد والعباس بطرس بن الراهب الذي كان حياً سنة ١٢٨٢ م ومن قل عنها من المتأخرين منهم عرفوا اسم «غايلس» ب «غاليانوس» و «غاليانوس». وزعموا خطأ أنه أطاع تاو دوسيوس بتنازله من الرتبة قبله في درجته الأولى وعظاته. (راجع سير البطارقة الإسكندرانيين ص ١٤٨، ١٤٩ من طبعة سيوف ج ٣، ص ٣٥ - ٣٦، ٦٢ - ٦٣ من طبعة B. Evetts) وتاريخ ابن الراهب، ص ١١٨ طبع بيروت. والمحرقة النفية: تلامها، ج ٢، ص ٢١ (ولو صح ما قلوه لمساقت باسمه شعبة عاشت نحو من مائتي سنة. أما التواريخ السريانية، والأولان منها طامرا الرجل، فهي الصحيحة وعليها الاعتماد.

م. إلى الخليفة مروان بن الحكم ، لكن الهندي استطاع الفرار والعودة إلى مصر ، فقطعت أيدي وأقدام الكاهنين والأسقف من خلاف وأصدر الخليفة أمره إلى عامله عبد العزيز بجلد البطريرك [سيمون] مائتي جلدة وتغريمه مائة ألف دينار وإرساله إلى دمشق لتجسسه لصالح الهند ، إلا أن حسن طالع البطريرك قبض له أن يكشف القوم نجاً الهندي الذي أعلن براءة سيمون من أنه أول أحد ما أسقفية الهند (١) .

وحدث أن كان هناك راهب اسمه إسحق ، يقيم في دير قريب من الرما ، تقدم عليه في أحد الأيام راهب من غير ديره استعمل ضرباً من الأكسير مكنته من تحويل قطعة من الرصاص إلى ذهب ، فلما وقف إسحق على السرونب على الراهب وقتله لكنه لم يجد معه شيئاً متبقياً من الأكسيد ، ثم أخذ له بطاقة عند أنثاسيوس الصندلاني ، مطران شمالى الجزيرة وأصبح أثيراً عند المنصور ، فرسمه أنثاسيوس مطراناً لحران دون أن يكون له الحق في ذلك الترسيم ، ثم إن المنصور أرغم المطارنة والأساقفة على انتخابه بطريركاً سنة ١٢٣٨ هـ . أو ١٢٣٩ هـ ، ولما كان إسحق ، يدرك تمام الإدراك أن الكنيسة لا ترضى عنه بحال ما من الأحوال ولا ترحب به فقد استحضر مكاتيب من الخليفة تفرقه في وظيفته ، كما خلغ عليه المنصور ثوباً من الخزانة الخليفية ، ومضى إسحق ، فيما هو آخذ به نفسه من دراسة الكيمياء ، إلا أن أمره مالبث أن انكشف فقتل ورُميت جثته في الفرات .

حينذاك طلب المنصور من الأساقفة اختيار أنثاسيوس ، بطريركاً وأعطاه مرسوماً يقره على ذلك ، وأعاناه بالجند اللازم لتأييد مركزه ، إلا أن أنثاسيوس

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٢٧ .

مالبث في كرسي البطريركية غير عامين ثم مات وحصل انشقاق في الكنيسة فاختلفت أساقفة الغرب الشباس ، جورج ، واختار أساقفة شمال الجزيرة ، يوحنا ، الذي عاجله الموت ، فلم يكن من داود - أسقف دارا - إلا أن وشى بجورج عند الخليفة متهماً بإياه بأنه قال إن اسم النبي محمد لن يمر قط على لسانه أو يخرج من شفاه . وكان من الجلى أن الفرية كاذبة ، إلا أن عدم طلب جورج ، مرسوم التعمين حمل المسئولين على زجه في السجن حيث ظل به قرابة عشر سنين حتى مات الخليفة ، وإذ ذاك انتخب داود سنة ١٢٤٦ هـ (= ٧٦٣ م) ، وقد تم ذلك الانتخاب استجابة لرغبة المنصور . ويقال إنه لما كان داود ، يزور إحدى الكنائس كانت ساحتها تفص بالجند والفرسان وليس بالقوس ورجال الدين ، أما الذين لم يعترفوا به بطريركاً ولم يقرؤا له بذلك فقد سجنوا في مطبق حران (١) .

ومن الواضح أن الحكومة دأبت على مراقبة الكنيسة مراقبة دقيقة ، وعلى الرغم من أن الأساقفة احتفظوا لأنفسهم بحق اختيار الجاثليق ، إلا أن هذا الحق كان في الغالب صورياً ، وكان الشخص الذى يتجاهل قيمة رضا الخليفة عليه يعرض نفسه لسوء المعاملة ودمويه بالتمرد ، ولم يكن من سلطان رئيس الجماعة المسيحية الحكم بجلد الأشخاص أو إعدامهم ، وإن يكن من حقه تغريمهم وتطبيق قرار الحرمان ضدهم ، وغالباً ما كان هذا الرئيس خاضعاً للأثرياء وأصحاب النفوذ في الحكومة . ولقد مهدد عين العبادى ، بالحرمان لأنه اتخذ له جوارى يركن إليهن فوعد مهدديه بالإسلام إن هم أصروا على تطبيق الأمر عليه (٢) .

(١) Chronica Minora, Vol. 4, p. 236, 243 - 247.

(٢) الجاحظ : الحيوان ، ج ٤ ، ص ٩ .

وكان الخليفة في بعض الأحيان يعمل من جانبه على تطبيق النظام، فقد حدث في إحدى المرات أن اجتمع «حنين بن اسحق» و«الطيفوري الكاتب» في دار أحد النصارى ببغداد، وقد وضعت صورة المسيح وتلاميذه، وبين يدي الصورة قنديل مشعل، فقال حنين لرب البيت «لم تضع الزيت وليس هذا المسيح ولا هؤلاء التلاميذ، وإنما هم صور؟» فقال له الطيفوري «إن لم يستخروا الإكرام فابق عليهم، فبصق حنين على الصورة، فإكان من الطيفوري إلا أن رفع خبره إلى المتوكل وطلب محاكته طبقاً للشرع المسيحي، فاستشير الجاثليق والأساقفة فأجمعوا على تجريمه وقرروا حرمانه، وتقدموا القرار وقطع زنازه، وانصرف حنين إلى داره ومات من ليلته فجأة، وقيل أنه سم نفسه (١).

واشتدت الحكومة في مراقبة كبار رجال الكنائس وغم أنها كانت في بعض الأحيان تؤيد مصالحهم، فقد حدث — حينما جاء عبد الله بن طاهر الوالي إلى Kallinicus — أن قدم عليه «أبراهام» ورجاله يطلبون منه المعونة والتأييد، كما وفد بطرك أنطاكية الذي أذن له الأمير بالدخول قبل الشاكن والسماع إليه، ثم سأله الوالي ما خبرهم، فأنبأه البطرك بكل ما فعلوه وكيف كانت معارضتهم لأسلافه، وأنهم ما جاءوا يطلبون إليه التعويض إلا لإثارة الاضطراب في البلاد، ثم أمر عبد الله بإدخال هذا الرجل المعتوه وسأله ما شأنه فأجابه بأنه هو البطرك، فعارضه البطرك الشرعي لعدم التزامه بجادة الصدق، وإذذاك أمر الوالي الجند الواقف خلفه أن يذهب إلى آلاف النصارى المجتمعين في الخارج ليسألهم عن بطركهم الشرعي، فلما سألهم ذلك صاحوا ولا

(١) ابن العبري: مختصر تاريخ الدول، ص ٢٥٢.

بطرك لنا ولا رئيس سوى ديونيسيوس، فلما رأى عبد الله ذلك نظر إلى «أفرام» نظرة تعنيف وقال «يا لك من منافق، هذا هو البطرك الحقيقي»، وسرعان ما أخذ لباس البطرك أفرام وأنبأه عبد الله بن طاهر وقال له «لا تدعني مرة أخرى أسمع أنك لبست البيرن» (١) أو أمسكت عصا الرعوية، أو نوديت بأنك البطرك، وإذا سمعت بعد الآن أنك سافرت في البلاد فدمك مهدور»، فعاد ديونيسيوس إلى أنطاكية، وكان عبد الله به شفيقا وله مبعلا.

شخص بعدئذ إلى بغداد سيمون أخو أفرام، وكان قد صدر ضده قرار الحرمان، وحمل معه إذن على بن أبي طالب المحفوظ في «ديرجه» الخارجي وأطلع عليه المسئولين في بغداد، وشرع يدون كثيراً من الوشائيات في حق ديونيسيوس، زاعماً أنها مرسله من النصارى وفيها يشكون من الشكوى من

(١) هي ترجمة لكلمة Pallium الأفرنجية. وقد دلنا على استعمال هذا اللفظ غبطة الخبر العظيم البطريك الأسطاسي. قال «Pallium من حَمْدَه كَلَا» السريانية. وقد أحسن النص يوحنا شابو المستشرق الفرنسي الشهير باستعمال اللفظة نفسها في ترجمة تاريخ البطريك ميخائيل الكبير. «والبيرن» لفظة دخلت تاريخ الكلدان. راجع أخبار بطاركة المشرق لما رأى ابن سليمان وعمرو بن مني الطبرهاني؛ وقالت فيها المعاجم السريانية: «بيرون. برنس. قبع» وأوردنا في رسالتنا «الألفاظ السريانية في المعاجم العربية». مجلة المجمع العلمي، ج ٢٣، ص ٣. في هامش ص ٣٢٦: والبرنس لفظ فارسي. وقيل إن البيرن اشتق منه. قالوا في نعرفه من نوب يطرح على الرأس وينزل على الكتفين **حَمْدَه كَلَا** وهو قبع كان جاثليق المدائن يفرده بلبسه. وهذه اللفظة السريانية ترجعها الراهب برون اليسوعي في معجمه السرياني اللاتيني Vestis, Speciatina vestis pontificio: «نوب خاص بالأجبار»، على أن بعض اللفظة الفرنجية ترجعها البيرون بلفظة Pallium اللاتينية والانكليزية ولكنهم توسعوا فيها أو غلطوا. ذلك أن هذا الثوب الكنسي تطور استعماله بحسب الزمان. ولا بطل استعماله من عهد عبيد لم يمتد التأخرون إلى كيفيته. راجع أيضاً تاريخ الرهاوى المجهول. لعمري النص شابو في مجموعة. C. S. G. O. Vol. II, P. 269-270.

الظلم الواقع عليهم ، وطالب بتطبيق وصية على ، وادعى أن أخاه أخنوخ من سواه بالسلطة الدينية ، واستطاع الحصول على مرسوم يخول لأفرايم الحق في الذهاب أن شاء دون أى معارضة ، ولما عاد سيمون بهذا المرسوم اجتمع عند كثيف من الرهبان واستعدوا للذهاب إلى عبد الله بن طاهر ، وبعثوا في طلب البطريرك ، ديونيسيوس ، من أنطاكية ، فلما حضر علم بأمره أفرايم ، الذي بعد عبده في طلبه ، فلما شاهد القلنسوة على رأسه تمنع فيها وظهر الغضب على أساريره وسأله ولم خالفت أمري ولبيست البيرن ؟ ، فأجابه ، إنها قلنسوة للرأس وليست البيرن ، وأجاب البطريرك الإجابة ذاتها ، ولما وقف عبده على المرسوم الصادر من المأمون قال لديونيسيوس ولا أستطيع خلع أفرايم حتى ترسل إلى بغداد وتحصل على قرار يالغائه (١) .

ولما كانت أهمية البطارقة الطبيعية قد تعظم وتزداد بفضل عطف الولاى القوي أو الخليفة ذاته فليس من العجيب إذن أن الطامعين في هذا المنصب كانوا على استعداد لرشوة من يستطيع مد يد المعونة إليهم ليكنهم من نول عرش البطركية .

وقد حدث نزاع في الكنيسة حوالى سنة ٤٤٩ م (١٠٥٧ م) ، إذ اغتير بطريركان أحدهما في قلعة المنصور والآخر في آمد ، وقد رشى أحدهما والحكام الديونيين (٢) ، وجرى نفس الشيء في ماردين بعد ذلك بسنوات قلائل (٣) ، فقد تسلّم والى الموصل سنة ٦٨٦ م (= ١٢٨٧ م) كثيراً من الهدايا (٤) .

- (1) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 269.
- (2) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 290.
- (3) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 316.
- (4) Ibid., Vol. 2, P. 320.

وتبين من القصة التالية ، أنواع المؤامرات والصعاب التي كانت الكنيسة تصادفها ، ذلك أن الجاثليق ، في قلعة الروم ، كان قد صب جام غضبه على شهرمان ، لرفضه تسليم أحد الرهبان الماربيين ، ومن ثم أمر الجاثليق بعدم ذكر اسمه في الصلاة في الكنيسة في بلاده ، وحرّم الاحتفاء به ، وحينذاك عمد صاحب قلعة سن سن ، Sansun - وكان أرمينيا من أسرة الجاثليق - إلى رشوة شهرمان ، وأخبره أن للجاثليق ولداً : الأمر الذي يسقط كل حق له في توليه منصبه الدينى ، ولم يكتف بذلك بل ساعده بالمال ، فرضى شهرمان ، وإذا ذاك جمع صاحب القلعة أربعين أسقفا فاختاروا رجلاً طاعناً في السن وجعلوه جاثليقاً ، وما لبث هذا أن عين ابن الحارث الصغير والياً على كل بلاد أرمينيا ، وراح الغلام يعين الاساقفة ويمسحهم بالزيت المقدس ، فلما سمع قرياقاريوس ، - جاثليق قلعة الروم فيما بعد - بهذا الخبر بادر بإرسال كتاب إلى الخليفة ببغداد يطلب فيه المعونة ، ومكنته هدايا الوفيرة من الحصول على مكاتيب إلى بكتمر والى أرمينيا وخلاط ، فلما وقف بكتمر على هذه الرسائل أمر بخلع ذلك الغلام وخلع من عينهم من الاساقفة ، وبهذه الوسيلة استطاع قرياقاريوس ، استرداد أرض أرمينيا (١) . ولا بد أن هذه الأحداث جرت بين عامى ٥٨١ ، ٥٨٩ م (= ١١٨٥ ، ١١٩٣ م) .

وبشير ياقوت إلى أن قلعة الروم كانت مركز البطركية الارمنية ، وقد أذن المسلمون لقرياقاريوس بالمحافظة عليها ، كما تركوا للسيحيين عامة حق الاحتفاظ بكنائسهم .

وعلى الرغم من أن البطريرك كان عرضة لأن يكون العوبة في يد أصحاب

(1) Ibid., Vol. 2, p. 306.

السلطة الزمنية زمن السلم ، إلا أنه - وقت الاضطراب - كان ملاذ النصارى ، وقد حدث أثناء الفتنة التي تلت نهب بغداد أن سأله نصارى نكريت أن يرسل إليهم حاكماً لحمايتهم (١) .

• • •

أما فيما يتعلق بالدول الأجنبية فإن الحكومة كانت في بعض الأحيان نبذ أشد الرغبة في المصادقة ، حتى لقد طلب الإمبراطور ميخائيل باليولوس Michael Palaeologus من السلطان الظاهر بيبرس أن يأذن بتعيين بطرك ملكاني في مصر ، فوقع اختيار السلطان على الرشيد الكحال ، وعينه وسيره إلى القسطنطينية في عدة من الأساقفة لرسامته ، ثم عادوا ومعه هدايا الإمبراطور للسلطان ، فرد الظاهر بيبرس تلك الهدايا على الوفد (٢) .

وفي سنة ٦٧٣ هـ (= ١٢٧٤ م) جاء كتاب الخطي ، ملك الحبشة إلى السلطان يسأله فيه ، أن يجهز له مطراناً من عند بطرك الإسكندرية ، فأجيب إلى سؤاله (٣) .

كان البطرك يعتبر موظفاً حكومياً ، ولا بد في تعيينه من موافقة الخليفة ، ويتجلى هذا بوضوح في المرسوم الصادر إلى الأنبا د عبد يشوع ، الثالث النسطوري الذي تولى البطركية عام ١١٣٨ ، فقد جاء فيه ، إن أمير المؤمنين لما وكله الله إليه من أمور عباده ، وحمله أعباءه في أرضه وبلاده ، يرعى الأمة من اهتمامه عيناً يقظي ، ويوليها في عامة متصرفاتها حراسة شاملة وحفظاً ،

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 508.

(٢) القريزي : السلوك (كاترمير) ج ١ ص ١٧٧ ، وطبعة زيادة ، ج ٢ ص ٢١١ .

(٣) القريزي : السلوك (كاترمير) ج ١ ص ١٢٢ ، وطبعة زيادة ، ص ٦١٠-٦١٦ .

ويتفقد أحوالها تفقداً يصلح أحوالها ، ويصل جبالها ، ويعشب مرادها ، ويعم بذلك صوماً يشترك فيه المسلم منها والمعاد ، والداني والمتباعد ، وطوائف الملك من أهل الكتاب الذين حمام الشرع وذمتهم ، وكفتم حياتهم وحمايتهم ، ليقى عليهم ظل الحسنى بأجمعهم ، ويقترن مرآهم في النظر لهم بمسهم . ولما أنشئت حالك إلى أمير المؤمنين ، وأنتك أمثل أهل نخلتك طريقة ، وأقربهم إلى الصلاح منجهاً وخليقة ، وأحوام للخلال التي اجتمعوا بها على تميزك عنهم ، وانفرادك واستحقاقك للإسفاف من بينهم بأمولك ومرادك ، وكونك متحلياً بشروط الجلالة المتعارفة عندهم بأدواتها ، مشهوداً لك بنوعها الكاملة وصفاتها . وحضر جماعة من النصارى الذين يرجع إليهم في الاستعلام [عن] سيرة أمثالك ، واستطاع أنباء مضارعيك وأشكالك ، وذكروا أنهم تصفحوا أحوال ذوى الديانات فيهم ، واستثبتوا بأديهم منها وغافيتهم ، بحكم مساس حاجتهم إلى جائلق ينظر في أمورهم ، ويراعى مصالح جمهورهم ، فانفقوا باجتماع من آرائهم ، والتثام من قلوبهم وأهوائهم ، على اختيارك للرياسة في دينهم ، ومراعاة شئونهم ، وتدير وقوفهم ، والتسوية في عدل الوساطة بين قلوبهم وضعيفهم ، وسألوا مضاء نصهم عليك بالإذن الذي به تستقر قواعده ، وتصدق مواعده ، وتستحكم مبادئه وتقوى واجباته ، فأوعز [أمير المؤمنين] بإسعافهم فيما سألوه بالإيجاب ، وإلحافهم فيما طلبوه جناح الإطلااب .

• وبوز الإذن الإمامي الأشرفي - لا زالت أوامره بالتوفيق مقصودة - بترتيبك جائلقاً لنسطور النصارى بمدينة السلام ، ومن يضمه منهم ديار الإسلام ، وزعياً لهم ولبن عدام من الروم واليعاقبة والملكية في جميع البلاد ، وكل حاضر من هذه الطوائف وباء ، وانفرادك عن كافة أهل نخلتك بتقصص إهبة الجلالة المتعارفة في أماكن صلواتكم ، ومجامع عباداتكم ، غير مشارك في هذا اللباس ،

ولا منسوخ في التخلي به لطران أو أسقف أو شماس، سخطهم من رتبك، ووقوفاً بهم دون علك الذي خصصت به ومنزلتك. وإن ولج أحد باب المجاذبة لك والخلاف، وراع سرب المتابعة لك وأخاف، وأبى النزول على حكمك، وحمل إلى حربك عن سلكك؛ كانت المقابلة به لاحقة، والقوية به على شقائه حاتقة، حتى تمتلئ قنائه، وتلين بالقرع صفائه. ويزدهر أمثاله من مثل مقامه، وينحرم قانونك مما يقدح في نظامه، وأمر بمحلك على مقتضى الأمثلة الإمامية في حق من تقدمك من الجشاعة وسبقك، وإجراء أمرك عليه ومن تلاك منهم ولحقك، والحيطة لك ولاهل ملتك في الأتقى والأموال، والحراسة الكافلة لكم بصلاح الأحوال، واتباع العادة المستمرة في موارد أموالكم، وحماية بيمكم ودياراتكم، والعمل في ذلك على الشاكلة التي عمل عليها الخلفاء الراشدون مع من قبلكم، ورعى بها الأئمة السابقون وضوان الله عليهم عهدكم وإلحكم، وأن يقتصر في استيفاء الجزية على تناولها من العقلاء الواجدين من رجالكم، دون النساء ومن لم يبلغ الحلم من أطفالكم، ويكون استيفاءها مرة واحدة في كل سنة من غير عدول في قبضها عن قضية الشرع المستحسنة، وفسح في أن يتوسط طوائف النصارى في عماكاتهم فيأخذ النصف من القوى للضعف، ويقود إلى الحق من مال إلى القسط والحيث، وينظر في وقوفهم نظراً يقوم بحقوق الإمامة وأشراتها، ويعنى على واضح حدودها وسوى صراطها. فقابل هذا الإنعام الذي شملك، وحق مناك فيما نابتك نفسك وأملك، بدهاء يني عن الاعتراف ويعرب، ويبذع في الإخلاص ويعرب، وسيل كافة المطاردة والقسيسين والأساقفة من الطوائف المذكورة أن يتخذوا المأمور به في هذا المثال، ويتلقوه بالانقياد والامثال (١).

الفصل السادس

العرب النصارى

لم يلم العرب جميعهم مرة واحدة، فقد ظل بنو تغلب شديدي التمسك بنصرانيتهم، فكانوا أبرز القبائل العربية في تمسكها بملتها، وأراد عمر بن الخطاب أن يبدئهم وبقية المسيحيين سواء. فليزهم دفع الجزية مثلهم فرفضوا الخضوع لأمره والامثال لحكمه، لما في هذا الأمر من الخط من قدرهم والتقليل من شأنهم ومكانتهم كعرب، فلم يجد المسلمون بداً من النزول عند رأى التغالبة الذين ارتضوا لأنفسهم أن تصاعف عليهم الصدقة (١) وصارت الضرائب المفروضة على تجارتهم نصف العشر.

ولا مشاحة في أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين الفقهاء فيمن كانوا يدفعون الصدقة من أموالهم من النصارى، فيرى البعض أنها واجبة على الرجال والنساء على السواء ولا يعنى منها سوى الصبيان، أما أهل العراق فيرون أنها لازمة على الصبي والمعتوه يدفعانها على الغلة دون الماشية، وأما الحجاز فيرى أن يدفعها النصارى على ماشيتهم ولا شيء عليهم في بقية أموالهم ولا على ماملكت أيديهم من الرقيق. (٢) كذلك يختلف الفقهاء وأصحاب المذاهب فيما بينهم في هذا الصدد، فيذهب أحمد بن حنبل إلى القول بأنها كانت تؤخذ من الجميع على السواء رجالاً وصبياناً ونساءً، ويقول أبو حنيفة إنها كانت تجب [في بني تغلب]

(١) أبو يوسف: كتاب الخراج، ص ٦٨.

(٢) أبو يوسف: كتاب الخراج، ص ٦٩.

من النساء دون الصبيان ، على حين أن مالكا والشافعي يقولان إن نساءهم وصبيانهم كانوا ممفون منها (١). واشترط مر على نصارى تغلب ألا ينصّروا أولادهم (٢).

والظاهر أن عمر بن الخطاب رأى أنه بما يعيب العرب أن تنق جماعة منهم على غير الإسلام ، فقد أمر زياد بن جريز [الأسدي] متولى الحجاج أن يشتد في معاملة التغالبة لأنهم قوم من العرب وليسوا من أهل الكتاب (٣) ، ولم يكن معنى ذلك عدم معاملتهم بالعدل ، بل إن العدالة كانت ملبوسة موفورة ، وليس أدل على تحققها من القصة التي تقول إنه كان لأحد التغالبة حصان قيمته عشرون ألف درهم ، فلما التقى صاحبه بجامع الضرائب [وهو زياد بن جريز الأسدي] دفع له ألف درهم وهي قيمة الضريبة المستحقة عليه ، ومضت مدة من السنة ثم جاءه نفس العاشر مطالبا إياه بدفع الضريبة مرة ثانية وإلا أخذ منه الحصان ، فشكى التغلبي إلى الخليفة [عمر بن الخطاب] الذي رسم بالآل يؤخذ نصف العشر إلا مرة واحدة كل سنة (٤) ، أضف إلى ذلك أنه كان في قدرة التغلبي [النصراني] التخلص من الحراج وعدم دفعه إذا قرر للعاشر أن عليه ديناً يحيط بماله (٥).

وفي زمن عبد الملك كان مديح الأخطل سبياً للهجوم على تغلب مما أدى إلى قتل كثير من الرجال والنساء (٦) ، وليس هناك ما يدل على أنه كان للدين دخل

(١) روضة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ١ ، ص ٢٥٠٩ ؛ خطط القرظي ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) خطط القرظي ، ج ٢ ، ص ١٢٢ ؛ والحراج لأبي يوسف ، ص ٦٩ .

(٤) القرظي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٥) يحيى بن آدم : كتاب الحراج ، ص ٥٠ .

(٦) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٥٦ .

في هذا النعدي ، بل إن المنازعات القبلية هي التي أدت إلى هذه الفتنة ، ومع ذلك فقد بدأ الاضطهاد إبان هذا الوقت بالذات ، إذ بعث محمد حاكم الجزيرة في طلب معاذ كبير بني تغلب واستبد به ، صاه بحمله على الدخول في الإسلام ، فلما أبى معاذ اتقى به الوالي في حفير من الوحل ثم أخرجه وجلده ، ولما لم يستطع حمله على ما أراد أمر به قتل (١) ، وتكرر الاضطهاد في عهد خليفته الوليد بن عبد الملك الذي قال لشعلة شيخ تغلب ، اسلم يا شعلة ، قال : لا والله لا أسلم كارهاً أبداً ولا أسلم إلا طائفاً إذا شئت ، فغضب الخليفة من قوله وإصراره على رأيه وراقم أن يرغبه على أكل لحمه ، فأمر فقطعت قطعة من فخذه وشويت بالنار وأطعمه إياها ، ومع ذلك فقد ظل حياً وبقيت آثار الجرح ظاهرة في جسمه (٢).

واشتبك تغلب في ذلك الوقت في حرب قبلية قتلت فيها شيخها ، وجينذاك نادى أحد كبارهم وهو من بني قشير أنه يحير لكل حامل أخته وهي إذ ذاك آمنة عنده . فأتته الحبال ، حتى إن المرأة كانت تشد على بطنها الجفنة من تحت ثوبها تشبهاً بالحبل بما جعل لمن ، فلما اجتمعن له بقر بطونهن (٣).

وبما تحسن الإشارة إليه أن هذه الوحشية أثارته اشتزاز الشيوخ (٤) .

كذلك كان بنو ثعلبة نصارى ، وسيرد وصف مقابلتهم لعمر بن عبد العزيز

(١) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 112. (٢) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 115. الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٣ .

(٣) الأغاني ، ج ٢٠ ، ص ١٢٨ .

(٤) ول ذلك يقول الأخطل :

فلبت الحبل لد وطأت قديرا
فجسزيم يتجهو علينا
وذلك ردا على شاعر راح يفتخر بذلك القصة الشفاء في قوله :
بقرنا منكمو أني بقير
فلم ترك لحامه جينا

في الفصل الذي نتكلم فيه عن الملابس، والظاهر أنه كان تمت أساقفة من بني قنبل
وبني حرم في العصور الإسلامية (١)، بل إنه بين عامي ٨٢٧ و ٨٥٠ كان أحد
الأساقفة في مناء واليمن وإن يكن نفوذه إسمياً (٢)، ونسب سنة ١٨٢ من
شخص اسمه ميمون، ويعرف بأسقف العرب (٣)، كذلك كانت أقسام من
قبائل سليم وطى مسيحية هي الأخرى (٤)، ويذكر توماس من مارجة أنه كان
هناك رجل يتولى أسقفية الجماعات المشرقة، وحدث لهذا الأسقف أن ذهب إلى
كنيسة قائمة بالصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ليرفع الله القحط، فوقع عليه
سكان الحميم العرب وأسرده وظل في حبسهم في شمال الجزيرة أربعين سنة واستعملوه
راضياً لقطائعهم فأحسن القيام عليها، والظاهر أن أسقفية هذا الرجل كانت بين
البدو أو بين البدو والحضر (٥).

وكان العرب إذا غفلوا عن التزم الدين انعدمت التفرقة بين المسيحيين
منهم وبينهم، وعمل أصحاب الملتين على قدم المساواة، ونعرف أن أعشى
بني قنبل النصراني كان شاعراً ونديماً للحر بن يوسف (٦) الذي تولى حيناً ولاية
مصر، وحدث في ذات مرة أن كانا جلوساً على الشراب في بستان للحر بالموصل
حين سكر الأعشى وقام، إذ ذاك دعا الحر جواربه فدخلن عليه قبة، واستيقظ
الأعشى فأقبل ليدخل القبة، فأنه الخدم ودافعهم حتى كاد أن يهجم على الحر

- (١) شيخو: الصراية وآدابها، ج ١، ص ٩٩.
(٢) Thomas of Marga, Book of Governors, II, p. 448.
(٣) Chronica Minora, C.S.C.O., Ser. III, Vol. 4, p. 256.
(٤) البيهقي: كتاب البلدان، ص ٣٠٩.
(٥) Thomas of Marga: Op. Cit., I, p. 132, II, p. 275 n.
(٦) فيما يتعلق بولاية الحر على مصر راجع النجوم الزاهرة (طبعة دار الكتب المصرية)
ج ١، ص ٢٠٨ - ٢١٣.

وجواربه، فطعمه حتى منهم، فخرج إلى قومه فقال لهم: الطعن الحر، فوثب
منه رجل تنبلي، لهما على الحر حتى طعمه الأضنى
وكان الخليفة الوليد بن عبد الملك صديقاً للأعشى، ولما ولي هرب بن عبد العزيز
الخلافة مدحه الأعشى فلم يسطه شيئاً وقال له: ما أرى للشعراء في بيت المال خفاً،
ولو كان لهم فيه حق لما كان لك ذلك، لأنك امرؤ نصراني (١).
ويخرج كتب الفقه جماعة العرب النصارى من زمرة أهل الكتاب،
وعلى ذلك فلا يجوز للمسلم التزوج منهم ولا يحمل له أكل ذبائحهم (٢).

أما اليهود فمن العجيب أن المؤلفين المسلمين قلما يشيرون إليهم، وقلما يرد
ذكرهم في كتب الفقه التي تقصر كلامها في الغالب على الذميين أو النصارى، فلا
جرم إذا بادر إلى الذم أنهم فئة ضئيلة مستضعفة ليست بذات خطر، بيد أن
واقع الحال لا يبريد هذا الفهم وليس له من سند يركيه، والدليل على ذلك ما أورده
بنيامين التطيلي من كثرة مصادقته لإياهم أني ذهب وإشارته إلى أن لهم في بعض
الاحياء جاليات كبيرة العدد، فكان لهم في الإسكندرية - إبان الفتح الإسلامي -
جالية يراوح عددها بين أربعين ألفاً وسبعين ألفاً، بل الثابت أنه ورد في
نصوص الهدنة بين العرب والبيزنطيين نص خاص باليهود يألن لهم بالإقامة في
الإسكندرية (٣)، أما في فارس فكان اليهود أقل بكثير من النصارى (٤).

- (١) الأغاني، ج ١٠، ص ٩٢.
(٢) التانسي: كتاب الأم، ج ١، ص ١٩٤ وما بعدها.
(٣) البيهقي: حسن الحضرة، ج ١، ص ٧٣ - ٧٤. وراجع أيضاً في هذا الموضوع
John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 374.
(٤) ابن حوقل: المسالك والممالك، ص ٢٠٧.

احترف اليهود التجارة واشتغلوا بالصناعة ، كما تعاطوا الطبابة ، والخطوط
في ملك الحكومة ، ويرى القاري . في غير هذا المكان الأمثلة على تفوقهم في
هذه الحرف ، ولقد أسلم يعقوب بن يوسف (١) بن كلس عام ٢٨٠ هـ ونزل
الوزارة بعد أن سمع قول القائل فيه ، إنه لو أسلم لصلح للوزارة (٢) ، وكذلك
السامري ، الذي وجدوا عنده - عند قتله - ثلاثة ملايين قطعة من الذهب ، كما
ترك مكتبة بها عشرة آلاف كتاب من الكتب القيمة النادرة (٣) [وظهر
عنده من التحف والجواهر ما لا يوجد مثله إلا عند الخلفاء] ، كذلك كان
يوسف برهان الفلك ، فلحق سيف الدين [بن (١)] أخى نور الدين من يهود
الموصل ذوى المكاة والخطورة (٤) .

وقد تعاطى اليهود شتى أنواع التجارة ، كما اتصلوا بالملوك لاشتغالهم
بالمجوهرات ، وحدث أن تقدمت امرأة كافور إلى الخليفة المعز لدين الله الفاطمي
وذكرت له أنها أودعت عند صائغ يهودي قباء من لؤلؤ منسوج بالذهب ، وأنه
أنكره ، فاستقدمه الخليفة وألح عليه في إرجاع الثوب إلى صاحبه لكنه بنى

(١) كان يثوب بن يوسف بن كلس وزيراً لمعز صاحب مصر ، وهو بن دادي الأصل ،
انتقل إلى الرملة ، وعمل سمارة فأنكر عليه قدر كبير من المال فاضطر للهروب إلى مصر حيث
تاجر لكافور الإشبدي ، وكانت بين كلس والوزير ابن الفضل جفرا بن القرات مصافاة ،
راجع أبو الحسن : تاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٤ ، ج ٤ ، ص ١٥٨ .

(٢) أبو الحسن : تاريخ ، ج ٢ ، ص ٤٢ ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

(٣) السلوك : كازيم ، ج ١ ، ص ٢٧ ، ج ٢ ، ص ٢٠ ، وطبعة زيادة ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .
وماين القوسين من الطبعة الأخيرة .

(٤) راجع رحلة بنيامين ، ص ١٧٧ حقه رقم ٤ .

(٥) رحلة بنيامين ، ص ١٧٧ .

على انكاره ، فأمر المعز بتفتيش بيته فعثروا فيه على القباء مدفوناً في حجرة (١) .
وكان يهود بيت المقدس يحتكرون تجارة الأصباغ في المدينة (٢) ، حيث
استاجروا معملاتها من الملك أموري الأول ، وبذلك تنحصر فيهم هذه المهنة
دون غيرهم ، رغم أن عددهم في بيت المقدس لا يتجاوز المائتين ، وكانوا
يقيمون في حي مجاور لبرج داود [ويقومون في بلاد الأندلس بخصي الرقيق
الصقالبة (٣) ، ونطالع في كتب التاريخ أن معظم [المخططين] في القرن السادس
للهجرة ببغداد كانوا من اليهود (٤) ، ولهم في بالرمو ، بصفلية حارة باسمهم (٥) .
أما يهود أوردية التجار فكانوا معروفين تمام المعرفة في البلاد الإسلامية ،
وهم يتكلمون العربية والفارسية واليونانية والفرنسية والإسبانية والروسية ،
وينتقلون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برأ وبحراً ، فقام
بجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان والديباغ وجلود الخنز والفراء
والسمور والسيوف ، ويبدون سفرتهم عادة من بلاد الفرنجة ويمضون شطر
الفرما ، ثم يسافرون برأ حاملين تجارتهم على الظهور إلى القلوم ومنه إلى
الجار ، وجنة الهند والصين ، ومن هناك يحملون المسك والعود والدارصيني
والكافور وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي ، ثم يوزعون من نفس الطريق ،
إلا أنهم كانوا ينجبون في بعض الأحيان من فرنسا إلى أنطاكية ثم يسافرون
برأ إلى القرات وبغداد ، ويركبون دجلة إلى الأبله وعمان والهند والصين (٦) .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ٩٩ .

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٧٥ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٧٣ .

(٥) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٨٥ .

(٦) ابن خردادبة : المسالك والممالك ، ص ١٥٣ .

وكان شأن أدياء اليهود وأطبائهم شأن المسلمين في التنقل والرحلة ، فرس يوسف بن يحيى بن اسحق في جلادة ، ولما غير الموحدون اليهود بين الإسلام والنسب كتم ابن اسحق دينه ورحل إلى مصر حيث تقلد لموسى بن مسيون الذي كل هو الآخر قد نفي (١) من اسبانيا ، وتقلد يهودا بن يوسف لثابت بن قرة العاصي ، فتلق منه في الرقة علوم الفلسفة والطب (٢) .

على أنه لم تكن الصلات ودية على الدوام بين اليهود والنصارى ، إذ كان المسلمون يرون في صدر أيام الفتوحات الإسلامية إمكان الاعتماد على اليهود في مساعدتهم أيامهم ضد المسيحيين ، لذلك لم يكفد معاوية يستولى على طرابلس حتى جلب إليها اليهود (٣) وأسكنهم فيها ، وفعل المسلمون شبه هذا الأمر في الأندلس إذ أنزلوا اليهود في قرطبة وغرناطة وطليطلة وأشبيلية (٤) بعد أن تم لهم فتحها ، وذلك لأنهم كانوا يدركون عداوة اليهود للنصارى ، ولما عزم الوليد على تحويل كنيسة يوحنا في دمشق إلى مسجد ، التفت إلى زيد بن تميم متولى الحراج بها وأمره بأن يبعث في طلب اليهود لمسلم الكنيسة (٥) . وقد أوردنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب كثيراً من الأمثلة الدالة على كراهية اليهود للنصارى سواء في مصر أو في بلاد الشام ، ولكن هذا كله لا يمنع أن نشهد إلى نجدة اليهود للنصارى في بعض الأحيان لأسباب في أزمته الاضطهاد الذي كان يحيق بالمسيحيين ، إذ كان اليهود يبيعونهم عمائمهم الصفراء كي يتمكن المسيحيون من اختراق الطرقات

(١) ابن الجبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٢٣ .

(٢) للسعودي : التلخيص والإشراف ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٧ .

(٤) القرطبي : فتح القلوب ، ج ١ ، ص ١١٦ وما بعدها ، ص ١٧٠ .

(٥) ابن عسك : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

آمنين من وثوب العامة عليهم . وليس هناك ظاهرة تستدل منها على أن اليهود أثاروا ما أثاره المسيحيون من الشعور السيئ ، إلا أن ذلك لم يكن مانعاً من تناولهم بالسوء ، فمن الأمثلة التي كانت شائعة يومذاك قولهم (١) ، اليهودي لا يعطى الجزية حتى يلعن ، ، وثم مثل آخر يقول ، لا تسافر مع اليهودي لأنه يخدعك ، ، وسبب هذا المثل - كما نقول القصة - إنه كان تمت مسلم راكبا مع يهودي فسأله المسلم ما يعمل ، فقال إنه يمشی حيث يكون ظل دابة المسلم وأقيا رأسه على الدوام .

ومثل هذا التحامل ينطوي وراء القصة التي تزعم أن موسى المظبب اليهودي قال - وهو على فراش الموت - للقاضي ، نحن معاشر اليهود من حلل السبت استحللنا دمه في شريعتنا (٢) ، كما يظهر لنا أن القصة التي تزعم إغراق يهودي جلوسه في مكان فوق مكان السادة بحضرة المأمون ليست سوى مبالغة لقصة الكندي (٣) .

كان المسلمون ينظرون إلى اليهود نظرهم إلى فئة دونهم مكانة ، لا يحق لهم أن يتناولوا لا أكثر من تناول الفئات المتناقص من موائد سادتهم ، ولا تزال هذه النظرة سائدة إلى اليوم في اليمن حيث لا يحمل اليهود السلاح ، كما أن أهل البلاد يزدرون العرب إذا صُرف عنه أنه قتل يهودياً ، على أن هذه النظرة لا ترجع إلى روح رياضية .

وفي أيام ناصري خسرو كان اليهود ينهبون إلى بيت المقدس لأداء مراسم

(١) أبو حنيفة : كتاب المروءات ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٢) Ghazi : An Answer to the Dhimmis , P. 397 .

Ibid., P. 396 . (٣)

الحج (١)، وكان لهم كبيرم الديني المسمى «رأس الجالوت»، وحدث في زمن
المقتدر أن تولى هذه الوظيفة شخص اسمه (٢)، داود بن زكي، كما أن بنيامين
التطلي يعطينا صورة واضحة زاهية المعالم عن نفوذ متوليها وخطورته، وكان
متوليها يومذاك هو «دانيال بن حسداي» الذي كان يشغل وظيفة قاضي اليهود
عامة بالاستعانة بمعاونيه العشرة، وينتفع مسلمو يومه «بسيدينا ابن داود»،
ويسميه اليهود «سيدنا رأس الجالوت»، وله السلطان على جميع أبناء ملك
السكنين في كافة البلاد الخاضعة للخليفة، وكان المفتي هو الذي مكن له الأمر
فيهم زيواة الرياسة عليهم (٣)، وأقر الجميع له بالتقدمة فيهم، حتى لقد أصبح
من الفرائض على المسلمين واليهود على السواء الوقوف لإجلاله إذا كانوا
يحضرته، ومن لم يقف له منرب مائة سوط، وكان يتعب للقاء الخليفة مساء
كل خميس، وإذا ذاك أصبح أمامه الفرسان من اليهود والمسلمين، اعملوا الطريق
لسيدنا (٤) ابن داود، وكان دانيال يتعمم ويمتطي حصانه، فإذا جاء إلى
الخليفة قبل يده واقعد مكانه، كل ذلك وأمرام المسلمين وكبارهم وقوف بين
يديه (٥)، وكان دخله من الضرائب المفروضة على اليهود مائتي ألف دينار.

وجرت عادة «رئيس الجالوت» عند تعيينه أن يجزل العطاء للخليفة والأمراء
وكبار رجال الدولة (٦)، على أن يهود مصر قد صار لهم فيما بعد رئيس طائفة

(١) سفر لامة، ص ٢.

(٢) للسودي: القنيه والإنشراح، ص ١١٣.

(٣) راجع رحلة بنيامين، ص ١٣٦، حاشية رقم ٦.

(٤) راجع الرحلة، ص ١٣٧، حاشية رقم ٢.

(٥) رحلة بنيامين، ص ٢٧ - ٢٨.

(٦) رحلة بنيامين، ص ١٣٨.

مستقل من غيره، فتولاها سنة ١٢٨٤ هـ الشيخ المنذب أبو الحسن بن الموفق بن
شموبل الطيب، كما كتب له التوقيع برئاسة سائر الفرق اليهودية والقرائين
والسامرية في جميع ديار مصر (١)، وكان اليهود إذا أرادوا تكفير أحد ما نفخوا
النبود (٢) ونعم أن هذا لم يكن مما تقضى به شريعتهم، لأنه لم يكن في قدرة
رئيس جالوتهم أن يصدر حكمه بجلد أحد ما أو قتله في دار الإسلام (٣).

وقد حاول أحد اليهود - في ذات مرة من المرات - القيام بالثورة، فنهض
رئيس الجالوت لإقناده شعبه، ونادى أن هذا الداعي لم يكن «المسيح المنتظر»،
ثم أعطى ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب، وبذلك حله على عدم معاقبة
اليهود لجريرة اقترافها أحدهم (٤).

• • •

أما الحكم بأن اختلاف الدين يقف حائلا دون الميراث فأصله ناتج من
دواج امرأة عربية من أحد اليهود، أما المرأة فهي [وردة بنت معد يكر ب]
عمة الأشعث التي ماتت دون أن تترك بعدهما وريثا لها، فجاء الأشعث إلى عمر
سائلا إياه أن يورثه إياها فأجابته عمر «لا ميراث بين أهل ملتين» (٥).

وقد أقام محمود الغزنوي بستانا في بلخ وألزم أهالي البلد بالعبادة به فتأففوا
من ذلك الإكرام، ومن ثم فرض السلطان على اليهود القيام بهذا العمل، مشترطا

(١) السلوك، لشجرة كاترمير، ج ٢، ص ٨٠.

(٢) العبود من العبرية، وهو مثل البوق ويستعمل في الأعياد والمناسبات الدينية، ص ٢٢٥.

كتاب الحيوان للجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون) ١٩٤٠.

(٣) الجاحظ: الحيوان، ج ٤، ص ٢٧.

(٤) الرحلة لبنيامين، ص ١٠٤ - ١٠٧.

(٥) ابن رسته: الأعلام النبيلة، ص ٢٠٥.

أن لا يأخذ منهم أكثر من خمسمائة درهم (١).

أما في مصر فقد أصبح منذ سنة ٨٦٠ للسامريين والقرايين من اليهود رئيس جالوتهم الخاص بهم ، ولم يعودوا يخضعون لحكام اليهود العام (٢).

أما فيما يتعلق بالمجوس فقد ذكر بعضهم لعمر الخطاب ، فوما يعبدون النار ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا أهل كتاب ، فلم يدور عمر ما يصح بهم ، وحينذاك نهض عبد الرحمن بن عوف وقال : أشهد على رسول الله أنه قال : « منوا بهم سنة أهل الكتاب » (٣) ، وأمثلة هذا الحديث كثيرة الورود في كتب الفقه . ومن الجلى أن المسلمين كانوا في حيرة شديدة بشأن الطريقة التي ينبغيها في معاملة المجوس ، ومع أنه يقال إن النبي حسم الموضوع بما قال وبما رواه عنه ابن عوف إلا أنه ليس تمت بيته على أنه انفصل بعبد النار أو عرفهم ، والواقع أنهم كثيراً ما كانوا يعاملون معاملة الشعوب المعاهدة ، ذلك أن اليهود التي أعطيت لهم أباحت لهم مطلق الحرية في ممارسة شعائهم الدينية ، ولم يكن ذلك مجرد حبر على ورق ، والدليل على ذلك ما كتبه أحد كتاب القرن الرابع للهجرة (٤) إذ قال : ومن دين المجوس أن المرأة إذا زنت في حملها أو في حيضها لم تطهر إلا بأن تأتي إلى هذه النار فتعمرى لبعض الهراينة ليظهرها ببول البقرة ، والواقع أن معابد المجوس لم تلق في بداية الأمر أكثر مما كانت تلقاه الكنائس ، وقد أوضحنا في الفصل الثالث ما كانت عليه هياكلهم من الكثرة العددية ووفرة الثروة

(١) Barthold : Turkestan down to the Mongol Invasion, (١) p. 288.

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٤ .

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٠٩ .

وزأحم الزوار . وكان المجوس أنفسهم شديدي المحافظة على تقاليدهم الخاصة بالزواج ، وإن نظر الناس إليهم على أنهم دون بقية الذميين مكانة ، فكانت دية القتل للمجوس النقدية أقل بكثير من دية سواء من الذميين ، كما حرم على المسلم الزواج فيهم أو أكل لحم حيوان ذبحته أيديهم (١) .

وفي العصور الأولى للإسلام كانت العلاقات بين المسلمين والمجوس في أحيان كثيرة على أحسن ما تكون من المودة ، وقد تزوج المغيرة الأثير ابنه عمه له [اسمها الرباب] على صداق قدره أربعة آلاف درهم ويقال عشرة آلاف درهم (٢) . وأن قومه فسأله فلم يعاونوه في الحصول على هذا المبلغ ، لذلك سأل ابن رأس البخل ، أحد دهاقنة المجوس فأمدته بما أراد (٣) .

لم يمكن القضاء على العادات والتقاليد المجوسية إلا بعد مشقة كبيرة ، من ذلك أنه كانت هناك قرية من قرى المجوس قرب بحر قزوين ، وكان أهلها يأكلون لحوم البهائم التي تقوم بالجلل إذا ماتت ونفقت (٤) ، وكان مجوس بخارى يضحون بديك قبل شروق الشمس يوم التوروز (٥) ، أما الذين يعيشون منهم في

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨٠ ، الثامي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٢) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٨٦ .

(٣) وفي ذلك يقول الأثير .

كفاني المجوس مهر الرباب
شهدت بأنك رطب الناس
وأنك سيد أهل الجحيم
تجاوز قاروت في قعرها
والعروف عن الأثير أنه كان مجاهداً لم يعلم أحد مرقه من لانه .

(٤) السعدي : مروج الذهب ، ج ٣ .

(٥) Barthold : Turkestan down to the Mongol Invasion, (٥) p. 107.

و سمرقند ، فقد وضعت عنهم الجزية لقاء قيسامهم بالمحافظة على أحد السدود هناك (١) .

ولم تقصر الحكومة في معاونة المجوسية التي اعترفت بها رسمياً باعتبارها ديناً من الأديان الواجب حمايتها ، فقد حدث أن استغاث كهنة الناز بأبي مسلم للقضاء على بيه أفريد ، الذي أخذ في الدعوة لمذهبه الإصلاحى الجديد ، فلم يتوان أبو مسلم عن إقناذ القوات لحرب الخارجى المجوسى (٢) . وحدث أيضاً أن فكر المتوكل في إصلاح التقويم فاستشار أحد الكهنة المجوس ، كما لو كان الأمر طبيعياً جداً (٣) .

على أنه لم تخل الأحوال من وجود معارضة وروح تدمير لكل ما هو فارسى ومجوسى ، إذ رفض عبد الله بن طاهر الاستماع إلى قصة وامن وعنداء ، ورمى بالكتاب في النهر ، كما أمر بحرق جميع كتب المجوس (٤) . وتذهب إحدى الروايات للقول بأن رجلاً من أتقياء المسلمين رفض دفن الفردوسى لأنه كان مرطقاً ، أما الرواية المتأخرة فمينا فتذكر أن هذا الودع رفض أن يصل عليه صلاة الجنائزة لامتناعه الملوك الفرس (٥) .

(١) Barthold, Op., Cit., p. 85.

(٢) البيهقى : الآثار الباقية ، ص ٢١٠ وما بعدها .

(٣) البيهقى : شرحه ، ص ٣١ وما بعدها .

(٤) دولت شاه ، ص ٣٠ .

(٥) خطاي : شهر مقالة ، ص ٥٩ ؛ ودولت شاه ، ص ٥٤ .

الفصل الثاني

الشعائر الدينية

من الأمور التي حرّمها العهد ، على المسيحيين الضرب بالناقوس بصوت عال ، ورفع الصوت أثناء الترنم في الصلاة ، وإظهار الكتب الدينية في الأعياد ، وورد في إحدى الروايات أنه حرم عليهم رفع الصلبان على الكنائس ، ومن رأى ابن عباس أن ليس للصارى أن يضربوا بناقوس في مصر مصرته العرب (١) ، إل غير ذلك من الالتزامات التي تضمنتها كتب الفقه ، ونعرف أن ثمت أربعة أمور تنقض عهد الدمي وتخل دمه هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا يبغي ، ومن رأى الشعرائى (٢) أن ثمانية أمور لا تجعل للدمى ذمة عند المسلمين منها أن يرقى بمسلة أو أن يصيبها باسم تكاح ، أو أن يفتن مسلماً عن دينه .

ورغم ما يلاحظ من عدم وضوح آراء الفقهاء في بحث ما كان يقع ، إلا أنها لا تبعد كثيراً عما هو جار في الحياة اليومية العادية ، فيقول الشافعى إن الحكومة يجب ألا تتدخل في أى عمل من أعمال الدمي رغم ما قد يكون فيه من منافضة للشرع طالما أنه لا يتعارض مع الوضع العام ، فإن كان الذميون في قرية يتفردون بامتلاكها لم تستطع الحكومة منهم من إحداث كنيسة ولا رفع بناء ، و لا تعرض لهم في خنازيرهم ونحرمهم وأعيادهم وجماعتهم ، وقد يعيد الدمي ذمياً آخر ديناً بالربا ، أو يعقد نكاحاً لا يجيزه الشرع الإسلامى فلا يحمل

(١) أبو يوسف : المراج ، ص ٨٨ .

(٢) الشعرائى : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

لأحد ما التدخل فيما فعلوه ، وإذا قيل إن حمراً قضى بالنفقة في حالات زواج مينة بين المومن فإن الشافعي يظن أن لا بد من أن أحد الطرفين اللذين بينهما الأمر قد رفع شكواه إليه وطلب منه الحكم بالنفقة ، ويلاحظ أن بعض آراء الشافعي لا يتفق والنظرة العامة ، فهو يجيز لأي شخص أن يهرق من الخمر أو يقتل الخنزير أو يهرق الجلد الذي لم يدبغ لأن هذا كله جرم ولا يجوز أن يكون للحرام ممن ، أما إذا كانت الخمر في رق لرقه الشخص أو في حرة فكسرها دفع ممن الحرة أو الرق ولم يضمن الخمر لأنه يحمل ملك الرق والحرة ، ولو كسر الشخص صلياً من ذهب لم يكن عليه شيء ، أما إذا كان الصليب من هود فعليه ما كسر ، ولو كسر الشخص للذي تمثالاً من ذهب أو خشب بعينه لم يكن عليه في الذهب ولا في الخشب شيء ، إلا أن يكون الخشب موصولاً ، وعلى هذا القياس ما يحدث في الطيور أو الزمار ، ويكره الشافعي أن يبيع المسلم النصراني عبداً مسلماً أو أمة مسلمة ، فإن باعه شيئاً من ذلك لم يتباً للشارع فسخ البيع ، أو يجر النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو يتعلم السرق عليه في موضعه فيلحقه بالسوق مدة اليوم أو اليومين أو الثلاثة ثم يجبره على بيعه .

ومن رأى الشافعي أيضاً أن المسلم إذا اشترى من نصراني مصحفاً أو أحاديث من أحاديث الرسول لم يفسخ له البيع ، وإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله وجاء ورثته إلى المسلمين أبطل القضاء ما جاوز الثلث إن شاء الورثة ، وإذا أوصى بثلث ماله أو بشيء منه يمين به كنيسة ، أو يستأجر به خدماً للكنيسة ، أو ليعمر به الكنيسة ، أو يستصحب به كانت الوصية باطلة (١) .

وقد أثر عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز للذي أن يوصى بالوقف على الكنائس من ماله لأهل ملته من النصارى أو اليهود (٢) .

(١) الشافعي : كتاب الأم ج ٤ ص ١٢٦ ، ١٣٢ وما بعدها .
(٢) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبرى ج ١ ص ٢٦٢ .

على أن اليهود ، لا تؤكد هذه الأمور تأكيداً تاماً ، فقد وعد أبو حبيدة بعدم التدخل في أعياد دمشق ، بيد أن هناك رواية أخرى العهد المقطوع لأهل الشام اشترطوا فيه على أنفسهم ، ألا يظهروا صلياً خارجاً من كنيسة إلا كسر فوق رأس صاحبه (١) ، ونص العهد المعطى لأهل ، غارات ، وأنه لا تهدم لهم بيعة ولا كنيسة ، وعلى أن يضربوا نواقيسهم في أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات ، وعلى أن يخرجوا الصليان في أيام عيدهم (٢) ، ونرى في المعاهدات المعقودة مع بيت المقدس والدلة أن الصليان — دون غيرها — هي التي أضيفت من الكسر والتعطيم (٣) ، ونطالع الشرط التالي في العهد المعطى لأهل الرى وهو ، من سب مسلماً أو استخف به نهك عقوبة ، ومن ضربه قتل (٤) .

وطالما يشير المؤرخون إلى التفاصيل العارضة التي تلتقي بصيما من النور على هذا الموضوع ، فقد صلى عمرو بن العاص في مصر في إحدى الكنائس متجهاً نحو الشرق مثلاً يفعل النصارى (٥) تماماً ، ويقال إن المنبر القلبي في مسجده مأخوذ من إحدى بيوتهم وإن كانت هناك بشأن أصله روايات غير هذه ، وقد منع مسلمة بن مخلد [وإلى مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان] دق الناقوس أثناء الأذان (٦) .

(١) ابن حناكر : تاريخ مدينة دمشق ج ١ ص ١٧٨ .
(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٦ .
(٣) الطبري : تاريخ ج ١ ص ٢٤٠٥ .
(٤) الطبري : تاريخ ج ١ ص ٢٦٥٥ .
(٥) الفريرى : الخطط ج ٢ ص ٢٤٧ .
(٦) الفريرى : الخطط ج ٢ ص ٢٤٨ .

ولما نزل معاوية الخلافة بالشام سنة أربعين للهجرة صلى عند جبل الجلجلة بيت المقدس، ثم ذهب إلى Gethsemano وحل عند قبر مريم، وبرجع حرم معاوية على إقرار الأمن والطمانينة بين رعاياه النصارى إلى ما انطبع عليه من الحصانة والكيامة، وحدث أن قدم الأسقفان السريانيان، ثاودروس، و. سابوخت، إلى دمشق، واشتد الجدل أمامه بينهما وبين أساقفة المارون في أمور تتعلق بالدين والعقيدة، فتمت الغلبة للوارثة، وحينذاك ألزم معاوية السريان بدفع مئتين ألف دينار، وأمرهم بالركون إلى السلم، وأصبح من القواعد المرحية أن يدفع أساقفة السريان لهذا القدر من المال كل سنة حتى لا يقع عليهم أى اضطهاد من جانب الكنيسة الأرثوذكسية، وحينذاك عمد القنصر الذى يسمونه ببطرك البقاعبة إلى فرض حرية على جميع الرهبان والراهبات وعامة رجال الدين وقاء لهذا المبلغ، وجعل معاوية وريثه، ومن ثم على جميع السريان لتضمنوا له (١).

وذكر كتاب الأغاني أن الوليد بن صبة المسلم والشاعر أبا زيد النصراني دفنا معا في قبر واحد (٢)، كما أمر عبد العزيز والى مصر بتعطيم جميع الصلبان الموجودة بمصر سواء ما كان منها من الذهب أو الفضة، ووضع عدة رقاع على أبواب الكنائس بمدينة القاهرة والريف والصعيد جاء فيها (٣)، وعمد رسول الله وعيسى أيضا رسول الله، وذهب إلى أكثر من ذلك إذ ما لبث أن أبطل إقامة القديس (٤)، ويظهر لنا أن هذه الأمور تعالف ما قرأه بشأن الكنائس

(١) Chronica Minora, C.S.C.O. Ser. III, Vol. 4, p. 70 f.

(٢) الأغاني، ج ٤، ص ١٨٥.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٩٧.

(٤) ساويرس: شرحه، ص ١٩٧.

التي بنيت بإذن خاص من عبد العزيز إن لم تكن بأمره، غير أن المقرئ يقول إنه اشتد في معاملة النصارى (١) وقد ذهب ولده، الأصم، إلى دير بجلوان فرأى صورة العلاء والسيد في حضنها، فبصق عليها وقال (٢)، وإن وجدت زمانا أحسن النصارى من هذه الكورة... وفى مرة أخرى بعدت قدم أبو القاسم إلى الصيد وزار دير أبي شنودة، وامتنع هو وإحدى عطيانه جوادا، وبدأ له أن يدخل الكنيسة وهو على هذه الحال، فلما رآه رئيس الدير حاول نفيه عن ممره وقال له: أتول أيها الملك لا تدخل بيت الله بهذه الكبرياء. وخلص هذه المرأة التي معك، لأنه ما دخلت باب هذه البيعة قط امرأة وخرجت بالحياة بل تموت لوقتها، فلم يلتفت أبو القاسم لمقالة الشيخ ودخل البيعة، حتى إذا توسطها نفر به الفرس، فعانت المرأة لساعتها، وإذ ذاك ندم أبو القاسم على ما فعل، ودفع إلى البيعة أربعائة دينار والفرس الذى كان يركبه. وكان في هذه الكنيسة بالذات تابوت خشب ساج مطعم بالعاج، عمله رجال الدين برسم النذور وصاروا يجعلون فيه الكتب، فاستحنه أحد غلمان الوالى وأراد شرائه، فقال له القسيس: ما تقدر تدفعه لأن الذى جعله هاهنا منع من خروجه، فألح في شرائه أو أن يهدى إليه، لكن عبر ثلاثون رجلا عن نهيكم من مكانه فلما رأى ذلك رجع من قصده ودفع لرجل الدير ثلثائة دينار (٣).

واستفسر الخليفة الوليد بن عبد الملك ذات يوم عن صوت طرق سمعه وهو جالس في منبره فعلم أنه قرع الناقوس، فأمر بهدم الكنيسة، فلما تولى الخبر

(١) المقرئ: الضبط، ج ٢، ص ١٩٢.

(٢) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٣١.

(٣) ساويرس: شرحه، ص ١٩١.

إلى الإمبراطور [جستيان الثاني] بعث إليه راجياً صرفه عن هزيمته (١) [فأبلا
له : إن هذه البيعة قد أقرها من كان قبلك فإن يكونوا أصابوا فقد أخطأت ،
وإن تكن أصبت فقد أخطأوا] ، كذلك منع عمر بن عبد العزيز دق الناقوس
ونهى عن الترنيل بصوت مرتفع أثناء تأدية الصلاة (٢) . وفي أيام ولاية حنظلة
على مصر سنة ١٠٤ هـ قام أسامة بن زيد [التنوخى] استجابة لأوامر يزيد
[ابن عبد الملك] بكسر الأصنام والتماثيل ومحو الصور والأيقونات (٣) [ورسم
أيدي الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم ديره وفاريجه] . أما مسلمة
- آخر يزيد - وإلى العراق وخراسان فقد أمر بمحو الصور جميعها سواء ما كان
منها في الكنائس أم على الجدران أم في البيوت والكنب ، كما قام بتحطيم جميع
الأصنام والتماثيل ، سواء أكانت من الحجر أم العاج (٤) .

وكان المؤذن في الكوفة إذا قام للأذان عند النصارى إلى دق الناقوس في
الكنيسة التي بناها حاله القسرى لأمه - وموقعها خلف الجامع - وكان الخطيب
إذا شرع في الصلاة أخذ النصارى في الترنيل والإنشاد بصوت مرتفع (٥) .

والظاهر أن الحادثة التالية وقعت في زمن متقدم وأنها جرت في دمشق ،
وليس من الممكن التأكد من شخصية الوال ، لكن نمت شيء غير محتمل
التصديق فيها ، ذلك أن جماعة من الأشرار أغروا الوال عمرو بن سعد بمهاجرة
من في ولايته من النصارى ، فقلب عمرو وجوه الرأي والتدبير لإيقاع الأذى بهم ،

(١) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, I, p. 307.

(٣) المخطوط للفرزدق ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ؛ وساورس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, I, p. 308.

(٥) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٩ .

لهذه تفكيره إلى الأمر برفع الصليبان وإنزالها من على الأسوار وإزالتها من
الأسواق ، وحرم عليهم إظهار شيء من التقديس للصليب أو الطلوع به على
الملا في الأعياد أو في عيد الفصح ، وحينذاك استبد الفرح باليهود وأسروها
يجمعون الصليبان المجللة من أسطح المعابد والكنائس المقدسة ، وراحوا يحطمون
ما وجدوه منها في الأسواق أو على الأسوار ، قلق المسيحيون لهذا الأمر أشد
القلق ، وانزعجت له خواطرهم ، وإذا ذاك أقدم أحد الأقبية الأشراف - من
بغافون الرب - على اللعاب إلى عمرو - وكان له صديقاً وعنده مكرماً وقال له
: أيها الوالي الكريم : أمن العدل أن تمكن اليهود للملاحين : أعداء ملتنا - من
القوة وتسلطهم علينا ، فيلجئون إلى كنائسنا ويسخرون بمقتضاتنا وصلباتنا ؟
فأجاب الوالي وقد أجرى الرب ذلك في قلبه فنطق به لسانه : لم أمرهم إلا
بكسر الصليبان التي في الأسواق ، وهي التي تراها ونحن سائرون ، ثم أمر واحداً
من الواقفين أمامه بالمضي لساكنته ، وأن يطرح كل يهودي يلقاه على سطح
كنيسة ما من الكنائس ، وكان أحد اليهود إذا ذاك فوق كنيسة يوحنا المعمدان
الكبرى ، وبينما هو يتأهب للنزول معه الصليب الذي سرقه إذا بعلام الوالي
يلجحه ، فأخذه منه ، وخربه على أم رأسه ضربة أسقطت عنه في أنفه ، ومات
بين يديه (١) .

وكانت كنيسة دمشق غير بعيدة عن قصر الخليفة هشام بن عبد الملك الذي
أمر ببناء دار مجاورة لقصره لإقامة البطريرك ولتسمع الصلاة والخطبة ، وكثيراً
ما كان يقول له (٢) : إذا بدأت الصلاة بالليل تتألى راحة عظيمة ويدور عنى
الهم بأمر المملكة ، ثم يأتي النوم براحة .

(١) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, p. 262.

(٢) ساورس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

وكان مشام شديد العطف على النصارى ، حتى لقد حدث في عهده أن دخل
البطرك ميخائيل مدينة الإسكندرية في احتفال رائع وبين يديه النسوح
والصلبان والأناجيل ، [والكهنة يصيحون ، قد أرسل الرب إلينا الراعي
المأمون الذي هو مرقس الجديد] . وجرى معجزة هي نزول الغيث (١)
وقت بلوغه الإسكندرية ، وظل المطر ثلاثة أيام ، ذلك أنه في مستهل حكم
بنى العباس المنخفض منسوب النيل ، فخرجت فتنة كبيرة من الأفاط والنصارى
يحملون الصليب والكتاب المقدس ، ووقفوا عند شاطئ النهر يصلون ، وظلوا
يبتغون حتى الثالثة صباحا ، كيرباليصون ، فاستجاب الرب دعاءهم (٢) .

وجرت العادة أيام مروان الرشيد على خروج النصارى في مركب كبير وبين
أيديهم الصليب ، وأصبروا على هذا العمل وراوا من حقهم القيام به يوما واحدا
في السنة ، والأرجح أنه يوم عيد الفصح ، إلا أنهم كانوا يخرجون بلا رايات (٣) .

وحدث أن كان الخليفة يمر في شوارع الرما فاجتمع من بها من العرب
وجاءوا إليه يدعون الكلب على النصارى ، داعمين أنهم ضالعون مع إمبراطور
الروم ، وأنه يأتي كل سنة للصلاة في الكنائس ، وسألوا الخليفة أن يرسم بهدم
الكنيسة الكبرى ويمنع الحرب بالناقوس ، غير أن يحيى - كاتب الخليفة -
تدخل في الأمر ونصح لمولاه بعدم السماح لهذه الفرية فأنصاع الخليفة له ولم
يستجب لدعواهم (٤) ، واقضت على هذا الحادث عدة سنوات قلائل واستطاع
جماعة من دعاة السوء إغراء أول الأمر بمنع من الناقوس في ملطية ، وتحريم

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٦٣ .

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٩٩ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t.2, P. 3.

Ibid., t. 2, P. 35. (٤)

سير الجنازات في الاسواق وحمل الصلبان بها ، ولم يعد مسموحا بالصليب
إلا في الكنيسة وحدها .

أما مراسيم التوكل فكانت صارمة ، إذ أمر [سنة ٢٢٥ هـ] ألا يظهر
النصارى في شعائهم صليبا ، وحرم عليهم قراءة الصلوات في الشوارع ، وأمر
بنسوية قبورهم بالأرض ، وأن يجعلوا على أبواب دورهم صور شياطين من
خشب (١) ، كما يقال إنه نهام أيضا عن إشعال النار في الطرقات (٢) . ولما قام
أحد بن طولون ببناء الجزء المعروف من القاهرة بمدينة القطنع أمر بحرق
قبور اليهود والنصارى (٣) [واختط موضعها فبنى القصر والميدان] ، ولما شرع
في إقامة مجده أشار عليه من حوله بأن ينفذ إلى الكنائس في الأرياف والضياع
فيحمل منها الإعمدة ، فأنكر ذلك الأمر ورفض ما أشاروا به عليه (٤) .

على أن النكبات كانت تزيد ما بين الأهلين من الفوارق والإحن ، فقد
اجتاح نكرت [في شعبان] سنة ٣١٩ هـ فيضان مدمر أهلك الكثيرين غرقا ،
فدفن المسيحيون والمسلمون على السواء مجتمعين ، لا يعرف بعضهم من بعض (٥) .

ونظالم في المقدس - من كتاب القرن الرابع للهجرة - أنه على الرغم من
ضعف الدين في بعض الولايات والبلاد إلا أن المستخفين به كانوا من أكثر
الناس انتفاعا به ، ففي شيراز كانت الاسواق تزين في أعياد الكفار (٦) ، كما

(١) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٢٨٩ .

(٢) المخطط للقرن ٤ ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) المخطط للقرن ٤ ، ج ٢ ، ص ٣١٥ : السكندرية : الولاة والنضاة ، ص ٢١٥ .

(٤) المخطط للقرن ٤ ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣١٩ .

(٦) الفس : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

أن احتفال المصريين بيده زيادة النيل يكون وقت عيد الصليب (١) ، وكان المسلمون في بلاد الشام يأخذون بعض الأعياد المسيحية بعين الاعتبار ، ويقدرّون فصول السنة بها ، فالفصح يكون وقت النيروز ، وعيد العنصرة وقت الحر ، وعيد الميلاد هو زمن البرد ، وعيد القديس بربره وقت زيادة الأمطار ، وعيد الصليب في وقت جمع الكروم ، وعيد مارجرس المسمى بعيد اللدة وقت أوان البنر ، وجرت الأعياد بحرى الأمثال الشعبية فيقولون : إذا جاء عيد بربره ، فليستخذ البناء (مارة) (٢) ، ويقولون : إذا جاء القلندس ، (٣) قدفاً واحتبس (٤) ، وجرت عادة نصارى أنطاكية والشام ومصر على إيقاد النار ليلاً في نواحي البلاد يوم أول يناير ، ويشترك معهم في هذا التقليد كثير من عوام الناس وغواصهم .

وفي سنة ٥٣٢٠ (= ١١٤١ م) احتفل الناس بعيد الغطاس احتفالاً رائعاً ، فجلس محمد بن طنج الإخشيدى بقصره المختار في جزيرة في النيل وقد أخرج حوله ألف قنديل ، وجاراه الشعب فأوقد المشاعل والقناديل والشموع ، وزخرت القوارب بآلاف من النصارى والمسلمين - ولم يبق - من كثرة الناس - موضع لقدم على أسطح الدود وشواطئ النهر ، ولبس الجميع أحسن ما عندهم من الثياب وأبهجها ، وأخرجوا الكثير من المأكول والمشرب ووضعوها في أوان من الفضة والذهب ، وكانت ليلة لم تطلق فيها الدوب ، وغطس معظم الناس اعتقاداً منهم أن الاستحمام ليلة الغطاس أمان من المرض وإبراء من الداء ؛ غير أنه صدر في سنة ٥٣٦٧ (= ١١٧٧ م) الأمر الناهى بالاحتفال

(١) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٦ .

(٢) المقدسى : أى قنديل .

(٣) القلندس : هو اليوم الأول من السنة النورية ، أى أول يناير .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٠٦ .

بهذا العيد ، إلا أنه أعيد مرة أخرى سنة ٥٣٨٨ (= ١١٩٨ م) بمحض رياسة الفضل ابن إبراهيم [كاتب الأستاذ برجوان] الذى نصبت له الأسرة على شاطئ النهر فشرب حتى حان وقت الغطاس ، ثم منع الناس من هذا العيد مرة ثانية سنة ٥٤٠١ ، فلما جاء الخليفة الظاهر أباح للنصارى الاحتفال به كما جرت بذلك سابق عاداتهم ، بيد أنه نودى ألا يختلط بهم المسلمون أثناء الغطس في النيل ، وجرى رسم الناس على شراء الفواكه والضان وغير ذلك من أنواع المأكول ، ثم حضر القسوس والرهبان بصلبانهم ومشاعلهم ، وكانت الكنائس في عيد الميلاد تخرج حتى تصبح شعلة من ضياء ، وجرت رسوم الدولة زمن الفاطميين أن تفرق الهدايا [من النارج والليمون والقصب والسك والبورى] على جميع أرباب السيوف والأقلام .

وفي سنة ٥٣٨١ منع الخليفة العزيز الأماهى من زيادة بنى وأهل في عيد الصليب ، إلا أنهم خرجوا في السنة التالية على مألوف عاداتهم للاستئناس وطلب الترويح عن النفس ، ولما تولى الحاكم بأمر الله نهى عن الاحتفال بهذا العيد ، ومنع الناس من الذين والاقتراب من الكنائس (١) .

وجرت عادة أقباط مصر - يوم أحد الشعانين - على تزيين الكنائس وحمل سعف النخيل أمامهم في الموكب ، فأمر الحاكم بمنع ذلك التقليد (٢) ، وكانت جنازة زوجة ابن نصر بن إسرائيل النصرانى سنة ٥٤٠٣ سبياً في اشتعال الفتنة وحدثت الاضطراب ، إذ خرج الشعب في رابعة النهار وأمامه الصليبان والمشاعل ، والقسوس والرهبان يصلون ، والنساء يبكين وينتجن ، مما انزعج له خاطر أحد

(١) خطط الميزرى ، ج ١ ، ص ٢٦٥ وما بعدها ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٢) شرحه ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

المسلمين فتناول حجراً وقلف به النعش على الرغم من إحاطة غلاز الأمير به وقيامهم على حراسته ، لما كان من أحدهم إلا أن مزم المسلم محمد سيفه ، فاضطرب الناس وهاجروا وكثر القتل في المسلمين والنصارى على السواء ، ففر أبو نصر إلى بيت مناصح ، وظلت الفتنة مشوبة الأوار حتى سلوه إلى الشوارع ، حيث أخذوه إلى قصر الخليفة فبقى سجيناً فترة من الزمن ، ثم أطلقوا سراحه ففرح النصارى (١) . وظاهر هذه القصة أن العلاقات بين مناصح وبين وناييه كانت علاقات مودة ، إذ كان حاميه الطبيعي ولم يجيب له رجاء .

وفي سنة ١٩٢ هـ - أو حوالى هذه السنة - رسم بمنع كثير من الأعياد المسيحية في مصر ، وفي سنة ٥٠٢ هـ استولى الحشاشون على قلعة شبرا التي كانت حاميتها المؤلف من بنى منقلد تشاهد المسيحيين في احتفالهم بعيد (٢) الفصح ، أما ياقوت الحموي - من كتاب القرن السابع - فيقول إن عادة غير المسلمين حرمت على الاحتفاء بأعيادهم جهراً في شبرا ، ثم يتكلم عن الأعياد وصلتها ببعض الأديرة كما يتكلم عن مناظر مالوفة ، ويشير إلى اجتماع أهالى القرى للشاهدة (٣) ، أما فيما يتعلق بالكنائس الموجودة في المناطق المرتفعة من العراق فليس هناك من شك في أنها كانت تقيم معظم احتفالاتها في العراء ، ويذكر ياقوت أسماء أربعة أديرة ، وأن أعياد النصارى ببغداد مقسومة على ديارات معروفة ، منها أعياد صوم الأحد الأول في دير العاصية ، والثاني في دير الزرقية ، والثالث دير الوندورد ، والرابع دير دزمالس ، ويجمع إليه النصارى والمتفرجون (٤) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 250. أبو الحسن ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٢٤ .
(٢) الفريزي : الحلط ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٥٨ .
(٤) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٦٠ .

وفي سنة ٦٦٤ هـ حيل بين النعمين وبين دخول مقام إبراهيم في الخليل (١) . ويشير ياقوت إلى حفل ديني في سمندود حين يشير إلى أنه في يوم الاحتفال بذكرى أحد الشهداء ، يخرج النصارى الشهيد من قبره مدرجاً في كفته وموضوعاً في نعشه ، وإذا ذاك يتحرك النعش من تلقاء ذاته ولا يستطيع أحد ما إيقافه أو تعويقه حتى يصل إلى النهر فيثب فيه ، ثم يعود إلى مكانه في لحدته . والظاهر أن في الأمر خطأ غير مقصود ، ذلك أن هناك رواية مشابهة لهذه الرواية تذكر من شبرا ، المجاورة للقاهرة ، إذ يرسم النصارى أن النيل لا يفيض ولا يرتفع ماؤه حتى يلقى فيه عند شبرا صندوق خشبي فيه أصبح شهيد من شهداء الأقباط الذين يتقاطرون من جميع الجهات إلى تلك المنطقة للساهمة في العيد وهم منتطون جيادهم ، وتخرج القاهرة عن بكرة أبيها وبمختلف طبقاتها إلى شبرا ويقيمون الطنب على شاطئ النيل وغيره من الأماكن ، وتأتى زواجات من المغنين وأصحاب آلات الطرب ، ويخرج العيان ومن لاخلاق لهم ، وتثر الأموال دون حساب ، وكثيراً ما ينشاجرون وتسيل الدماء ، ويصرفون على الخمر وحدها أكثر من مائة ألف درهم ، منها خمسة آلاف دينار من الذهب ، وحدث في إحدى المرات أن باع أحد النصارى خيراً بما يربو على أثنى عشر ألف درهم ، وكان أهالى شبرا يعتمدون في دفع خراج الأرض على بيع الخمر وحدها ، وقد حملت الحكومة سنة سبعمائة وثلثين للهجرة إلى إبطال الاحتفال بهذا العيد بناء على أمر السلطان الظاهر بيبرس ، مما حذر كثيراً في قنوس المصريين من المسلمين والتعب على السواء ، وكان لبيبرس كاتب أثير عنده قريبات المكانة من نفسه ،

(١) السلوك ، كاترمير ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، طبعه زيادة ج ١ ، ص ١١١ .

يشرف على تدبير أموره ويعرف بالتاج بن سعيد الدولة ، وقد جرت عادة ملوك الترك وأمرائهم على اصطناع أمثال هؤلاء الكتاب سواء أكانوا من المسلمين أو النصارى ، ولما عرف الأقباط مكافة هذا الرجل عند بيبرس انحدروا بأن يحمل مولاة على الرجوع عما أمر به فخوفه من انكسار الخراج بإبطاله إياه ومن عدم طلوع النيل ، فلم يلتفت بيبرس إليه وصمم على منعه ، فبطل ، وظل الاحتفال به ممنوعاً حتى سنة ٧٣٨ هـ (= ١٣٢٧ م) حين شرعوا في العودة إليه ثانية بناء على رغبة السلطان ، وفي سنة ٧٥٥ هـ أخذ المسلمون أصبع الشهيد وأحرقوه وذرّوا رماده في النيل ومنعوا هذا العيد (١) .

نوف نخيس العهد [أو نخيس العنس كما يعرف بمصر] تضرب خمسمائة دينار ،
تعمل كلها خرايب تفرق في أهل الدولة برسوم مقررة ، وحدث في ذات
مرة أن ضاعف الأمر المبلغ ، وجرت عادة النصارى أن يتهادوا في هذا اليوم
فبا بينهم وبين بعضهم ، ولما بينهم وبين المسلمين أيضاً ، وقوام هذا ياهم السمك
والعنس المصن والبيض ، وتباع كميات كبيرة من البيض الملون بشتى الألوان ،
حيث يتراشق به العيد والميدان العامة (٢) ، ويعرف هذا اليوم في مصر
بمخيس الفصح أو العنس ، أما في الشام فيعرف بمخيس الارز (٣) .

(١) للقرنبي: النقطه، ج ١، ص ٢٨٠-٢٩٠، م ٥٠٠؛ والسلوك، كاترمير، ج ٤، ص ٢١٣.

(۲) القرطبي: الخطوط، ۱۰، ص ۲۶۶، ۴۵۰.

والأباط على السواء . فوصفه بقوله « أذكرنا خبيث الناس في القاهرة ومصر ، وهو من جملة
الواسب الخلية ، يباع في أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان ما يتجاوز حد الكثرة ،
فيأمر به العيد والسميان القنوعاء ، وينسب لذلك من جهة الخشب من يردعهم في بعض
الأحيان ، ويجاهدى الصاوى بعضهم بشا » .

وكان أهل خوادزم يحتفلون في اليوم الرابع من مايو بعيد الورد ، حيث
يجثون فيه بالورد المجرد إلى البيع ، تذكراً لليوم الذي بشرت فيه مريم
بالمسيح ، والدة يحيى وأحفادها بالورد (١) .

وكانت الاسواق تنقد مرتين سنوياً في بخارى إل زمن متأخر يرجع إل عهد السامانيين ، وتباع فيها ائنام بوزية يشتد عليها الطلب شدة ملحوظة حتى ليند ثمن ما يباع منها بمئتين ألف درهم (٢) ، وكان الفوس والشامة في أخيم (٢) يخرجون يوم أحد الثعابين بالجوارم والبخور ، وأمامهم الصبيان والأناجيل والقناديل المرسجة ، ويقفون عند باب بيت القاضي ، ثم يتوجهون إل أبواب بيوت وجهاء أهلها من المسلمين ، فيحرقون الطيب ، ويقرأون فصلاً من الإنجيل ، ويمتلحون رب البيت (٣) .

وكانت الكنائس تستعمل لأغراض أخرى غير الأغراض الدينية ، فتقرأ فيها المراسم الحكومية ، ونطالع في إحدى أوراق البردى (٥) قوله عليك حين تسلم هذه الرسالة أن تجمع كبار أهل البلد وشرطه وقرأ عليهم هذا الكتاب ، ومُرهم بكتابة نسخة منه إلى كل حلة لتقرأ على ساكنيها ، وأذعها في يهم ، . وكانت الكنائس تتخذ كذلك أماكن للإقامة ، ولتستل على هذا من أن كثيراً من اليهود تنص على صم استعمال البيع كساكن ، كذلك رأينا أن الشافعي يعتبر أن تشييد كنيسة - ينزلها المسافرون - صودة منروعة من صور الإحسان ،

(١) البيروني : الآثار الخالصة ، ص ٢٩٦ .
Barthold: Turkestan down to the M...

(١) البيهقي: الآثار الخالية، ص ٢٩٦.
(٢) Barthold: Turkestan down to the Mongol Invasion, p. 107.

(١) التريزي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٥١٧

(١) التريزى : المخطوط ج ٢ ، ص ٥١٧ .
(٢) Greek Payperi in the British Museum, Vol. 4, N. 1348, 1384. (٥)

ولما تزوج عبد العزيز [ابن موسى بن نصير] من أرملة لندريق الأندلس يقال
لأنه سكن معها في إحدى كنائس أشيلية (١)، وفي سنة ٢٢٠ هـ قضى أبو عامر
ابن شيهة ليلة يا إحدى كنائس قرطبة . وكانت الكنيسة مبعث سرور له (٢)
وإذ فرشت بالآس ، وعرشت بسرور واستثناس ، وقرع النواقيس يهيج سمعه ،
وبرق الحيا يسرج لعه ، والقس قد برز في عبدة المسيح ، متوشحاً بالزنايم ابداع
نوشيج ، قد مبرورا الأفراح ، وأطربحوا النعم كل اطراح ، ولا تزال كلة
و النافوس ، في أسبانيا تستعمل للجرس .

وفي سنة ٧٥٥ هـ كان من الدوافع التي حركت العامة في مصر والقاهرة على
الشغب ارتفاع يوت النصارى (٣) .

على أن هناك بعض الأعياد التي ظلت تقام في مصر حتى زمن متأخر ،
وشاهدا الفلنشندي المتوفى سنة ٨٢١ هـ ، فكان اليهود في عيد الخنكة يوقدون
على كل باب من أبواب دورهم سراجاً (٤) ، وإذا حل عيد الميلاد زين النصارى
كنائسهم وأضاءوها ، وغسروا أطفالهم في النهر في عيد التعميد رغم شدة برودة
الجو ، وبعد ذلك تأخذ الحرارة في الارتفاع ؛ ولذلك يقول المصريون في أمثالهم
و غطسهم صقيتم ، ونوردتم شتيم (٥) ، وهم يظهرون في عيد الصليب الفرح
ياضاد النيران ورش الماء حولها ، ويشاركهم في لمومهم عوام المسلمين ، ويضيف
صبح الأضنى - إل ذلك - قوله ، وديما حملهم ترك الاحتشام على أن يتجرؤوا

(١) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٣) خطط القرزى ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

(٤) الفلنشندي : صبح الأضنى ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

(٥) الفلنشندي : صبح الأضنى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ .

على الرجل المطاع . ولولا أن ولاية الأمر يردعونهم ويمنعونهم من ذلك لمعوا
الطريق من السالك ، وهم مع ذلك إن ظفروا بأحد لا يتركونه إلا بما يرضيهم ،
والذي استقر عليه الحال بالديار المصرية إلى آخر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة
أنهم يقتصرون على رش الأمواه والتصانيع وترك الاحتشام دون إيقاد النيران
إلا من يفعل ذلك من النصارى في بيته أو خاصته (١) .

ومن الواضح أن عيد الصليب قد أصبح يوم عطلة عامة وبطالة . ولا يستطيع
أن تقرر بالتأكيد ماذا كان الغرض المقصود من هذه المظاهر المسيحية عامة ،
ومن ثم في زمن المأمون كانوا يلتقون جهاراً يوم أحد الثمانين ، ولكن ليس
بين أيدينا ما يدل على إذا كان اجتماعهم هذا بقصد العبادة أو الهو (٢)

وخلامة القول أن المسلمين كانوا منذ زمن بعيد جداً يكرهون من النصارى
بما همهم بصلاتهم ، وتدل المحاولات الكثيرة لمنعهم من ذلك على أن الناس كانوا
يجهلون عهد عمر أو أنهم لم يكونوا يلتزمون به ، ولم تنجح محاولات عمر بن عبد العزيز
والموكل في القضاء على شيء من مظاهر النصرانية حتى أبسط صورها ، وقد
شعر الناس زمن الرشيد أن النصارى الحق في القيام ببعض الاحتفالات الدينية ،
وأن هذا الحق أقدم وأعظم من أن يقضى عليه منها كان انزعاج المسلمين وعدم
ارتياحهم إليها ، وكانت الاحتفالات فرصة للهو ، يقبل الجميع على الاشتراك فيها
بشغف وسرور ، ومع ذلك فإن الدمين لم يكونوا قط بمنجاة من تصف
المفرضين من الحكام والرعية .

(١) الفلنشندي : صبح الأضنى ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٣٩ .

الفصل الثامن

ملابس أهل الذمة

من الشروط التي اشترطها عهد عمر على الذميين لبس الزنار والنهي عن التشبه بالمسلمين في ثيابهم وسروجهم التي يستعملونها ، وينسب أبو يوسف (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) هذه الأوامر إلى عمر ، هل حين أن ابن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٥٧ هـ يقرر أن الخليفة أمر النصارى بلبس المنطقة ، وجزء مقدم شعرهم . أما اليهود الواردة في الطبري والبلاذري فقد خلت من الإشارة إلى الملابس ، وإذا ذهبنا إلى ما ينصب إليه المستشرق الايطالي الأمير كايثاني (١) من أن هذه اليهود قد وضعت فيما بعد ، كما هو الحال إزاء العهد لبيت المقدس ، فإن خلو هذه اليهود من الإشارة إلى الملابس يدفع الإنسان للشك القوي في حقيقة إصدار عمر لهذه الأوامر .

كان الفرض من القواعد المتعلقة بالملابس سهولة التمييز بين النصارى والعرب ، وهذا أمر لا يرقى إليه الشك ، بل نراه مقرراً تقريراً أكيدا عند كل من أبي يوسف وابن عبد الحكم (٢) ، وهما من أقدم الكتاب الذين وصلت كتبهم إلينا ، على أنه يجب أن نلاحظ أنه لم تكن تمت ضرورة وقت الفتح لإلزام النصارى بلبس نوع معين من الثياب يخالف ما يلبسه المسلمون ، إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة ، وكان النصارى يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون جبر أو

(١) Caetani : Annali dell' Islam, y, 17. 175.

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٢ ؛ وفتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥١ .

الزام ، على أن الحاجة استلزمت هذه الفروض فيما بعد حين أخذ العرب يحفظ من التمدن ، لإدخال الإغراء الشعوب الخاضعة لهم على الاقتداء بهم في ملابسهم والتشبه بهم في ثيابهم .

ويثقل المؤرخون الكلام عن ملابس الذميين ، ومن ثم فليس لدينا سوى تفاصيل منيعة عن هذه الناحية ، والمأثور عن الشاعر الأخطل النصراني المتوفى سنة ٩٥ هـ أنه كان يدخل على عبد الملك بن مروان وعليه حبة وحرز من الخبز ، وفي عنقه سلسلة من ذهب ، تنفض لحية خمر (١) ، ونلاحظ أن اتفاقية ٩٨ هـ المبرمة بين المسلمين والجراحة الذين يسكنون المناطق الجبلية من بلاد الشام تضمنت النص على أن يلبس الجراحة لباس المسلمين (٢) . ولما أراد العرب التازلون بمصر إمامة الأنبا اسحق ممدوه بلبس ثياب اليهود ، وطلى وجهه بالرماد ، والطواف به في البلد (٣) .

ولعمري بن عبد العزيز مراسيم بشأن الملابس ، والروايات الواردة عنه في هذا العدد كثيرة ، فيذكر ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد أن الخليفة حرّم على جميع الذميين لبس العمام أو التشبه بالمسلمين في ثيابهم ، ويقول ابن العبري (١) إنه منع النصارى من ارتداء ملابس الجند العرب ، ويشير مؤرخ سرياني آخر إلى أنه منعهم من وضع السروج على الخيول (٥) . ويكرّر أبو يوسف ذكر منع استعمال السروج ، ويضيف إلى ذلك أن نساءهم كان لا بد لهن من استعمال

(١) الأغانى ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، ١٧٨ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٦١ .

(٣) ساويرس : سيرة البطرك الاسكندراني ، ص ١٦١ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 117 .

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p. 307 .

الرواحل حين دكوبهن الجمال ثم يسهب في ذكر بعض التفاصيل عن الملابس . والمعروف أن عمر بن عبد العزيز نهى عن لبس القباء وأنواب الخبز والعصب ، ونشكى من أنهم أهملوا الزنار ، ولبسوا العمام وتركوا التفصيل فطالت شعورهم (١) . أما ابن عساكر فيشهد إلى أن الخليفة منعهم من الظهور في الأماكن العامة إلا مفروق الناصية ، وألا يلبسوا قباء ولا يمشوا بزوار من جلد ، ولا يلبسوا طيلسانا أو سراويل ذات خذمة ، ولا يلبسوا نعلا ذا عذبة ، وحرّم عليهم دكوب السروج (٢) ، وتذكر الكتب أن قوما من بني ثعلبة جاءوه ذات مرة وأفضوا إليه بأنهم نصارى وسألوه أن يدلهم على ما يفعلونه ، فدعى إليه حجاما جزا نواصيهم وشق من أردبتهم حزما يحترمون بها ، ونهاهم عن الركوب بالسروج ، وأمرهم أن يركبوا بالأكف من شق واحد (٣) ، وظل وثنيو حران حتى سنة ١١٦ هـ يلبسون القباء ويرسلون شعورهم (٤) .

ومن الأمور الجديدة بالملاحظة عدم ورود كلمة الزنار ، عند ابن عبد الحكم ولا في كتابات أبي يوسف في معرض حديثه عن عهد عمر بن عبد العزيز ، وإنما يستعملان بدلها لفظ المنطق ، ونجد أن أبا يوسف يستعمل الزنار ، في معرض وصفه لتشريعات عمر بن الخطاب ويستعمل الزنارات ، بدلا من جمع التكسير ، وثانير ، التي أصبحت شائعة الاستعمال ، والظاهر أنه لم يقتبس نفس عبارات عمر بن عبد العزيز بل يصطنع ألفاظا من عنده .

(١) أبو يوسف : كتاب الفراج ، ص ٧٣ .

(٢) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٨٠ ؛ وعبد الله بن عبد الحكم : سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ١٦٦ .

(٣) الألبيني : المنطق ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

وقد أمر المتوكل فيما بعد بمنع الذميين من ارتداء « المنطق » ومن الجلب أن كلمة « الزنار » قد أخذت بالتدريج تصبح علماً على الحزام الذي كان يلبسه قارة اخص بها اليهود والمسيحيون وأصبحوا يتميزون بها عن المسلمين . والكلمة يونانية الأصل ، وربما دخلت العربية عن طريق اللغة الآرامية حتى أصبحت في النهاية خاصة بالذميين ، ويعني بها في العربية الحديثة العذبة عند اليهود وجوانب الرأس التي يحرم عليهم جزؤها (١) .

ولما كان زمن هرون الرشيد فرض على الذميين لبس الزنانات مثل الحيط الخليط تعسف في وسطهم ، وأن تكون قلانسهم مضرّبة ، وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرايس كرتين من الخشب مثل الرماة ، وأن يعملوا شراك نعلهم مثنية ، وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل (٢) . وكان بعض هذه الأوامر قد صدر قبل ذلك التاريخ بخصمين عاماً ، ففي سنة ١١٣ هـ كان أساقفة مصر يستعملون القلانس (٣) . وفي أثناء القتال الذي جرى بين بقايا بني أمية وطلّاح بني العباس والذي أدى إلى مقتل مروان الحمار وانتهاء أسرته الأموية نادى الجند العباسي في أهل مصر « من كان نصرانياً فليعمل الصليب على جبهته ونوبه وعلى باب بيته (٤) » . على أن هرون الرشيد أمر في سنة ١٩١ هـ أهل الذمة بتعداد بمخالفة التشبه بالمسلمين في لباسهم وركوبهم (٥) .

وفي زمن خلافة المأمون كان هناك نصراني يدعى « بكام » من أنرياء « بودرة »

(١) لا أعرف من أين استقى الدكتور تروتون هذا التفسير .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ؛ الطبري ، ج ٣ ، ص ٧١٣ .

(٣) ساويرس : سير البطرك ، ص ١٧٣ .

(٤) ساويرس : سير البطرك ، ص ١٩٠ .

(٥) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٣ .

من أعمال مصر ، فإذا كان يوم الجمعة لبس السواد وتقلد السيف وشد حوله المنطقة ، وامتنطى حصانه ومضى إلى الجامع وبين يديه رجاله ، حتى إذا بلغ باب المسجد وقف وأنفذ رسولا مسلماً من قبله دخل الجامع وصل بالناس (١) ، ولا يشير المؤرخ صاحب الرواية إلى شيء من الغرابة في هذا الأمر ، ومن هذا يبين لنا أن المنطق أو المنطقة كانت جزءاً من اللباس الرسمي .

وفي سنة ٨٢٣٦ صدر مرسوم (٢) للمتوكل ألزم « النصارى وأهل الذمة كلهم لبس الطاليس للعسيلة والزنانير وركوب السروج بركب خشب وبتصيير كرتين على مؤخر السروج ، وبتصيير زرين على قلانس من لبس منهم قلنسوة مخالفة لون القلنسوة التي يلبسها المسلمون ، وبتصيير رقعتين على ماظهر من لباس ماليكهم (٣) ، يكون لونهما مخالفاً لون الثوب الظاهر الذي عليه ، وأن تكون إحدى الرقعتين بين يديه عند صدره والآخرى منهما خلف ظهره ، وتكون كل واحدة من الرقعتين قدر أربع أصابع » ، ولذلك يسمون بالمرقطي (٤) الثياب ، ويكون لون الرقعتين عسلياً ، ومن لبس منهم عمامة فتكون عسيلة اللون . وأمر المتوكل أيضاً بأخذ ماليكهم بلبس الزنانير ومنعهم من لبس المناطق .

ولما صدر قرار الحرمان ضد حنين خلع زناره (٥) ، ويضيف المقرئ إلى ذلك أن المرأة كانت تتدثر بالدثار الأصفر حين تغادر بيتها إلى الخارج وتضع

(١) Eutychius : Hist. Vol. 2, p. 434. قلم الجوهر ، ص ٦٢ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ ؛ المقرئ : الضبط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, p. 155.

(٣) الملاحظ : البيان والخبير ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٤) يلاحظ أن الطبري وابن العبري يستعملان كلمة « ماليك » على حين أن المقرئ يستعمل كلمة « رجال » .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٥٢ .

ذهب المسيحيون أو اليهود إلى الحمامات لبس الأولون صلبانهم وحمل اليهود التواقيس (١) ، ثم زاد على ذلك بأن أفرد لهم حمامات على حدة ، ومنع اليهوديات والنصرانيات من اتخاذ نعال كنعان المسلمات ، وأمر من بلبس الرموز ، واحدة حمراء والأخرى سوداء (٢) ، وظلت هذه القوانين متبعة في مصر مدى تسع سنوات (٣) .

وفي سنة ١٨٤٠ م بينما كان أبو شجاع الملقب برييب الدولة وزيراً للخليفة في بغداد صلت الأوامر بإلزام أهل الذمة بلبس الفيار وما شرطه عليهم عمر (١) .

وأرغم السلطان محمد السلجوق الذميين في بغداد سنة ٥١٥ هـ بلبس الفيار ، فجرت مفاوضات ومراجعات ، وانتهت بأن تقرر عليهم السلطان عشرون ألف دينار ، وللخليفة أربعة آلاف دينار ، وبذلك تخلصوا من التزامهم بلبس هذا الشعاب البغيض إل نفوسهم (٢) .

وبعد أن تم لنور الدين محمود ذنكي الاستيلاء على الموصل أمر النصارى بلبس الزنار ، ومنهم من استعمل السروج إن ركبوا الخيل أو البغال ، كما أن قائمه أسد الدين شيركوه فرض هذه القوانين ذاتها بمصر ، ثم ذهب إلى أبعد من

(١) خطط القريزي ، ج ٢ ص ٤٩٥ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, P. 204 ؛ أبو الحسن : الجوامع الزاهرة ، ج ٢ ص ٦٤ ؛ تاريخ ابن أبي عمير ، ج ١ ص ٥٢ ؛ السيوطي : حسن الحضرة ، ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٢) غازي الواسطي : الرد على النصارى ، ص ٣٩٥ .

(٣) تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٦ ، الفرجة ص ١٤٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٨٤ هـ ؛ البنداري : زينة الصرة ، ص ٧٨ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥١٥ هـ .

ذلك حين نهى النصارى عن ركوب الخيل والبغال ، ومع ذلك فإن ميخائيل السرياني نسب فرض هذه الأوامر إلى صلاح الدين ، لكن يقال إنه بعد مغادرة نور الدين الموصل لم يعبأ أحداً بالتزام هذه القيود ، أما في مصر فلا شك أنه كان ضد صلاح الدين جماعة من الموظفين النصارى ، والأرجح أنه لم يرغبهم على التزام الأوامر المتعلقة بالملايس (١) .

وإذا رأينا عدم التزام الذميين الأوامر والنواهي المتعلقة بالملايس في فترة ما فليس معنى ذلك أن هذه المراسم كانت ملغاة ، لكن كل ما يقال هو أنها لم تكن تراعى تمام المراعاة إلا إذا كان الوالي شديداً في غيرته الدينية ، أو يكون قد حدثت من جانب العامة سخط وانفجار على الذميين يحمل المسئولين على التزام هذه القوانين ، وبما يؤيد هذه الفكرة ما نراه من إعادة لبس الزنار بالقوة في مصر سنة ٦٨٣ هـ (٢) ، أضف إلى ذلك أنه لم يسمح لأى مسيحي بارتداء ثياب حمراء (٣) ، ولا يجوز لرجل أن يجادل مسلماً راجباً ، كما ألزم النصارى بركوب الخيل دون غيرها من المظى .

وفي شهر شعبان سنة ٧٠٠ هـ حمل اليهود في مصر والشام على لبس العمام الصفراء ، والنصارى العمام الزرق والسمريين الحر ، وأمروا جميعاً بالتزام مانص عليه العهد العمري ، ولقد كانت تلك القيود لاتزال سارية زمن السيوطي ، حتى ليقول أحد الشعراء :

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser, III, vol. (١) 2, P. 166—168 ; Michel Le Syrien : Chroniques, (trad. Langlois), P. 328 .

(٢) خطط القريزي ، ج ٢ ص ٤٩٧ .

(٣) وبغداد فيها أن تكون حمراء من قدام .

تعجبوا للنصارى واليهود معاً والسامريين لما صموا الحرقاً
كأنما بات بالاصباغ منسجلاً نسر السماء فأضحى فوقهم فرقا
وتذكر في هذا المقام أن التزام الذميين هذه الأوامر يرجع إلى زيارة أحد
الأغراب لمصر ، فقد آله وحز في نفسه ما كان يظهره أحد النصارى بها من
الآبهة ، إذ كان يركب حصانه وبين يديه المشاة ومن وراءه العبيد ، بينما يجتمع
قراء المسلمين حوله يقبلون رجليه ، والواقع أن مرد معظم الثورات الشعبية
واقترار العامة ضد الذميين يرجع إلى عدم تحفظ النصارى واليهود حين تكثرت
الثروة في أيديهم وحين توانتهم السلطة ويتنفذون ، حتى إن جمهوراً غفيراً من
النصارى رأى نفسه أكبر من أن يلبس العمامة الصفراء ، وحاول هؤلاء
النصارى الامتناع عن التزام هذا الفرض عن طريق حماية الأمراء بإيادهم ، مما
حمل المسؤولين على أن ينادى المنادى بالمرسوم القاضى بأن ينهب دار كل نصراني
يتم به أمة بيضاء وأن يحمل دمه . ولقد قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب إنه
حرم على الذميين لبس ملابس المسلمين والتشبه بهم في الثياب ، وإن إندامهم
على ذلك الأمر يعرضهم لنفس المكروه ، ولقد بلغت كراهية العامة لهم حداً
قوياً وازداد شعورهم ضيقاً حتى اضطر الخارج منهم من بيته إلى استئجار
عمامة صفراء من أحد اليهود ، على أنه أذن للنصارى بلبس العمامة البيضاء في
الشربك والكرك لقلعة من بها من المسلمين (١) .

وفي سنة ٧٠٤ هـ تكلم الوزير ابن الخليل في أن يسمح للذميين بلبس العمامة
البيضاء ذات العلامات إذ التزموا لبيت المال بسجانة ألف دينار غير الجالية التي

(١) المقريزى : الخطط ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ ؛ السيوطى : حسن الحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢
٢١٢ ؛ السلوك للمقريزى ، ق ٤ ، ص ١٨٠ .

بدمعونها وهي الجزية ، وكاد الاقتراح أن يقبل لولا معارضة الشيخ تقي الدين بن
نيسية ؛ وفي سنة ٧٢٤ هـ قلدت بغداد القاهرة وجارتها في إلزام الذميين بلبس
الإزار الأصفر والأزرق (١) ، كما أن النصرانيات في مصر أرمن سنة ٧٥٥ هـ
بلبس الإزار الأزرق ، واليهوديات الإزار الأصفر ، والسامريات الأحمر (٢)
ويورد المستطرف قائمة بما تراه جماعة الشافعية من القيود على الملابس ،
والظاهر أنها أقرب للاستعراض التاريخي منها إلى أن تكون سجلاً لما حدث ،
فطبيهم أن يلبسوا قلانس يميزونها عن قلانس المسلمين بالحمرة ، ويشدوا الزناير
على أوساطهم ، ويكون في رقابهم خاتم من نحاس أو رصاص أو حرس يدخلون
به الحمام ، وليس لهم أن يلبسوا العمام ولا الطيلسانات ، وأما المرأة فإنها تشد
الزناير تحت الإزار ، ويكون في عنقها خاتم تدخل به الحمام ، ويكون أحد خفيها
أسود والآخر أبيض ؛ ولا يركب الذميون الخيل ولا البغال ولا الحمير إلا
بالأكف عرضاً ، ولا يركبون بالسروج (٣) .

على أنه ليس من الصحة في شيء أن تعتبر قاعدة عامة ما يقرره Juynboll
من أن اللون الأزرق كان لون غيار النصارى ، والأصفر لغيار اليهود ، والأسود
أو الأحمر لغيار المجوس (٤) ، إذ الواقع المعروف أن اللون الأصفر اتخذ في
بادى الأمر لجميع الذميين ، ثم جاء الاختلاف في الألوان بعد ذلك .
على أن هذه القوانين كانت عرضة للتغير حتى تلائم الظروف والأوضاع ،

(١) السيوطى : حسن الحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) السيوطى : حسن الحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٣) الأبنسبى : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٤) Juynboll, Handbuch des Islamischen Gesetzes, P. 352.

بدليل أن الزرادشتيين كانوا إل بضع سنوات قلائل يرتدون الملابس الصفراء اللون ، ولم يكن يسمح لهم بلبس الجوارب (١) .

أما ما أشرنا إليه آنفاً من ختم رقاب الذميين على الدوام فأمر مبالغ فيه تمام المبالغة ، والحقيقة تتلخص في أن عمر بن الخطاب كان قد أخذ بجمع خراج الذميين [وهم مائة ألف وخمسون ألف عالج] وحدث هذا أولاً في خاتمين (٢) ؛ كما يقال إن ابن حنيفة ختم رقاب خمسمائة وخمسين ألف ذى في مكان آخر ، وليس من الثابت تماماً أن الختم كان يتعلق بدافع الخراج ، وقد أمر عمر عمرو بن العاص بختم رقاب أهل مصر (٣) في وقت جباية جزية الروم ، ولا يمكن للمرء أن يتصور دوام بقاء ختم الأعناق ، إذ ليس بين أيدينا شاهد على استمراره ، ويشير أبو يوسف إلى أن ختم الأعناق لم يكن يستعمل إلا عند جمع الجزية فحسب ، وهذا نص ما يقوله ، ينبغي أن نختم رقابهم في وقت جباية جزية ، وهم حتى يفرغ من عرضهم ، ثم تكسر الخواتيم كما فعل عثمان بن حنيف حينما سأله كسرهما (٤) ، ونجد صورة اختام سنة ٢٤٠ هـ ، ٢٨٧ هـ واردة في مجموعة أوراق البردى التي نشرها رينيه (٥) . ومن العجيب أنه ورد في تاريخ سرياني لأحد المؤرخين المجهولين النص على اسمي اثنين من الحكام هما مسلة أخو الخليفة الوليد وموسى بن مصعب وذلك زمن المنصور الذي وضع الاختام على رقاب

(١) F. Browne, A Year Among the Persians, P. 370.

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥١ .

(٤) أبو يوسف : الخراج ، ص ٢٢ ، وراجع أيضاً ص ٢١ .

(٥) Fuehrer : Die Ausstellung Erzherzog Rainer, No. 672.

الرجال ، على أنه يجب أن نذكر أن هذا أمر شاذ وليس له من ضريب ولم يكن بالقاعدة المتبعة (١) ؛ ويشير ابن المقفع في كتابه سيرة البطارقة الاسكندرانيين ، مرة واحدة إلى الختم ، لكنه يذكره في مناسبة أخرى (٢) .

ومن الحق ألا نحمل العرب وزر هذا العيب إذ لم يكونوا فيه بالبادئين ولا المتبدعين بل كانوا مقلدين لما اصطغته البيزنطيون قبلهم ، ففي سنة ٥٠٠ م ذهب Demosthenes إلى الإمبراطور وأخبره بنكبته ، فوصله الإمبراطور بمبلغ غير قليل من المال لتوزيعه على الفقراء ، فلما عاد من حضرته إلى الرها ختم على رقاب الجميع باختام من الرصاص ، وأعطى كل واحد منهم رطلا من الخبز كل يوم (٣) .

على أنه كانت تفرض غير هذه المعاملات ، ففي زمن ولاية سليمان (٩٦ - ٩٩ هـ) أحصى أسامة بن زيد الرهبان في مصر ، ووسم بمرام بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم دير وتاريخه العربي ، لكن ليس عليها الصليب ، فن وجد بغير وسم عرقه ، فيظل أعرجاً على الدوام ، وحلق للكثيرين لحامهم وسمل أعين البعض وقتل بعضاً آخرين ، ثم عمد بعد ذلك إلى تفتيش الأديرة فوجد فيها بعض الرهبان بلا وسم فضرب أعناق البعض ، وضرب باقيهم حتى ماتوا (٤) . وفي زمن ولاية هشام بن عبد الملك عمد حنظلة بن صفوان إلى التشديد على النصارى وختم رقاب الجميع ما بين الثانية عشرة والمائة ، ودوّنهم في السجلات ، وجعل على كل نصراني وسماً هو صورة أسد ولا يستطيع أحد بدون هذا الوسم

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 1, P. 299, 340.

(٢) ساويرس : سيرة البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٣) Joshua Stylites (ed. Wright), P. 37.

(٤) ساويرس : سيرة البطارقة ، ص ١٤٢ وما بعدها ؛ خط المرقزي ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

من البيع أو الشراء ، ومن وجد بغيره بقرت يده وفرضت عليه غرامة كبيرة (١) .
وقد أثار هذه الطريقة الأخيرة كثيراً من النقد عليها ، ومن المريب أن
الحكومة احتفظت بسجلات كاملة عن جميع دافعي الجزية ، ومن ثم فلا عمل
في القول بأن حكومة ما تحتفظ بمثل هذه القوائم لا بد وأن تكون قد فعلت
ذلك تحت تأثير شيء من ورائه إلى عمل أمر يستحق أن يوصف بالتفصيل .

على أنه يوجد لفظ آخر يطلق على ملابس خاص بالذمين وهو كسجة ،
وهي كلمة فارسية الأصل انتقلت إلى بلاد الشام ، ولا يبعد أن تكون قد انتقلت
منها إلى لسان العربي ، والمقصود بها في اللغة الفارسية ما يعرف في العربية
بالمنطق ، على أنه يقصد به في السريانية (٢) شيء آخر أكثر من الزنار ،

(١) ساورس : سير البطاركة ، ص ١٤٥ ؛ الفرزى : المخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .
(٢) بمناسبة إشارة الدكتور ترنون لكسجة السريانية فقد كتب المترجمون خطة
الطريرك الأحباري بأنه رأى في هذه الإشارة ، ففضل غبطته فكتب : ... الكسجة
(وليس الكسجة) بالنم . قال القيرواني : خيط غليظ يشده الذي فوق ثيابه دون
الزنار . عرب : كسج . وفي قطر المحيط وأقرب الموارد : خيط غليظ بقدر الإصبع من
الصوف يشده القديسون فوق ثيابهم دون ما يترنون به من الزناير المنخدة من الأبريسم ، جمه :
كسجات ، عرب : كسج . قلنا من لفظة فارسية ، ومن الفارسية قلنا السريانية وإن خلت منها للعالم
السريانية إلا معجم (الدليل) الذي أوردهما في ص ٤٣٧ . كسجة : Koustigeo
كسج . حزام . Hemyono ميان ؛ كسج ؛ وجاء في التوراة : والصفه والميان . وارتأى
ابن سروسويه أنه : دوستيغو doustigo نطاق عريض . ويقال له بالفارسية
كسج . وفي الزنار الدور ولكن الميان أيسر - كوشج الميوس
ميان . وقال أيضاً ، ص ١٤٤ : في زنار عريض . الكسجة . فمن هذه
المعروف نعلم أن ليس لهذه اللفظة الدخيلة معنى في السريانية سوى معناها الأصل في الفارسية .
وإذا كان يستفاد من كلام العلامة ابن العبري ، وترجمته : ولم يكن أحد منهم يظهر في الخارج
بدون زناير وكسجات . (تاريخه الذي السرياني ، ص ١٥٥) أن الكسجة هو غيرة =

لأن ابن العبري (١) يقول في معرض كلامه عنها ، إنه لن يكن يسمح لأحد منهم
بالظهور بدون الكسجة والزنار ، لكن هذا لم يمنع المؤلفين في العربية - في
بعض الأحيان - من استعمالها للدلالة على الزنار ، بدليل قول الصولي (٢) ، إن
عربن الخطاب أمر الذمين أن يربطوا الكسجات في أوساطهم ليعرف ذنبهم
من ذي المسلمين ، كما يورد البستاني صورتين للكلمة ، إحداهما كسجة ،
من ذي المسلمين ، ويقول إنها جبل في تخانة الإصبع يلبس تحت زنار من
والأخرى كسج ، ويقول إنها جبل في تخانة الإصبع يلبس تحت زنار من
الحرير ، ولست أعرف المصدر الذي استقى منه هذا التفصيل للكلمة ، لأنه
يختلف من التعاريف التي ذكرناها .

وحدث أن طاف الشرطة شوارع بغداد بجين يلبس القلنسوة (٣) ،
والظاهر أنها كانت سمة خاصة بالذمين ، ومن ثم كان لبسها رمزاً للتحذير
والازدراء والتجريس ، وإن يكن هذا غير ثابت وأمرأ غير متحقق منه ، لأن
أمثال هذا السجين يلبسون في العادة الدراعة التي كانت جزءاً من ملابس الشريف .

الزنار ، فإنه أراد أن السجين كانوا يلبسون لبس الكسجة أي النطاق أو الحزام العريض
الدور ، أعني المنقوش بعضه على بعض . وهو مما كان يلبس الجيوش ، وفوقه الزنار - ويظهر
لنا أنه كان أرق ، ولوله غير لون الكسجة وهو أشبه شيء بالجبل النظيف وذلك لإزالة
وتمييزاً من المسلمين - هذا الذي نرى به نحن خلافاً لما أورده أصحاب اللامع العربية الذين قالوا
إن الذي يشده فوق ثيابه دون الزنار - ؟ وزاد البستاني والشرطوني : أن القديسين يشدون فوق
ثيابهم دون ما يترنون به من الزناير المنخدة من الأبريسم ، فإذا كانوا يشدون دون الزنار
فلا يظهر ، وهذا يخالف الهدف الذي قصده منهم الخليفة أو الملك . وإذا كانوا يترنون
بالزناير الحربية فلم يبق مجال القول بأن لبس الزنار كان للأذلال - هذا ولعل استعمال
الكسجة والزنار تطور مع الزمان ؟ والذي قاله فيه المعجم ينطبق على زمان الحربية والرفاه ،
لا على زمان الشدة والصف .

(١) Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 215 .

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٣) من قصيدة لابن المعتز في المعتد ، ج ١ ، ص ٣٥٩ .

الفصل التاسع

المضايقات المالية

فتك جنود سعد بن أبي وقاص بكثير من الرهبان والمتزهدين في دير «مونت ماردة» ، واستمر الفتك على وجه الخصوص في أهل الدير المشهور العظيم المعروف «بدير بنات الكنائس الخمس» الواقع على تل رأس العين ، كما ورد الخبر بما ارتكبه العباسيون من قتل النصارى عند استيلائهم على دمشق وفي أثناء القتال ضد مروان بمصر (١) ، مما يتضح لنا منه أن الفتك بهؤلاء المسيحيين كان شيئاً غير مألوف ، ومن ثم فهو أمر يستحق عناية خاصة . على أن هذه الأحداث الثلاثة جرت زمن الحرب .

ولقد حدث أن اتهم «يوحنا» بطرك سمنود بامتناعه عن الحضور لاستقبال الوالى ، وزعم الوشاة [من جماعة المسيحيين المخالفين له في المذهب الدينى] أن امتناعه كان ترفعاً منه وكبرياء ، فأراد العرب في بداية الأمر تغريمه مائة ألف دينار ، ثم ما لبثوا أن اكتفوا بعشرة آلاف فقط ، فلما اتصل الخبر بالكتاب المتصرفين بالإسكندرية ، وأن الحالة انتهت إلى هذا القدر من المال استحثوه على الرضا ، وقطعوا العهد له على أنفسهم بتقييدها منهم ومن كتاب الدواوين (٢) ، كما أن الأصبغ بن عبدالعزيز ألزم الاساقفة بمختلف كور البلاد بدفع ألفي دينار سنوياً

(١) Anonymous Syriac Chronicle, I.P. 245؛ وساويرس: سير البطارقة،

(٢) وساويرس : سير البطارقة الإسكندرانيين ، ص ١١٦ .

زيادة عن الحراج المضروب على ما يدهم من الاراضي (١). ولما عاد انطاسيوس، إلى عبد الملك بدمشق قبض القوم عليه وأخلوا منه كل ما كسبه بمصر وبمصر كانوا عملوه له (٢)، ولما مثل البطرك، ألكسندروس، في حضرة عبد الملك وبطركهم، فقال لواحد من حجابيه، أفعل به ما تريد من الموال إلى أن يقوم بدفع ثلاثة آلاف دينار، | فلما نظر ذلك جرحه الشاس الغمراوى، وأنه لا يفرج عن البطرك إلا بعد أن يأخذ الوالى المال المفروض تقدم إليه ما تلا إياه من غرضه فقال له، غرضى المال، فأجابه، ومنه إلى مدة شهرين أنحدر به إلى بحرى وأنا أقوم لك بثلاثة آلاف دينار، | ومن ثم أخذ البطرك يطوف بجميع نواحي البلد حتى حصل المال من الاساقفة والمقدمين والرهبان (٣).

ولما ذهب ألكسندروس لتهنئة قرعة بن شريك، بتوليته حكم مصر قبضوا عليه [لوشاية وشى بها تادوتيس منولى خراج الإسكندرية لما كان بينه وبين البطرك من معاداة] وألزموه بدفع مبلغ من المال مماثل لما دفعه إلى عبد الله بن عبد الملك، فأنكر أن يكون في قدرته دفع مثله، فقال له قرعة، هذا الكلام لا ينفع، ولو أنك تبيع ملكك لأبد من ثلاثة آلاف دينار وإلا فلن نخلص من يدي، فاضطر البطرك للسير إلى الصعيد ليجمع له المال المطلوب، وإذ ذاك عثر أحدهم على أربعة كيزان مملوءة سكة من سكة الروم ومنقوشة تحت الأرض، فأعطاهما إلى جرحه، وكيل الراهب وإلى كاتبه، فلما قرأى هذا التبا إلى سماع الحكومة صادرت كل ما بالدير من المال ومن أواني الذهب

(١) ساويرس: سير البطاركة، ص ١٣٤.

(٢) ساويرس: سير البطاركة، ص ١٣٥.

(٣) ساويرس: سير البطاركة، ص ١٣٦.

حيث يقول: ستة آلاف دينار.

والفئة والكتب والحيوانات، وزجروا بالبطرك في السجن سبعة أيام، وأرغموه على أن يتعهد بدفع ثلاثة آلاف دينار، وبعد انقضاء سنتين لم يستطع الوفاء إلا بألف دينار فقط، ذلك أن الرهبان الذين كانوا قد أخفوا جزءاً كبيراً من الكثر أخذوا في صرفه على الملابس الفاخرة والجوارى والبرارى، إلا أن الصرب ما لبثوا أن قبضوا عليهم، وأجبروهم على أن ينرحوا لهم كيف كان حصولهم على المال (١).

وفي زمن الحجاج فتك محمد بن مروان بكثير من النصارى البارزين واستباح دورهم، فامتدت إليها يد النهب والسلب، فكان من بين القتلى مردنشاش من أهل نصيبين وولده، وسيمون الخالوجى وأنطاسيوس الرهاوى (٢).

ورمى أسقف دمشق الخلفدوني عند الوليد بأنه جدف في الرسول، فقطعوا لسانه ونفوه إلى السجن (٣). وحوال سنة ١٦٠ هـ، تكلم أحد المسيحيين بمصر في حق الرسول كلاماً نال به منه فشكى القاضي إلى مالك بن أنس الذي ألقى بضرب عتق النصراني، فكان ما أفتى (٤).

كذلك حاول الوليد إرغام المسيحيين على نبذ ديارتهم بما أدى إلى قتل كثير بالكنايس (٥)، وعمد أحد البطاركة الخلفدونيين إلى رشوة قرعة بن شريك بألف دينار، فإكان من قرعة إلا أن أقره في الكرازة بالإسكندرية، ويورد المقرئ

(١) ساويرس: سير البطاركة الاسكندرية، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, 294.

(٣) Ibid., Op. Cit. I, p. 314.

(٤) الكندى: الولاة والقضاة، ص ٣٨٢.

(٥) Michel Le Syrien, trad. Langlois, P. 250.

خبر تعيين بطرك الإسكندرية سنة ١٠٧ هـ [وهو البطرك قيسا] بناء على اقتراح
إمبراطور الروم ، وجاء البطرك الملكاني ومعه هدية الإمبراطور إلى الخليفة
هشام (١) [وإذ ذاك عهد هشام إلى ردة كنائس الملكية إليهم] ، وبشير ساويرس
إلى غرامة قدرها ألف دينار فرضت على أحد الأساقفة (٢) ، ويقول إن أحد
الولاة - واسمه أبو القاسم - أجبر الأنبا إبراهيم أسقف الفيوم على أن يعطيه
ثلاثة دنانير . وقدم إليه واحدة من السراي وكانت مغربية ومن له ، أنته
تلم أنني أحبك جدا من زمان أبي ، وكل ما كنت نطلبه من أبي أفعله ، وأريد
منك لهذه الجارية ثلاثمائة دينار ، وإنني أكرمك بهذه الكرامة العظيمة حتى
إنني جعلت زوجتي لك ابنة ، فادفع لها شيئا تكرمها به ، فكان مادته الأنبا
إبراهيم محسوبا من باقي الخراج الذي عليه (٣) .

أما عبد الملك بن رفاعه الذي تولى مصر من ٩٦ إلى ٩٩ هـ ، ومرة أخرى
سنة ١٠٩ هـ فقد طالب الكنائس بكل متأخر الخراج ، واستدعى إلى قصره
الأنبا ، غايل ، وطلب إليه أن يدفع له قدرأ من المال فوق طاقته مدعيا أنه
جزء من الجزية ، فلما عجز البطرك عن الدفع زج به في السجن بعد أن ثبتوا في
قدميه كتلة كبيرة من الخشب ، وجعلوا في حقه طوقا ثقيلًا ، ووضعوه في حجرة
مظلة لا تدخلها الشمس وليست بها نافذة ولا طاق ، وهي حجرة منقورة في
الصخر ، حيث ظل بها واحداً وثلاثين يوما من ١١ توت إلى ١٢ بابيه (٤) ؛
ولما شكى أحد الولاة أن الكنيسة لم تؤد ما عليها من الخراج ضيق المسئولون

- (١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ ؛ خطط القريزي ج ٢ ، ص ٤٩٣ .
(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٦ .
(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .
(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

الحناق عليها ، فطلب البطرك أن يؤذن له بالسفر إلى صعيد مصر لجمع ما يستطيع
جمعه من المال هناك . (١) إلا أن كوزادا [أو كوتر صاحب العسكر الإسلامي]
التي القبض على البطرك وطالبه بمبلغ كبير عجز البطرك عن الوفاء به ، وإذ ذاك
وضعه في المطبق ، وجعل في رجله المقديتين طوبة حديد ، وجلدوه مائتي
سوط ، كذلك سُجن قيسا Kosmas البطرك الملكاني إلا أنه تخلص من حبه
بدفع ألف دينار لكوتر (٢) ، وقد جرت كل هذه الأحداث عقب فرار مروان
إلى مصر ؛ وحدث قرب هذا العهد أن حاول عمران بن محمد الاستحواذ على
دير بيت عتبه وما يقبعه من الأراضي ، إلا أن رئيس الدير تمكن من إخافته
وصرفه عن فكرته ، غير مستعين في ذلك بأحد سوى شخصيته القوية التأثير
حتى لقد انهزم بقتل كثير من النصارى وامتلاك دورهم ، فرجع عمران عما
أراد ، إلا أنه ما لبث أن عاد ، فبعث جماعة من خواصه للفتك بقيم الدير (٣) .
ويقال أيضا إن المهدي هالته كثرة من يجلب من النصارى الذين ينفوا على اتني
عشر ألف شخص غديرهم بين الموت أو الإسلام ، فأسلم البعض أما الذين تمسكوا
بدينهم - وكانوا سبعة آلاف - فقد قتلهم عن آخرهم (٤) . وربما كان الحادث
صورة أخرى من مذبحة الزنادقة (٥) . وشهدت الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٦ ،
٢٣٨ هـ اضطهاد المسيحيين في طليطلة مما هو وارد بالتفصيل في كتاب دوزي
المعروف بتاريخ مسلمي الأندلس ؛ على أن الدافع لهذا الاضطهاد هو تعنت

- (١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٥ .
(٢) ساويرس : سير البطارقة الإسكندرية ، ص ١٨٤ .
(٣) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. I, P. 239 .
(٤) Michel le Syrien: Chron. trad. Langlois, p. 262 .
(٥) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٣ ، ص ٤٩٩ .

النصارى ورغبتهم الخاصة في الاستشهاد ، ولذلك فمن السبع إلى بلام المسكون فيها فعلوه إزاءهم (١) .

وقد فرض أحمد بن طولون على النصارى أن يحملوا إليه عشرة ألف دينار على أنها عارية ترد إليهم ، مما حمل البطريرك [ميخائيل] على بيع الأراضى المرفوقة على الكنائس [وكذلك أرض الحبش بظاهر القسطنطينية] . كما باع إلى اليهود كنيسة في قصر الشمع وممتلكات البيع في الإسكندرية وما يحوره رهبان دير أبي مقار من الإبل (٢) .

• • •

أما في الشرق الأقصى فقد قام البريدى سنة ٣٢١ هـ بمهاجمة اليهود الذين احتكروا التجارة في تستر إذ كان لا يتم بيع أو شراء إلا يدايتهم ، وعاملهم معاملة يندى لها الجبين خجلا ، فبلغهم من أموالهم مائة ألف دينار (٣) ، وفي سنة ٣٦١ هـ اغتصب الوزير المال من النصارى ثم من المسلمين حتى انهالت عليه لعنات المسلمين في الكنائس والكنائس والمساجد (٤) ، وشهدت سنة ٣٦٩ هـ فتنة طغيا في شيراز شبت بين المسلمين والمجوس ، دارت فيها الدائرة على كثيرين من المجوس ونهبت دورم ، فعمد عند الدولة إلى القسوة في معاملة المجرمين (٥) . وفي سنة ٣٨٦ هـ استقرض بها الدولة أحد اليهود فلم يقرضه ، فاحتال بها الدولة لنيل

(١) Michel le Syrien, Op. Cit, p. 268.
(٢) الفرزى : المخطوط ج ٢ ، ص ١٦٤ ، تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٥٦ ، وترجمته من ١٣٦ .

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 1, p. 257.
(٤) Ibid., Vol. 2, p. 308.
(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣٦٩ هـ .

مأربه بالقبض على جماعة منهم وبلعن المال وعاقبهم (١) . وفي سنة ٤٩٢ هـ التي قبض على الجائليق وأسبغت معاملته لاستخلاص المال منه (٢) ، مما حمل جائليق بيت المقدس وبطرك أنطاكية على استعمال نفوذهما عند الإمبراطور ليضمن حسن معاملة من في أسره من المسلمين (٣) ، ولما شبت الفتنة عام ٤٢٢ هـ بين جماعة السنة والشيعة في بغداد أحرقت القوم بعض دور اليهود لاتهمهم إياهم بمعاونة أهل صوب الكرخ (٤) ، وصادر الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٨ هـ ممتلكات الكنائس والأديرة الموجودة داخل بلاده في مصر والشام على السواء (٥) .

ومن الحالات الفردية في أخذ أملاك الكنائس استيلاء الحكومة بمصر زمن الخليفة الأمر (٥٢٣ - ٥٤٣ هـ) على بستان تابع لإحدى البيع ، وكان الشيخ صنيعة الملك أبو الفرج بن الشيخ قد اشترى هذه القطعة من الأرض ووقفها على الكنيسة ، ولما نعرف على وجه التحقيق إن كان هذا الأمر قد جرى قبل العزل أو بعده (٦) ؛ كذلك وضعت اليد السلطانية على بستان ملحق بكنيسة المرقوق (٧) . ولما غزا الأكراد مصر استولوا على بستانين أحد الأديرة القريبة من أسيوط (٨) وعلى غيرها من الممتلكات والأوقاف . ويشير بنيامين التعليل

(١) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 282.
(٢) Ibid, Vol. 3, p. 456.
(٣) التنوخي : لشوار الحاضرة ، ص ٣١ .
(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٢٢ هـ .
(٥) الفرزى : المخطوط ج ٢ ، ص ٢٨٦ ، ٢٩٥ .
(٦) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ١١٤ ، في الترجمة من ١١٤ .
(٧) تاريخ أبي صالح ، ص ٥٧ ، وترجمته من ١٣٨ .
(٨) تاريخ أبي صالح ، الترجمة ، ص ٢٥٠ .

إلى أن أحد اليهود حاول إثارة الفتنة في فارس ضد السلطة الحاكمة مما حمل داس الجالوت على إعطاء ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك صرفه عن معاقبة اليهود جزاء ما ارتكبه ابن جلدتهم (١) .

ولما تمت هزيمة المغول في عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ وقع الكثير من الاضطهاد على نصارى دمشق قتل العدد الجهم منهم ونهب المسلمون دورهم (٢) ، ولم يتقدم من ذلك سوى دفعهم مائة وخمسين ألف درهم إلى المظفر قطز (٣) .

وفي سنة ٦٦٢ هـ أحرقت حارة الباطلية وقت أن كثر اندلاع النيران في مصر والقاهرة ، وحامت الشبهات حول النصارى ، واستعد الظاهر لإحراقهم ، وإذا ذاك تقدم الأمير فارس الدين [أقطاي أتابك العساكر] متشفعاً لهم ، على أن يلتزموا بالأموال التي أحرقت وأن يحملوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار ، وكانت جموع كثيرة قد تقاطرت لدى الحرق وجمى بالنصارى واليهود ، وهنا برز الصيرفي اليهودى ابن الكازرونى وقال للسلطان : سألتك بالله لا تمهرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم ، أحرقتنا ناحية وحدنا ، فضحك السلطان وأفرج عنهم جميعاً ، وتم الاتفاق على دفع مبلغ من المال مقدماً على أن يقسط الباقي على عدة سنوات ، وبعد مدة من الزمن صرف النظر عما تبقى

(١) رحلة بنيامين ، ص ١٥٤ - ١٥٧ .

(٢) لم يبدأ المسلمون بهذا العمل ، وإنما تم بالنصارى في مدة استيلاء التتر بالثورة على المسلمين ، وخربوا مساجد ومآذن كانت يجاور كنائسهم ، وأعلنوا بخرب الناقوس وركبوا بالصلب ، وشربوا الخمر في الطرقات ، ودرشوا على المسلمين ، واجمع السلوك للمقريزى ، نشره زيادة ، ص ٤٣٢ .

(٣) المقريزى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

منه عليهم (١) ، ويمتد المقريزى بقصة الحريق العمد ، ويعزوها إلى كراهية المسيحيين للانتصارات الإسلامية على المغول .

وفي أثناء الاضطراب الذى جرى عقب تخريب بغداد تسلم الملك الصالح صاحب الموصل رسالة ينصحه فيها كاتبها بالتمرد على المغول والقعود إلى مصر ، إلا أن أحدهم تمكن من سرقة الرسالة ، وأراد اللص حماية نفسه فأشاع في الناس أن الملك الصالح موشك على الفتك بالمسيحيين والهروب إلى مصر ، فصدقه الناس وهرب منهم إلى أربيل من استطاع إلى الحرب سيلاً ، وخاف الصالح الناس أمره عند المغول وما ينجم عن الوقوف على سره عندهم فشد الرحال اقتضاح أمره عند المغول وما ينجم عن الوقوف على سره عندهم فشد الرحال إلى سورية ، إلا أن بعض أتباعه لم يتابعوا السير معه إلى النهاية بل انكفأوا راجعين من منتصف الطريق واستولوا على الموصل ، وقتلوا النصارى الذين أبوا أن يسلموا ، وأنكر كثير من القسوس والشمامسة عقيدتهم . وقتل الكرد في تلك الناحية كثيرين من بينهم أولئك الذين هربوا إلى ديت كديده ، معتصمين به ، كذلك هاجموا دير متى وجرى بينهم وبين من فيه قتال فقتل أثناءه رئيس الدير إحدى عينيه ، ثم ارتد المهاجرون أخيراً بعد أن رشاهم القوم بمبلغ من المال (٢) . ومن الواضح أن القصة التي رواها سارق الرسالة ما كان لها أن تجد تصديقاً لو كان قتل النصارى أمراً غير مألوف . ومن المعروف عن سيف الدين أخى الملك الصالح وصاحب جزيرة ابن عمر أنه عمد إلى ابتزاز المال من دعاياه المسيحيين (٣) .

(١) المقريزى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٨ ، السلوك كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٦ حيث يذكر حسنة ألف .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 516.

(٣) Op. Cit. Loc. Cit, p. 518.

وخير عبد المؤمن أمير الموحدين من عنده من النصارى واليهود بين الإسلام أو النقي ، فكان ذلك مؤدياً لمجيء موسى بن ميمون إلى مصر (١) .

وإذا كان هذا الثابت يبين سوء معاملة الحكام المسلمين فيجب أن نذكر أن ذلك طبيعة ركبت في بعضهم ليس نحو النصارى فحسب . وطالما سلطوا سبيل العنف والاضطهاد واضطرموا القسوة والفظاظة لإزاء أبناء ملتهم . ولم تكن حال رعاياهم المسيحيين أسوأ بكثير من حال من تحت يدهم وسلطانهم من المسلمين ، لذلك لا يأخذنا العجب إذا رأينا النصارى النساكين يفتنسون إلى صفوف القرامطة (٢) .

شهدت نهاية القرن الأول لظهور الإسلام هجرة كثير من الفلاحين لدورهم وخروجهم منها في جماعات وفيرة العدد ، وقد حملهم على ذلك الخروج كثرة الضرائب الباهظة المفروضة عليهم والتي أثقلت كاهلهم ، وقد حاولت الحكومات وقف هذه الهجرة بتتبع المهربين والاحتفاظ بسجلات فيها أسماءهم ، وفرضت غرامة قدرها خمسة دنانير على كل من يؤدي لديه أبناً ويستتر عليه . وغرمت نفس المبلغ كلاً من رئيس البلد وعماله وشرطته ، أما المهرب فيغرم هو الآخر خمسة دنانير ويجلد أربعين جلدة ويوضع في نير خشبي ويرسل إلى الوالي ، وتمنع الحكومة من يبلغها الخبر دينارين عن كل شخص يحمل إليها نباء (٣) ، وتحتوى ورقة البردى رقم ١٤٦٠ - على الرغم من حالتها الرديئة - على قائمة بها أسماء أكثر من مائة وثمانين هارباً ، كلهم من ناحية واحدة .

(١) القنطلى : تاريخ الحكماء ، ص ٣١٧ .

(٢) هريب : سلة تاريخ الطبرى ، ص ١٠ .

(٣) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4, N. 1384.

وقد أمر الوالى بين سنتي ٨١ ، ٨٦ بأن يجمع من كل البلاد أولئك الذين لم تتجاوز إقامتهم شهرين سنة ، ووكل أمر القيام بهذه المهمة إلى عاصم ويزيد ورفائهما ، فكانوا يسعون أيدي وجباة الأجانب عن الناحية عن يصادفونهم بها ويرسلونهم إلى أماكن لم يزلوها من قبل (١) ، أما قره بن شريك فقد اتبع سياسة أخرى مخالفة لهذه السياسة ، فكان الناس يهربون من ولساؤهم وأطفالهم من مكان إلى مكان ، ولا يؤويهم موضع من البلايا ومطالبات الخراج ، وعظم ظله وزداد من تقدمه ، ثم تولى رجل اسمه عبد العزيز - من أهل سخا - وكان يجمع المهربين من كل موضع ويربطهم ، ويعاقبهم ، ويعيد كل واحد إلى موضعه (٢) ، واستن أسامة بن زيد نظام السجلات - وشبه جواز المرور حالياً - فأمر بفرض خمسة دنانير على كل نصراني يوجد بلا سجل (٣) ، واشتد غاية الشدة في تنفيذ تلك السياسة ، وتمسك بضرورة وجود السجل مع كل مسافر أو منتقل من موضع إلى موضع ، وكذلك كل مركب طالع أو نازل في النيل ، فإن لم يكن فيه سجله أخذ الرجل أو القارب وصودر مافيه ثم أحرق المركب ، وإذا وجدوا الروم في البحر أخذوهم إلى الوالى فيقتل منهم من يرى قتله ، ومنهم من يسلبه ، ومنهم من يشوهه بقطع أيديهم وأرجلهم ، فأفقرت الطرق واقطعت السبل ومجرها الناس ، وانعدم المسافرون ، ووقفت حركة البيع والشراء ، وتكدرت العنب أكواماً لا تجد من يشتريها ولو بدرهم واحد ، إذ كان على أربابها القيام عند باب الوالى مدة الشهر أو الشهرين ينتظرون السجل ، وإذا

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٩ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) المخطوط للفرزى ، ج ٢ ، ص ١٩٣ .

فقد السجل من قارة أكلته أو سقط في الماء أعطى صاحبه غيرة بعد تقريده
خمة دنانير .

وحدث أن حصلت أرملة على سجل لها ولولدها ، فرحلت من الإسكندرية
إلى قرية مجاورة للنهر تلتصق عملاً لابنها يرتزق منه ويقيم أودها من أجرته ،
وذهب الإبن ذات مرة إلى النهر ليستقي فاخطفه التمساح والسجل مربوط
معه ، ففقدت المرأة ابنها والبطاقة ، ووقفت تنظر وتبكي . ولمسا عادت إلى
الإسكندرية أفضت بالقصة إلى الوالي فلم تأخذه الشفقة بها بل زج بها في السجن
حتى دفعت عشر دنانير لضياح بطاقتها ولدخلها المدينة بغير إذن ، واضطرت
لبيع ملابسها وكل ما تملك ، وسألت الناس واستجدهم حتى وفيت المبلغ (١) .

كان تعديل الدين حائلاً دون الوراثة ، وتجد الرواية الأصل التاريخي لهذا
الحكم في قرار أصدره عمر بن الخطاب ، وذلك أن الأشعث طلب أن يورث
أملاك عمته التي تزوجت يهودياً ثم ماتت بلا ولد ، فرفض عمر بن الخطاب طلبه (٢) ،
ومن هنا جاء الحكم بحرمان ابن الذي من أملاك أبيه إذا أسلم الإبن ، كما تسقط
ولاية الذي على ابنته المسلمة في الزواج (٣) .

ولذا أسلم الذي فقد نزل عن أملاكه (٤) . وكان هذا أمراً مهماً لعلاقته

(١) كل ما يتعلق بنظام السجلات مأخوذ عن ساويرس ، سير البطارقة ، ص ١٤٢ .

(٢) ابن رسة : الأخلاق النقية ، ص ٢٠٠ .

(٣) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

(٤) بالإضافة إلى ما ذكره المؤلف بالمتن تشير إلى أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما ذى
أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله . وما كان من أرض فاتها من فية الله على المسلمين . وأيما
قوم صالحوا على جزيرة يملكونها فمنهم أسلم كانت داره وأرضه لغيرهم .

بالضرائب ، وإذا كانت الجماعة من الذميين تتعاون فيما بينها في دفع مبلغ معين
من المال كجزية وتتعاون في توزيعه فيما بين أفرادها بما يروونه ملائماً ، فعلى الذي
الذى يسلم أن يتخلى عن داره وأرضه لجماعته الأولى ولا يحتفظ إلا بأملكه
الخاصة به دون المشاع . أما حيث تجب الجزية من كل فرد منهم على حدة فإن
نصيب الذي يسلم منهم في الأرض المشاع يصبح ملكاً للدولة (١) ، وهناك رأى
آخر يقول إن هذا النصيب من الأرض المشاع لا يعود إلى أسرة إلا حين لا يكون
للتهدي وريث (٢) .

ويرى الشافعي (٣) أن الذي إذا دخل ديناً آخر من الأديان المعاهدة ينفي
من بلاد الإسلام ، ذلك لأن الحماية التي كان يتمتع بها تلتحق لتبديله ملته [لأنه
لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذي أخذت منه أولاً عليه] .

(١) قال يحيى بن آدم إن الجزية جزيتان : جزية على رؤوس الرجال وجزية جلة تكون
على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن ملك من أهل القرية التي عليهم جزية سباه على
القرية ليست على رؤوس الرجال . فإنا نرى من ملك من أهل القرية من لا ولد له ولا وارث
أن أرضه ترجع إلى قرية في جلة ما عليهم من الجزية ؛ ومن ملك من جزية على رؤوس الرجال
ولم يدع له وارثاً فأت أرضه للفقير .

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٥٤ ؛ القزويني : المحط ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

الفصل العاشر

الأحوال الاجتماعية

يصر الإسلام على وجوب اصطناع الرفق مع الشعوب المغلوبة على أمرها وبوصى بحسن معاملتها والتزام العدل معها ، ومما روى عن الرسول (١) . قوله : من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة فأنا حجيجه ، ، وقال أبو بكر (٢) ، لا تقتلن أحداً من أهل ذمة الله فيطلبك الله بذمته ، فيكبك الله على وجهك في النار . .

ولما شرعت القوات الإسلامية في التآهب لغزو بلاد الشام يقال إنه غاطبها بقوله (٣) ، لا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مشرة . ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لما كلة ، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما فرغوا أنفسهم له ، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله . .

والروايات الواردة بحق عمر في رأفته بالذميين كثيرة ، حتى يقال إنه مر على قوم قد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام ، فقال ما شأن هؤلاء فقيل له أنهم أقيموا في الجزية ، فكره ذلك وقال : هم وما يعتذرون به ، ، قالوا

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ١٣٧ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, p. 240.

• يقولون لا نجد ، قال ، فدعوم ولا تكلفوم مالا يطيقون ، ثم أرسلهم فخل
سبيلهم (١) . وحدث أن مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل ، وكان
شيخاً ضريب البصر ، فضرب عمر عضده وقال له ، من أي أهل الكتاب أنت ؟
فقال ، يهودي ، قال ، فما الجأك إل ما أرى ؟ ، قال ، أسأل الجزية والحاجة
والسن ، فأخذ عمر بيده ، وذهب به إل منزله وأعطاه بما وجده ، ثم أرسل به
إل خازن بيت المال وقال له ، انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه إن
أكلنا شيبته ثم نخذله عند الحرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والفقراء
هم الفقراء المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ثم وضع
عنه الجزية (٢) .

ومن العسير أن نوفق بين هذه القصة والقصة الأخرى القائلة بإعفاء العمى
من الجزية ، وربما كانت موضوعة والمقصود منها تفسير السبب الذي من أجله
لم يدفع بعض الذميين ، ويقال أيضاً إنه أصدر هذه التعليمات بشأنه أتباع الملل
المعامدة ، فقال ، من لم يطق الجزية خففوا عنه ، ومن عجز فأعينوه فإننا
لا نريدكم لعام أو لعامين ، سموم ولا تكنوم ، وأذلوم ولا تظلموم ، وإذا
جمعتم وإياهم طريق فالجثوم إل أضيئها (٣) . ولما تدانئ أجله أوصى من
بعده وهو على فراش الموت بقوله ، أوصى الخليفة من بعدى بأهل الذمة خيراً ،
وأن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وألا يكلفهم فوق طاقتهم (٤) ،
وفي الأخبار النصرانية شهادة تؤيد هذا القول ، وهي شهادة عيشويابه ، الذي

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٣) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٤٤ .

نولي كرسى البطريركية من سنة ٦٤٧ - ٦٥٧ هـ إذ كتب يقول ، إن العرب الذين
مكنهم الرب من السيطرة على العالم يعاملوننا كما تعرفون ، إنهم ليسوا بأعداء
للنصرانية بل يمتدحون ملتنا ، ويوقرون قسيسينا وقديسينا ، ويمدون يد
المعونة إل كنائسنا وأديرتنا (١) ، والظاهر أن الاتفاق الذي تم بين عيشويابه
وبين العرب كان من صالح النصارى ، فقد نص على وجوب حمايتهم من أعدائهم ،
والأبجملوا قسراً على الحرب من أجل العرب ، وألا يؤذوا من أجل الاحتفاظ
بعاداتهم وممارسة شعائهم ، وألا تزيد الجزية المجبأة من الفقير على أربعة دراهم ،
وأن يؤخذ من التاجر والغنى إثنا عشر درهماً ، وإذا كانت أمة نصرانية في
خدمة مسلم فإنه لا يحق لسيدها أن يجبرها على ترك دينها أو إهمال صلاتها والتخل
عن صيامها (٢) .

على أنه يوجد إل جانب هذا ما يدل على أن المسلمين لم يكونوا جميعهم
واسع التفكير حول مكانة الشعوب الخاضعة لهم ، إذ نرى الإصرار الكثير
على وفق هربها ، وهناك رواية أخرى مذكورة في عدة أماكن تشير إل اختيار
رجلين لجمع خراج السواد من أرض الجزيرة هما عثمان بن حنيف في منطقة
الفرات وحذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة ، فألما عمر وكيف وضعنا على
الأرض ، لعلنا كلفنا أهل عملنا مالا يطيقون ، فقال عثمان ، لقد تركت الضعف
ولو شئت لأخذته ، وقال حذيفة ، لقد تركت فضلاً ، لكن حدث في زمن على
ابن أبي طالب أن قال ثعلبة بن يزيد (٣) ، انه على ألا أرجع إل السواد أبداً
لما أرى فيه من الشر .

(١) Thomas of Marga : Books of Governors, Vol. 2, p. 156.

(٢) Bar Hebraeus : Ecclesiastical History, Vol. 3, p. 118.

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ٢١ .

كان العرب في أيامهم الأولى يلتزمون جادة الصبر والاثابة ، إذ كثيراً ما قرأ
عن مدن استسلمت بشروط ، ثم ثارت وتمردت على العرب ، ثم استسلمت مرة
أخرى فأعادوا لها عهداً الأول (١) .

ولم يفكر أحد من المؤرخين في كتابة تاريخ اجتماعي للأحداث الإسلامية ،
لذلك كان لابد لنا من جمع شتات الحقائق المبعثرة هنا وهناك . فقد حدثوا أن
أغاثو Agatho بطرك الإسكندرية اعتاد شراء أسرى الحرب البيزنطيين
وإطلاق سراحهم (٢) ، كما أن مسلة والى مصر (٣) (١٧ - ٥٦٢) جمع سبعة
أساقفة وأنفذهم إلى سجن لعقد محاكمة جماعة من السجناء استقر الرأي على حرقهم
بالتار عسى أن يكشفوا عن جريرتهم .

واتفق بعض القسوس والسحرة على تدمير مؤامرة لتسميم البطرك أنبا سيمون
[وقدموا إليه تينا مسموماً فأقام أربعين يوماً في كرب عظيم حتى اعتقد القوم
بموته] ولما رأى نبا ذلك إلى سمع عمر بن عبد العزيز أمر بحرق الكهنة
والسحرة ، وإذ ذاك سجد الأنبا وبكى من أجل الكهنة فأطلق الوالى
سراحهم ؛ أما العرافون فقد أحرقوا أحياء (٤) [لأجل عمل آخر تقدم منهم] .

وكان الأخطل الشاعر النصراني من الشخصيات الباذرة في بلاط عبد الملك ،
وكان يدخل على الخليفة دون إذن وهو مرتد عبادة من الحرير وعليه تعويذة
وقد تدل من عنقه صليب ذهبي مشدود إلى سلسلة ذهبية والخر تقطر من لحيته ؛

- (١) أظن على سبيل المثال ما ورد في البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ، ١٤٧ .
- (٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٢ .
- (٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٤ .
- (٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٥ .

ولما حكم ليكر بن وائل ذهب إلى أحد المساجد وجاءوا هم إليه (١) ، ودخل
على عبد الملك وعنده الجحاف [بن حكم السلى] وجاءه أمامه ، فقال له الجحاف
: لقد طنت يا ابن النصرانية أظلم تكن لتجترى على ولو رأيتى مأسوراً ،
لست تخوف الأخطل ، فقال له الخليفة : أنا جارك منه ، فأجابه : هيك أجرتى
منه يقظان فن يجيرني منه قائماً (٢) . وعلى الرغم من أن بعض العرب كانوا
يزدرون النصارى إلا أن ذلك لم يمنع الأخطل من أن يسلك إذاه الخليفة مسلماً
جبريتاً كأي شاعر مسلم ، حتى لقد كان من بين ما اتهم به الوليد بن عتبة صداقته
لهذا الرجل وما ترتب عليها من العواقب (٣) ، ولما زار الأصمعي أباه عبد العزيز
وجد النصارى جالسين بالبهو عنده ، والظاهر أنه جرت عادتهم على الحضور
رغم أن الوقت إذ ذاك كان في عيد الفصح (٤) ، وكان من واجبات البطرك
والموظفين الحكوميين إظهار مراسيم الاحترام لكل وال جديد ، ويظهر أن
حضور البطرك كان متطلباً (٥) ، ونهى عمر بن عبد العزيز النسوة - ولعلهن
نصرانيات - عن زيارة الحمامات في الأسواق (٦) .

وكان بعض الولاة شديدي الحب للنصارى يظهرون لهم المودة البالغة ، من
ذلك ما يرويه ابن المقفع الأشعري من أن أبا القاسم كان يحب أبا ميسر ،
أكثر من جميع الأساقفة ويحضر له صفارته من الراوى ليباركن [بحضور

- (١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ وما بعدها .
- (٢) السكندري : سير البطارقة ، ص ٢٨٧ .
- (٣) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ ، ج ١١ ، ص ٢٣ .
- (٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٤ .
- (٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢٧ .
- (٦) السكندري : الولاة والقضاة .

ساويرس]. ويقول لابنا هؤلاء هم أولادك، صنع يدك عليهم، باركهم بأعظم البركة (١)، وقال لابنا ابراهيم أسقف الفيوم، لا نرى أكرمك كرامة عظيمة حتى أتى جعلت زوجتي ابنة لك (٢)، على أن ابن المقفع يأبى إلا أن يفسد صورة ذلك الحاكم، فيقول إنه كان شريراً وكان قافه العقيلة والمكبر وله طفل . أما . حسان . الذي استعمل والياً سنة ١٢٧ هـ فكل لا يكتف من سبه للكنائس والأساقفة والرهبان، وطالما كان يشاور الأب القديس ألبا ميسر لأجل خلاص نفسه (٣).

وحدث أن طالب الملاكين باسترداد كنيسة . أبو مينا . في مريوط، فأصر القبط على مقاومتهم ومن ثم التأم مجلس من الطرفين في قصر الرالى ذاته ولما سمع بعض الناس من أهل الصعيد بحضور قسطنطين الملاكاني [أسقف مصر] ونبروا عليه وجرؤوا إلى الخارج وأرادوا الفتك به لولا أن أتى الأساقفة عليه برانسهم وخلصوه من أيديهم، ويتابع ساويرس ذكر خبر هذه الرواية فيقول . إن أحدهم وقف وسط الجماعة وشتم ساويرس وجدف على الثالوث، فحينئذ شاهد الجميع ثوب الرجل وقد انفق من فوقه إلى تحته إلى ثلاث قطع، فصرخ كل من بالتصر من المسلمين والنصارى والمراطقة . لا إله إلا إله النصارى، ولا أمانة إلا أمانة غاييل، وجرح كثيرون في هذا الزحام .، وليست هناك أى إشارة إلى معاقبة أحد من المتخاصمين (٤).

كانت معاملة الذميين تنطوي في بعض الأحيان على ما يشير إلى مساواتهم

- (١) ساويرس : سير البطارقة، ص ١٥٣ .
(٢) ساويرس : سير البطارقة، ص ١٥٤ .
(٣) ساويرس : سير البطارقة، ص ١٦٥ .
(٤) ساويرس : سير البطارقة، ص ١٦٦ - ٢١٠ .

الثامة بالمسلمين في كافة الحقوق، ونستدل على صحة هذا الرأي من أنه لما صالح صبيد الله بن سعد بن أبي سرح (٢٥ - ٣٥ هـ) ملك النوبة [فليدوروث] فقرر في الصلح . أنه أمان وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين من جاورهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة .، وأخذ النوبيون على أنفسهم العهد بحماية . من نزل ببلدهم أو طرقه من مسلم أو معاهد . (١).

وكان الخوارج أشد من أهل السنة في ميلهم إلى الذميين، وقولوا . إنهم اغتاروا الحجة وجعلوا قرى عربية بمنزلة قرى صعيدية ولم يأخذوا بما اجتمع عليه أصحاب الرسول فأباحوا للذميين الجهر بدينهم (٢)، هذا مع أن الجرم لا يجدرحة من أحد الفريقين، من ذلك ما تنهب إليه الروايات من أن عمر ابن الخطاب سمع ينعلى من أهل الشام قد أنزل أمرأه من على ظهر جوادها وفق بها فأمر بصلبه وقال . لم نعطهم العهد لمثل هذا (٣)، ومن الأدلة الطيبة على ما كانت تترشد به الحكومة الإسلامية في معاملتها للذميين ما جاء في الأمر الذي وجد بين أوراق البردى اليونانية المحفوظة في المتحف البريطاني، وعلى الرغم من فساد قسم منه فقد جاء في الباقي :

و خوفاً من الله . وحفظاً للعدالة والحق في توزيع القسوس المقروض عليهم . . . (٤) ورتب ناظرأ يعاونه أربعة من البازين في كورتك لمساعدتهم في جمع الضريبة، فإذا فرغوا من ذلك فابعث إلينا بمكثفة شاملة للتفاصيل المتعلقة

- (١) القرطبي : الموطأ، ج ١، ص ٢٠٠ .
(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج، ص ٢٣ .
(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج، ص ١٠٠ .
(٤) يانز في الأصل .

بالمبلغ المطلوب من كل واحد بينهم بمبيناً في هذه المكلفة أسماء الأشخاص الذين
جمعت منهم هذه الجزية المقررة ومكان إقامتهم ، ولا تجعلنا نعرف أنك قد
خدمت أهل كورنك بأى صورة من الصور في مسألة الضريبة التى كلف بها ، أو
أنك حاييت أو ظلت أحداً ما في جمعها ، لأننا نعرف أن الأشخاص المكلفين
بدها لا بد وأن لا يطيعوا بعض أوامرنا ، فإذا وجدت أنهم قد عاملوا أحداً
ما بلين زائد نتيجة محاباتهم إياه ، أو ائقوا عليه غاية الإقبال لكرامتهم إياه ،
فإننا سنتقص منهم في أشخاصهم وأعمالهم تنفيذاً للشرح ، ومن ثم نأمرهم
وحذرهم ، وأخبرهم أن لا يرمقوا عاملاً ولا يحملوه ما لا يطيق ، حتى ولو كان
بعيداً عنهم أو ليس من زميرهم في جمع الضريبة ، ولكن نجيب معاملة الجميع
بالعدل ، وأخذ الشيء من كل منهم بقدر طاقته ، ومرجاة هذه الضريبة بأن
يبدوا باتفاق مدون يثبتون فيه أنه إذا ثبت - بعد التحصيل - أنهم كلفوا
أحداً فوق قدرته وخففوا عن آخر تماماً فإنهم يتحملون جميعاً مدته النقص فيما
بينهم بالتساوى ، وسيكونون عرصة - إلى جانب ذلك - للعقاب الشديد جزاء
عدم انصياعهم لأمرنا ، ويجب أن يرسل الاتفاق المذكور إلينا برفقة المكلفة
المشتمة على ما قرر على كل شخص ، (١) ، ومع ذلك كان القبط غير راضين عن
الأوضاع بدليل كثرة الثورات التى قاموا بها ، وهاك نبأ بها :

ثورة سنة ١٠٧ هـ في الدنا .

• ١٢١ هـ في الوجه القبلى .

• ١٢٢ هـ في سنود .

• ١٢٥ هـ في سنود .

ثورة ١٢٠ هـ في سخا .

• ١٥٦ هـ في بلبيب .

• ٢١١ هـ في الوجه القبلى .

وفي سنة ٢١٦ هـ اشتد الاضطراب ، وتفاقت الفتنة ، وقتل الرجال
الحاربون وأسرت النساء والأطفال (١) ، ومن حينئذ أذل الله القبط في جميع
أرض مصر وغلل شوكتهم ، فلم يعد أحد منهم يقدر على الخروج ولا القيام
على السلطان ، وغلب المسلمون على القرى ، فعاد القبط من بعد ذلك إلى كيد
الإسلام وأمله بإعمال الحيلة ، واستعمال السكر ، وتمكنوا من النكاية بوضع
أيديهم في كتاب الخراج (٢) .

على أن الظروف كانت بالغة السوء في دنيس ، ويقول البطرك ديونيسيوس
Dionysius إنه في أيام عبد الله ، رأينا في أرض مصر بتنيس أمراً غريباً ،
وأخبرنا سكانها خبراً عجلاً عجيباً ، ذلك أن قوام سكان هذه البلدة من النصارى
ومم كثرة لكنهم يعيشون في فقر مدقع ، ولما سألناهم عما أدى بهم إلى هذه
الترية البالغة قالوا لنا إن المياه تحيط بنا من كل ناحية ، وليست لنا حقول أو
زراعة نتعدها ، ولا نستطيع تربية الماشية ، أما الماء الذى نشربه فوارد من
مكان ناء وقلنا نتسكن من شربه إلا بدفع درهم لكل أربع جرار ، ونحن
نشتغل بتجارة الكتان ، فنغزله نأقونا ونقوم نحن بنفسه قاشاً ، ويؤجرنا
أصحاب المال نصف درهم كل يوم ، وقلنا نرى دخلنا بثلث طماننا ، وإذا جئ

(١) الكندى : الولاة والتضام ، ص ٨١٤٧٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٤ ، ١١٦٩ ، ١١٦٩ .

• ١٩٢ ، ١٩٠ .

(٢) الفسطاط للمريزى ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(١) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4, No. 1345.

المستولون الضرائب فرضوا خمسة دنانير على كل دار ، واستعملوا العنف في جبايتها وحبسونا في المطبخ ، ويدفعنا البؤس إلى ومن أملنا فيستغل أولادنا وبناتنا كالعبيد ، وإذا حدث أن زوجة أحدنا حملت من سيدها دفعونا للتهدد بعدم رفع شكوانا إلى القضاء . وهناك أسوأ من هذا وهو أنه قبل حلول وقت تحرير الزوجة أو البنت يطالبوننا بخراج السنة التالية ، فندفع عن هذه الزمان دنانير أخرى ، وبذلك يظل أولادنا وبناتنا عبيداً للعرب على الدوام ، وقد أفضى البطرك بهذه الحال إلى عبد الله لما يعرفه فيه من صلفه على القبط وجهه لإياهم ، فلما وقف عبد الله على جليلة الخبر أمر أن تكون جريرة الردوس عن كل فرد اثنين وعشرين درهماً كما نصت قوانين أرض السواد (١) ، وبلغ خراج نيس عام ٤٣٩ ألف دينار في اليوم ، كما يقرر شاهد حيان (٢) .

على أنه كان بمصر جماعة من النصارى الأثرياء ، وعلى الرغم من أنه ليس من الثابت وقوع الحادثة التالية إلا أنه لا يبعد حدوثها ، ذلك أنه لما سار المأمون في قرى مصر كان يبنى له بكل قرية دكة يضرب عليها سرادقه والمساكن من حوله ، فيقيم في القرية يوماً وليلة ، فر بقرية يقال لها طاء الغمل فلم يدخلها لخارتها ، فلما تجاوزها خرجت إليه صجوز تعرف بمارية القبطية ، صاحبة العربة وهي تصيح ، فظنها المأمون مستغيثة متظلة فوقف لها ، وكان لا يمشي أبداً إلا والترجمة بين يديه من كل جنس ، فذكروا له أن القبطية تقول : يا أمير المؤمنين : نزلت في كل ضيعة وتجاوزت ضيعتي ، والقبط تعيرني بذلك ، وأنا أسأل أمير المؤمنين أن يشرقي بحلولة في ضيعتي ليكون لي الشرف ولعقبى

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. II, p. 17.

(٢) سفرنامه ، ص ٣٧ : القيسى : أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

من بعدى ، فلا تشمت بي الأعداء ، ثم استخرطت في البكاء فرقاً لها المأمون وبقى عنان فرسه إليها ، فجاء ولدها إلى صاحب المطبخ وسأله عما يحتاج إليه من النعم والدهجاج والفراخ والسك والتوابل والسكر والمسل والطيب والشمع والفاكهة والعلوفة وغير ذلك مما جرت به عادته ، وأحضر جميع ذلك إليه و زاد ، وكان مع المأمون أخوه المعتصم وابنه العباس وأولاد أخيه الواثق والمتوكل ويحيى بن أكرم والقاضي أحمد بن داود ، فأحضرت المرأة لكل واحد منهم ما يخصه على انفراد ، ولم تكل أحداً منهم ولا من القواد إلى غيره ، ثم أحضرت للمأمون من فاخر الطعام ولذيده شيئاً كثيراً حتى إنه استنظم ذلك ، فلما أصبح - وقد هزم على الرحيل - حضرت إليه مارية القبطية ومعها عشر وصانف ، مع كل وصيفة طبق . فلما عاينها المأمون من بعد قال لمن حضر : قد جاءكم القبطية بهدية الريف السكامخ ، فلما وضعت بين يديه إذا في كل طبق كيس من الذهب (١) .

وباع حامل من جمال يزيد بن المهلب فصاً من الياقوت الأحمر ليهودي من أهل خراسان بثلاثين ألف درهم ، وبعد أن تم البيع قال له اليهودي : والله لو أبيت إلا خمسين ألف درهم لأخذته ، فلما رأى تغير وجه صاحبه وغمه أعطاه مائة دينار أخرى (٢) ، كذلك كان المستولون يعمدون إلى خديعة رعيته ، فقد حدث أن تعهد بكام ، قيم بلدة ، بودة ، من أعمال مصر ببناء جامع جديد إذا أذن له المستولون بهدم الجامع القديم ، فرضى المستولون ، ولما كملت إقامة المسجد الجديد رجع المستولون في كلتهم وانفاقهم قائلين : لا يجوز لنا في ديننا

(١) خطط المغربي ، ص ١٠٠ .

(٢) الأغاني ، ص ١٠٠ .

أن نههم مسجداً صليفاً فيه وأذناً (١) ، مع أنه يلاحظ أن صلاح الدين عدم كثيراً من جوامع القاهرة ليقيم أسوار عاصمته (٢) .

ولقد اختلفت الآراء إبان ذلك الوقت بشأن معاملة الذميين ، فيقول صاحب كتاب الحراج في كلامه إلى الخليفة هرون الرشيد : ينبغي أن تتقدم بالرفق بأهل الذمة والتفقد لهم حتى لا يظلموا أو لا يؤذوا ولا يكلموا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم (٣) . وهذه نوايا طيبة فسررت تفسيرات واسعة ، فيقول يحيى إن العساجز من الذميين من دفع الجزية يعني منها ولا يكلف فوق طاقتهم ، وكذلك الحال إزاء من لا يستطيع دفع الحراج (٤) ؛ لكن ورد في كتاب الآم للشافعي أنه إذا أخذت الجزية من شخص ثم افتقر كان الإمام غريباً من الغرماء ، ولم يكن له أن ينفق من مال الله على قدير من أهل الذمة (٥) .

وتدلنا القصة التالية على عدم ازدياد المسلمين للذميين . ذلك أن يعقوب ابن اسحق الكندي لم تمنحه يهوديته من أن يكون أبرز فلاسفة عصره ومطبيب دهره وأدنى الناس منزلة إلى المأمون . وحدث أن جاء ذات يوم إلى حضرته وجلس مجلساً فوق مجلس أحد كبار المسلمين الذي قال له (٦) : ولما تجلس وأنت اليهودي فوق ما يجلس علماء الملة ، فأجابه يعقوب : لأنني أعرف ما تعرف . ولكنك لا تعرف ما أعرف .

(١) Eutychius : Hist., Vol. 2, p. 434.

(٢) أبو يوسف : الحراج ، ص ٧١ .

(٣) يحيى بن آدم : كتاب الحراج ، ص ٩ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) شهر مقالة : ظاهري ، ص ٥٥ .

(٦) للقرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

وكان المستنصر (٣٥٠-٣٦٦هـ) يجلس في ديوانه ومن حوله كبار نصارى الأندلس المعامدين ، ومنهم الوليد بن الحيزران قاضي نصارى قرطبة وعبد الله ابن قاسم مطران طليطلة (١) ، كما استعمل المسلمون أحد اليهود سنة ٣٧٩هـ عاملاً على (٢) جراف .

والمعروف أنه قد تولى جمع خراج البصرة أحد اليهود المتنفذين واسمه بن ملان (٣) ، ولما ماتت زوجته شيها أهل البصرة بأجمعهم عدا قاضيها ، وكانت لليهودى أموال طائلة ، حتى لقد أخذ منه السلطان مائة ألف دينار . وضمن وخارتكين ، البصرة كل سنة بمائة ألف دينار ومائة فرس ، ولما وصل السلطان ملكشاه إلى خوزستان ، لحقه ، وخرتكين الشراي ، وسعى عنده لقتل ابن علان اليهودي الذي كان ملتجئاً إلى نظام الملك ، فأمر السلطان بقتل ابن علان غرقاً ، فلما قتل انتطع نظام الملك عن الركوب ثلاثة أيام ، وأغلق بابه عليه ، ثم أشير عليه بالركوب فركب .

ولما نسمع عن الحياة التي كان الأقباط يمجونها في بيوتهم من حيث الترف والإسراف ، وتقلبهم في بلهية من العيش واتساع الأحوال وكثرة النفقات حتى إن الواحد منهم يكون في ديوانه بأدنى اللباس ويأكل أدنى المأكول ويركب الحمار ، حتى إذا صار في بيته انتقل من حال إلى حال وخرج من علم إلى وجود (٤) ، وقد قرَّب المستنصر إليه سروراً الجلال [وكان ذا جاه ومال] ، وأذن له بتجديد كنيسة القديس مار جرجس بالقاهرة (٥) .

(١) للقرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٢) Ecluse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 150.

(٣) ابن الأثير : المكمل ، سنة ٤٧٢هـ .

(٤) القفطندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٣ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٨٨ .

ولقد ساهم الأقباط في حياة المسلمين الاجتماعية وأخذوا منها بنصيب ، فحرت عادة المسلمين في إسنا من صعيد مصر في أفراسهم وأعراسهم على دعوة النصارى الذين يقفون بالقبطة الصعيدية ، ويمشون أمام المروس في أسواق إسنا وشوارعها ، ويقول أبو صالح الأرمي تعقياً على ذلك : إن هذا صار عندهم عرفاً وعادة مستقرة إلى عصره هو (١) .

على أن المسلمين لم يكونوا في عزلة تامة عن الديانات المعاصرة ، فهناك بناية في بيت لحم أنشئت جامعاً ، وتعد النصارى لعمر — استجابة لطلبه — بإخاءه والمحافظة عليه والقيام بنظافته (٢) ، وكثيراً ما حظت الأديرة بالمسلمين لما كانت آوثة وأخرى على دير القصير للترويج عن النفس ، أما دير الخنافس بالمرافق فأنير لدى أهل العراق لموقعه ، إذ تربض عند سفحه القرى ويشرف على الأنهار والمروج ، وما يذكر عن سيف الدولة أنه قلما مر بدير مارت مروثا [في سفح جبل جوشن ، المطل على حلب] إلا نزل به ، وحجب هذا الدير إلى الناس ما به من خمرة لذة للشاربين ، وعرف دير العذارى بمحافته ، ويشير الشعراء إلى أن الخنور والنساء كانا من بين المغان التي تجذب الناس ، [فلا يعدم من دخله أن يرى من روائبه جوارى حسان الوجوه والتسود ، والألحاظ والألفاظ ، وفي الحانات التي حوله خلق يشربون على الملامى (٣)] ، ويقول فيس

(١) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ١٢٩ ، وترجمته ص ٢٧٨ .

(٢) راجع ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٢ .

(٣) ما بين الحاصرتين مضاف من مسالك الأبحار المصرية ، (طبعة دار الكتب المصرية ج ١ ، ص ٢٦٠) ، والقول للمصري وللغالي معاً ، على أننا نضيف إلى ما ذكره المؤلف في النص ما أورده المصري كذلك لابن المقري حيث يقول في وصف « دير العذارى » : =

ابن المعتز (١) (٥٢٩٦) :
سقى المطيرة ذات الظل والشجر
يا طالما نبتني للمبجوح به
أصوات رهبان دير في صلاتهم
مزمارين على الأوساط قد جعلوا
ودير عابدون هطال من المطر
في ظلة الليل والمصفور لم يطر
سود المدادع نعارين في السحر
على الأروس أكاليلا من الشعر

ويقول جحظة البرمكي المتوفى سنة ٥٢٢٦ (٢) :

أيها الحاذقات بالله ، جئدا واصلحا لي الشراع والسكانا
واحططالي الشراع بالدير بالعلك لعل أعاشر الرهبانا
وظباء يتلون سفرا من الإنجيل باكرن سحرة قربانا
لابسات من الموح ثياباً جعل الله تحتها أغصانا
خفرات حتى إذا دارت الكأس كشفن النعور والصلبانا
ويقول أحد الشعراء (٣) :

== أبا جيرة الوادي على المصراع المذب
وحبك يا « دير العذارى » قليل ما
كذبت الهوى إن لم أقت أشتك الهوى
ومعج به والمبجوح ينتهك الديني
أصانع أطراف الدروع بقلعة
ومل من إلا حاجة قضيت لنا
سفاك جيا ، حتى الترى ميت الجذب
يحن بما تحويه من طيبة فلي
إليك وإن طال الوقوف على صهي
بأسنائه ، والنجم يركض في العرب
موقرة بالدمع غريباً على غرب
ولوم تحبسه في طاعة الحب ؟

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٨ ، وراجع ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٠ ، والأغاني ، ج ٨ ، ص ١٧٨ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .

(٣) لم يذكر الأستاذ ترنون إلا ترجمة الشطر الأول من البيت ، فأكملنا في الترجمة الأبيات تقلاً عن الديارات النصرانية في الإسلام لحبيب زيات ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٨ .

اشرب على فرع النواقيس في دير أثناسي بتفليس
لا تخف شرب الكأس والليل في حد نعيم لا ولا بوس
إلا على فرع النواقيس أو صوت قسان وتشميس

• • •

على أن المسلمين كانوا في بعض الأحيان يستنون تقدير مكرم الضيافة
التي يصادفونها في الأديرة ، فقد حدث أن جماعة من فتيان تغلب أرادوا قطع
الطريق على قفل بلغهم أن يمر قرب دير العنباري ، فاخطفوا بالدير ، حتى
إذا أمروا عين السلطان عمدوا إلى القس فشدوا وثاقه ثم خلى كل واحد منهم
براهبة (١) .

وفي أثناء الاضطرابات التي صجبت سقوط بني أمية أفتحت عصابة من
الصوص بمصر ديورا من أديرة الرهبان ، وفيهن واحدة وهبت من الجبال
ملا مزيد عليه لمرتع ، وقد دخلت الدير وهي بنت ثلاث سنوات ، فلما
نظروا شدة حسنها وراحوا يتقارعون لمن تكون ، فاحتالت عليهم بأن
ادّعت أنها ورثت فيما ورثت عن أسلافها دعنا إذا اذعن به الإنسان لا يعمل
فيه السلاح ، وقصير السيوف والرماح في جسده مثل الشمع ، ثم أوقعت
أحدهم بأن مكته من التجربة ، فتمت حيلتها عليه ، فأخرجت زيتا أدهنت به
ثم مدت عنقها فضرها بسيفه ضربة أطارت رأسها ، فعرف القوم إذ ذاك
مقصدا وأنها اختارت الموت على العار ، فإكان منهم إلا أن تخلوا عن الرهبان
الأخريات وتركوهن وشأنهن ، وخرجوا ويمجدون الله ، ويفيض المقريري

(١) تصرفنا في الترجمة العربية بما يفيق وما جاء في مسالك الأبصار دون أن نشير إلى
بقية الحوادث .

في ذكر هذه القصة دون أن يشير إلى الكلمتين الأخيرتين (١) .
وكانت بعض الأديرة بالغة الثروة ، حتى يقال إن دخل دير مار سمعان
القريب من دمشق قدر بأربعمائة ألف دينار (٢) .

• • •

لم يكن اللهو الباعث الوحيد لزيارة القوم للأديرة ، فقد تداول الناس فيما
بينهم أن بدير مياس - الواقع بين دمشق وحمص - شهيدا يرى المرضى بما
يهم فجاءوه بالشاعر ، البطين ، وهو مريض انحساً للعافية ، فأمله أهل الدير
وتغافلوا عنه ، فإكان من الشاعر إلا أن بال أمام قبر الشهيد وشأت الصدقة أن
يموت ، فزعم الزاعمون فيما زعموا أن قد حل عليه غضب القديس فأورده
مصرعه ، ففضبت العامة لموته وقصدوا الدير يريدون هدمه وهم يصيحون
« نصران يقتل مسلماً ، لا نرضى أو تسلوا لنا عظام الشاهد حتى نحرقها ، وإذا
ذاك عمد بعض النصارى إلى رشوة أمير حمص ليدفع العامة عما هي بسيله ، فدفعها .

كذلك كانوا يقومون بالسفرات إلى مكان مجاور لدير برصومه القريب من
مطبية وكان المسلمون يأتونه بالنذور ، ويذكر ياقوت (٣) الروي قصة تاجر

(١) ساويرس : سير البطاوكية ، ص ١٨٥ ؛ خطط المقريري ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) راجع ياقوت : معجم البلدان .

(٣) أوجز المؤلف القصة ، ولا نرى بأساً أن نذكرها في هذه الحاشية ليسهل على القارئ
إدراك ما يرى إليه ، ومن أن هذا التاجر قال إنه اجتاز بدير برصوما فاصداً إلى بلاد الروم
فلما قرب منه أخبره الناس بفضلته وكثرة ما يندرون له ، وأن الذين يندرون له قل أن يخالف
مطلوبهم ، فالتفت إلى من لسانه أني قلت : إن هذا القماش الذي مبي مشرقه بخمسة آلاف فإن
بيته بسبعة آلاف دوم فبرصوما من خالص مال خيول درهما ، ففعلت مطبعية وبته بسبعة
آلاف درهم ، ففعلت ، فلما رجعت سلت إلى رهبانه حين درهما .

[اسمه العفيف مرجى الواسطى] حيث نزل دير نذراً لوفاءه، كما أن الدير كان يؤدي إلى الإمبراطور من تلوره عشرة آلاف دينار كل سنة^(١). ويقول بنيامين التيطلي^(٢) إن بعض أتقيا المسلمين يؤمنون مقام النبي حزقيال لإقامة الصلاة فيه، إذ له في قلوبهم حرمة كبيرة. كذلك يقول إن قبر دانيال كان موجوداً في خورستان في كورة صغيرة يشقها نهر يقسمها قسمين، يقيم اليهود في أحدهما حيث يوجد القبر ويقيم فقراء البلدة في الجانب الآخر، فأخ كل فريق أن يكون مشى النبي في جانبه، فاستطاعوا أخيراً على أن يبقى ثارومه سنة حولية عند كل من الجانبين^(٣).

على أن المسيحيين كثيراً ما تمتعوا بالنفوذ العظيم والمطوعة الكبرى، وقد يرجع ذلك كله إلى ما امتلأوا به من صلابة الخلق أحياناً، كما يرجع أحياناً أخرى إلى الحرافقة، فقد ذكر الرواة أن مار قرياقص، كان مسافراً سنة ١٣٦ هـ في سفينة بلغت به قلعة العبرانيين من ناحية الشرق، فبعث المؤمنون من أهل الموصل في طلبه وأوقفوه في طريقه بعد أن وصلوا صاحب السفينة وضامنها بقدر كبير من المال، وأقنعت حشود النصارى والمسلمين يتلو بعضها بعضاً لتتمتع طلعة ذلك الرجل البار وليباركها ويمنحها نفحاته القلبية^(٤). وحدث في مصر أن مسح البطرك، خايل، بالزيت بنت رجل اسمه عيسى، وهي فتاة مجنونة بها روح نجمة وعمرها أربع سنوات، وصل عليها فالبث الشيطان أن غادر جسمها وشفيت^(٥)، كما حملت امرأة المنصور بفلام ذكر استجابة لصوات

(١) بالوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤٦ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ١١٢ .

(٣) رحلة بنيامين ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, p. 249.

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٩ .

الأنبا إسحق ودعواته ، أو هكذا يزعم النصارى ، ومن ثم لم يكذب المنصور بتول الخلافة حتى جعل إسحق بطرك أنطاكية والشرق^(١).

والخلفاء النيل ذات مرة حتى خيف على البلاد فأمر الوالى أن ينادى المنادى بخروج الناس للصلاة ، ولما صل أنبا ميس وشبهه زاد النيل وزال الخطر ، لذلك قام أبومون وأحسن السيرة مع النصارى وعطف على كنائسهم وخفف عنهم الخراج^(٢) ؛ ولما عرضت لأحمد بن طولون علة التي كان فيها حتفه أمر الناس بالدعاء له ، ففعل الناس بالدعاء له عند مسجد محمود بفتح المقطم ، وحضرت اليهود والنصارى معتزلين عن المسلمين ، ثم حضروا في اليوم الثالث مع النساء والصبيان ، وأقاموا على ذلك أياماً حتى وافاه أجله^(٣).

ولما مرض تمرناش الأرتقى أمير مازدين وهجر الأطباء عن إبرائه من سقمه لجأ إلى المسلمين النصارى ، وبعث إلى دير مار برسومة في طلب كف القديس البني ، فرأى رجلاً في نومه يشع نوراً ويقول له : لقد بعثى النصارى لأقليك من الموت ، وسرمان ما زال عنه سقمه وقام خفيف الحركة ، ثم بذل ما وسعه الجهد لتخفيف أعباء النصارى ، وبسط يده بالمنح الجمة إلى كنائس نصيين ومريدين وميافارقين ورأس العين ودادة ، وغيرها من البيع التي في بلاده^(٤).

على أن ذمية المرء لم تكن تحول قط بينه وبين تولي المناصب الدينية الرفيعة

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ٢٠٥ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ٢٠٠ .

(٣) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ٢٣١ .

(٤) Mich. ...rien, Chron., p. 312.

بين المسلمين ، ولفسق دليلين على ذلك أحدهما هو الصوفي صاحب الكرامات معروف الكرخي المتوفى سنة ٢٠٠ هـ فقد خرج من صلب أب نصراني (١) ، وأما الآخر فهو الحسن (٢) بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضى المجوسى الأب ، وقد توفى الحسن سنة ٣٦٨ هـ .

على أنه كان لبعض النصارى شهرة غير طيبة ، حتى يقال إن أحد بن على الرازى كان أقدر من الرهبان (٣) .

وعلى أية حال فقد كان النصارى فى بعض الأحيان يؤثرون العيش فى ظل الحكم الإسلامى على العيش فى ظل إخوانهم المسيحيين ، فقد تمكن Philandrus الأرمنى [ويسميه ابن الأثير بفردوس] من انتزاع أنطاكية من أيدي المسلمين ثم قفل راجعاً إلى القسطنطينية بعد أن استعمل عليها والياً فارسياً اسمه إسماعيل ، فلما تراسى نبأ هودة ، فيلاردس ، إل سمع سليمان بن قطلش - الذى قتل قرب القسطنطينية - جهز السفن بعد أن استول على أنطرسوس وطرسوس وهاجم أنطاكية من ناحية الجبل ، ووجد المعوثة فى التخلب عليها وانتزاعها من عاملها الفارسى . كما استولى على كنيسة كيسان ، وعلى كل ما بها من المتاع والأواني الذهبية والفضية وودائع أهل البلد وتقدر كلها بمبالغ طائلة ، ثم حوّل الكنيسة إلى مسجد ونادى بالسلام فى البلد ، وأمنّ أهله على أموالهم وأرواحهم . وكف الترك عن اقتحام بيوت النصارى ونهائم عن سبي بناتهم حتى ولو قصدوا من وراء ذلك الزواج بهن ، ولم يسمح لهم بنقل شئ ما من أنطاكية ، كما أمرهم

(١) أبو القداء ، المختصر ، سنة ٢٠٠ هـ .

(٢) أبو الحسن : النجوم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٨ .

ببيع كل ما امتلكت إليه أيديهم وأن يقتنعوا فيه بالثمن الزهيد ، فسر أهل البلد وسلم له والى القلعة ، وفضّله سكانها على فيلاردس ، الذى لم يكن له من المسيحية سوى اسمه فقط ، وقد حدث هذا الاستيلاء على أنطاكية سنة ٤٧٧ هـ (١) .

• • •

على أنه كان من الأمور التى يعاقب عليها المرء أن يعت مسلماً باليهودية أو المسيحية أو المجوسية أو عبادة النار (٢) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 257 f. (١)

(٢) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ .

الفصل الحادى عشر

الطب والأدب

من المعروف تماماً أن زمرة كبيرة مع المطيبين أيام الخلفاء كانوا يهوداً أو مسيحيين ، وليس من هدف هذا الكتاب أن يورد بالتفصيل تاريخهم وأن يلم بما قاموا به ، فذلك أمر أدخل في موضوع تاريخ العلوم ، وإنما الذى يعنينا هو صلتهم بحكامهم ، وبما كان بينهم وبين الرعية من العلاقات (١) .

ويذكر أحد المؤرخين أن جمهوراً كبيراً من الناس مات بالسم زمن معاوية ، ويذهب هذا المؤرخ إلى أكثر من ذلك فيشير إلى أن ابن أثال الطبيب النصرانى قدس السم لعبد الرحمن بن خالد انصياعاً لأمر الخليفة ، ويترك هذا المؤلف قراءه يضمنون بأنفسهم خواتيم هذا الأمر ، كذلك يشير المؤرخون إلى أن يزيداً استصحب معه أثناء حجه نصرانيا يعرف بأبى الحكم (٢)

وقد استدعى خصيب — وهو من أهل البصرة — لمعالجة والى البلد ، وهو ابن الخليفة السفاح ، بيد أن المنية عاجلت السقيم ، فحامت الشبهات حول الطبيب ، ومن ثم قبض عليه وزج به فى السجن حيث ظل رهينة حتى مات (٣) .

ويذكرون أن جرجيس بن بختيشوع كان يسكن جند شاپور ويعمل فى أحد البيارستانات التى كان يعدها من أملاكه الخاصة ، ويحكى أن الخليفة المنصور

(١) التفاصيل الواردة فى هذا القسم مستمدة من طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ، ما لم ينس على سواء من المراجع .

(٢) الأغانى ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٣) الأغانى ، ج ١٣ ، ص ٩٥ .

مرض وعجز جميع أطباء بغداد عن إبرائه من علته ، وحينذاك بعث في طلب جرجيس ، فلما سار المطيب في حضرة الخليفة تقدم وحياء ودعى له بملأ فم فصبح بالفتن العربية والفارسية ، فمحبب المنصور منه وأجلسه قدامه وأدناه إليه . واتفقت فترة من الزمن لاحظ الخليفة بعدما تدهور صحة جرجيس فمرا الأمر أن يمنع من الشراب الذي اعتاد شربه ، فأمر به فأحضروا له شيئاً من خمر قطريل ، وفي أحد أيام عيد الميلاد كان جرجيس جالساً مع المنصور الذي سأله : أى شيء أكل اليوم ؟ فأجابه ، كل ما تريد ، فسأله الخليفة : سمعت أنه ليست لك امرأة ، فقال : لي زوجة كبيرة ضعيفة ولا تقدر تنتقل إلى من حضرتها ، فسكت الخليفة حتى انصرف جرجيس من مجلسه ، ثم أمر سالماً - كبير الخصال - بانتقاء ثلاث جوار روميات جميلات وحملن إلى الطيب ووصله بثلاثة آلاف دينار ، ففعل سالم ما أمر به الخليفة ، ولم يكن جرجيس يداره حين وصوله ، فلما عاد قال لتلميذه : يا تلميذ الشيطان لم أدخلت هؤلاء منزلي ؟ إفض ردهن إلى صاحبه . .

ثم نادى الخصى وأعاد بصحبه الجوارى للخليفة قائلاً : نحن معشر النصارى لا تزوج بأكثر من واحدة ، وما دامت المرأة في الحياة فلا نأخذ غيرها ، فسر الخليفة من ذلك وأمر أن يرفع كل حجاب بين طيبه وبين حريم القصر ، وأذن له بالدخول على نسائه وجواريه ، وازداد له تعظيماً وعليه إقبالا ، وأجبه حبه لنفسه (١) ، ويقال أيضاً عن بختيشوع بن جبرائيل إن الخلفاء كانوا يستأمنونه في الدخول على جوارهم (٢) ، واستدعى الرشيد ماسويه لتطبيب

(١) Cf. Bar Hebraeus : Chronicle, p. 125.

(٢) ابن الدم : القهرست ، ص ٢٩٦ .

أخته ، فأصر الطيب على رؤيتها فأذن له الخليفة ، كما أجلا له جس عروقها ولكن بحضرة . ولا مشاحة في أنه كان لهؤلاء الرجال في الغالب نفوذ عظيم ، حتى لقد قال الرشيد عن جبرائيل بن بختيشوع : كل من كانت له حاجة إلى فليخاطب بها جبريل لأنى أفعل كل ما يسألني فيه ويطلبه مني . . على أنهم كانوا في بعض الأحيان يستنون استغلال مراكرهم ومكائهم ، فقد خلف عيسى بن شهلا جرجيس بن بختيشوع في خدمة المنصور فبسط يده ضد الأساقفة والمطارنة ، واحتجز أموالهم لنفسه ، حتى لقد كتب إلى أسقف نصيبين سائلاً إياه أن يبعث إليه بعض أواني الكنيسة وكانت جلية القصر غالية الثمن ، وتوعدده بالسوء إن تواني عن إجابة طلبه ، وجاء في الكتاب الذي بعثه إليه هذه العبارة : ألت تعلم أن أمر الملك بيدي ، إن شئت أمرت وإن شئت عافيت ، فلما وقف المطران على هذا الكتاب احتال في وضعه في يد الوزير [الربيع] الذي أوصله إلى الخليفة الذي ما كاد يطلع عليه حتى صادر أملاك عيسى وفصله من العمل (١).

وجرت العادة عند مقدم كل طيب جديد أن يختبر القوم مقدار معرفته بفنه أو يحتملوا عليه ببعض الحيل ، من ذلك أنه لما قدم بختيشوع بن جبرائيل ببغداد لأول مرة دس إليه الخليفة ماء نورد مدعياً أنه لإحدى نساؤه ، فلم يحجز الحيلة على الطيب .

كذلك ذاعت شهرة جبرائيل بن بختيشوع كطبيب وخادم للرشيد ، وحدث في ذات مرة أن شكت إحدى جوارى الخليفة من نصلب في الذراع ، ولم تجدها نفعا وصفات المطبين الذين أجهدوا أنفسهم في تهيئة الزيت ودهنه وغير ذلك

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٢٥ ، ويذكر أن اسم أبيه

« خلافة » .

من وسائل العلاج ، فاستدعى الرشيد الحكيم جبرائيل وألقى إليه بالقصة ، فقال له : إن لم يسخط على أمير المؤمنين فلها عندى حيلة هي أن تخرج الجارية إل هنا بحضرة الجميع حتى أحمل ما أريد ولا تعجل بالسخط على ، فأطاعه الخليفة وبعث فجاء بالجارية ، فلم يكذب جبرائيل براها حتى جرى إليها وأمسك بذيلها كأنه يريد أن يكشفها ، فانزعجت الفتاة واستحفت حتى تفقد جبينها عرقاً ، واسترسلت أعضاؤها وحركت ذراعها المتصلب ، وأمسكت بذيلها تغطي نفسها ، وتركها جبرائيل لساعته وقال للخليفة : لقد برئت يا أمير المؤمنين ، وحركت الفتاة ذراعها يمنة ويسرة فاشتدت الدهشة بالخليفة وجميع الحاضرين .

وكان مختبئ شوح يتناول اثني عشر ألف درهم شهرياً ، وقد سجنه المأمون وصاد كل بضاعته نظراً لأن هواه كان مع أخيه الأمين ، ثم ما لبث أن أطلق سراحه وحياه بعطفه ووصله بمال يفوق ما أخذه منه ، كذلك كان الرشيد يجرى على ماسويه ، ألف درهم شهرياً ، ويصله كل ستة عشر ألفاً ، أما جبرائيل ابن مختبئ شوح فكان يتناول عشرة آلاف درهم شهرياً غير الهبات الدائمة والمالية من الإقطاعيات .

والكتاب المسلمون كريمون في تقدير فضائل مؤلّا ممن على غير ملتهم حتى ليسمون حنين بن اسحق برأس أطباء عصره ، وحبه الله بن تليد ، بأبو قراط عصره وجالينوس دهره ، ويعجب ابن خلكان من أن رجلاً في ذكائه وعبقريته لم يمتنع الإسلام ، وكان معاصره أبو البركات هبة الله اليهودي يسمى « بنس العصر » .

بل إن المتوكل ذاته لم يستطع الاستغناء عن مؤلّا الأطباء ، فكان حنين

يلبس الزناد ، وكان مختبئ شوح بن جبرائيل ينعم بعطف الخليفة إلى درجة أنه كان يضاهي المتوكل في اللباس ، وحن الحال وكثرة المال وكال المروءة ومباراته في الطيب والجواري والعبيد ، وفي ذات يوم بينما كان الطبيب جالساً إلى جوار الخليفة مرتدياً دراعة ديباج روى إذا بالمتوكل يلاحظ فتقاً في ثوب طبيبه ، فظل يحادثه ويبعث بذلك الفتق حتى بلغ حده دون أن يتحرك مختبئ شوح وكان الحديث بينه وبين المتوكل من المجانين ، فسأله الخليفة : بماذا تعلم أن الفتق يحتاج إلى الشد والقيادة ؟ فأجابه : إذا بلغ في فتق دراة طبيبه إلى حد التيفق شدته ، فضحك الخليفة حتى استلقى على ظهره ، ومع ذلك فقد حده المتوكل وحقد عليه وصادر أملاكه [سنة ٢٤١هـ] ، ويقال إنه جلدته مائة وخمسين جلدة وصعد قدميه بالاصفاد وسجنه ، وفي رواية أخرى أنه نقاه إلى البحرين (١) .

وقصة استقباله للمتوكل من أحسن أساليب ألف ليلة وليلة ، ذلك أنه أحضر كل ما بالعاصمة من الخيش ورطبه بالماء ليكون كل مكان يداره يمر به الخليفة ندياً ، وكان من عادته أن يجلس في حربة من الأبنوس ، ويخرج من القصر وبين يديه ألف من الرجال ، ويحضر على هذه الصورة ويمضي الوقت من المساء حتى ينتصف الليل يتمتع بكل ضروب المتعة ، ثم يقوم للصلاة ومن حوله خصيانه السود الذين كان شديد الولع بهم ، وبعد الفراغ من الصلاة يجلس للحديث ، ويظل يقرأ الإنجيل حتى يتنفس الصباح ثم ينهب القصر ، وقد خرج على أوامر الدين فجمع في بيته بين امرأتين في وقت واحد ، ويقال إنه كان يصرف كل ليلة خمسمائة دينار على الشموع والزيت والبخور .

(١) الطبري : تاريخ الملوك ج ٢ ص ١١٢٧ ، ١١٤٧ .

فلما أخذوا منه كل شيء بيع ما عنده من الخشب والفحم والخزينة ستة آلاف دينار ، فباعها من اشتراها بأثنى عشر ألف دينار (١) .

ولما مرض سلويته ، بعث المعتصم ابنه لزيارته ، ولما مات أمر بأن تحضر جنازته إلى القصر ، وأن يصل عليه بالشموع والبخور جرياً على عادة النصارى ، وامتنع المعتصم - يوم موته - عن أكل الطعام .

واختار المقتدر [أباسعيد] سنان [بن ثابت بن قرة] الصابي لاختبار كل من يريد ممارسة الطب ، فلم يعد في قدرة أحد مزاوله هذه المهنة دون تعويض منه ، وفي ذات يوم جاءه شيخ حسن البزة مليحها ، فنهض سنان مرحباً به ، ولما أراد اختباره ومعرفته ما به دفع إليه الشيخ قرطاً سافيه دنائير وقال له : ما أحسن أن أقرأ ولا أكتب ، ولا قرأت شيئاً جملة ، ولي عيال ومعاشي دار دائرة ، وأسالك ألا تقطعه عني . فضحك سنان ، وأخبره أنه سيأذن له بممارسة الطب على شريطة ألا يداوى مريضاً بما لا يعلم ، وألا يشير بفصد ولا بدواء مسهل إلا لما قرب من الأمراض ، فقال الشيخ : هذا منهي مذكنت ، فلما كان اليوم التالي وفد على سنان شاب ذكي حسن البزة مليح الوجه ، فسأله سنان عن تلقى عليه علومه فقال : على أبي الشيخ الذي جاءك بالأمس ، فضحك سنان واشترط عليه ما اشترطه على أبيه (٢) .

• • •

أما هبة الله [بن ساعد] بن تليذ فكان شديد الجدد والوقار ، ولم يؤثر عنه أنه ضحك مع المفتي غير مرة واحدة فقط ، ذلك أنه حضر مجلسه ، وكانت

Bar Hebraeus ; Chronicle, P. 157. (١)

Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 175. (٢)

دار القوادير ، ببغداد بجرة في إقطاعه ، فحلها الوزير [يحيى بن هبيرة] دون علم الخليفة ، فلما أراد الشيخ الانصراف من حضرة المفتي عجز عن القيام لضعفه وكبره ، فسأله الخليفة عما به فقال : كبرت وفكسرت قواديري ، وكان هذا مثلاً يحتاج به أهل بغداد لمن عجز وبطل وتقدم به العمر ، فنحل المفتي من جريان هذه العبارة السوقية على شفقي الشيخ الوقور ، فتعقب الأمر وأعاد إليه دار القوادير [وزاد إقطاعاً آخر] ، ولما مات سنة ٥٦٠ هـ [كان ذكراً بحاله] وقد خرجت بغداد كلها تشيعه .

وكان المطيبون في بعض الأحيان يعانون المكائد في القصر ، من ذلك أن الطبيب البارع أمين الدولة أبو الكرم صاعد بن توما - من سرعان بغداد - قتل يوم الخميس ٢٨ جمادى الأولى سنة ٦١٨ هـ ، وقد برع في التضييد ، وكان ثقة في أعماله ، حكماً باراً خيراً ، عطوفاً على الفقراء حسن الوساطة ، قضى على يده حاجاتهم ، وكان هذا الطبيب مقرباً من الخليفة الناصر يجله ويوفره ، ويوكل إليه معالجة أهل قصره وحرمة ، وفي أخريات أيام الناصر ضعفت عيناه وكل إليه معالجته أهل قصره وحرمة ، وفي أخريات أيام الناصر ضعفت عيناه وكل إليه معالجته أهل قصره وحرمة ، وعجز عن النظر في القصر والإنهاء التي بصره وأدركه سهو في أكثر أوقاته ، وعجز عن النظر في القصر والإنهاء التي بيعت بها إلى وزيره ، فاستحضر صاعد امرأة ببغداد تدعى ست نسيم ، لا يفرق خطها عن خط الناصر شيئاً واستصحبها إلى القصر وأفضى إليها بالخبر ، فكان الخليفة إذا رغب في الكتابة كتب ما يمليه عليها ، كل ذلك والوزير [القمي] يظن أن هذه الكتب بخط الناصر الذي أخفى عنه ذهاب بصره ، وظل الأمر مكتوماً فترة من الزمن حتى اتفق معها أحد الغلمان واسمه تاج الدين رشيق ، حل أن يكتب ما يريدان حين يملئها الخليفة ، فأطاعته ، وبذلك كانت أوامرهما نافذة .

وفي ذات يوم كتب الوزير مؤيد الدين رسالة إلى الخليفة وجاءه رده فيه

اختلال بين ، فأنكر [القس] صدور هذا من الخليفة الناصر ، وشرع يقتضى الأمر سراً من أمين الدولة الذى أفضى إليه بنياً ذهاب بصر الخليفة وبجبهته نسيم ، وقصة الخصى وشيق وعلاقته بها ، وخبر الرسائل التى يكتبها وفق أمواتها دون علم الخليفة ، فتوقف الوزير عن العمل بأكثر الأمور الواردة عليه ، فحقت المرأة والخصى على أمين الدولة لإفشائه السر لأنه كان الشخص الوحيد الذى يقابل الوزير الذى وقف على السر المكتوم ، فاستأجرت المرأة والخصى أخوين هما ولداً فى الدولة اللذان تربصا للطبيب ذات ليلة فى بعض الطريق وهو يغادر القصر إلى داره ووثبا عليه وطمعاه بالخناجر ، فلما رأهما صاح وخذلوهما ، إنهما ولداً فى الدولة ، فعاد الشريران إليه وأجهزا عليه ، كما جرحا الخادم الذى يصاحبه ويحمل أمامه المصباح ، فضجت المدينة والقصر ، وحمل أمين الدولة إلى بيته جثة هامدة ودفن به ، وبعد تسعة أشهر من دفنه نقلوه إلى كنيسة مارتوماس ، ودفنوه مع أبويه وألقى القبض على قاتليه المجرمين ليلة مصرعه ، وشق بطنهما ، وصلبا على باب المذبح [المولى باب الغلة] حيث قتلاه (١) .

لم يقتصر أمر الرحلات على المسلمين وحدهم ، ذلك أن يعقوب بن صفلان الملقب المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، كان طبيب الملك العادل الأيوبي وقد أخذ إلى دمشق حيث ارتفعت حاله عنده ، وفى أخريات أيامه أدركه القرم ، ووجع المفاصل حتى قيل إن الملك العادل كان إذا احتاجه استدعاه إليه بمحفة يحملها الرجال (٢) .

(١) Bar Hebraeus; Chronicle, p. 449 f.

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٤٣ .

وفى حوالى سنة ٥٧٠ هـ [١١٧٤ م] هاجر من الغرب اثنان من اليهود هما يهودا وابنه سمويل الذى اتى عصا التسيار فى أذربيجان ، وأصبح طبيب آل بهلان وحكيم أمراء دولتهم وماليت أن أسلم (١) . أما يوسف بن يحيى بن اسحق القاسى فقد فر من وطنه حينما شرع عبد المؤمن فى اضطهاد اليهود والنصارى ولزامهم بالإسلام أو الجلاء من بلاد المغرب ، فرحل ابن يحيى إلى مصر ثم غادرها إلى حلب وماليت أن مضى عنها إلى العراق متاجراً ، ثم سافر إلى الهند ، ولما عاد ازدادت خبرته بالطب زيادة عظيمة وكان صديقاً حميماً للفقير صاحب تاريخ الحكماء ، وقد مات يوسف بن يحيى على يهوديته سنة ٦٢٣ هـ (٢) .

أما يوحنا بن ماسويه فقد خدم الخلفاء منذ الرشيد إلى المتوكل ، وكان لا يغيب قط عن طعامهم ، وكانوا هم لا يتناولون شيئاً من أطعمتهم إلا بحضوره ومن ثم لم تكن هناك أدنى كلفة بينه وبين المتوكل ، فكان الخليفة يداعبه فى رفق ولين ، وكانت فى يوحنا دعابة شديدة ، لا يتورع عن تناول الدين فى نكاته التى دونها الكتاب المسلمون ، فقد ذكروا أن قسيساً جاءه يشكو إليه فساد معدته ولم تجده نفعاً شتى ضروب الدواء التى وصفها له ، فقال له يوحنا : إن أودت أن تبرأ فاسلم ، فإن الإسلام يصلح المعدة ، وحدث أنه لما أسلم عيسى بن إبراهيم ابن نوح كاتب النسخ بن خاقان أن جاء يوحنا من القصر إلى داره حيث التى جماعة من الرهبان فقال لهم : أخرجوا من بيتي يا أبناء الخطيئة ، وأسلوا فقد أسلم المسيح الساعة .

وعلى الرغم من ثراء هؤلاء الرجال وتوهم الواسع الذى يتمتعون به إلا

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٧٧ .

(٢) القفطى : تاريخ الحكماء ، ص ٣٩٢ .

أن المسلمين كانوا يشعرون أنهم دونهم مرتبة وأقل مكانة ، ويتضح لهذا بأجل بيان من القصة التالية وهي أن الوزير [علي بن عيسى بن الجراح] وقع إلى سنان بن ثابت توقيعا يارسال جماعة من المطيبين وخزاة من الأدوية والشراب تجوب نواحي السواد من أرض العراق ، فوجد الحكماء أن جمهرة سكان « سرداء » و « نهر ملك » من اليهود فكتبوا يتساءلون عما إذا كان يؤذن لهم بالمقام فيهم وعلاجهم أو الانصراف عنهم إلى حيث يوجد المسلمون ، ومع معرفة سنان بأن الرسم في البيمارستانات قد جرى للسلم والذي إلا أنه بعث يسأل عما يفعل ، فكتب إليه علي بن عيسى « فهمت ما كتبت ، وليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب ، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به هو معالجة الناس قبل البهائم ، والمسلمين قبل أهل الذمة ، فإذا فضل عن المسلمين مالا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم (١) » .

ونشير هنا إلى أن يحيى بن جبرائيل عمير الدير الذي دفن فيه أبوه (٢) [وهو المعروف بدير مار جرجس بالمذائن] .

وكانت المنازعات تحدث بين الأطباء في بعض الأحيان ، من ذلك أن جرجيس السمي بالفيلسوف كما يقال للفراب أبو البياض ، كتب أحيانا عن سلامة بن دحون اليهودي يقول فيها (٣) .

إن أبا الخير على جهله يخف في كفته الفاضل

(١) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٩٤ .

(٢) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٤٢ .

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٤٨ .

عليه المسكين من شؤمه في بحر طملك ماله ساحل
ثلاثة تدخل في دفعة : طلعت ، والنفس ، والفاسل

ظلت علاقات العرب برعاياهم في ميدان الآداب والفنون علاقات طيبة قائمة على المودة خلال القرنين الأول والثاني للهجرة ، بل إن كثيراً من هذه المودة استمر بعد هذه الفترة ، ولقد أشرنا آنفاً إلى أن الحكومة اصطفت مهندسين وعمالا من غير المسلمين ، ونضيف هنا إلى ما سبق أن « قصير عمره » - وهو مسكن صيد أحد الأمراء الأمويين - قد نهض بزيته تقاشون لا يعرفون العربية .

لم يكن للدين دخل في معاملة الشعراء والمغنيين ، من ذلك أن حنينا المغني المسيحي الحيري كان من أقرب أصدقاء بشر بن مروان ، ويخصه كتاب الأغاني بست صفحات من صفحاته (١) ، كما أن « برصوما الزامر » طالما عرف أمام هرون الرشيد ، والأرجح أنه مسيحي الملة بدليل تلقيه بالقبطي ولأن اسمه اسم آرمي (٢) . وكان عثمان بن عفان يعطف على أبي زيد الشاعر النصراني (٣) . كما لحن ابن مشج أبو عثمان سعيد أحيانا للشاعر أبي ذناد اليهودي (٤) .

وكثيراً ما يرد في الأدب العربي ذكر نصراني نبه صيته بين المسلمين وأغنى به الشاعر الأخطل . وكان واحداً من اصطفاهم الخليفة يزيد بن معاوية لمناذمته

(١) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الأغاني ، ج ٦ ، ص ٧٢ .

(٣) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٩ .

(٤) الأغاني ، ج ١١ ، ص ١٠٢ .

في لونه وهم سرجون وقاسم بن طويل العبادي (١) ، ويقدر الشعراء حكم
الآخطل على الشعر ، رغم اتهامه ذات مرة بقبوله دنا من الخمر على سبيل
الرشوة (٢) ، وحدث حينما ذهب إلى الكوفة أن زاره الشعبي الاستماع إلى قريب
ودعاه لتناول الغذاء والشراب معه (٣) وهو القائل : إن العالم بالشعر لا يزال
إذا مر به البيت الجيد : أمسلم قاله أم نصراني .

وهذا قول يبلغ جادة الصواب رغم قول حماد الرواية (١) ، لا نسألوني عن
رجل قد حجب شعره إلى النصرانية .

وقد ذكر الخليفة هرون أن أعظم وأجل بيت في المديح والفخر بخليفة
هو بيت الآخطل الذي يقول فيه (٤) .

شمس العداوة حتى يستفاد لهم وأعظم الناس أحلاماً إذا قنروا

ويقال إن معاوية (وفي رواية أخرى ابنه يزيد) لم يكن ليتورع عن حمل
الآخطل على هجو أهل المدينة الذين كانوا كارهين له غاضبين عليه ، فأقدم الآخطل
على ما أمر به بينما أحجم غيره من الشعراء عن مهاجمتهم والنيل منهم ، يحملهم على
ذلك شعور ديني يمنهم من هجو قوم آووا النبي ونصروه (٥) ، ولولا هذه الحرية
التي كان يتمتع بها لقتل .

(١) الأغانى ، ج ٦ ، ص ١٢٨ ، ج ١٦ ، ص ٧٦ .

(٢) الأغانى ، ج ٧ ، ص ٤٠ .

(٣) الأغانى ، ج ٨ ، ص ٨١ .

(٤) الأغانى ، ج ٧ ، ص ١٦٥ ، ١٧٢ .

(٥) الأغانى ، ج ١٠ ، ص ٤ .

(٦) الأغانى ، ج ١٣ ، ص ١٤٧ .

ولقد أجمع جرير عبد الملك بعضاً من قصيدة له في مدح الحجاج (١) ، فلما
فرغ من إنشائها طلب الخليفة من الآخطل أن ينشئ واحدة على غرارها في
مدح أمير المؤمنين ، فوقف الآخطل وأنشد قصيدة أروع من قصيدة جرير
وأبعد منها في الفخار ، فقال الخليفة : أنت شاعرنا ومادحنا : أركبه ، غير أن
جريراً قال : يا أمير المؤمنين إن النصراني الكافر لا يعلو ولا يظهر على المسلم
ولا يركبه ، فأمن أهل المجلس على كلام جرير ، وإذا ذاك أمر الخليفة الآخطل
بالامتناع ، فامتنع (٢) .

وإن نفس الشعور بتفوق الإسلام ليتضح في جواب جرير على سؤاله :
أيها أشعر هو أم الآخطل فقال (٣) : إني أعنت عليه بتولية من سنه ، وكفر
من دينه ، وما رأيته في موضع قط إلا خشيت أن يبتلعني .

ويشير أحد الكتاب إلى أن ربيعة وقفت إلى جانب الآخطل وتعبت له
وأيدته في دعواه لأن كلاماً منافيه الفرزدق وجرير من مضر (٤) ، وربما
كانت الغيرة الدينية تكن وراء هذه المسألة وهي محاولة التقليل من شأن المسيحي
بالقول بأن شهرته راجعة إلى الكبرياء القبل وليست إلى الموهبة الشعرية ،
ويكاد شعره لا يختلف في تكوينه عن بقية شعراء المسلمين باستثناء بعض أبيات
قلائل سنشير إليها فيما بعد .

• • •

(١) وهي التي يقول فيها :

وقد صبرت نفسي يا ابن عقل
ولو لم يرض ربك لم يزل
إذا سر الخليفة نار حرب

(٢) الأغانى ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٣) الرزبان : الموشح ، ص ١٣٠ .

(٤) الرزبان : الموشح ، ص ١٣٨ .

محاطة فكيف ترى الخواجا
مع النصر اللائكة النضابا
رأى الحجاج أمها شهابا

ويقول عهد عمر إنه لا يجوز للذمين حفظ القرآن كما لا يجوز لهم أن يعلموه أبناءهم ، وقد نهى المتوكل سنة ٢٣٥ هـ المسلمين عن تعليم النصارى (١) ، وربما كان هناك شيء من الوجاهة ضد تعليم القرآن لغير المسلمين ، ذلك أن جماعة من الذمين سألت أبا عثمان المازني أن يطالع لهم كتاب سيبويه إملاء مائة دينار ، فرفض أبو عثمان العرض (٢) ، رغم تربته وإملاؤه ، فلما مضى أحد أصدقائه لمجادلته احتج أبو عثمان عليه قائلاً : إن في كتاب سيبويه ثلاثمائة حديث وكثيراً من الآيات القرآنية ، فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة .

وحدث بعد فترة قصيرة أن دعى للشول بحضرة الخليفة الواثق بالله لشرح بعض قواعد اللغة ، فامثل للأمر وتقدم الخليفة ألف دينار ، فعلق على ذلك بقوله : وهبت الله مائة فموضني عنها ألفاً ، ولست أجد في هذه القصة ما يدل على أن الشرع حرم على الذمين تعلم القرآن أو نهى عنه ، وإنما المنع لا يعدو أن يكون راجعاً إلى التقدير الشخصي .

والواقع أن ماسنه المتوكل ظل غير معمول به ، فقد درس كثير من الذمين على أيدي مدرسين وفتهاء مسلمين (٣) ، من ذلك أن حنين بن اسحق درس على يد الخليل بن أحمد وسيبويه حتى أصبح حجة في العربية (٤) ، وتتلذذ يحيى بن عدي بن حميد - ألقه رجال عصره في المنطق - على يد الفارابي (٥) ، ودرس ثابت بن قرة على محمد بن موسى الذي قدمه إلى المعتضد (٦) ، وتلقى بن جزلة

(١) الفريزي : المخطوط ج ٢ ص ٤٩٤ .

(٢) السيوطي : بنية الوفاء ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٣) الأغان ، ج ٨ ص ١٣٦ في الحاشية .

(٤) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ص ١٨٥ ، ١٨٩ .

(٥) ابن البري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٩٦ .

(٦) ابن البري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٦٥ .

علومه على يد علي بن الوليد من رجال المعتزلة ، وكان حسن الخط متمكناً من الأدب ، وتدل مؤلفاته وكتبه على عمق تفكيره وقوة معرفته ، وما لبث أن أسلم (١) [وعرف يحيى بن عيسى بن علي بن جزلة] ومات سنة ٤٩٣ هـ ، ولا يفتونا أن نشير هنا إلى أن روح التسامح هذه كانت توجد أحياناً بين المسيحيين ، فقد تلقى متى بن يونس المنطقي النسطوري علومه على يد أساتذة من السريان (٢) .

على أنه يمكن اتخاذ إبراهيم بن هلال مثالا لما قد يصير إليه الذمي من بلوغ أرفع المناصب في الدولة ، فقد تقلد إبراهيم الأحوال الجليلة فامتدحه الشعراء ، وعرض عليه [عز الدولة] بختيار [بن معز الدولة] البويهي أن يوليه الوزارة وإن أسلم فامتنع ، وكان إبراهيم بن هلال الصابي حسن العشرة مع المسلمين ، هنيئاً في ملعبه ، وكانت بينه وبين صاحب إسماعيل بن عباد والشريف الرضي ، مراسلات ومواصلات ومناحفات رغم اختلاف الملل وتباين النحل ، وإنما كان ينظمهم سلك الأدب ، مع تبدد الدين والنسب ، فكان الأدب وشيعة قربي غير منكورة ، وكان إبراهيم حافظاً للقرآن حفظاً يدور على طرف لسانه ، واعتاد أن يروي قصة موت أبيه هلال بقوله : جاءني أبو محمد المهلب معزياً به ، فن حين عرفت خبره في تقديمه مشرعة دارى الشاطية بادرت لنتيقه ، واستعفيت من الصمود ، فامتنع من الإجابة إلى ذلك وسعد وجلس ساعة يخاطبني فيها بكل ما يقوى النفس ويشرح الصدر ، ويصف والدي ويقرظه لي بقوله : ما مات من كنت له خلفاً ، ولا فقد من كنت عنه عوضاً ، ولما مات إبراهيم بن

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ص ٢٥٥ ؛ ابن خلكان : وفيات

الأعيان ، ج ٣ ص ٢٥٦ .

(٢) ابن البري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٨٥ .

حلال الصابي رثاء الشريف الرضى في شعره (١) ، وأتف البعض أن يرى شريف صابئاً فدافع الرضى عن نفسه بقوله إنه يكي الفضل فيه (٢) ، ويقال إن رسائل

(١) من لوله رثائه قصيدته الدالية :

أرأيت من حلوا على الأهواء
جبل هوى ، لو خرق البحر أغصان
ما كنت أعلم بل حلك في التوى
بعدا ليومك في الزمان فإنه
أرأيت حبيب خبا ضياء النادى
من ولعه متساج الإلهام
أن التوى يعلو على الأطواء
أفدى العيون وقت في الأعضاء

(٢) كان الرضا من الشريف أمرا غير منكور ، ومداقته لإبراهيم بن هلال فوق كل شبهة ، وليس أدل على محبة الخاصة لصابي أن مرور الأهوام على موته لم يبدل مكانته في يد الشريف فيقول له وقد مر بقره :

لا بد للفرقاء أن يتزابلوا
أنسى وعطلى السبك نوازع
وأفود من مبنى السمع ولو خلت
ولل من أروع مراني الشريف لصديقه حلال الصابي مرثية البائية التي أنشدتها - هي

الأخرى - وقد مر بعد سنوات من بعده ، فاستمره فقال :

أبسم فسر بالجنيسة أنا
مررت به فاستمررتا رسوما
وما لاح ذاك القرب حتى تحلبت
قرنا إليه من ظهور جسادنا
ولما تجامعنا البكاء ولم نطق
أقوله لركب واحد تخرجوا
أفقا به تسمى الندى والدنيا
كما استمررت الروض الطلاء الجوازي
من الدمع أو شال ملآن الأمانيا
لكفكت بالأيدى الدموع الجوازي
عن الوجد إنلاما مذكونا البواكي
أريكم به فرعا من المجد ذوايا

ألا أيها القبر الذي ضم لحده
هل ابن حلال منذ أودى كهمدا

خلا بعدك الوادى الذي كنت أنه
رست بعظمك الدهر بك ضرورة
وطاوعت من رام انتزاعك من يدى
وأصبح نمرود النواذب بأديا
ومن ذا الذى يندو بما ساء راضيا
ولو أجد الأعوان أصبحت حاميا =

الصابي الرسمية وإخوانياته من أحسن ما كتب في زمانه ، ويترجم له ياقوت في أربع وثلاثين صفحة من معجمه (١) .

وفي سنة ٢٨٥ هـ مات بشر بن هرون النصراني الكاتب وكان شاعرا هجاء خبيث اللسان ، وضع ما كان هناك من الكراهية ضد النصارى وغيرهم إلا أن هذه الكراهية لم تكن قوية ولا عامة (٢) ، بدليل ما نراه من أن واحداً من المؤرخين يرى أنه من الجدير أن يسجل خبر موت رجل مثل هذا ليس بالخطير ولا الذى يعتد به .

أما رواية ابن رشيح عن الأخطل فتختلف اختلافاً كلياً في الروح عما جاء في كتاب الأغاني ، وهي توضح كيف أن الدين تحول إلى تعصب .

كان الأخطل من شعراء العصر الثاني البارزين ، وقد مكنته مقدرة الشعرية من أن يرقى فيلأزم عبد الملك بن مروان الذى أركبه ظهر جرير وهو المسلم التقي ، ويقال إن الداعى له على ذلك الأمر ما كان بين الشاعرين في حضرته من المنافسة الشعرية ، أما الشاعر - عليه لعنة الله - فلم يتورع عن الجاهرة بالنيل من الإسلام والتحقيق من شأو المسلمين فقال :

ولست بصائم رمضان طوعاً
ولست بآكل لحم الاضاحى

وطاشت كعبا بهر الحطب جانبي
رنيك كن أسلوبك فازدنت لوعة
وأعلم أن ليس البكاء بنافع
عليك ولكنى أمن الأمانيا
فألقى على ظهري وجع زمانيا
لأن المرائى لا تحمد المرازيا

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، ج ١ ، ص ٢٢٤ ؛ أبو الحسن ، النجوم ، ج ٢ ، ص ٢٤ .

ص ٥٤ .

(٢) أبو الحسن : النجوم ، ج ٢ ، ص ٢٤ ؛ أبو الحسن ، النجوم ، ج ٢ ، ص ٢٤ .

ج ٤ ، ص ١٧٣ .

ولست بزاجر عنا بكورا
ولست مناديا أبداً بليلاً
ولكني سأشربها شمولاً
إلى بطلحاء مكة للصبح
كثل العير : حتى على الصباح
واسجد قبل مبلغ الصباح

ويقول ابن رشيقي (١) الفيرواني في كتابه العمدة : إن هذه غاية عظيمة ومثلة قريية ، حلت من المساحة في الدين على مثل ما تسع ، والماوك ملوك برعهم . . . وهجا الانصار ، ولولا شعره لقتل دون أقل من ذلك . وقد ورد عليه جرير أقبح رد ، وتناول مالا يجوز مع مثله علوى فضلاً عن نصراني . . . وعبارات ابن رشيقي هذه تدل على روح جديدة كل الجدة ، لما فيها من قسوة في القول لم تظهر من قبل ، كما أن الكبرياء الديني جعله متفتح الأوداج ، ولم يحمله على اصطناع المرح في كتابته ، وإلا لرأى تفاعلة تسمية هذه العبارات البريئة مبعوماً على الاسلام ، فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على العزلة الفكرية التي ابتلى بها الاسلام ، كما أنها ظاهرة تدل على أن الناحية الفكرية كانت آخذة في التدهور .

كانت الترجمة الخطوة الأولى في قيام الفلسفة والعلوم الإسلامية ويلاحظ أن أغلب قلة الكتب اليونانية والبريانية إلى العربية كانوا من النصارى ، ومن أقدمهم « ستيفسان الكبير » الذي استجاب لحالة حفيد معاوية (٢) فترجم ما ترجم من الكتب المعروفة ، كما اصطنع المنصور والمأمون — على وجه الخصوص — جماعة اقتطعت للترجمة دون سواها من الأعمال ، ويقال إن أبناء موسى الثلاثة — وكانوا من مشجعي الحركة العلمية — كانوا يدفعون خمسمائة دينار شهرياً للكتب المترجمة (٣) .

(١) ابن رشيقي : العمدة ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٢) المهرست ، ص ٢٤٤ .

(٣) المهرست ، ص ٢٤٣ .

وقد يكون من العسير أن نبالح في تقدير أهمية بعض الأشخاص أمثال حنين ابن اسحق وثابت بن قرة ، بيد أن عملهم لم يكن أدبياً ، إذ استهان بهم فقهاء اللغة ونحوثوها ، وقد أورد ياقوت نقاشاً بين أبي سعيد الحسن بن علي السيرافي وبين منى بن يونس ، وفيه يتكلم عن رجال ترجعوا لغة م فيها ضعفاء ناقصون وبين أخرى م فيها ضعفاء ناقصون وجعلوا تلك الترجمة صناعة (١) . ونفصح بترجمة أخرى م فيها ضعفاء ناقصون واعتقاد العربي بتفرد لغته بالروعة دون سائر اللغات ، إلا المحاورة بأكملها عن اعتقاد العربي بتفرد لغته بالروعة دون سائر اللغات ، إلا أن ذلك لم يحل بين كتاب السير والمؤرخين وبين الترجمة لهم ، وحفظهم أسماء مؤلا. الرجال على الرغم مما قد يرمون به من نقص في اللغة العربية .

وحينما تنازع المختار المعروف بابن بطلان (+ ٤٥٥ = ١٠٦٣ م) مع ابن رضوان كتب رسالة في التهجيم عليه مشيراً فيها إلى جهله بما يدعيه من علم الأرائل (٢) ، وعلى أية حال فإن هذه القصة تربنا أنه لم يكن ثمة حائل يحول بين تهجم أحد من النصارى على أحد من المسلمين ، وجعل الاثنين في مرتبة واحدة .

وقد رأى ابن خلكان أن شعربة الله بن تليذ من الشعر الذي يستحق أن يقتبس منه رغم شدة ياقوت في نقده ، هذا على الرغم من أن شعربة الله لا يرقى إلى مرتبة نشره في الصنعة ، وعدة المقرئ كلا من اسماعيل اليهودي وابنته كسمونه من الشعراء الجديرين بالإشارة (٣) . كذلك نرى في إسبانيا أن المنصور — المغني اليهودي — قد ناب عن الخليفة في استقبال زرياب المغني الفارسي (٤) .

(١) ياقوت : معجم الأديباء ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٢) ابن البري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٣١ .

(٣) المقرئ : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

(٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

وعلى الرغم من أن الكتاب المسلمين قلما يفتون بالاهتمام بما لا يمت إلى الإسلام، إلا أن هناك ما يدل على خروجهم على هذه القاعدة، وينفرد كتاب البيروني عن الهند - دون سائر الكتب في هذا المضمار - إذ يعالج فيه البلاد والسكان وعاداتهم ودياناتهم وفلسفتهم، كما كان ابن حزم الأندلسي (١٠٦٤هـ = ١١٦٤م) ملأ بالإنجيل واللاهوت المسيحي إماما تاما، وعرف ابن خلدون شيئا غير قليل عن الإنجيل وعن التنظيمات الكنسية، واستعان هذه المعلومات في مقدمته لدراسة التاريخ، كما كان التقويم أحد المواضيع التي استرعت الانتباه، فترى الدقة النامة في معالجة البيروني للنظم المختلفة لتوقيت الزمن في كتابه وقانون مسعودي، وكان القلقشندى يرى ضرورة معرفة الكاتب بأعياد النعمين الدينية، بل لقد كان هو ذاته ملأ غاية الإلمام بالأعياد والنقص المتعلق بها وبالعادات المرتبة فيها، من ذلك مثلا أنه يعرف البحث عن بيت الخيرة قبل عيد الفصح، وهو يأذن لنفسه - في معرض الحديث عن أمثال هذه الأمور - أن يكون متقبا قويا، ونرى المقرئ أكثر تفصيلا في صدد كلامه عن أعياد النصارى واليهود، فيصف الفرق المختلفة، ويذكر ثبنا بأسماء بطاركة الإسكندرية كجزء حيوي هام من تاريخ مصر، ويأتى بنبذة عن تاريخ المسيحية واليهودية، أما الفزويني فيصف التقويم في كتابه عجائب المخلوقات، كما نرى لذة المسعودي الذاتية تذهب إلى ما وراء حدود الإسلام فيورد في كتابه التنبيه والإشراف قصة الترجمة السبعينية للتوراة، ويلخص تاريخ القسطنطينية مع تعداد الجامع الكنسية، ويورد تفصيلا دقيقا رانما عن فرق المراطقة والمذاهب المختلفة وعن تضارب الفقه المسيحي والفقهاء المسيحيين.

ولقد كتب المسيحيون الأوائل كتبهم بالسريانية أو القبطية غير قاصدين أن يشاركون المسلمين في الاطلاع عليها، فخرج سويرس بن المقفع الأشمونيني

على الأسلوب الأدبي إذ كتب بالعربية الدارجة التي يتكلمها المصريون في زمنه، وبذلك أَرْضَى كبرياء الأدباء المحدثين. وقد عمل النصارى على حفظ كتبهم مستغلا باستعمالهم الرسم السرياني والقبطي في كتابة مؤلفاتهم العربية، ثم أخذ المسيحيون واليهود في الكتابة بالعربية إلا أن مؤلفاتهم كانت إلى حد بعيد بعيدة عن الأسلوب الأدبي، وترجم سديه، القانون إلى العربية فلم يكثر به أحد من المسلمين، ولا بد من أن المقرئ قد اعتمد على كتب وضعها الذميون، بيد أنه كان أحرم من أن ينص على أسماء أصحابها؛ وكانت للمسعودي معرفة بكتب النصارى، فقرأ يثني على كتاب قيس الماروني، [في التاريخ الذي انتهى فيه إلى خلافة المكتنن] وكتاب أثناسيوس [الراهب المصري] الإسكندري، كما يمتدح كتابا لأبي زكريا الكسري، وآخر من تأليف أحد السريان واسمه أبو زكريا أيضا (١)، وهذا أمر غير مألوف، إذ جرى العرف والمادة على تجاهل الكتاب المسيحيين، على أن كلاما من المكين وابن العبري يحظى بشهرة فائقة في الغرب أكثر منها في الشرق.

وإن كتاب الدين والدولة لعلي الطبري الذي اقتبس فيه كثيرا من الإنجيل ليعتبر نسيج وحده، لأنه دفاع عن الإسلام من نسيج رجل جبأ المسيحية واعتنقه، ومع ذلك فن للمسير أن نتصور أنه من الشهرة بمكان إلا عند أولئك الذين يعرفون شيئا عن الإنجيل.

وهناك كتاب فريد في باب وضع الكندي، قيل سنة ٣٠٠ هـ بقليل، ومنها يكن من أمر المؤلف فإنه يكتب بحرية عظيمة ويوغل في قده للإسلام إذ يندد بفكرة الجهاد، ويسخر من تقاليد الحج في مقارنته لإياها بالشعائر

(١) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ١٠١ - ١٠٢.

الهندية ، وهو ينتقد أمهات المؤمنين ، ولعل أبرز ما فيه انتباهه خطبة للخليفة يهاجم فيها مداهنة المنافقين في المسائل الدينية .

ولقاضي حران رسالة عن ديانة الصابئة ترجمت ترجمة دقيقة إلى العربية بأمر علي بن عيسى (١) ، ويقال إن الأصمغ بن عبد العزيز قرأ الكتب المسيحية بمساعدة أحد الشمامسة ليعرف عما إذا كانت تحوى طعنًا في الرسول أم لا (٢) .

وكثيراً ما حوت كتابات المؤلفين - لا سيما الجغرافيين - حقائق عجيبة عن الذميين ، ويوجد [في قرية مبرون من قرى] صفد مغارة تتجمع فيها المياه مرة في كل سنة ، فيجتمع اليهود يومئذ وينزحون الماء إلى الأماكن القاصية والبلاد البعيدة ؛ ويزعم البعض أنه إذا اجتمع حشد كثيف من الناس في كنيسة معينة من كنائس الناصرة ، وعملوا سماعاً ، تفصّد أحد أعمدتها بالعرق حتى يلبس هذا العرق (٣) . وتوجد في مصر كنيسة للروم [في قرية يقال لها بدرسانة العرا] ينزل الناس إليها عشرين درجة حيث يوجد سرير ، وتحت السرير رجل ميت مشدود في قطع ، وفوق السرير وعاء كبير من المرمر ، في جوفه باطية زجاج ، في جوفها فتيلة نحاس بحoque ، فيأتى قندلفت الكنيسة ويضع فتيلة كتان في جوف الفتيلة النحاسية ، ويصب عليها الزيت ويشطها ، وسرعان ما تمتلئ الباطية الزجاجية بالزيت حتى يفيض وينصب في الجرة الزجاجية ، فيعمد قيّم الكنيسة إلى أخذ هذا الزيت الذي يظل يسيل على الدوام ، ويسرج به قناديل الكنيسة ويبيع الفائض منه لينفق على نفسه وعلى من معه من خدم الكنيسة ، وقد اختبر

(١) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٢ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٧٥ .

أحمد - بن يوتق ٣٣ - هذا الأمر وتحقق من ذلك بنفسه ، وذكر أنه إذا أخرج البيت من تحت السرير انطفأت النار ولم يفيض الزيت (١) .

• • •

لقد حوفظ على عهد عمر من ناحية واحدة ، تلك هي أنه حرم على النصارى أن يضيفوا إلى أسمائهم كلمة الدين ، وسمح لهم بأسماء غيرها كأمين الدولة . ومهما يكن الأمر فم رجل مسلم لم يتنكف أن يستعمل الأفكار السياسية في معرض الهجوم السياسي إذ قال : (٢)

تنصر فالتنصر دين حق عليه ذماننا هذا بدل
وقل بثلاثة عزوا وجلوا وعطّل ما سوام فهو هطل
فيعقوب الوزير أب وهذا العزيز ابن ، وروح القدس فضل

(١) ابن رسته : الأملان النبوة ، ص ٨١ .

(٢) ابن الأثير ، سنة ٥٣٨٦ .

الفصل الثاني عشر

الأسس الدينية

من المتفق عليه تاريخياً أنه ورد في الحديث النبوي ، لا يجتمع دينان في بلاد العرب ، مما حمل عمر بن الخطاب على طرد جميع اليهود والنصارى من شبه الجزيرة العربية باعتبارها دار الإسلام دون سواء من الأديان ، وطبيعي أن هذا التصرف منه مبالغ في تنفيذ حرفية الحديث ، هل أن ذلك لم يؤد قط إلى إخراج الذميين من بلاد اليمن ، بدليل ما يورده الهمداني من الإشارة إلى وجود مانتي يهودي في إحدى بلدان غربي شبه الجزيرة (١) . أما الحجاز فقد خلت من الذميين نتيجة إخراجهم منها ، رغم أن هذا كان مناقضاً لخطة الرسول وآراء بعض كبار الفقهاء من أصحاب المذاهب ، ولم ينفذ على الدوام .

نزل أهل الذمة في حياة النبي المدينة ومكة وخيبر واليمن ونجران ، بل إن هناك نصرانياً اسمه « موهب » كان يسكن مكة ذاتها (٢) ، ولما جاء عمر حرم دخول المدينة على الأسرى الذكور البالغين من غير المسلمين ، ولم يستثن من هذا التحريم سوى أبي لؤلؤة ، استجابة لطلب المغيرة بن شعبة ، فقد كان أبو لؤلؤة صانعاً ماهراً (٣) . وتدل الظواهر على تردد النبطيين على المدينة المنورة بين آن وآخر ، بدليل الأمر القاضي بأخذ نصف العشر ممن يتاجر منهم مع المدينة (٤) . وليس هناك من شك في أن الشاعر النصراني أبا زيد كان يتردد

(١) الهمداني : صفة جزيرة العرب ، ص ١٥٢ ؛ الثاقبي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٢) الصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ ؛ الثاقبي : الأم ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

(٣) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

(٤) الثاقبي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ ؛ المقرئ : الحط ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

على يثرب لأن عثمان [بن عفان] كان يدينه إليه ويجلسه إلى جواره (١)؛ ونعني من الأغاني أن حنين [بن بَلْعُوع] منقح الحيرة النصراني قد أقام في المدينة (٢)، ولما عهد معاوية بن أبي سفيان إلى ولده يزيد بقيادة الحج استصعب يزيد معه في سفرته إلى مكة أبا الحكم النصراني (٣)، كما بعث عبد الملك أحد المهتمسين الروم لعمل الضفائر وردد الردم بمكة عقب أحد الفيضانات (٤). وفي سنة ٨٧ أو ٨٨ هـ أرسل الوليد [ابن عبد الملك بن مروان] ثمانين صانعاً من الروم والقبط لإعادة بناء مسجد الرسول، ويقال أيضاً إنه كتب إلى إمبراطور بيزنطة في طلبهم (٥) لتحصينه [فبعث الإمبراطور إليه بأعمال فيفساء وبضعة وعشرين عاملاً] ونثر في أوراق البردي على إشارات كثيرة إلى العمال الذميين الذين عملوا في إقامة المساجد وتعميرها.

وفي الميزان للشعرائ ما يشير إلى أن أبا حنيفة أذن لأحد الكفار بدخول المسجد الحرام، كسافر، بينما نهى الأئمة الثلاثة الآخرون عن دخول غير

(١) الأغاني، ج ١١، ص ٢٤.

(٢) الأغاني، ج ٢، ص ١٢٢.

(٣) ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء، ج ١، ص ١١٦.

(٤) حدث في زمن عبد الملك بن مروان أن ذهب السيل بأئمة الحجاج وأحاط بالكعبة، فقال الشاعر:

لم تر غسان كيوم الإثنين أكثر عزونا وأبى لقين
لأن ذهب السيل بأهل المصريين وخرج الخجسات بسين
شوارفاً في الجبلين بزلين

فكتب عبد الملك إلى عامله على مكة يأمره بعمل ضفائر الدور الشارعة على الرادى وضفائر المسجد وعمل الردم على أفواه الكهك لتحصين دور الناس. راجع في ذلك كتاب فتوح البلدان للبلاذري، ص ٥٤.

(٥) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٧؛ ابن رسته: الأملال النبوية، ص ٦٩.

المسلمين إياه نهياً بأننا (١)؛ على أنه جاء في كتاب الأم، أنه لا يحرم على ذي المرور بالحجاز على ألا يقيم ببلد من بلدانه أكثر من ثلاث ليال على أن يكون ذلك مقام مسافر، فإذا وافق هذا المسافر منيته وهو بمكة دفنت جثته خارج مكة، وإن مات بغيرها من مدن الحجاز دفن حيث مات، وإذا مرض وخيف عليه التلف إن حمل أو خيفت زيادة مرضه ترك حتى يطيق الحمل ثم يحمل (٢).

• • •

أما من ناحية المساجد فقد رأينا أن البنائين النصارى كانوا يعملون في بنائها وترميم عمارتها، وما ورد في هذا الصدد أن ملك النوبة [زكريا بن برقي] أرسل لعبد الله بن سعد بن أبي سرح منبراً وأرسل معه نجاره واسمه بقطر من أهل دندرة ليضع المنبر في جامع عمرو بن العاص (٣).

وفي العصور الأولى من الإسلام كان للسيحيين الحرية التامة في دخول المساجد رغم منعهم من ذلك في بعض الأحيان، ولعلنا قد لاحظنا في كتاب الحكم لقبيلة بكر بن وائل في المسجد (٤)، ويبدو أن خالد بن مهاجر فك بابل أنال في جامع دمشق وهو خارج من مجلس معاوية (٥)، وحدث أن طلبت سفارة من لندن إمبراطور الروم الإذن بزيارة مسجد دمشق فأجيبته إلى ملتصبا، ومر رجالها في الصحن حتى دخلوا من الباب المواجه للقبلة فلما صعدوا أبصارهم في القبلة خرو وتيسهم مقشياً عليه فحملوه إلى داره (٦)، وما رمى به الوليد بن عقبة وإلى

(١) الشعرائ: كتاب الميزان، ج ٢، ص ١٦٢.

(٢) الشافعي: كتاب الأم، ج ٤، ص ١٠٠.

(٣) المقرئ: المخطوط، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٤) الأغاني، ج ٢، ص ١٧١.

(٥) الأغاني، ج ١٥، ص ١٣.

(٦) ابن عساکر: تاريخ دمشق، ج ١، ص ٢١٠.

الكوفة أنه منح أبا زيد النصراني دارا (كانت لمسلم بن عقيل) على باب مسجد الكوفة ، فكان أبو زيد إذا ذهب إلى الوليد شق الجامع إليه ، وتبالغ القصة فتزعم أن أبا زيد اعتاد قضاء الليل بصحبة الوالي ، فإذا كان الصباح شق المسجد وهو سكران (١) .

وأمر عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري بإحضار كاتبه إلى المسجد فاعتذر أبو موسى عن إجابة هذا الأمر لأنه يستعمل كاتباً نصرانياً ، فقبل الخليفة عنده بطبيعة الحال (٢) .

أما أصحاب المذاهب فقد اختلفوا فيما بينهم في دخول الذميين المساجد ، فنهى مالك وأحمد بن حنبل عن دخولهم إياها مهما كانت الظروف ، أما أبو حنيفة النعمان فيجوز دخول غير المسلم إلى الحرم والإقامة فيه مقام المسافر لكن على ألا يستوطنه ، أما غير الحرام فيدخله بغير إذن أما الشافعي فيقول إنه لا يجوز للذميين دخول المساجد إلا بإذن من المسلمين (٣) .

والظاهر أن الذميين في عصور الإسلام الأولى كانوا يتحاضرون إلى القاضي بالمسجد ، فالمتواتر أنه لما تولى خير بن نعيم القضاء بمصر من سنة ١٢٠ هـ حتى ١٢٨ هـ كان يجلس في الجامع للفصل بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج فيقضى بين النصارى ، وكان غيره يقضون بين المسلمين في دورهم ، ويقال إن أول من أخذ المسيحيين إلى المسجد هو محمد بن مسروق (٤)

(١) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٢) Ghazi : "An Answer to the Dhimmis, p. 388. ابن تيمية :

عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٣) الثعراfi : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٤) الكندي : القضاء والولاية ، ص ٣٥١ ، ٣٩٠ .

التي ول القضاء من سنة ١٧٧ - ١٨٤ هـ ولا يستطيع الإنسان أن يظن أن المؤرخ
قد أخطأ فيما أراده عنه بهذا الصدد ؛ وليس من المستبعد أن محمداً في عمله هذا
كان مجبوراً بغيره ، وأن هناك من القضاة من فعل قبله مثل فعله ، لكن كراهية
القرم إياه وتحاملهم عليه دعيتهم للانتقاص منه وذم كل عمل يأتيه واعتباره
معياباً ، وإذا كان بكام ، كبير نصارى بورة زمن المأمون - لم يدخل الجامع إلا
أنه كان يمضي أيام الجمعة في موكب حافل إلى باب المسجد ثم يدع هناك رسوله
ليصل بالناس (١) .

وفي سنة ١٧٢ هـ تنكر أحد النصارى في زى مسلم ودخل مسجد الظاهر
بالقاهرة وحاول حرقه ، على أنه ليس هناك ما يظهر منه أن الأمر كان يسترعى
منه التنكر على هذه الصورة ليتمكن من الدخول (٢) .

• • •

أما فيما يتعلق بالفدية فقد تألف العرب في الصحراء على أن تكون دية
القتيل قدداً ، ثم تقل العرب معهم هذه العادة إلى البلاد التي فتحوها وبالفوا في
نشرها حتى شملت الذميين ، وليس بين أيدينا ما نستدل منه على ما كان واقعاً
بالفعل . إذ المسألة موضع تضارب وكل رواية لها ما يناقضها ، بل إن
المذاهب الفقهية ليخالف بعضها البعض الآخر مخالفة كبيرة في هذه الناحية ،
والبيان فلائيل .

ويقال إن كلا من النبي (٣) وعمر بن الخطاب أباح دم المسلمين الذين يقتلون

(١) Eutychius, Hist., Vol. 2, p. 434. أفتشوس : نظم الجوهري ،
ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٢) القرطبي : المحط ، ج ٢ ، ص ٥١٤ .

(٣) النصبة التي يشير إليها المؤلف هي أن رجلاً من مسلمين قتل ذمياً ، فلما رفع ذلك إلى
الرسول قال : أنا أحق من أوفى بنفسي ، ثم أمر بقتل المسلم ؛ وبهذا الرأي أخذ أهل المدينة .

النصارى قيمة ، والمأثور عن الرسول أنه أشار إلى أن من قتل ذمياً فلن يشم رائحة الجنة وإن راحتها لنشم من مسيرة أربعين سنة . وإن يكن على بن أبي طالب قد قال : لا يقتل مؤمن بكافر ، وقد دعاه إلى هذا القول وجود فكرة ضد قتل أحد المسلمين لقتله ذمياً ، ولم يطالب بذلك من الفقهاء سوى أبي حنيفة (١) ، ويقول أحد المؤرخين النصارى إن عمر بن عبد العزيز نهى عن ذلك ، وإن جاء في الأثر أنه أمر بمثل هذا التنفيذ (٢) .

كذلك ليس هناك اتفاق بشأن مبلغ معين من الفدية ، إذ نرى أن كلاماً من أبي بكر وعمر وعثمان طالب بها كاملة غير منقوصة كما في حالة المسلم تماماً ، وواقفهم في هذا الرأي فيما بعد أبو حنيفة ، أما مالك بن أنس فيقول إن فدية الذي نصف ما يدفع فدية للمسلم سواء أكان ذلك القتل عمداً أو خطأ ، على حين أن الشافعي يقول : إن دية الذي قتل المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، ويقول أحمد ابن حنبل : إن كان النصراني عهد وقتله مسلم عمداً فديته كدية المسلم ، وإن قتله خطأ فديته النصف أو الثلث ، فإذا كان القتل امرأة كناية أو مجوسية فيقول أبو حنيفة ومالك والشافعي إن دياتهم على النصف من ديات رجالهم لافرق بين العمد والخطأ ، وقال أحمد : على النصف في الخطأ ، وفي العمد كالرجل الكتاني أو المجوسي على سواء ، على أن دية المجوسي عند أبي حنيفة كدية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، أما مالك والشافعي فيقولان إن دية المجوسي ثمانمائة درهم في العمد والخطأ ، أما أحمد بن حنبل فيطالب بثمانمائة دينار في حالة الخطأ ، وبألف وستمائة في حالة العمد (٣) .

(١) صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١١٩-١٢٠ ، وفي ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Anonv Chronicle, Vol. I, P. 107. (٣)

(٤) روضة الأئمة في اختلاف الأئمة ، ج ٢ ، ص ١٣

والواقع أن بعض هذه الاختلافات بين آراء الفقهاء يمثل الاختلاف الإقليمي للعادات ، ويرجع بعضها الآخر إلى تغير قيمة العملة .

ويقال إن الفدية زمن الرسول كانت ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم للمسلم ، ونصف هذا القدر عن الذي المقتول ، أما في أيام عمر فكانت ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم أو مائة بعير أو مائتي رأس من الماشية أو التي رأس من الغنم أو مائتي ثوب بما فيها العباءة والقميص والسر اويل ، بينما بقيت الدية ثابتة فيما يتعلق بالذمى .

أما الشافعي فيرى أن دية الذي قتل دية المسلم ، أي أربعة آلاف درهم وهي تعادل نصف الدية التي كانت تؤخذ زمن النبي ، أما عمر بن عبد العزيز فقد جعلها خمسة آلاف درهم ، وهي نصف الفدية التي كانت تؤخذ أيام عمر بن الخطاب ، هذا إذا اعتبر أن الدينار يساوي عشرة دراهم ، ونستدل من هذا على أن دية الذي كانت على الدوام نصف دية المسلم ، ولما كان الأئمة يختلفون فيما بينهم في تقدير المبالغ فقد نشأت الاختلافات الجمة (١) .

وهناك مسألة واردة في كتاب الأغاني تزيد الأمر تعقيداً ، تلك هي أن معاوية ابن أبي سفيان قرض على بني غزوم دفع إثنى عشر ألف درهم فدية لابن أنال ، فدفعوا نصفها لبيت المال واحتفظ الخليفة بالنصف الثاني لنفسه ، وقد كانت هذه هي العادة المتبعة فيما يتعلق بفدية الذي إذا كانت تدفع قسداً ، وظل المسلمون على هذا المتوال حتى تنازل عمر بن عبد العزيز عن نصيبه ، أما بيت المال فقد ظل يأخذ نصف الدية وأعطى به ستة آلاف درهم (٢) . ويرد في مكان آخر

(١) سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٨

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣

أن معاوية وضع نصف فدية الذي في بيت المال (١)، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن نضمنه لحل هذه المسألة هو أن الدية كانت في بداية الأمر تدفع بالتمام كاملة غير منقوصة، فدخل نصفها فقط بيت المال، ذلك لأن معاوية لم يوجد أى تفرقة بين ما هو خاص به وبين ما هو من بيت المسلمين، ثم حدثت الحكومة بعد ذلك إلى التنازل عن حقها ولا زال بنو قراية القليل يستحذون على نصفهم وقد ارتضى الفقهاء هذه العادة فقررروا أن تكون دية الذي التقسدية نصف دية المسلم.

على أن رأى القائل بأن المسلم لا يقتل لقتله ذمياً لم يكن متبعاً على الدوام، ويلاحظ أن السبب الذي من أجله التحق أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين بخدمة نور الدين زنكي يرجع إلى أن شيركوه كان قد قتل نصرايياً من أصدقاء أمير تكريت، فهرب فراراً من العواقب المترتبة على ذلك القتل (٢). ولما قتل المطيب أمين الدولة سنة ٦١٨ هـ قتل قاتلاً حالماً ألقى القبض عليهما، ومثل بهما في البقعة التي فتكا فيها بالطبيب (٣).

وإذا قتل رجل من المسلمين في أرض أهل الذمة التزم ذميها بديته إذا لم يعرف قاتله أو لم يستطع القبض عليهم (٤).

ويرى مالك أنه لا يجب كفارة في قتل الذي إن كان قتيلاً الخطأ، أما الفقهاء الثلاثة الآخرون فقالوا بوجوب الكفارة في قتل الذي على الإطلاق (٥).

(١) كتاب الأم للشافعي ج ٧، ص ٢٩١.

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 330.

(٣) Ibid., p. 449.

(٤) ابن عساكر: تاريخ دمشق ج ١، ص ١٧٩.

(٥) الشرائع: كتاب الليزان ج ٢، ص ١٢٩.

ولو أن ذمياً حملت فجنى عليها جان، فالقت جنيماً ميتاً كانت فيه دية جنين نصرانية وهي عشر دية أمه، أما إذا كانت المرأة زوجة مسلم، فالدية هي ذات دية جنين حرة مسلمة (١).

• • •

أما فيما يتعلق بالردة فالفقهاء متفقون على أن الموت جزاء الردة عن الإسلام، ولم في ذلك متمسكون بالحديث القائل بقتل من بدل دينه، ويصرّ البعض على قتل المرتد مهما كانت الظروف التي دعت إلى وده، على حين يرى البعض الآخر أن يستتاب، فإن استتاب ولم يصر على وده لم يجز فيه القتل، وهناك قصص مختلفة واردة في شرح المعنى الأخلاق لهذا الحكم، فقد حدث أن أسامة بن زيد قتل رجلاً بعد أن قال: لا إله إلا الله، ودافع أسامة عن نفسه بأن الرجل لم يقلها إلا خوفاً وفرقاً من السلاح، فسأله الرسول: «ملا شققت عن قلبه؟»، وهناك قصة أخرى تشير إلى أنه عند فتح تستر، لحق أحد المسلمين بالمشركين، ثم أخذه قومه فقتلوه، فقال عمر: «ملا أدخلتموه بيتاً وأغلقت عليه باباً، وأطعمتموه كل يوم وغنيماً، واستتبتموه ثلاثاً، فإن تاب وإلا قتلتموه؟»، وحدث أن معاذاً دخل على أبي موسى الأشعري وعنده يهودى أسلم ثم ارتد، فاستتابه أبو موسى شهرين فلم يتب، فأكان من معاذ إلا أن ضرب عتق اليهودى (٢).

وانفق الأئمة على قتل المرتد عن الإسلام، بيد أنهم يختلفون حول المدة التي تنفذ بعدها الحد فيه، فيقول أبو حنيفة إنه يجب قتله في الحال، ولا يتوقف

(١) الشافعي: كتاب الأم ج ٦، ص ٩٦.

(٢) أبو يوسف: الحراج ص ١٠٩ وما بعدها.

على استتابته ، وإن يكن بعض أتباعه يرون أن يمهل ثلاثة أيام ؛ ويقول مالك : إن المرتد يجب أن يستتاب ، فإن تاب في الحال قبلت توبته ، وإن لم يتب أمهل ثلاثة أيام لعله ينيب ، فإن تاب كان بها وإلا قتل . أما أحمد بن حنبل فله رأيان في هذه المسألة يتفق أولهما مع مذهب الإمام مالك ، وثانيهما يقول إنه لا يجب الاستتابة ، كذلك اختلفت الروايات عنه في وجوب الإمهال .

أما إذا ارتدت المرأة عن الإسلام فيرى أبو حنيفة حبسها ولا يجيز قتلها ، ثم تدعى إلى الإسلام وتجبر عليه ، على حين يرى غيره من الفقهاء وجوب معاملتها معاملة الرجل المرتد (١) .

وإذا لحق المرتد - رجلا كان أو امرأة - بدار الحرب اعتبر في عداد الموق ، وقسم ما خلفه بين ورثته ، وعق عبيده وأمهات أولاده ، ويفرق بينه وبين امرأته ، ويحق لها الزواج بعد أن تعتد بثلاث حيضات منذ يوم ارتداده عن الإسلام ، وكل شيء يدخل به المرتد من ماله إلى دار الحرب فيصيبه المسلمون فهو غنيمة بمنزلة الغنيمة من الحرب (٢) .

ويقضى الشافعي بنى الذي عن بلاد الإسلام إذا انتقل من ديانة معاهدة إلى أخرى ، وذلك لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذي أخذت منه أولا عليه (٣) .

وآراء الأئمة لا تصور لنا الأسلوب الذي كان المسلمون ينهجونه في صدر الإسلام ، فلو أن رجلا أسلم ثم ارتد ثم عاود الكرة مرات عدة أيقبل إسلامه ؟

(١) الشرائع : لليزان ج ٢ ، ص ١٣١ .
(٢) أبو يوسف ، كتاب الخراج ، ص ١١١ .
(٣) الشافعي : كتاب الأم ج ٤ ، ص ١٠٥ .

قال عمر بن الخطاب في هذا الصدد ، وقبلوه منه ، وقدموا له الإسلام فإن قبله أتركوه وإن لم يقبله فاقطعوا رقبته (١) ، واتهم الصلت بن العاصي عند عمر بن عبد العزيز - وقت أن كان والياً على الحجاز - بشرب الخمر فحده عمر ، فتصر الصلت وفر إلى القسطنطينية ، وحدث أن وصل رسول عمر إلى بلاط بزنطة للاتفاق على الفداء وتبادل الأسرى فلقية الصلت ، وحاول الرسول إغراءه على العودة إلى الإسلام والرجوع إلى بلاد العرب فرفض ابن العاصي متدعياً بأنه تزوج فيهم وأطفاله منهم ، وأنهم يسيرون - إن رحلوا - بأنهم نصارى ، وهناك جزء آخر من القصة يؤكد أنه أرغم على التنصر بعد وصوله إلى القسطنطينية ، وإن لم تكن هناك أية بينة تدل على أنه قد كان يعير لورجع (٢) أو يناله ضرر ما .

وحدث أن أسلم يهودي ثم ارتد ، فكتب أحدم في شأنه إلى عمر بن عبد العزيز الذي قال : ادعه إلى الإسلام فإن أسلم فخل سبيله ، وإن أبى فاقتله . ففعل به العامل ما أمره به الخليفة ، ثم وضع الحربة على قلبه فأسلم ، وإذا ذلك خلوا سبيله (٣) .

وقد أسلم بعض وثني حران خوفاً من تهديد الخليفة المأمون إياهم ، ولكن معظمهم ارتد عقب موته (٤) .

وحدث حوالي سنة ٣٧٥ هـ أن رفع بعضهم إلى محمد بن النعمان أن نصرانيا

(١) ابن عبد الحكم : فتح مصر ، ص ١٦٧ .

(٢) الأغاني ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ١١٢ .

جلود الثمانين من همرة قد أسلم ثم ارتد ، وأنهم استتابوه فأبى ، فأنهى ابن النعمان أمره إلى الخليفة العزيز الذي أسله لوالى الشرطة ، وطلب من القاضي أن يبعث إليه أربعة شهود ليستبينوه ، فإن تاب ضمن له عنه مائة دينار ، وإن أبى كان جزاؤه الموت ، فلم يستجب لهم فقتلوه ، وألقوا بجثته في النيل (١) .

وفي أثناء اضطهاد الذي وقع زمن الحاكم بأمر الله في مصر اضطر كثير من الذميين لاعتناق الإسلام خوفاً من بطش الخليفة ، ثم بدا له أن يقلع عن هذه السياسة فأقطع ، حتى يقال إنه ندم على ما ارتكبه من الأعمال ، ولم يمنع في الإذن للنصارى الذين أكرمهم على الإسلام بالرجوع إلى سابق ملتهم ، وتذكر إحدى الروايات أن جماعة من اليهود والنصارى قدموا عليه وأفضوا له بأنهم يؤثرون دينهم القديم فأذن لهم بفعل ما يرون ؛ كما سمح الخليفة الظاهر للذين أرغموا على الإسلام زمن الحاكم بالعودة إلى سالف ديانتهم ، فارتد الكثيرون سنة ٤١٨ هـ (٢) .

ويقال إنه في زمن اضطهاد عبد المؤمن اضطر موسى بن ميمون للتظاهر بالإسلام وما كادت فرصة النجاة تنبأ له حتى فر من اسبانيا واتجه إلى مصر حيث نزل بين اليهود في مصر القديمة ، واتصلت الصداقة بينه وبين القاضي وعبد الرحمن بن علي البيساني ، ولحقه بمصر رجل من كانوا يعرفونه بالاندلس [ويعرف بابن العرب] ، وحاول جهده تخرجه لارتداده إلى اليهودية ، بيد أنه وجد من عطف القاضي ما كفاه سوء ودافع عنه البيساني بقوله « رجل يُسكرة »

(١) الكندي : الولاة والنساء ، ص ٩٢ .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 205. أبو الحسن : النجوم الزاهرة ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٩ : القرطبي : المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

على الإسلام لا يصح إسلامه شرعاً ، وهذه عبارة تنطوي على التسامح الجميل (١) .

أما فيما يتعلق بالجند فالثابت أنه في العصور الأولى للإسلام لم يكن معروفاً النص الوارد في عهد عمر القاضي بمنع الذميين من حمل السلاح ، وليس أدل على ذلك من أن الشاعر النصراني أبا زيد الطائي حارب مع المسلمين في وقعة الجسر ، وكان قد أتى الحيرة في بعض أموره ولم يأتها للقتال ، وإنما حارب حية للمسلمين وسام إلى جانبهم (٢) .

ويقول يوحنا النيقى إن عمرا أرغم سكان مصر على محاربة (٣) أهل Pentapolis وأن أحد العرب النصارى كان في جيش الوليد بن عقبة أثناء غارته على آسيا الصغرى (٤) ، ونرى في المعاهدة التي أبرمها « سراقة » سنة ٢٢ مع أرمينيا أنه اشترط على أهلها أن يشتركوا إلى جانب المسلمين في قتالهم بدلا من دفعهم الجزية ، وتدل الظواهر على أنهم كانوا يؤثرون الخدمة الحربية على دفع الجزية (٥) ، والمعروف أن جراحة الشام حاربوا في صفوف المسلمين (٦) ، كما أن مروان بن الحكم استعان بماتى رجل من أهل أيلة - وهم نصارى - لصبط المدينة (٧) المنورة حيث جاء بهم إليها ، ونطالع في أوراق البردي العربية أسماء كثيرة للجند تدل على أن أصحابها من اليونان والقبط ، ولما كان جميع المسلمين

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ١١٧ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٥٢ .
(٣) John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 376.

(٤) الأغانى ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٥) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٦ .

(٧) الأغانى ، ج ٤ ، ص ١٥٥ .

في هذه الوثائق يحملون أسماء عربية عالة فإنه يمكن القول بأن هؤلاء الجند كانوا نصارى (١). وقد حلت قبيلة تغلب النصرانية السلاح وشنت الحرب على جيرانها في حلة كاد الاضطل فيها أن يكون من المهلكي (٢).

وفي عهد ولاية حفص على مصر انخرط كثير من الأهلين الأقباط في سلك المجندية (٣)، ومع أن العبارة الدالة على ذلك الانخراط ليست خالية من الغموض إلا أنه من المرجح أن كل هؤلاء الرجال قد أسلحوا أولاً، وقد أصر عمر بن عبد العزيز على وجوب حضور الذميين في معظم الجيوش (٤)، وفي سنة ٨٣٦٥ فرى أن أبا العلاء. هيبداق بن فضل النصراني تول قيادة الجيش تحت إمرة ضد الدولة (٥)، ويشير بنيامين التطيل في رحلته إلى أنه كان يقيم بتدمير جماعة من المحاربين اليهود يلغون نحو الآلاف، وأنهم كانوا يعاونون جيرانهم المسلمين والعرب من أتباع نور الدين في حروبهم ضد الصاري (٦).

يبد أن الرهبان أنفسهم كانوا مزودين بأنواع معينة من السلاح، يدل على ذلك قنطرة الأديرة في الدفاع عن نفسها إذا ما هوجمت (٧).

ومن الواضح الجلي أن القوم لم يعيروا هذا الشرط من العهد القاضى بتجريد الصاري من السلاح اهتماماً ما.

• • •

(١) 1449, 1448. No. 4. Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4.

(٢) الأمان، ج ٢٠، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٣) ساويرس: سير البطرك، ص ١٦٤.

(٤) ابن سعد: الطبقات، ج ١٥، ص ٢٦٢.

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 2. p. 392.

(٦) رحلة بنيامين، ص ١١٦.

(٧) Bar Hebraeus: Chronicle, p. 516.

أما فيما يتعلق بشهادة الشهود فلم يكن مالك يجيز شهادة ذى لا في سفر ولا في حضر لمسلم (١)، ويقال إن عمر بن عبد العزيز كان أول من أخذ بهذا الرأي (٢).

ولقد كانت بعض المصادد شديدة التزم، فأفترضت حالة بالغة الشذوذ وهي أن مسلماً مريض مريض الموت وهو في سفره، وأراد أن يوصى فلم يجد أحداً من المسلمين يتخذ شاهداً وأوصى وصيته لذى، فرفض أبو حنيفة ومالك والشافعي شهادة الذى في هذه الحال (٣). أما في كتاب آخر فترى الإشارة إلى قبول شهادة الذى، وإن يكن أحد بن حنبل يتطلب من الذى أن يقسم أنه ليس بخادعاً، ولم يخف شيئاً، ولم يبدل في الوصية شيئاً أو يغيره، وأن هذه هي وصية المسلم الراحل (٤).

أما نظم الفقهاء فأشد تزمناً من المؤلف المادى، وقد جاء في لسان العرب، مادة شهد، أنه لا يجوز شهادة كافر على مسلم لا في سفر أو في ضرورة (٥)؛ على حين اختلفت الآراء فيما يتعلق بشهادة الذى ضد الذى الآخر هل تقبل أم تنبذ؟ فقبلها أبو حنيفة ولم يقبلها الشافعي ولا مالك، أما أحمد بن حنبل فقد قال بالرأين (٦). وهنا نلاحظ أن المتفق عليه أشد من الجارى، ذلك أنه إذا مرأى أهل الذمة بالخمر للتجارة أخذت الحكومة من قيمتها نصف الشر تقداً،

(١) سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٨١.

(٢) Michel le Syrien: Chronicle, p. 253.

(٣) رحلة الأمة، ج ٢، ص ١٨٨.

(٤) الشعراني: الميزان، ج ٢، ص ١٧٧.

(٥) لسان العرب، مادة شهد.

(٦) رحلة الأمة، ج ٢، ص ١٨٨؛ سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٨١؛ الشعراني: كتاب الميزان، ج ٢، ص ١٧١.

ولا يقبل قول الذي في ثمنها حتى يؤتي برجلين من أهل الذمة أيضا يقوماني عليه (١).

ويذكر مالك الأساليب الواجب على الذي مراعاتها عند حلف اليمين ، فيرى أن يكون استخلافه في عمل عبادة سواء أكان كنيسية أم كنيسة أم بيت نار ، وعلى المسيحي أن يقسم بالله لا ، بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ، وكذلك يفعل اليهودي فيقسم بالله ، لا ، بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، والمتواتر أن كعب بن سوار كان يحلف بالله ، وكان يضع على رأسه الإنجيل في المذبح (٢).

أما فيما يتعلق بالزواج فتفيض كتب الفقه بالأخبار الجمة عن العلاقات بين المسلمين والذميين ، وعلى الرغم مما هو ثابت مؤكد من أن أحكام الفقهاء لم تكن نافذة على الدوام ، إلا أنه لا يمكن الشك في أن ضغط الرأي الشرعي ساعد على إجماع الشعور الشعبي ، مما أثر في وضع الذميين .

وبسبب ذلك على المسئلة الزواج من غير المسلم ، ولم يرد قط حدوث حادثة تدل على الخروج على هذه القاعدة ولو مرة واحدة . أما من ناحية الرجل فهناك موانع تمنع زواج المسلم من غير المسلم ، كأن تكون المرأة المراد الدخول بها مجوسية أو وثنية أو زنديقة لا تنسب إل نبي ولا إل كتاب ، أو أن تكون كتابية قد دانت بدين أهل الكتاب بعد التبديل أو بعث الرسول ومع ذلك فليست من نسب بني إسرائيل (٣).

(١) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٧٩ .

(٢) سحنون : للدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٣) النزالي : لإجاء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

وإذا أسلت زوجة الذي وهي ما تزال تحته وكانت حاملا في الوقت ذاته حفت لها النفقة حتى تضع حملها ، فإن أرضعتها كان لها أجر الرضاع . وإذا أسلم أحد الوالدين اعتبر الأولاد الذين دون الحلم مسلمين ، ولا يوافق الشافعي على ما ينبغي إليه البعض من أن الأولاد الذين يولدون قبل إسلام أبيهم يقفون على غير الإسلام حتى يقفوا على أسرار الدين فيعتنقونه من تلقاء ذاتهم ، وإذا أسلت زوجة الذي بعد دخوله بها فلها المهر كاملا غير منقوص ، أما إذا كان إسلامها قبل أن يدخل بها الذي تقاسمت وإياه مناصفة ، ويحتم الشافعي على الذمية التي تزوج مسلما أن تراعى بعض شروط الإسلام كالوضوء ، وإلا جردت زوجها من حقوقه (١).

وإذا طلق المسلم زوجته النصرانية ثلاث مرات ، ثم تزوجت نصرانيا ، ثم طلقها ذلك النصراني حل للمسلم الزواج منها مرة أخرى بعد انقضاء عنتها (٢) ، وإذا أسلت جارية النصراني حيل بينها وبينه وأعتقت عند موته (٣) ، أما إذا أسلت زوجة النصراني وزوجها غائب في سفر طويل فلها أن تنتظر عودته - لعله يعلم هو الآخر - أو تزوج غيره إن أحببت (٤).

ويرى المشرعون أن ليس هناك من أحد يشأو المسلم خلفيا ، ومن ثم فعدم طهارة الذي أمون من عدم طهارة المسلم من حيث النتائج المترتبة عليه . وعلى ذلك فإذا اقترف المسلم الفحشاء أو زنا بامرأة ذمية حرة ، أما المرأة فترد إلى أهل دينها فيحكمون عليها بما يرون ، ولا يحق لصاحب الشرع الإسلامي إتخاذ

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٩ .

(٤) سحنون : للدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

أى إجراء آخر إذ أن ذلك يعد تدخلا في أمور الذميين واقتراء على حقوقهم وتعديا على امتيازاتهم (١)؛ أما إذا اقترف النصراني إحدى هاتين الفعلةين فإنه لا يؤخذ بالشدة التي يؤخذ بها المسلم فلا يطبق عليه الشرع من حيث الحد (٢). على أن واقع الأمور يدل على أن ما حدث لا يتفق وهذه الأحكام، إذ المعروف من النبي أنه رجم يهوديين زنيا يهوديين (٣)، ولم يكن النبي في هذا الحد إلا منفصلا للشرع اليهودي.

وحدث في سنة ٦١٨ هـ أن ألفت الشرطة القبض على رجل مسيحي اسمه أبو علي بن أبي البقاء وقد زنى بأمرأة مسلمة تدعى «ست شرف»، فأقر على جماعة من المسلمات كن يأتينه طائعات طمعا في ثروته ومنهن «اشتياق» زوجة ابن التجارى صاحب الخزن، فسجنت النسوة، وافتدى أبو علي نفسه بستة آلاف دينار (٤)؛ وفي سنة ٨٢٠ هـ ذى أحد النصراني بمصر بأمرأة مسلمة واعترف الاثنان بجريرتهما فوجها بظاهر باب الشرعية حتى ماتا، وحينذاك دفنت المرأة، أما الرجل فقد أحرقت جثته (٥).

• • •

وإذا أقسم النصراني ألا يقرب زوجته أربعة أشهر ثم احتكما في نهاية المدة إلى القاضي المسلم أجرى القاضي حكم الشرع الإسلامى، وإذا ذاك يكون له أن يقضى بالعودة إلى بيت الزوجية أو بالتفرقة بينهما بالطلاق، ويشير الشرع على

- (١) سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٤٠٠.
- (٢) سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٣٩٨.
- (٣) الشافعى: كتاب الأم، ج ٤، ص ١٨٦.
- (٤) ابن العبري: مختصر تاريخ الدول، ص ٤١٩.
- (٥) السيوطى: حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٨٤.

الزوج أن يدفع لزوجته تعويضا، إلا أنه لا يملك من القوة ما يرغمه على التزام الحكم بالتعويض. أما إذا قذف النصراني زوجته فرافته وتحاكما إلى القاضي قضى لها كما يقضى بين المسلمين، فإن رفض الزوج الخضوع للحكم هزرا ولم يجد، إذ ليس ثم حد على قاذف النصرانية (١)، وإذا ارتكبت جارية الذمى جريمة مرض على صاحبها أن يفنكها بقيمتها إذا كانت الجنابة أكثر من قيمتها، وإن كانت أقل لم يكن عليه إلا الذى هو أدنى، فإن أبى أسلمها بجنابتها (٢).

ويقول الغزال إن المرأة المسلمة يجب ألا تكشف جسمها للذمية في الحمام، وهو يدعى أن ذلك قد يحدث في الحمام الذى ينشأ الذميون والمسلمون، والرجال والنساء على السواء (٣).

• • •

أما فيما يتعلق بالتجارة فليس تمت دأب لأن نكرر هنا ما سبق لنا أن قلناه في غير هذا الفصل من وجود كثير من التجار الذميين وراثهم العظيم، واسكننا نصير إلى أن بنيامين التطيل كان دقيقا في آسية المهن التي يداولها من قائلهم من اليهود، إذ احترفوا الصباغة ونج الحرير وصناعة الزجاج الصورى وإدارة السفن.

هل أن المشرعين لا يوافقون على الاتصال بأمثال هؤلاء في التجارة، ويرى مالك أن ليس من الصواب للمسلم أن يتاجر بستانا من نصراني على أساس

- (١) الشافعى: كتاب الأم، ج ٤، ص ١٨٤.
- (٢) سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٤٦٣.
- (٣) الغزال: إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٢٣٠.

المنافسة في الربح ، رغم أنه يرى إلا بأس في أن يدفع المسلم إلى النصراني كرمه مساواة إذا لم يكن النصراني يعصر حمة غمراً (١) ، كذلك يسمح بالمشاركة بين ذمي ومسلم على أن يكون المسلم حاضراً جميع العمليات التي يقوم بها شريكه (٢) . كذلك يرى مالك أن يستجر المسلم عبده النصراني ولا يأمره ببيع شوه (٣) . على أن القصة التالية (٤) ، تدلنا على أن أحكام هؤلاء الفقهاء لم تكن أكثر من آراء استشارية ، ذلك أنه حوالي سنة ٥٦٧ هـ أخذ الفرنجة مركبين مصريين مملوكتين من الأمتعة والتجار وغدروا بالمسلمين ، وكان نور الدين قد هادنهم فنكسروا ، فراسل الفرنجة وأمرهم بإعادة ما أخذوا ، ثم راسلوهم وبذلوا بإعادة ما أخذوه من المركبين ، وكانت هناك تجارة لشخصين أحدهما فيه أمانة وكان نصرانياً ، فلم يأخذ إلا ما عليه اسمه وعلامته ، فذهب من ماله ومال صاحبه الشيء الكثير بسبب هذا ، وكان ما حصله رقيقه أكثر مما حصله هو ، فلما عاد النصراني إلى شريكه سلم له الذي له فامتنع عن أخذه أو أخذ النصف ، فلما كان بعض الأيام جاء غلام ومعه عدة من الأثواب وأخبر أن تاجراً من أهل تبريز كان في المركب وحصل على هذه الثياب ، فأراد ردّها لتبرأ ذمته ، وهذان الرجلان ناددان في هذا الزمان .

ويقول ناصري خسرو إنه كان في ذمته بمصر رجل نصراني ، وأن الجميع كانوا يتوقعون حدوث مجاعة تعم القطر بأجمعه ، فإكان من هذا القبيل إلا أن

- (١) سحنون : المدونة الكبرى ج ٤ ص ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ .
- (٢) سحنون : المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٨ .
- (٣) سحنون : المدونة الكبرى ج ٤ ص ١٢٨ .
- (٤) أبو شامة : كتاب الروضتين ج ١ ص ٢٠٣ .

تقدم إلى الوزير مخبراً يراه أن في شونه قدراً من القمع يمكن لتموين القاهرة
بست سنوات (١) .

على أن بعض نظرات الفقهاء في صالح الذميين تماماً ، من ذلك أنه إذا كان نصراني ومسلم يمتلكان داراً واحدة ورغب المسلم في بيع نصيبه كان للنصراني حق الشفعة (٢) .

ومع أن فكرة استرقاق الذمي للمسلم مكروهة إلا أن الفقهاء لم يستطيعوا أن ينكروا على الذمي حقه في شراء أي جنس من العبيد يقع عليه اختياره ، فالبيع شرعي ؛ لكن الشافعي يميل لحل النصراني على بيع عبده المسلم لرجل مسلم ، وعلى هذا فإن إسلام العبد الذمي برغم مولاه النصراني أو نصيبه على بيعه أربع نصيبه فيه (٣) ، وإذا أسلم العبد الذمي وكان مولاه الذمي غائباً باعه السلطان ولم ينتظر عودة صاحبه (٤) .

ولا يجوز للذمي أن يبيع أرضاً مواتاً بوراً (٥) [فإن أحيائها لم تكن له بإحيائها بل أخذ منها عمارتها فقط] ، ولا يحل للمسلم أن يتهن من الذمي غمراً أو خنزيراً (٦) ، كما أنه لا يجوز للمسلم أن يوصي بأى شوه للذمي ، ولكن

- (١) سفرنامه ص ٥٣ .
- (٢) سحنون : المدونة الكبرى ج ٤ ص ٢٣١ .
- (٣) الشافعي : كتاب الأم ج ٤ ص ١٨٨ .
- (٤) سحنون : المدونة الكبرى ج ٤ ص ٢٣١ .
- (٥) الشافعي : كتاب الأم ج ٤ ص ١٣٣ .
- (٦) سحنون : المدونة الكبرى ج ٤ ص ١٦١ .

يحق له أن يقبل ما يوصى به الذمي له ، إن لم يكن في تركته خمر أو خنزير أو ما يخاف منه أن يلتزم به الجزية (١) . ويقال إن عبد الملك أمر ببيع جميع الخنازير الموجودة في بلاد الشام وشمال الجزيرة (٢) .

وإذا وهب الذمي مسلماً هبة بمهد ثم حاول الرجوع في هبة حكم عليها بحكم المسلمين وقضى على الذمي بالدفع ، أما إذا كانت الهبة من ذمي لذمي ، وبدأ للوهب أن يرجع فيها وهب فلا يقضى بينها (٣) .

ولم يكن ينظر بعين الرضا لاستدانة المسلم مالا من نصراقي (٤) ، وهذا تطبيق للرأى القائل بأنه لا ينبغي أن تكون للذمي سلطة على المسلم .

أما من ناحية الصيرفة فقد أسس اثنان من اليهود مركزاً للصيرفة في أرض السواد ، أما هذان اليهوديان فهما يوسف بن فيجاس وهرون بن عمران ، وقد التزما بخراج الأهواز (٥) ، كما استودعها الوزير ابن الفرات مبلغ سبعمائة ألف دينار (٦) ، واستخدمها هو ذاته وكان يحاسبها ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابها بل يحتجبه لنفسه (٧) . وكان بمصر رقابة للسيارة اليهود (٨) ، كما أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p. 296; Chronica, Minora, p. 23.

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٥) الصاب : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ١٧٨ .

(٦) مريب : صلة تاريخ الطبري ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٧) الصاب : تحفة الأمراء ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٨) Mez: Die Renaissance des Islam, p. 449.

إلى اليهودي بأصفهان كان مركزاً كبيراً من مراكز التجارة (١) .

ونفيض كتب التاريخ بالتقصص الواردة في حق شرب المسلمين الخمر ، ودعم البعض أن هناك فارقاً بين نبيذ الخمر ونبيذ الكرم ، مما دعى هذا البعض إلى تحليل أحدهما وتحريم شرب الثاني ، فالمسكر منها ممنوع عن تناوله نهياً باتاً ، أما نبيذ التمر لمسوح به غير ممنوع ، ويقال إن هرون الرشيد كان لا يشرب إلا نبيذ التمر ، على حين أن لسان العرب لا يفرق بين الاثنين ، فقد يقصد بالنبيذ عصير التمر الطازج الذي لا يحدث نشوة ، إلا أنه يطلق على كل مسكر . ومن المحتمل أن يكون كثيراً من المسلمين قد شربوا الخمر المعصودة من العنب ، ومن المؤكد أن الكثيرين كانوا منساعين لإزائه ، يدلنا على ذلك الأخبار الواردة في شأنها في وقت متأخر .

يقول عهد عمر إنه لا يجوز لذمي أن يبيع لمسلم خمر أو يعرضها في السوق ، وراى الشافعي أنه إذا باع الذمي الخمر لمسلم فعلى الحكومه أن تبطل البيع ويطلب ثمنها إذا كان قد دفع ، وتهرق السائل ، وتعاقب البائع (٢) . على أن ذلك كله لم يكن معروفاً في القرن الأول للهجرة .

والمأثور عن بشر بن مروان أنه أرسل الخمر من بين ما أرسل من الهدايا للأخطل (٣) ، ولما قدم الأخطل الكوفة أتاه الشعبي فدعاها للغذاء والشراب فأجابته (٤) ، وقد دخل الأخطل ذات مرة على الخليفة والخمر تنفض من

(١) اللطفي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ٣٨٨ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣١ .

(٣) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٢ .

(٤) الأغاني ، ج ٨ ، ص ٨١ .

لحيته (١)، وكانت حرية القول ملوثة وأعظم منها في أي وقت بعد ذلك ،
لقد قيل إن الأخطل قال للتوكل الليث ولو نبحت الخمر من جوفك لكنت
أشعر الناس (٢)، وتفيض الكتب بأخبار السكران ، وتكلم أن الناس
كانوا يدنونهم إليهم ، من ذلك أن الأفيشر مر ذات يوم بإمرأة في الحيرة فبيع
النبيذ فقال لها ، جودي لي الشراب حتى أجيد لك المدح (٣)، وحدث أن خرج
هذا الرجل ذاته لمشاركة الجيش الناهب لقتال أهل الشام ولم يكن عنده فرس
فامتطى حماراً ، فتأخر به عن الركب ، حتى مر بقرية [يقال لها قنين] فيها غرة
بعضها أحد النبطيين فتوارى الأفيشر عنده عن الجيش ، وباع الحمار وأفقق
فمنه على الشرب وعلى زوجة الحمار (٤).

وتوجد بين أوراق البردي ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ٨٢ هـ فيها أمر
ياحضار الخمر لبيت الوالي (٥)، وربما كان هذا من أجل أن يستملها رجال القصر
الذميون ، كما أن الخمر المغلاة على النار كشدة الورد في مكلفات الحراج وأوامر
السخرة ، ومن المحتمل أنها هي النبيذ المقت في النصوص العربية .

والمأثور عن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن استعمال الخمر وأمر بحرق
جرارها وإغلاق الخانات (٦) ، على أن هذا المنع كان ضعيف الأثر إذ أن

(١) الأغاني ج ٧ ص ١٦٩ .

(٢) الأغاني ج ١١ ص ٣٧ .

(٣) الأغاني ج ١٠ ص ٩٤ .

(٤) الأغاني ج ١٠ ص ٩٦ .

(٥) Greek papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1375.

(٦) السكندر : الولاة والقضاة ، ص ٦٨ .

المضام لم يكونوا من التمرت بالدرجة التي تحملهم على منع تجهيز الخمر لمن
يبيعها ، من ذلك أن الخصور ظن أن جرجيس بن جحشوع قد أسره امتاعه
منها ، فأمر بإحضار نوع معين منها جاء به من قطربيل ، وحدث في مرة أخرى
أن كان بوحنا بن ماسويه يشرب مع الخليفة الواصل ، فسأه الساق شرباً غير
صاف ولا لذيق لأنه قصر في بره ولم يبيسط يده له ، فقال الطيب للخليفة إنه
مرف المذاقك واعتادها ، أما مذاقة هذا الشراب فخارجة عن طبع المذاقات كلها ،
فتضب الخليفة على الساق ، وأمر لجرجيس بثلاثمائة ألف درهم ترضية له (١).

ونستدل من أوراق البردي على أن المسلمين كانوا يتاجرون في الخمر سواء
أكلن ذلك مباشرة أم من طريق غير مباشر ، ونطالع في إحدى هذه الأوراق
أن أحدم - واسمه يزيد - قد سجل بيع كمية من النبيذ ، كما سجل أجر العرب
التي قتلها إلى الفسقاط ودفعه الرسوم المفروضة عليها (٢) ، كما أن شخصاً آخر
اسمه أحمد بن عمر بن سريع يقرر أنه تناول نصف دينار من أسطيفان ، قيمة
استجاره بخارته مدة ستة أشهر (٣) ، أما في القرن الرابع للهجرة فنسمع عن
منور المظنّف ، وهو ضرائب الخمر في نصيبين ، وأن دخل بيت للمال منها
كان يقدر بخمسة آلاف دينار سنوياً ، (٤) أما في القرن الخامس فقد فرضت
ضرائب باهظة على الخانات في شيراز ، وبلغ دخل بيت المال في الكرج ، من
تجارة الخمر أربعمائة ألف درهم (٥) .

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 161.

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٢ .

(٤) التدمي : أحسن التماسيم ، ص ٤٢٩ .

(٥) البقوي : كتاب البلدان ، ص ٢٧٣ .

وتدلنا الروايات عن احياء المصرية مقدار ما كانت عليه مجارة الخمر من الأهمية ، وقد أمر الحاكم بمنع بيع المسكرات (٢) ، كما قام ببيرس بعدة محاولات لإبطالها ، حتى إذا كانت سنة ٦٦٤ هـ منع بيع الخمر والمز - وهو نبيذ الشمر والحنطة - في مصر ، وأمر بأن « تعنى آثاره وتخرب بيوته وتكسر مواضعه ويسقط ارتفاعه من الديوان ، ومن كان له على هذه الجهة شيء يعوض (٣) » ، فلما كانت سنة ٦٥٩ هـ أهرق الخمر ، وعنى بيوت المسكرات ، وأبطل ضمان الخمر الذي كانت الحكومة تأخذ منه كل يوم ألف دينار (٤) .

الفصل الثالث عشر

الضرائب

يقصد بالخراج لغويا الضريبة المفروضة على الأرض والجزية ، ولقد بينا ذلك إجمالاً من قبل ، أما في هذا الفصل فعلياً أن نقرر ذلك وأن نبين أن هذا الاستعمال ليس استعمالاً بدائياً ، وأن كلا من كلمتي « خراج » في الشرق و « جزية » في مصر يعنى بها الضرائب ، والقول المأثور هو أن عمر بن الخطاب فرض مدينتين هما ضريبة الأرض والجزية اللتين عنتا جميع نواحي الأمبراطورية . ونفيض أوراق البردي بذكر التفاصيل المتعلقة بالضرائب ، كما نفيض بها المؤلفات التاريخية وكتب الفقه والتعاليم التي وضعت لعمال الدواوين لتعريف شئونهم .

• • •

أما فيما يتعلق بأوراق البردي المكتشفة في مصر والكثير منها يتعلق بالضرائب بين عامي ٨٠ و ١٠٠ هـ ، فهناك قوائم بما كان يدفعه الأشخاص ، وإنذارات بدفع الضرائب والمعاتيد (١) وتفاصيل عن المبالغ المدفوعة من قبل الأشخاص أو المنظمات ، وقد امتدت يد البلى إلى كثير من هذه البرديات فلم يبق منها سوى قطع صغيرة ، ولذلك فإنها لا تساعدنا على الوصول إلى النجاة المنشودة في وقت نكون فيه في أشد الحاجة إليها ، ومع ذلك فلا تزال حادية

(١) « المعاتيد » لفظ استعلاء لترجمة كلمة Requisitions ، وهو اصطلاح على عراقى لطبات لالة التي تنضبا المصلحة العامة من الأفراد ، لا سيما بين الضائقة .

(١) الفرزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٢) الفرزى : السلوك ، ج ١ ، ص ٢٥٥ .

(٣) الفرزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

لبعض أشياء توضحها تمام التوضيح . ولقد كانت هناك شرائب متعددة ، فكانت ضريبة الأرض تدفع نقدا وعينا وإن كنا غير متأكدين تمام التأكيد عما إذا كانت هاتان الضريبتان منفصلتين بعضهما عن بعض أم أنها ضريبة واحدة . أما الضريبة الثلاثية Tetartia فكانت تدفع نقداً ، أما المعانيد فالظاهر أن المادة جرت على دفعها نقداً . وهناك معانيد معينة من اللبن والعسل والجزية ، ولا يرد ذكر دفع أحد من المسلمين للضرائب ، وربما كان هذا من باب الصدقة ، لكن إذا نظرنا إلى شهادات المؤرخين المسلمين تأكد لدينا أنهم لم يكونوا يدفعونها . أما فيما يتعلق بالجزية فليس بين أيدينا نبت تبيين منه أن النسوة كن يدفعن ، وهذا يتفق مع الحقيقة الواردة عند المؤرخين والفقهاء . كما أنه لم تكن الجزية مفروضة على الرجال أجمعين ، فقد دفعها بعض القسوس ، وأعفى منها آخرون (١) ، وكان الأبناء والصبيان (الذين بلغوا الحلم بطبيعة الحال) يدفعونها على حين وضعت عن غيرهم ولعلمهم لم يدركوا الحلم بعد . (٢) وليست هناك أي شبهة نستدل منها على أن الرهبان كانوا يدفعونها ، على أن القصر المدفوع لم يكن واحداً إذ تراوح بين ثلاثة دنانير (٣) ودينارين ونصف (٤) وأربعة دنانير (٥) . ولتيسير دفع الضرائب اعتبر الرجل جزء من شخص ، فكان كل تسعة رجال يعتبرون بـ رجل (٦) ؛ وفي سنة ١٩٥ هـ دفع أحد الخبازين نصف دينار (٧) .

- 1) Greek Papyri in the British Museum, No., 1420; Rainer, No., 47, 49, 77.
- 2) Greek Papyri, No. 1420; Rainer, No., 36, 45, 87.
- 3) Greek Papyri, No., 1427, 1428.
- 4) Greek Papyri, No., 1428
- 5) Greek Papyri, No., 1428; Rainer, No. II.
- 6) Greek Papyri, No., 1427; Rainer, No. 5.
- 7) Rainer, No., 670.

والمنى ثبتا بين المبالغ المدفوعة فعلا (١) .

٩٥	رجلا	يدفعون	٢٣٠ ديناراً
٥	رجال	"	٧١ دينار
٧	"	"	١٧ ديناراً
١٥	رجلا	"	٢٨١ دينار
٧	رجال	"	٢٠١ دينار
٥	"	"	١٣ ديناراً
١٢	رجلا	"	٢٥١ دينار
٤٤	"	"	١٠٨٤ ديناراً

أما الأرض فكان يدفع عنها نقداً أو عينا ، ولتيسير القول منسى الأخيرة منها بضريبة الغلة ، ذلك أن أصحاب الأراضي - بما فيهم النساء - كانوا يدفعون هذه الضريبة ، بل كان يدفعها بعض من لا يملكون أرضاً ، وكان أصحاب التجارة يدفعون ضريبة معينة لعلها كانت بدلا من ضريبة الأراضي (الخراج) ، أما حقول الغلة والكروم فكانت قيد على حدة ، ومن المحتمل أنها مختلفة في تقدير ما عليها (٢) ويدخل في هذا ما أشجار النخيل والسنط (٣) .

وكانت قيمة ضريبة الأرض مختلفة ، والغالب أنها كانت دينارا واحداً أو أربع أرورات ، وقد تنخفض في بعض الأحيان إلى ثلث دينار وترتفع في أحيان أخرى فتبلغ دينارا وسدس دينار . وحدث في مرة من المرات أن بلغ الخراج دينارا

- 1) Greek Papyri, No., 1420., Rainer., No., 3, 146.
- 2) Greek Papyri, No., 1339.
- 3) Rainer, No., 577.

واحدا على ٣ أردبات من الأرض المروية ، ١٠ هـ من الأرض غير المروية (١) .
ويمكن أن تتخذ بعض إيجارات الأراضي الحكومية المتأخرة زمينا مثلا
للقارة فقد بلغ :

(١) إيجار أربعين فدانا ثلاثين دينارا ، وذلك لأن هناك عشرة أفدة لم
تسكن المياه لتصلها ومن ثم فلا تجبي عنها الضرائب ، وقد حدث هذا سنة ١٧٦ هـ .
(٢) بلغ إيجار خمسين فدانا مبلغ خمسين دينارا . على أن الدفع لم يكن
تقدا ، بل كان عما تغله الأرض (وذلك سنة ١٧٧ أو ١٧٨ هـ) .

(٣) وهناك ورقة بردي خلت من التاريخ تشير إلى أن الخراج بلغ دينارا
وعشرة أرباب حنطة وثلاثة أرباب وثلث أردب شعير على الفدان الواحد .

(٤) ونستفيد من ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٠ هـ إلى أن الخراج
المأخوذ على فدان الحنطة بلغ دينارا وخمسة عشر أردبا من الحنطة ، وعلى الأرض
المزروعة شعيرا بلغ دينارا ونصف أردب من الشعير (٢) .

ومن المؤكد أن الأراضي الثلاثة الأخيرة كانت موهوبة للسليين . ويبدو
لنا أن معظم الأراضي المملوكة أخذت منذ نهاية القرن الأول للهجرة في النضال
والصغر ، إذ بلغ أكبر قدر من الخراج دفعه أحد الأشخاص هو مائة دنانير ،
ولعل الأثمان والأجور التالية خير دليل على تقدير القيمة الفعلية للنقود ، ذلك
أنه في سنة ٨٠ هـ قدر العشرون أردبا من الحنطة بمبلغ دينار واحد ، وفي سنة

1) Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No., 1428.
2) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer. No., 621.
625, 626, 638.

٨٨ هـ بلغ ثمن الاتي عشر أردبا منها دينارا واحدا ، ونرى بعد ذلك أن عشرة
أرباب من الحنطة أو العشرين أردبا من الشعير تساوي دينارا واحدا (١) . كما
بلغ ثمن الرأس الواحد من الضأن سنة ٩٢ هـ نصف دينار (٢) .

وكان صانع السفن يتناول دينارين شهريا أجرة ومصروف ، ويتناول طالبا
بالقار مبلغ دينار ونصف دينار شهريا (٣) ، ويتناول النجار ثلث دينار (٤) ، أما
الشار فأجره ومصروفه أحد عشر دينارا سنويا ، والعامل ستة عشر والنجار
ثلاثة وعشرون دينارا سنويا (٥) .

وفي سنة ٨٨ هـ كانت ضريبة الغلة تبلغ على وجه التقريب أردبا من كل دينار
من الخراج (٦) ، ولكن في سنة ٩٦ هـ كانت أردبين عن الدينار (٧) .

وفي سنة ٩٨ هـ والسنوات الخمس التالية لما ظلت ضريبة أرض أفردويت
(أشكة) ثابتة لم يلحقها شيء من التبدل ، فبلغت ست آلاف وتسعمائة وواحدا
وخمسين دينارا وخمسة عشر قيراطا ، أي أنها بلغت ما يقرب من ١٠ ١/٢ من قيمة الزرع ،
وإن لم يكن هذا أمرا ثابتا على الدوام .

وفي سنة ٨٠ هـ دفعت ، بوسير ، سبعين دينارا وواحدا وعشرين قيراطا ،
ثم دفعت في سنة ٩٢ هـ مبلغ مائة وأربعة دنانير وثلث دينار (٨) .

1) Rainer, no., 587; Greek Papyri, No., 1433, 1434.

2) Greek Papyri in the British Museum, No., 1375.

3) Op. Cit., No., 1410.

4) Op. Cit., No., 1336.

5) Op. Cit., No., 1314.

6) Op. Cit., No., 1420, 1366.

7) Op. Cit., No., 1424.

8) Op. Cit., No., 1412; Der Islam, 2, 267.

والثبت التالى يبين كيف كان اختلاف الاجور (١) .

سنة ٨٠ - ٨٥ هـ	سنة ٩٠ - ٩١ هـ
بالدينار	بالدينار
بكانوس	٣٧١
أمفيتون	٣٩٠
بونون	٤٠
كيرانيوس	٥٠
بويمن	١٠٢
دير مريم	١١٤
دير فارس	١١١
دير ماري	٤٨
٣ بديادس	٤٣٦ ١/٢
• ٢	٢٣٣
• ٥	٤٢١
دير بربروس	١١٠

• • •

سنة ٨٨ هـ	سنة ٩٧ هـ
ديناراً	ديناراً
دير ماري الصحراوي	٣٠ ١/٢
الابا إرمانوس	٢٨ ١/٢
	١١٤
	١٨٩ ١/٢

يتضح لنا جلياً من هذه الأرقام ما وصل إليه بعض الأديرة من الثراء البالغ، حتى لقد كان لدير مريم الصحراوي ثمانية إقطاعات في سنة ٨٩٨ هـ، ودير بربروس عشرة إقطاعات (٢) .

1) Op. Cit., No., 1412, 1419.

2) Op. Cit., No., 1419.

وكانت الحكومة المركزية تخطر كل إقليم بالقدر الواجب عليه دفعه ،
وحينذاك يقوم عمالها المحليون بتوزيع المبلغ على دافعي الضرائب ، وهالك مثالا
من الإخطارات الحكومية ، من قرة بن شريك إلى أهل بوسير ، إن جزيتكم
عام ٨٨ هـ كانت مائة وأربعة دنانير ، وثلاث دينار وخراجكم أحد عشر أردبا
وثلث أردب حنطة . كتب رشيد في صفر سنة ٨٩١ هـ . والظاهر أن سنة ٩١
القمريه هي ٨٨ الشمسية (١) .

• • •

أما الضريبة المعروفة بالثلاثية Tetartia فكانت تبلغ على وجه التقريب جزء
من مائة من الخراج .

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك قائمة واردة في مجموعة رينيه (٢) تحتوي على
ثلاث ضرائب تقديية ، ويشير أحد المؤرخين السريان إلى : الضرائب والجزية
والخراج (٣) .

• • •

أما المعاتيد فتقسم إلى قسمين : منها ما هو داخل في الكشف ، ومنها
ما هو خارجه . أما الضرائب والداخلية ، فلم ينص فيها على قدر ثابت معين
من الخراج ، بل نراه يتراوح بين النصف ، كما هو الحال إزاء ساهورة -
وبين جزء من اثنين وتسعين كما في حالة بكانوس .

أما المعاتيد وغير الداخلية ، فأكثر اختلافا وأعظم تباينا من هذه ، إذ لم تكن
ضرائب اللبن والعسل تؤخذ على الأجزاء الصغيرة ، والواقع يظهر لنا أن الإلما كن

1) Gaetani : Annali dell, Islam, 4, pl.Y.

2) Rainer, No., 609.

3) Chronica Minora, p. 3351.

الصغيرة هي وحدها التي كانت تتحمل الضرائب الكبيرة في العادة ، والجدول التالي يبين لنا الضرائب المفروضة على ثلاثة من الأديرة (١) .

مريم القنيسة	بربروسة	أبا إرماتوس	وجه الصرف
—	—	—	لأمير المؤمنين
$\frac{1}{2}$	—	$\frac{1}{2}$	بضائع السفن
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$ (٢)	قائش لحية من الشعر
$\frac{1}{2}$	—	$\frac{1}{2}$ ٢٨	غرامة
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	نصف بحار للأسطول ،
—	—	—	ومصاريف ، وقسطان
—	—	—	من خل للهاجرين
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	—	قسطان من خل
—	—	—	لهاجري الأسطول
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	عربة بضائع عند القلزم
$\frac{1}{2}$	—	—	أكوام للرصف
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	مصاريف الوال
$\frac{1}{2}$	(٢)	—	العناية بالأكوام
—	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	بضائع إلى القلزم
—	—	$\frac{1}{2}$	بحار للأسطول الأناضولي
—	—	—	ومصاريف أخرى
—	—	$\frac{1}{2}$	أربعون عاملاً للجامع
—	—	—	دمشق
٥٠	٢٠	٢	العناية بالأكوام والسلال
$\frac{1}{2}$ ٢٦	$\frac{1}{2}$ ٢١	$\frac{1}{2}$ ٣١	المجموع

1) Greek papyri in the British Museum, No., 1413.

وكثيراً ما يرد ذكر الأرزاق ولسماتاكدين تمام التأكيد مما إذا كانت هذه الأرزاق بقدر المعانيد أم أنها تختلف عنها ، هل أنه في الاستطاعة أن نستدل من مجموعة Rainer على ما يأتي :

عشرون أردباً من الشعير (١) ، ٣,١٦٤ أردباً من الحنطة وذلك سنة ٢١ هـ (٢) . وثلاث أكلات للرجال (٣) .

٣٤٢ أردباً من الحنطة ومائة وواحد وسبعون قسطاً من الزيت لإعاشة ثلثائة واثنين وأربعين جندياً واثني عشر صانع أسلحة (٤) (٥) .

وهذه العبارة الأخيرة تحمل المرء على الدخلة في التفكير فيما يتعلق بالطريقة التي اتبعها صر بن الخطاب ليكفل تموين الجند بما يحتاجون إليه .

كذلك نطالع في أوراق البردي طلب المستولين خمة وستين رأساً من الغنم (٦) وثمة وتسعين حصاناً (٧) .

وفي سنة ٩١ هـ طلب أولو الأمر سبعين قميصاً ، كل واحد بربيع دينار . وجزية لأمير المؤمنين (٨) .

وكان الوال يحتاج إلى مواد مختلفة لإعالتنا ولعمال الذين معنا من العرب والنصارى على السواء ، ولغيرهم (٩) . كما أن الأساطيل كانت في حاجة إلى كثير

1) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 551.

2) Op. Cit. Loc. Cit., 553.

3) Op. Cit. Loc. Cit., 556.

4) Op. Cit., No., 557.

5) Op. Cit. No., 558.

6) Op. Cit., No., 394.

7) Greek Papyri in the British Museum, No., 1362.

8) Op. Cit. Loc Cit., No., 1٢75.

من البحارة الذين يلتزم لهم دالمر الضرائب بأجورهم ، وكذلك الحال إذا .
العمال الذين كان لابد من اتخاذهم للعمل في بيت المقدس وفي دمشق .

وفي هذا الوقت فر كثير من الفلاحين المصريين من قرام وتخلوا عن
أراضيهم ، وقد لا نكون بعيدين عن الصواب إذا قلنا إن فداحة الضرائب
كانت إحدى الموانع لهم على ذلك .

وقد أدى ذلك الموقف من جانب الحكومة إلى حل كثير من الفلاحين
المصريين على التخل عن ممتلكاتهم والهروب منها ، وقد يمكن القول — في شبه
من التأكيد — بأن عبء الضرائب كان من بين الأسباب التي حلتهم على سلوك
هذا السيل .

ومن الجلى أن هناك مناقشات عظيمة بين ما يراه الفقهاء والمشرعون وبين
الوقائع الواردة في أوراق البردى ، إذ تبرهن البرديات على وجود ضرائب لم
يشر الشرع إليها أبداً .

• • •

لم تكن اليهود التي تقطع للبلاد المختلفة المفتوحة مبلية على صورة معينة
فرضتها ، كالمدينة ، بل كانت تتوقف على ظروف الإقليم المحلية وعلى طبيعة
الفتاح ، ولكن يتم فهم الموضوع نجمل فيما يلي الشروط التي وضعها الرسول
سواء أكانت هي شروطه أم مدسوسة عليه .

لما تم للسليمان فتح البحرين كتب النبي ، من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن لم يفعل فعليه دينار
معارفى (١) . على أن بعض أهالى البحرين جنحوا إلى السلم ، ووعدوا بأن

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥٠ .

يدفعوا نصف جبههم وتفرهم (١) ، وبذكر البلاذرى أن الجزية كانت ديناراً على
كل بالغ من أهل البحرين (٢) أما في اليمن فقد وضع الرسول على كل شخص
ديناراً أو ما يعادل قيمته من الثياب ، على أن كلا من الرجال والنساء في اليمن
كان يدفع الدينار (٣) .

ولما جاء أحد اللعيبين من أهل بلاد اليمن يدفع ديناراً رأسه حاول الوالى
أخذ الخس من الفضة فلم يزل له بذلك ، كما أن النصارى الذي كان يعيش في مكة
كان يدفع ديناراً في السنة (٤) .

أما الشروط التي اتفق عليها مع أهالى نجران فقد نصت على (٥) أن يدفعوا
للسليمان ألف حلة ، فمن كل حلة أوقية ، والأوقية من الفضة أربعون درهماً ،
فإن أدوها بما دون الأوقية أخذ منهم التقصان عما يكافئه من الخيل والجمال
والسلاح ومن جزيئهم مائة حلة ، وتبعه من جاء بعده من الخلفاء ، والسبب في
ذلك راجع إلى التقصان في عدد نفوس أهالى نجران (٦) .

ولما قفل الرسول إلى المدينة بعد فزوة تبوك فرض الجزية على من كان من
أهل النخعة بالمدينة ومكة وغير اليمن ونجران ، وقدرت هذه الجزية على
السلاح والذخيرة ، كما اشترط عليهم أيضاً أن يضيفوا رسل النبي مدة شهر في
دونه ، وأن يمدوا المسلمين بثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً أو ثلاثين درهماً في حال

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨٠ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٤) الثعالبى : كتاب الأم ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٥) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٦٤ — ٦٦ .

(٦) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ .

حصول قننة من اليمن ، وجعل لهم ذمة الله وعهده ، فلما جاء عثمان بن عفان وضع على الرجل ديناراً أو نحوه ، ولم تفرض على من بها من النساء والعبيان (١) .

ولما تم الصلح بين المسلمين وبين [يوحنا بن روبة] صاحب أيلة فرض على كل عالم بأرضه في السنة ديناراً ، وصالحهم أهل تبوك على مثل ذلك العهد .

وفي خلافة أبي بكر كانت بصرى أول بلد فتحه المسلمون خارج شبه الجزيرة ، ففرضوا على كل ذكر بالغ فيها ديناراً في السنة وجريب حنطة (٢) ، كما أن أبا عبيدة أهلك نفس الشروط لأهل أخلاكية فيما بعد (٣) . ونعرف من البلاذري أن أهل ، باقيا ، صالحوا خالد بن الوليد على ألف درهم وطيلسان واحد (٤) . ثم سارت الفتوح الإسلامية في زمن عمر بن الخطاب في خطوات سريعة ، وهناك كثير من الأخبار الواردة بشأن الشام ، ولكتنا لا ندرى عما إذا كان المقصود بها مدينة دمشق وحدها أم سورية بأكملها .

وكان كل شخص في البداية يدفع ديناراً وجريباً ثم بدا لعمر أن يبذل ذلك قبله .

وفرض خالد على أهل دمشق أن يدفع البالغ منهم ديناراً وجريب حنطة وديناراً وخلا لطعام المسلمين (٥) ، أما أبو عبيدة فقد صالح أهل الشام بأن فرض عليهم جزية مائة لآريد عليهم ، كثروا ولا تنقص إن قلوا (٦) وقدرها دنانيران

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٥٩ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٧ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

(٦) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

على الرأس وشيء من الطعام ، كما أن البعض كانوا يدفعون الجزية بما يتناسب وطاقتهم المالية على الدفع ، فإذا زاد ما يبدى من المال زادت الضريبة ، وإن قل أسفلت (١) .

كذلك فرض على أهل الذهب من الذكور البالغين أربعة دنانير ومدين من الحنطة وثلاثة أقطا ديت وذلك بالشام والجزيرة ، ولرخص عليهم إيواء المسلمين والمسافرين مدة ثلاثة أيام (٢) . وهناك صورة أخرى من العهد تجعل دفع القمح والزيت شهرياً ، وتضيف إليها الودك (٣) والصل ، ولكنها لا تنص على إيواء المسلمين والمسافرين (٤) .

أما في الرقة فكان مفروضاً على كل رجل مبلغ دينار وعدة أقدرة من القمح وشيئا من الخل والزيت والصل (٥) ، كما فرض على كل شخص في الرها دينار قنطار ومدين من الحنطة (٦) .

أما في أرض الجزيرة فكانت الجزية تدفع في البداية زيتاً وخلا وطعاماً للمرفق المسلمين ، ثم جاء عمر قتلها وأدخل الأناوة وقدرها مدين من الحنطة وقسطان من الخل ومثلها من الزيت (٧) ؛ على أننا نجد في رواية أخرى أنها كانت ديناراً ومدين من الحنطة وقسطين من الزيت ومثلها من الخل (٨) ، فلما

(١) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٣) هو العروق في مصر عند الساعة باليمن .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٣ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٤ .

(٧) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٨ .

(٨) أخذ المسلمون الجزية من الجزيرة أول الأمر ديناراً من كل فرد مع مدى فتح =

جاء عبد الملك [استقل ما يؤخذ وأحصى الجاجم ، وجعل الناس كلها عمالا
بأيديهم ، وحسب ما يكسبه العامل في السنة كلها ، ثم طرح من ذلك نفقته في
طعامه وأدمه وكسوته ، وطرح أيام الأعياد في السنة] فوجد الذي يحصل
من ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير . وجعلها (١) طبقة واجدة (٢) .

وارتضى . الجالينوس ياروسما ، والزواب دفع أربعة دراهم عن كل رأس ،
على أن الجالينوس نكح في وعده وقضى هذه قسمة أبو عبيدة وخرب
بلاده . (٣) وهذا الحادث شبيه بالقصة التي تقول إن قسطنطين بطرك الشام
أخبر عمر بن الخطاب أنه اتفق مع أبي عبيدة على دفع أربعة دراهم وعبادة
عن كل رأس ، ثم عاد فاعترف بأنه كان كاذبا فيما قال وزعم (٤) وأنه لم يحدث
شيء من الاتفاق مثل هذا بينه وبين أبي عبيدة ، وكذلك يشبه العهد الذي
وضعه عيشة ، إذ فرض على النقي دفع اثني عشر درهما ، وأربعة على الفقير

ولسلي خل ولسلي زيت ، ثم أعاد عمر النظر فيها (رفقا بأهل البلاد) بأن أبدل هذه
الجزية بالظلم للنجس في السواد وهو ٤٨ درهما (٤ دنانير) على الأغنياء و ٢٤ درهما على
المتوسط الحال و ١٢ درهما على الفقراء ؛ ويظهر أن الرفق كان في أن أسعار المواد الغذائية
ارتفعت لأنها كانت لتؤمن الجيش فأرقت تكاليفها الناس ، فظف عمر منهم بأن استعاض
عن المواد الغذائية بالقد . وأما ما ذكره الأستاذ برتون فاشي عن ارتباطه بين روايات
البلاذري - الجوري .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٢) هذه رواية صيغة لأنها لا ترد عند أي مؤرخ ، بل جاءت عند تقي هو أبو يوسف ،
ولم يكن متأكدا من دقتها كما يقين من صحة . وما يؤكد صحتها أن القسم الأول منها مردود
إذ أبدل عمر هذه الجزية بالجزية المدرجة كما ذكرنا في الملاحظة رقم ٥ ، وكما تؤكد روايات
المؤرخين - الجوري .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٥١ .

(٤) Ghazi : An Answer to the Dhimmi, P. 389 .

على أن يعنى منها القسوس (١) ، ومن المستغرب ورود رقم أربعة ، أخيرا ،
ونحن نرى إحدى الروايات أن تيمبا أبا هراب ثار على المتمصم في فلسطين ، وتبعه
ثلاثون ألفا من الجواري العرايا ، ويقرر ميخائيل الرياني (ويسميه بشام)
أن المسيحيين تقرر عليهم دفع جزية قدرها أربعة دراهم (٢) .

وهناك رواية وأردت في البلاذري وإن كنا لا نميل إلى الاعتقاد في صحتها
وإنما نذكرها هنا لأنها بالغة الغرابة ، ومؤداهما أن قبيلة ، بحيلة ، كانت تواف
ربيع الجيش يوم القادسية ، ووعد عمر بن الخطاب بأن يجعل لهم ربع السواد
(من جنوب العراق) ، ثم عهد الخليفة إلى حل شيخهم جرير بن عبد الله على
التنازل عن هذه الشروط وأجازته بشانين ديناراً في أحد الأقوال ، وبأربعمائة
دينار في قول آخر ، وهناك إحدى الروايات التي تنصب للقول بأن جريراً ظل
يتمتع بهذه الشروط مدة ثلاث سنوات . وتذكر الرواية أن تمت امرأة رفضت
أن تتنازل عن نصيبها حتى يعطيها عمر ، فاقه ذلولا عليها قليفة حرام . وملا
يديها ذهباً ، وتقول رواية أخرى إن جريراً تنازل عن حقوقه بعد وفاة
جلولاه . وذلك بناء على طلب الخليفة ، ومع ذلك فتوجد رواية أخرى
تقول إن كل فرد من أفراد هذه القبيلة تسلم إلى دينار (٣) .

على أن هناك بعض الأماكن الأخرى كانت تدفع قدراً مقطوعاً متفقاً عليه ،
فكان مفروضاً على الحيرة دفع ثمانين ألف أو مائة ألف درهم سنوياً (٤) ،

(١) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, Vol. 3, P. 115 .

Michel le Syrien, Chroniques, trad. Langlois, p. 275; cf. (٢)

Bar Hebraeus, Chronicle, p. 152 .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٧ وما بعدها : كتاب الأم الثاني ، ص ٤٠٠ .

ص ١٩٢ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٤٣ .

ويقول يحيى في كتاب الحراج (١) إن أهل الجزيرة صولحوا على ما يتسمونه بينهم، وليس على رؤوس الرجال شيء، وكانت الأنبار تدفع أربعة آلاف درهم وألف حلة (٢).

أما الزها وحران فكانتا تدفعان مبالغ معينة (٣)، وتقرر إحدى الروايات أن المقبروض على حمص يبلغ مائة وسبعين ألف دينار، غير أن الطبري يقول إن بعض السكان كانوا يدفعون ديناراً وطعاماً (٤).

وكان السامريون يدفعون في البداية جزية رؤوسهم أتاوة، ثم جاء يزيد بن معاوية فوضع الحراج على أرضهم، وفرض دينارين جزية الرأس على من يقيمون في ولاية الأردن ونحوه دنانير على من يقيمون في فلسطين فشكى بعضهم إلى المتوكل الذي أقصاها إلى ثلاثة (٥).

ولما استول المسلمون على نفليس زمن خلافة عثمان وافق أهل كل بيت على دفع مبلغ دينارين، وتعهد الجانبان بالاتفاق على احصاء الأمر (٦).

ورود في المعاهدة التي أبرمها سراقا سنة ٥٢٢ مع أهل أرمينيا والشغور أن يشتركوا مع الجيوش الإسلامية، وأن يحمل الخدمة الحربية على الجزيرة،

(١) يحيى بن آدم: كتاب الحراج، ص ٣٩.

(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٤٦.

(٣) أبو يوسف: كتاب الحراج، ص ٢٣.

(٤) البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٣٠؛ تاريخ الطبري، ج ١، ص ٢٢٩١.

الأزدي: فتوح الشام، ص ١٢٨.

(٥) البلاذري: فتوح البلدان، ص ١٥٨.

(٦) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٠١.

أما الذين لا يشتركون في الحروب إلى جانب المسلمين فيلتزمون دفع جزية تكافئ ما يدفعه أهل أذربيجان (١).

أما في الجزيرة فكان القرويون يعاملون نفس معاملة أهل المدن، إلا فيما التزموه من مد المسلمين بالثوبة (٢).

• • •

أما فيما يتعلق بمصر فالأخبار في شأنها مستفيضة، فيذكر القريزي أنه لما تم فتح مصر صولح من فيها من الذكور ممن وافقوا الحلم إلى ما فوق على دينارين (٣) ويقول في موضع آخر (٤) إن الجزيرة كانت دينارين على الرأس وعلى المصريين أرواق المسلمين، وفي رواية البلاذري أن الطعام قد أضيف أخيراً على أساس دينارين مما يجعل الجزيرة أربعة دنانير (٥). وهناك قول بأن الحراج وضع على كل جريب بمقدار دينار وثلاثة أرايب طعام، والجزيرة دينارين على كل من بلغ الحلم من الذكور (٦). وفي قول آخر إنها كانت دينارين على كل ذكر إلا من كان فقيراً ليعفى منها، وألزم كل ذي أرض دفع ثلاثة أرايب من الحنطة وقسطن من الزيت ومثلها من كل من الخل والعسل ودرقا للسليخ. وألزم كل واحد من أهل مصر أن يقدم للجيش حبة صوف وبرنسا أو حمامة وسراويل

(١) تاريخ الطبري، ج ١، ص ٢٦٦٥.

(٢) أبو يوسف: كتاب الحراج، ص ٢٣.

(٣) للقريزي: المخطط، ج ١، ص ٨٦.

(٤) للقريزي: المخطط، ج ١، ص ٢٩٤.

(٥) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢١٦.

(٦) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢١٥.

وخفسين (١) . ويذكر الصول (٢) نفس الجزية ولكنه لا يشير إلى الملابس .
وضربت الجزية التقدية على أهل مصر فقدرت باثني عشر أردبا (٣) وأن
يضيفوا من نزل بهم من المسلمين ثلاثة أيام (٤) .
ويقال إن عمرو بن العاص فرض ضريبة قدرها ستة وعشرون درهما وثلاثي
درهم على الجميع ، وفرض على الأثرياء منهم دينارين (٥) وثلاثة أراذب من
القمح (٦) ، وهذا واضح إذا كانت الضريبة الثانية مضافة إلى الأولى ، وفي ذلك
يدفع الأغنياء قرابة نصف ما يدفعه الفقراء . على أنه من المقرر تماما أن الأقباط
كانوا يدفعون زمن عمرو بن العاص للمسلمين نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها
للبيزنطيين (٧) .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٤ .

(٢) الصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

(٣) هنا يوجد ارتباك في « تريجون » لأنه أخذ الروايات بظاهر معانيها دون تمييز بين
الجزية والحراج ، فالتى يؤكد المقرئ وتؤيده الروايات الأخرى أن الجزية كانت ثابتة
وأما بلغت دينارين عن كل رأس وأنها تسير على أساس النقد ؛ ولكن الحراج لم يكن
ثابتا بل يشهد على حالة الزرع « المارة » وعلى حاجة الدولة ، وما تذكره الروايات من
أشكال مختلفة للحراج إنما يشير إلى ما فرض فعلا في سبب مختلفة ، كما أنه كان يجري عادة من
الحاصلات بالنوع وقد يصكون جزء منه بالنقد . أما رواية البلاذري بشأن الملابس فهي حالة
خاصة تتعلق بما فرض على أهل حصن بابليون عند أول دخول مصر لحاجة الجيش المهاجم إلى
كسوة ، ولم تتخذ هذه السابعة خطة — الدوري .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٥ ؛ خطط المقرئ ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ٢١ ، وترجمته ص ٧٥ .

(٦) كان النقد في مصر يسند إلى قاعدة الذهب ، وتعجب الضرائب بالدنانير وأجزائها
لا بالدرهم الفضية ، والظاهر أن أبا صالح الأرمني استعمل الدرهم الفضي في كتابه لأنه كان
من أسس العملة في العراق . أما قبضة الست وعشرين درهما وثلاثي درهم فتعادل دينارين ،
وهنا يوضح كسور الدرهم التي لا نجد لها في فرض الضرائب عادة — الدوري .

(٧) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

وبجمل القول أن ما نستفيد من تلك الاخبار هو أن الجانب الأكبر من الضرائب كان يعتمد على الجزية ، وإن كانت أوراق البردى تشير إلى أن الجزية كانت أقل من الخراج .

ومن المتفق عليه أنه إذا استسلمت المدينة أملى المسلمون شروط الاستسلام ، إذ كانوا أحراراً في أن يفعلوا ما يشاءون بالبلد الذي أخذ عنوة ، وقد اختلفت الآراء حول فتح مصر : أتم عنوة أم كان استسلاماً ، والجدل حول هذه النقطة بالذات جمدل لا طائل تحته لاعتماد أصحاب كل من الرأيين على حجج تؤيد وجهة نظرهم ، وقد حاول معاوية بن أبي سفيان أن يزيد الجزية على المصريين ففشل في هذه التجربة بفضل معارضة وردان مولى عمرو بن العاص (١) ، وتروى هذه القصة بصورة أخرى وهي أن صاحب بلدة « أخنا » قدم على عمرو وقال له « أخبرنا ما على أحدنا من الجزية فنصيرها » فأشار عمرو إلى أحد أركان الكنيسة وقال « لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ما عليك ، إنما أنتم خزائن لنا ، إن كثر علينا كثرنا عليكم ، وإن خف عنا خففنا عنكم » (٢) ، ولم يكن حديث عمرو كذباً ، إذ يذكر أحد النصارى أنه كانت لعمرو أساليب فظة في استخلاص الأموال ، ولا يسلك سبيل الشفقة في معاملة المصريين ، هذا إلى أنه لم يكن يلتزم عهوده التي عاهدهم عليها تماماً الإلتزام (٣) ، حتى ليقال إنه خلف بعد موته سبعين بهراً (٤) من الدنانير ، زنة كل بهار منها إردبان مصريان ،

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ١٦٨ .

(٣) Journal Asiatique, P. 3/7.

(٤) البهار : جلد الثور .

ورفض أبنائه أخذ هذه الأموال حتى يتسلم كل صاحب حقه فيها حقه ، فبلغ الخبر معاوية فأخذها بما فيها . وحدث في هذا العصر ذاته أن محمد بن الخطاب إلى تغريم بعض ولايته لإثرائهم على حساب أهل الولايات التي يحكمونها ، ومن هؤلاء الولاة سعد بن أبي وقاص في الكوفة وعمرو بن العاص في مصر ، وأبو هريرة في البحرين ، والنعمان بن عدسى في ميسان ، ونافع بن عمرو في مكة ، ويعلى بن منه في اليمن (١) .

وحدث في زمن متأخر أن أراد أحد الخلفاء الوقوف على آلام الذميين فقال أحد المسلمين لعمر بن عبد العزيز : يا أمير المؤمنين : ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة ؟ ، فقال : إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل النعمة فوق طاقتهم ، فلم يكونوا يمدون بدءاً من أن يبيعوا أو يكسبوا ما في أيديهم ، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته فيبيع الرجل كيف يشاء ، فقال له : لو أنك سحرت لنا ، فأجابه عمر : ليس إلينا من ذلك شيء ، إنما السرور لله (٢) . لكن الأمر المنسوب إليه الذي يقول فيه : دفع لأهل الخراج من أهل الفرات ما يختصمون به من الذهب ، ويلبسون الطيالة ويركبون البراذين ، وخذ الفضل (٣) ، أقول إن هذا الأمر المنسوب إليه يعطى فكرة غير طيبة تماماً عن سياسته إزاء الذميين .

ليس هناك من شك في أن قد ازداد خراج مصر وربما خراج غيرها من الولايات أيضاً ، يدلنا على ذلك أن عبد الله بن أبي سرح قد جمع خراجاً أكبر

(١) بالوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ١٨١ ، والبلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٨٤ ، ٨٣ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قتيبة : معون الأخبار ، ج ١ ، ص ٥٣ .

بما جمعه عمرو بن العاص ، هذا على الرغم من أن القول القائل بأن الدخل بلغ اثني عشر مليون دينار أو أربعة عشر مليون دينار لا يخلو من المبالغة ، على أن خبر دفع عمرو عن نفسه أمام الخليفة أمر مشهور . وهناك غير هذا من الأخبار المتعلقة بالزيادات ، ذلك أن عبد العزيز بن مروان قام أيام ولايته على مصر بإحصاء الرهبان وفرض على كل واحد منهم ديناراً (١) ، ويقول ساويرس (٢) : إن هذه هي أول جزية ، ولنا نعرف على وجه التحقيق عما إذا كان ساويرس يقصد بذلك أنها أول جزية أو خراج يدفعه الرهبان . (٣)

ويورد الصولي (٤) خبراً يستحق أن نوردته بنهاية حيث يذكر أن لأهل مصر من الشرط أن لا تباع نساؤهم ولا أولادهم ولا أرضهم ولا ديارهم ، ولا تباع كنوزهم ولا يزداد عليهم في جزياتهم ، ولم يزل الحجاج على ذلك حتى ولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح فكان يرفع إلى عبد الملك بن مروان ألف دينار زيادة عما كان يرفعه عمرو بن العاص ، فلما ولي عبد الملك أعاه عبد العزيز خطا الأرضين ، وذلك أنها كانت كثيرة ، فاقطع أقواماً وزاد ذلك على الجاهل فكانت تستأدى ألف ألف دينار ، فرحلوا إلى عبد الملك يشكون ، فلما رجعوا زاد عليهم عبد العزيز الضريبة .

(١) خطط القرظي ، ج ١ ، ص ٤٩٢ ؛ ساويرس : سير الأكابر البطركية ، ص ١٣٤ .

(٢) وزيادة عما ذكره المؤلف منسوباً إلى ساويرس بشأن هذه الزيادة فإن القرظي يقول هو الآخر : أنها أول جزية أخذت من الرهبان .

(٣) الخراج لا يعني منه أحد ، لأنه ضريبة مفروضة على الأرض بصرف النظر عن المالك رجلاً كان أو امرأة أو عبداً أو حراً ، أما الجزية فأعفيت منها المرأة وأمن منها الفقير والراغب والطفل ، ولما فإن الجديد هنا هو فرض الجزية التي كان يصحبها رسم البدن أو النقص - الدوري .

(٤) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

وقد زادت الضريبة بمعدل الثلثين وإن يكن تاريخ هذه الزيادة مجهولا لعدم وروده في الكتب (١).

على أن قره بن شريك أضاف إلى الضريبة مائة ألف دينار (٢)، وفرض أسامة على كل راعب ديناراً. ولما جاء عمر بن عبد العزيز رفع الخراج عن أملاك الكنائس والأساقفة، فأرجعها يزيد مرة أخرى (٣). ثم ضوعفت الجزية زمن هشام (٤)، وزاد عبد الله بن الحبحاب متولى الخراج الجزية على مصر [قيراطاً في كل دينار] وهي تعادل الثلثين أو جزءاً من أربعة وعشرين من الأصل (٥)، ثم ضاعف أبو القاسم الجزية (٦).

وفي سنة ١٦٧ هـ ضاعف موسى بن مصعب ما كان يؤخذ عن كل فدان، ثم فرض الخراج على أهل الأسواق وعلى الدواب (٧). ومن الجلى أن هذا كان جزءاً من سياسة مروان الذي زاد في الجزية المفروضة على النصارى حتى آثر

(١) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) ساويرس : سير الآباء البطارقة ، ص ١٤٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٠ : الكندي : الولاة والقضاة ، من ٧٣ :

المقريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٧) وفي ذلك يقول أحد الشعراء مندداً بفظة موسى بن مصعب :

لو يعلم الهدي ماذا القى بفعله موسى وأيوب

بأرض مصر حين حلاها لم يهتم في الصبح بمتوب

انظر في هذا الولاة والقضاة الكندي ، ص ١٢٥ .

الكثيرون منهم الحرب من أملاكهم وتركها في أيدي العرب (١)، كما شهدت سنة ٢١٣ هـ زيادة أخرى في الجزية (٢).

ويلاحظ أن عبارة « ضاعف الجزية » شائعة الورد ، ومن ثم وجب عدم الأخذ بحرفيتها ، على أنه إذا داخلنا الشك في الشهادة المسيحية القائلة بأن الخراج على مصر زيد فهناك كثير من الشهادات الإسلامية تؤيد هذا القول .

أما فيما يتعلق بطرق جمع الجزية فقد وصف المقريزي - قلاعن ابن الحكم - طرق تقدير الضرائب الواردة في كتب المحاكم المحفوظة في أوداق البردي ، وهذه الرواية تتناول التقدير الأصلي للرخص لهم ، كما تتناول الزيادات ، والطريقة واحدة في كلتا الحالتين ، ويقول المقريزي (٣) إنه لما استوثق الأسراء لمرو بن العاص أقر قبضها على جباية الروم ، فكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وزاد أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت قصت الجباية ، فيجتمع غرافسو كل قرية ومازوتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العماره والخراب ، حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور فوزعوا ذلك على اجتماع القرى وسعة المزارع ثم يجتمع أهل كل قرية بقيتهم فيجمعون قسمة وخراج القرية وما فيها من الأرض العامرة ، ويخرجون من الأراضي فدائين لسكنائهم وخمائمهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرجون منها عدد الضيافة للسليلين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا من ذلك نظروا لما

(١) Anonymous Chronicle, Vol. 2, p. 3.

(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١٨٥ .

(٣) الخطط للمقريزي ، ج ١ ، ص ٧٧ .

في كل قرية من الصناعات والأجرا فقسوا الجباية عليهم بقدر احتياهم ، فإن كانت فيهم جالية قسوا عليها بقدر احتياها ، وقلما كانت تكون إلا للرجل الشاب أو المتزوج ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على حدود الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فإن عجز أحد منهم وشكا ضعفه من زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه أهل الضعف ، الاحتمال ، وإن كان فيهم من يريد الزيادة أعطوه ما عجز عنه أهل الضعف ، فإن تشاحوا قسوا ذلك على عدتهم ، وكانت قسمتهم على أن الدينا أربعة وعشرون قيراطا ... وجعل لكل فدان عليهم نصف أردب قمح وويبتان من شعير ، إلا القرظ ، فلم يكن عليه ضريبة ، وكان عمر بن الخطاب يأخذ من صالحه من المعامدين ما سمي على نفسه ، لا يضع منه شيئا ولا يزيد عليه ، ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا يؤديه نظر عمر في أمره ، فإذا احتاجوا خفف عنهم ، وإن اغتروا زاد عليهم بقدر غنام .

ومن الخير أن تؤكد على بعض نقاط معينة نستنبطها من هذا الوصف فنلاحظ اتفاق بعضها مع ماورد في أوراق البردي ، ونعني بذلك أن الأرض تكون ملكا للشعب أكثر مما هي للأشخاص ، كما أن الهاربين الذين يحاولون الهرب تخلفا من فداحة الضرائب لا يتبها لهم النجاح التام في محاربتهم هذه ، ونلاحظ أيضا أن بعض الحقول كانت تعزل على حدة لئلا يدخلها بما تقتضيه الأعمال العامة من المصروف ، ولم يكن معنى ذلك بحال من الأحوال تخفيف الضرائب عن كامل دافعيها ، إذ الواقع أنها كانت ترداد على من يسلم الأرض المتبقية ، كما أن معظم المصادر التي بين أيدينا تشير إلى اعتبار استضافة المسلمين مسألة عامة وليست مسألة فردية خاصة ، حتى إنه لينخيل لمطالعها كأنها أمر من الوالي ، لتأكيدها على وجوب استعمال الدين في التصرف .

• • •

كان الرجال الذين يدفعون الجزية يقسمون إلى ثلاثة أقسام (١) :
 ١. صاحب أرض يعطى جزيته (٢) منها ، وصانع يخرج جزيته من كسبه وتاجر يتصرف بماله يعطى جزيته من ذلك ، وإنما سلتهم واحدة .
 وهذه الحقيقة عن عمر بن عبد العزيز تتفق وما جاء في أوراق البردي التي تبين لنا أن التجار كانوا يدفعون ضريبة معينة بدلا من الخراج .
 ومعظم التفاصيل الواردة عن الخراج تتعلق بأرض الجزيرة والعراق ، ونورد بعضا منها فيما يلي ، ويلاحظ أن وحدة الموازين كانت « الجريب » على الدوام ، وهو مستون ذراعاً مربعاً .

والوارد في الكتب أنه وضع على كل جريب - [عامر أو غامر] - درهم وقنبر ، و « التي إليهم النخل حونا لهم (٣) » ، فكان على :

جريب حقول الكرم	عشر دراهم (١) .
الربطة	خمسة دراهم وخمسة أقدرة
القص	سنة
البر	أربعة
الشعير	درهمان
وعلى جريب الكرم	عشرة دراهم (٥)
على جريب الحضر	سنة دراهم .

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لعبد الحكم ، ص ٩٩ .

(٢) لعل المقصود بها « الخراج » ل اصطلاحنا .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

(٥) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

على جريب السمسم خمسة دراهم .
 . . الحضر الصيفية ثلاثة .
 . . القطن خمسة .
 . . الماش والكروم والرطبة والسمسم ثمانية دراهم .
 أما أشجار النخيل في السواد فقد وضعت عنها الضرائب ، ووضع على :
 جريب الكرم وحول المخضرات عشر دراهم .
 . . القطن خمسة دراهم .
 . . النخلة من الفارسي درهم واحد .
 . . الدقلة درهم واحد .
 على كل جريب زرع غليظ من البر دينار ونصف وصاح واحد من طعام (١) .
 على كل جريب وسط دينار واحد .
 . . من الشعير ثلث دينار .
 . . من الحنطة درهمان وجريان (٢) .
 . . من الشعير درهم واحد وجريب واحد .
 على كل جريب غامر يطاق زرعه نصف درهم .
 وكان الشعير يدفع من نصف هذه الأجور ، أما الفواكه وغيرها فكانت معفاة من
 الضرائب ، وأما البساتين التي تجمع النخل والشجر والكروم فعليها عشر دراهم (٣) .
 وتتفق جميع القوائم والمكلفات هذه مع الحقيقة القائلة بأن خراج العراق

(١) كان هذا في زمن علي بن أبي طالب .

(٢) وضع هذا عمر بن الخطاب ؛ انظر البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢٧٠ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

كان يقدر على أساس ثابت هو تقدير المساحة ، وتختلف الأرقام اختلافاً بالغ
 الكبير عما يورده ابن حوقل بشأن خراج فارس الذي يقدر هو الآخر على أساس
 المساحة أيضاً . وكانت الضرائب أثقل في شيراز منها في غيرها ، ويلاحظ أن
 وحدة المقياس عنده هي : الجريب الكبير ، وهو ٢ ٢ من الجريب الصغير ،
 ومن ثم كان يؤخذ على :

جريب الحنطة والشعير (بالسج) ١٧٠ درهما .
 . . الشجر (.) ١٩٢ .
 . . الرطاب والمقاق (.) ٢٣٧ درهم .
 . . الكروم (.) ١٤٢٥ درهما .

أما في (كوارد) فكانت الضرائب تبلغ ثلث الضرائب المذكورة أعلاه ، ولم
 تكن هناك ضرائب على الكروم ولا أشجار الفاكهة التي تزرع في السهول حتى
 تولى الوزارة علي بن عيسى بن الجراح سنة ٣٠٢ هـ (٩١٤ م) فألزم أصحابها
 الخراج (١) .

ويذكر ابن حوقل أيضاً أن جوهر الصقل وزير الوزير الفاطمي قبض
 من الفدان أن يصير سبعة دنانير بعد أن كان ما يقبض عنه ثلاثة دنانير ونصف
 دينار (٢) .

وبلغت قطعة (٣) فدان القمح زمن الفاطميين في إحدى نواحي الصعيد ثلاثة
 أدادب على الفدان الواحد ، فلما مسحت الأراضي سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) قرر

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٠٨ .

(٣) لفظ يقصد به القرية في مصر الوسطى .

على كل فدان أردب ونصف أردب ثم أصبحوا يأخذون أردبين من الفدان الواحد (١).

وكانت هذه الطريقة في جمع الخراج مستعملة في مستهل حكم بني العباس وهي التي يشير إليها ديونيسيوس التلحري في معرض كلامه عن صدقة المال عند العرب فيذكر أن بسائنتهم وماشيئهم وجميع الغلات التي لهم سجلت وكان إذا امتلك أحدهم حديقة خضر أو كتان أو حمص تسجل هي الأخرى وتدون (٢). على أنه يتبين لنا أن المبالغ المجبأة لم تكن تتفق مع الأرقام الأخرى.

أما في السواد، فقد ارتأى المنصور أن يأخذ نصف الحنطة والشعير بدلا من القود، وظل هذا الأمر معمولاً به زمن المهدي (٣)، وانتهى الأمر أخيراً بأن دفع السواد ثلاثة أخماس الغلة، ثم جاء الرشيد سنة ١٧٢هـ (٧٨٨م) فخفض ذلك إلى النصف (٤)، ثم قصص هذا مرة ثانية سنة ٢٠٥هـ (٨٢٠م) إلى الخمسين (٥).

ويقول الفلقشندي إنه كان يؤخذ من الفدان من الجبوب في صعيد مصر ما بين أردبين إلى ثلاثة أردب (بكيل الصعيد)، وغالباً ما يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهماً أو ثلاثة دراهم، وفي بعض الأحيان كان يكتفى بدفع القدر المطلوب دراهم دون غيرها، أما في الوجه البحري فغالب خراج بلاده دراهم. وظلت الحال على ذلك الوضع حتى سنة ٧٩٠هـ (١٣٨٨م) حيث كانت أجرة الفدان الواحد أربعين درهماً، والبراب ثلاثين درهماً، ثم غلا السعر فيما بعد

(١) خطط القرطبي، ج ١، ص ١٠١.

(٢) Dionysius of Tell — Mahre, Text, p. 155. Trans, p. 129.

(٣) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٧٢؛ الماوردي: الأحكام السلطانية، الفصل السابع.

(٤) تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٦٠٧.

(٥) تاريخ الطبري، ج ٣، ص ١٠٣٩.

حتى جاوز الباقي مائة درهم والبراب ثمانين درهماً. وفي سنة ٨١٠هـ (١٤٠٧م) أصبح يؤخذ من الباقي، عن كل فدان نحو أربعمائة درهم، وربما زادت الأرض الطيبة حتى بلغت ستمائة درهم، وفي البراب ونحوه دون ذلك بالنسبة (١).

بعد كل هذا نرانا في حاجة إلى شيء من التعليق، ذلك أن الفقير، كان يسس جريب أو عشر جريب، وكانت الغلة تقدر بثلاثة عشر ضعف إلى خمسة وعشرين ضعف قدر البذرة المبدورة، ومن ثم تقدر الضريبة على هذا الأساس، فلما كانت قفيرا واحدا كانت بأعلى تقدير $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$ من المحصول، وإن إضافة الدرهم ودفعه تقدا لا يجعل الضريبة بأي حال من الأحوال قرية من المشر الذي يدفعه الفلاح المسلم، وكانت ضريبة الجريبة، أكثر حكمة وسدادا، ويظهر أن هناك خطأ في الأرقام التي يوردها ابن حوقل لاسيما فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على حقول الكروم، ولا يمكن أن تكون هذه الأرقام صحيحة إلا إذا كانت الحكومة تتبع سياسة ترى بمقتضاها أن تمكسها قبل جمعها ونضجها، ومن المستحيل أن نصدق أن أشجار النخيل كانت معفاة من الضرائب؛ ومن الممكن أنه لم تكن هناك ضرائب على الأشجار المفردة الموجودة في تلك النواحي، ويقال إن أشجار النخيل المفردة التي تعتبر أملاكا عامة كانت هي المعفاة من الضرائب (٢). ومن المحتمل كل الاحتمال أن يكون فرض دينار أو نصف دينار (تبعاً لنوعية الشجر) أمراً صحيحاً. والمعروف أن الحكومة التركية كانت تجبي ضريبة قدرها سبعة قروش عن كل شجرة، وإن قيل إنها لم تكن دقيقة تماماً في إحصائها لإياها.

• • •

(١) الفلقشندي: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٣.

(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٧١.

معظم ما لدينا من الجزية مستمد مما ذكره الفقهاء ، ويقول الكتّاب عادة إنها كانت تتدرج من أربعة دنانير إلى اثنين إلى دينار واحد في الأراضي ذات العملة الذهبية وهي بلاد الشام ومصر ، أما حيث تكون العملة ورقا فكان الدينار يقدر يائتي عشر درهم وذلك في العراق وفارس ، وهناك رأى آخر يقول إن الدينار يساوي عشرة دراهم (١) ، وهذا النظام بسيط للغاية ، أما اختلافات المدارس الفقهية فتبين لنا أن هذا القدر غير حقيقي .

وما هي آراء الأئمة الأربعة :

يقول أبو حنيفة إن الجزية على الفقير المتمثل إثنا عشر درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعين درهما ، ويقول أحمد بن حنبل إنها موكولة إلى رأى الإمام وليست مقسمة ، وإن كانت هناك رواية أخرى عنه تقول إن الأقل منها مقدر دون الأكثر .

ويقول مالك إنها مقدرة على الغني والفقير بأربعة دنانير أو أربعين درهما ، ومن المحتمل أنه يشير إلى الحد الأعلى فقط .

ويقول الشافعي إن الجزية دينار ، يستوى فيه الغني والفقير على السواء . وهذه الاختلافات في التقادير تصور لنا اختلاف الظروف المحلية ، ويقرر الشعرائي هذا تماما فيقول : ووجوه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتihad الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ، فالفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتملا ولا

(١) لم يكن سعر الدرهم بالنسبة للدينار ثابتا ، بل كان متبدلا حسب الأوضاع الاقتصادية العامة ، ذلك لأن الدرهم كان أساس العملة في القسم العربي من الامبراطورية ، كما كان الدينار أساسا في القسم الغربي ، لذا كان الدينار يساوي ١٢ درهما في زمن عمر ، وكان يساوي ١٠ دراهم في دور الرسالة وفي خلافة الإمام علي - الدوري .

شيء له فإنه يخرج من بلاد الإسلام ، [وإن كان له قول آخر وهو أن يخرج ولا يخرج] ، ويقول الثلاثة الآخرون إنه يجب أن يعفى من الدفع (١) ، على حين أن هناك كاتباً آخر يقول بوجوب مساعدة من لا يستطيع دفع الجزية (٢) .

كذلك اختلفت الآراء حول من يدفعونها ، فيقول أبو يوسف إنه لا يجوز الجزية على النساء والصبيان ولا المسكين الذي يتصلق عليه ولا المتعد ولا الأعمى ، ويضيف البعض إلى من ذكرنا الخدم والمجانين وأهل الصوامع (٣) ؛ ومن ناحية أخرى يرى أن الشافعي يذهب لقول بأن الجزية واجبة على المجانين والشيوخ والأعمى والرهبان والخدم الذين يتناولون أجراً لقاء خدمتهم ، وقد ورد في موضع من كتاب الأم ، أن النساء يدفعن (٤) في بعض الأحيان ، وقد قال الحسن البصري (٥) : لا يلزم الرهبان أصحاب الصوامع جزية لفقرهم وتخليهم عن الدنيا .

وفي المعاهدة المبرمة مع عيشية ، نص على أن يعفى من الجزية قراء القسوس والرهبان (٦) ، وكان ابن عبد الحكم يعرف أن الرهبان لا يدفعون شيئا مامن الضرائب لأن النعمين يتحملون ضريبة من ينخرطون في ملك الرهبنة (٧) .

(١) الشعرائي : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٢) يحيى بن اذم : كتاب الخراج ، ص ٢٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ — ٧٠ ؛ الشعرائي : كتاب الميزان .

ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ٩٨ .

(٥) الصولي : ادب الكتاب ، ص ٢١٦ .

(٦) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, 3, p. 115 f. .

(٧) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٠٦ .

ويقول أبو يوسف إن دفعها واجب على أهل الصوامع إن كانوا ذوي غنى ويسار ، وإذا كان هناك دير للرهبان وله أملاك وأرض تكفي صاحب الدير بدفع الجزية عن دونه من الرهبان ، فإن ادعى الفقر وأقسم بمينا جائزة في دينه أعنى من الدفع (١) ولم يؤخذ منه شيء ، والمعروف أن تيودوسيوس ، النصراني الخلقيدوني - متولى خراج الاسكندرية - كان شديد الكراهية للبترك القبطي أنبا أغاثونا ، ومن ثم أرغمه على دفع ستة وثلاثين ديناراً جزية عن تلاميذه ، وربما كان هؤلاء التلاميذ من الرهبان ، فإذا قرر هذا في الأذهان أمكن القول بأنه لم نجر العادة لإبان ذلك الحين بأن يدفع الرهبان شيئاً من الجزية (٢) . ولقد ذكرنا آنفاً أن عبد العزيز بن مروان حمل الرهبان في مصر على دفع الجزية ، على حين أن أسامة بن زيد عمد إلى منع الرجال من الانخراط في سلك الرهبنة تخلصاً منهم من الجزية ، وقد طمع علي بن عيسى بن الجراح في أخذها من الاساقفة والرهبان وضعفاء النصارى لولا أن منعه الخليفة المقتدر من ذلك العمل [جرياً على العهد الذي بأيدي الانباط] (٣) .

أما استضافة المسلمين فتختلف الشروط بشأنها بعضها عن بعض ، بحيث يكون أهل الذهب تكون الضيافة ثلاثة أيام ، أما أهل السواد ، فالتزموا إضافة المسلمين مدة يوم وليلة فقط ، وكانوا يقدمون إليهم من الطعام والخبز والتزويد والترايل والزيت والخضروات المطبوخة والسك أو اللحم وما تيسر وجوده ،

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٠ .

(٢) ساويرس : صير البطركا ، ص ١١٣ .

(٣) Eutychius: History, Vol., 2, P. 517. : خطط المقيزي ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

ولا تزيد مدة إقامة المسلمين بينهم على ثلاثة أيام (١) ، ويقال إنه لم يكن لمدينة حمص أن تضيف الطارقين أكثر من يوم وليلة (٢) ، وإذا حدث أن أمطرت السماء وهوت المسافرون وأخرتهم أمداً أطول مما هو مسموح لهم به كان عليهم أن يدفعوا ثمن ما يأكلون (٣) ، وحدث أن شكى بعض الذميين إلى عمر أن هؤلاء الضيوف يكلفونهم فوق طاقتهم ويطلبون منهم الدجاج والتمن ، فقال لهم عمر : لا تطعموهم إلا ما تأكلون ولا بما لا يحمل لهم (٤) ، كما أن المأمون أصدر أمره بتخليص النصارى من واجب تهية الساكن في بيوتهم للجنود (٥) .

أما فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على التجارة فقد كان حمير بن الخطاب أول من سنّها ، والقول الشائع أن المقدّر كان ٢١ في المائة على المسلم وخمسة في المائة على الذي وعشرة على الرجل الذي لازمة له أو كان من أهل الحرب ، وكانت الضريبة تدفع مرة واحدة كل سنة ، ومع ذلك فقد ذهب مالك إلى وجوب أخذها على كل سفرة في تجارة ، وكان التغلبي والنجراني يعاملان معاملة غيرهما من الذميين تماماً ، أما المجوس فيعتبر اجنبياً (٦) ، وتذهب إحدى الروايات إلى أن الأجانب وحدهم هم الذين كانوا يدفعون هذه الضريبة وقد مرها عشرة في المائة ، وإن كانت هناك رواية أخرى تقول إن الذي يلتزم دفع العشر ، ومع

(١) القاضي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٢) الأزدي : فتوح الشام ، ص ١٥٢ .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٥٢ .

(٤) ابن عسك : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, 2. p. 15. .

(٦) لم يصر المؤلف إلى المصدر الذي استقى منه الفكرة التي نرى عليها هذا الرأي ،

لا سيما وهو يدرج في الفصل الأول « المجوس » بين أهل الفقة .

ذلك ثم قول آخر نستدل منه على أن الذي كان لا يدفع في ولايته الخاصة شيئاً ، لكنه يدفع العشر من رأس مال تجارته في كل مرة يغادر فيها ولايته .

وقد أخذ عمر بن الخطاب من النبطيين نصف العشر على الحنطة وكان يرمى من وراء ذلك إلى تشجيع قتل هذه البضائع إلى المدينة ، وفرض العشر على المقاتل كالحصص والقول ، وعمد أحد الولاة [وهو عبد الله بن عتبة] زمن عمر بن الخطاب فأخذ العشر من النبطيين ، وقد حاول المؤلف التوفيق بين هذين القولين فلم يجد التوفيق سبيلاً ؛ وهناك رواية أخرى للسألة ذاتها تقول إن عمر بن الخطاب أخذ العشر من القبط في المدينة ، ونصف العشر على الحنطة والزبيب (١) .

أما الضريبة على العبيد فكانت تبلغ عشر دراهم ، وعلى الخيل والحمير ثمانية (٢) ، وكان المال الهلال يجبي عما لا يقل عن مائتي درهم [من التجار المسلمين] أو عشرين ديناراً [من تجار العهد] أو عشرين مثقالاً ، لكن يقال إن عمر بن عبد العزيز جعل جزية الذي لا يقل عن عشرة دنانير ، وهذا هو ما يقضى به أبو حنيفة .

على أن العبد لا يدفع ضرائب عما معه من البضاعة إن كانت ملكاً له ، كما أن الذي إذا حل خيراً لبيعها قدّرت قيمتها من قبل اثنين غيره من الذميين ، وإذا ادعى الذي أن ديونه تحيط بثمن بضائعه لم يدفع شيئاً ، وقد حدث في إحدى المرات أن ألغيت الضرائب على معاصر العنب والجسور والطرقات ، ثم أعيد فرضها عليها نظراً للخسارة التي لحقت ببيت المال .

(١) ما ألبته لى التت واره في خط الميرزى ، ج ١ ، ص ١٢١ ، أما المؤلف فيذكر أنه الزيت .

(٢) الثاني : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

ولما كان القرن الرابع للهجرة أضيف إلى الضرائب الدينية في فارس ضرائب الاعتشار على السفن والأخماس على المساكن والآجام والمراعى ودار الضرب والجزية والمستغلات ، وضرائب على الملاحات وأثمان الماء ، وفرضت كذلك على بيع المطور ، وتشمل كلة ، المستغلات ، ما تحصل عليه من أجرة الأرض والطواحين والدور التي يعمل فيها المأورد . وكانت منظم هذه الضرائب واحدة تقريباً أو ما يشبه ذلك في جميع الولايات (١) ، ويورد المقرئ شيئاً طويلاً بالضرائب التي تجبي في مصر . وكان دخل معظمها قبلها إلى درجة أنه لا يسد تكاليف جمعها ، ولا يبعد أن يكون الكثير من تلك الضرائب كان موجوداً منذ أزمنة بعيدة

وكان ربيعة بن شرحبيل بن حسنة هو المكلف بجمع هذه المكوس في مصر إبان ولاية عمرو بن العاص ، كما قولاهما ، زريق بن حيان ، في الأبهة في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وقد اختير دأنس بن سيد بن ، لجمعها في الأبهة فرفض العمل (٢) ، ولا نعدم ما كان من التقوى عند السلف ، وربما كان الرضا من جانبه قائماً على أساس تغير مدلول كلة ، المكس ، إذ كانت في البداية بريبة للغاية يفقد بها الخراج ، ثم تبدل مفهومها بمضى الزمن فأصبحت تطلق على ضرائب معينة لم يرد لها ذكر في القرآن ولا في الأحاديث وأصبح جميع المسلمين الخبيرين ينظرون إليها نظرة ملوها بالشك والريبة (٣) . ويقال إن عمر بن عبد العزيز

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٧ .

(٢) خط الميرزى ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، السيوطي حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٣) ذكر السيوطي (شرحه ، ج ١ ، ص ٩٠) أن عمرو بن العاص دهم إليه خلف بن ثابت الهيمي ليجمعه على المكس فاستنفاه ، فقال عمرو : ما تكره منه ؟ فقال : إن كبا قال : « لا تحرب المكس فإن صاحبه في النار » .

ألقى هذه الضرائب (١)، وربما كان في هذا القول خطأ في التسلسل التاريخي، على أنه لا يخلو من الصواب، لأنه من الواضح أن هناك ضرائب كانت تجبي ولم يكن لها موضع في التنظيمات الشرعية.

كان المنصور أول من وضع الضرائب على الحيوانات سنة ١٦٧ هـ ثم اقتدى به واليه على مصر في السنة ذاتها، ففرض ضريبة على الدكاكين في الأسواق وعلى الحيوانات (٢).

وشهدت سنة ٢٥٠ هـ (= ٨٦٤) في مصر احتكار النظرون [وقد أحاط عليه أحمد بن محمد بن مذهب والي خراج مصر]، وقرر الأموال على الرعي [وسماه مال الراعي] وعلى صيد السمك [وسماه مال المصايد]، فلما تولى الحكم أحمد بن طولون أمر بإسقاط هذه المعادن والمرافق (٣) رغم أنها كانت تغل لبيت المال مائة ألف دينار كل سنة، ثم أعيد العمل بالأموال الهلالية أيام الفاطميين وسميت بالمكوس، فلما جاء صلاح الدين ألقاها ثم أعادها ابنه عثمان مرة أخرى.

وإننا لنسمع عن بعض ضرائب كان إلغاؤها مثار معارضة من الأقباط ذلك أنه في سنة ٨٠١ هـ (= ١٣٩٨) أسقط يلبغا ضمان بحيرة البقر، إلا أن الأقباط أعادوها من بعده، كما أنه وجد أن بعض الضرائب في مصر تغل لبيت المال سبعين ألف درهم يومياً وأن الحكومة لا تكتسب شيئاً منها البتة، وإنما يستفيد منها الأقباط وحواشيهم، ولذلك فكر في التخلي عن تلك الضرائب

(١) المخطوط القرطبي، ج ١، ص ١٣٠.

(٢) الكندي: الولاة والنساء، ص ١٢٥؛ المخطوط القرطبي، ج ١، ص ١٣٠.

(٣) عرف المال الهلالي زمن أحمد بن محمد بن مذهب باسم «المرافق والمعادن».

فلم يفلح (١).

ولقد رأى المسئولون سنة ٢٨٩ هـ (= ٩٩٨) فرض الضرائب على أنواع خاصة من القماش مصنوعة في بغداد، إلا أن المعارضة كانت من القوة بدرجة صرفت أولى الأمر عن عزيمتهم (٢)، وفي سنة ٤٧٩ هـ (= ١٠٨٦) ألقى ملكشاه الضرائب التجارية والمكس في العراق (٣).

• • •

لم تكن طرق جباية الضرائب قاسية كما تبدو، وربما منح أن الرعايا كان يسمح لهم بمجال واسع في دفعها، إذ يرد في أوراق البردي هذه شكايات عن التأخر في الدفع وعن صور أخرى من التراخي في دفعها، ويقال إن عمر بن الخطاب اشترط على نبطي الشام أن يصيب المسلمون بعض أموالهم وتبنيهم، ولكنه لم يجبرهم على حملها إليهم (٤)، على أنه كانت تأتي أوقات يفنون فيها من تلك الإلزامات، فقد جاء أحد الأقباط إلى عمرو وذل له:

«إذا أخذتك إلى مكان أمكن للسفن أن تصل منه إلى مكة فهل تفيين وأسرني من الضريبة، فوافقه عمر (٥). ولما غزيت برقة لأول مرة لم يدخلها أي جامع ضرائب، بل جرت عادة أهلها على أن يرسلوا الضرائب المستحقة متى حان وقتها (٦)، وربما كان حكم مستر Bell ينطوي على جانب من التسوية والظلم

(١) خطط القرطبي، ج ١، ص ١٠٧؛ الفقهين: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٠.

(٢) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, P. 136.

(٣) ابن الأثير، سنة ٤٨٩ هـ.

(٤) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج ١، ص ١٧٩.

(٥) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ١٦٦.

(٦) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ١٧١.

حيث يقول ، نظراً لعدم توفر البيانات في الوقت الحاضر التي تمكنتنا من الوصول إلى خرائط إيجائية تامة ، فقد يظهر لنا أن الحكومة العربية خلال القرن الأول للهجرة كانت على وجه العموم حكومة قادرة مكنتية بما عندها ولم تكن استبدادية طاغية ، غير أن طبيعة النظام المالي (الذي يجب أن نذكر أنه موروث من الإمبراطورية البيزنطية) كان يميل إلى ازدياد دائم في أعباء دافعي الضرائب ، وكان يعطى فرصاً استثنائية لابتزاز العمال الثانويين للأموال (١) .

وفي الأوقات المتأخرة كان خراج الأرض يدفع على شكل أقساط ، وربما كان من المحتمل أن هذه الحالة كانت موجودة منذ البداية (٢) . أما الجزية فالظاهر أنها كانت تدفع كلها مرة واحدة .

وفي زمن معاوية بن أبي سفيان كانت أرزاق أهل الديوان وأعطياتهم وأعطيات عيالهم وأرزاقهم ونواب البلاد من الجسور وأرزاق الكتبة وحملان القمح إلى الحجاز تؤخذ من الضرائب ، ثم يرسلون ما تبقى من الأموال إلى دمشق العاصمة (٣) .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الإمبراطورية البيزنطية كانت تجبي الضرائب على الأرض وتجمع الغلة والجزية ، وكان عمالها يستضافون أثناء تنقلهم لأداء مهمتهم الرسمية ، وقد يبدو صحيحاً أن تفرض الضريبة ذات الدرجات الثلاث على أعضاء الشيوخ في الإمبراطورية .

(١) Greek papyri in the British Museum, Vol 4, introd., 41.

(٢) النسط القرظية ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٣) النسط القرظية ، ج ١ ، ص ٧٩ .

ويمكن القول بأن النتائج التالية هي التي يمكن الوصول إليها من كل ما ذكرناه

الغالب على اليهود الأصلية التي أعطيت للبلاد المفتوحة أن قد جر النسيان عليها ذيلوله ، فلما تذكرها الناس فيما بعد عمد المؤرخون إلى تفسيرها في ضوء أوضاعهم المتأخرة زمنياً ، ومن ثم أخطأوا في فهمها ، ومن أوضح الأمثلة على هذا الرأي كلكتاء الخراج ، و الجزية ، اللتين يقصد بهما الضريبة .

لم يكن نظام عمر نظاماً متجانساً ، ولكنه كان يختلف من بلدة إلى أخرى ، كما أن عهده كان أقل اشتغالاً لما يذكره عنه المؤرخون . والفارق بين البند والفتوح ، والبلد والمعاهد ، موضع نقاش قصي . ذلك أن المسلمين ظلوا مدة بضع سنوات قلائل من الفتح وهم يعاملون الشعوب الخاضعة لهم معاملة ترتكز على أساس من الهوى والاختيار . كما أن الضريبة الأصلية التي فرضها العرب كانت هي ذات الضريبة المدفوعة للحكومة السابقة ، والظاهر أنها كانت تقرب من الدينارين في الغرب .

أما الضريبة المتدرجة فجاءت لأول مرة في أرض الجزيرة ، وكان الرهبان في بداية الأمر معفون من دفع الجزية . كذلك كانت الشعوب المغلوبة هي التي تتحمل في البدء كل عبء الضرائب ، على الرغم من أنه ليس في الإمكان أن يجزم بمقدار هذه الضرائب ، على أن الأمر الثابت المؤكد هو أنها أخذت تثقل وطأة وتزداد فداحة ، ثم لم يعد الذميون وحدهم يحتملون العبء كله بل شاركهم المسلمون في دفع الضرائب ، وكانت الضرائب التي نص عليها الشرع تدفع لبيت المال ، وأصبح الذميون والمسلمون سواء بسواء في تحمل الأعباء الأخرى .

على أنه حدثت تطورات في النهاية ، منها أن الجزية أصبحت تعرف بالحوال ، ولما تم لصالح الدين فتح بيت المقدس سنة ٥٨٣ هـ (= ١١٨٧) تمكن نصاراها من الحصول منه على تصريح بخول لهم حق الإقامة بالمدينة لقاء دفعهم الجزية له (١) .

وفي منتصف القرن الثالث للهجرة كان مقدار الجزية المأخوذة من بغداد مائة وعشرين ألف درهم ، ثم صارت مائتي ألف (٢) ؛ أما جزية مصر (أى مصر والقاهرة معا) فبلغت مائة وثلاثين ألف دينار سنة ٥٨٧ هـ ، ثم بلغت أحد عشر ألف دينار وأربعمائة دينار سنة ٨١٦ هـ (٣) ، وكانت الجزية تدفع تبعاً لسنة القمرية (٤) ، فجيت في سنة ٦٨٢ هـ في شهر المحرم أى أنها أجلت من رمضان ، وهو الشهر الواجب أداؤها فيه (٥) .

وتم في سنة ٦٧٤ هـ فتح جزء من بلاد النوبة ، وخير الفاتحون الأهلين بين الجزية والموت ، فارتضى الأهالى أن يدفعوا دينارا عن كل ذكر بالغ (٦) ، ويقول القلقشندي (٧) إن العادة جرت على أن تكون الجزية ثلاث درجات قدرها $\frac{1}{3}$ دينار ، $\frac{1}{2}$ دينار ، $\frac{2}{3}$ دينار مع إضافة $\frac{1}{4}$ درهم ، وذلك لدفع أجر المحاسب وأعوانه ، على أن هذه الجزية أخذت في الضالة أيام المؤلف ، فبلغت أعلى قيمة لها ٢٥ درهما وأقلها ١٠ دراهم .

(١) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٨٣ هـ .

(٢) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٢٥ ، ٢٥١ .

(٣) الخطط للقرنيزي ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٤) خطط القرنيزي ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .

(٥) السلوك للقرنيزي ، طبعة كازمير ، ج ٣ ، ص ٣٩ .

(٦) السلوك للقرنيزي ، طبعة كازمير ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

وكانت الجزية تدفع على حدة قبل دفع الخراج وبعد دفع الرسوم المعروفة بالمال الحلال وإيجارات المباني ورسوم صيد السمك الخ ، إذ كانت هذه كلها تدفع شهرياً ، أما الجزية فكانت تجبي سنوياً ، وإن كان البعض قد ارتأى وجوب دفعها شهرياً حتى لا تخسر الدولة شيئاً إذا مات الذى أو أسلم (١) . وقد اختلف الفقهاء فيها يجب اخذها في حالة الذى إذا مات قبل دفعها ، فرأى البعض إسقاطها ، وذهب البعض الآخر للقول بوجوب أخذها من أملاكه (٢) ؛ كذلك تصاربت آراؤهم حول المهتدى للإسلام ، فقضى عمر بن عبد العزيز ألا تؤخذ الجزية من الذى عن السنة التى أسلم فيها ، ومن الجلى أن قضاءه لم يؤخذ به ولم يكن مقبولا (٣) .

ولما كانت سنة ٦٧٨ هـ (= ١٢٧٩) قضى سيف الدين قلاوون بإبطال ضريبة الدينار عن الذى وهى التى فوق الجزية التى كانت تدفع لمدة ١٨ سنة ، وكانت تسمى بمقرر النصارى (٤) .

أما الأرقام التى تبين لنا المقدار السكلى للضريبة فحيرة في قلتها وعدم دقتها ؛ من ذلك أن الإسكندرية كانت تدفع في بادىء الأمر ١٨ ألف دينار ؛ فلما نول مشام بلغ خراجها ستة وثلاثين ألف دينار ، كما أن الوالى « ميناس » فرض على المدينة ٢٢,٠٥٦ قطعة من الذهب ولعلها دنانير ، فخلع من الحكم ، وبلغت جباية المدينة في عهد خلفه اثنين وعشرين ألف دينار فقط ، وهو المبلغ

(١) الخطط للقرنيزي ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الميزان للقرنيزي ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٣) كتاب الطبقات لابن سعد ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

(٤) الخطط للقرنيزي ، ج ١ ، ص ١٠٦ ؛ السلوك (طبعة كازمير) ، ج ٢ ، ص ٣ .

المستحق عن غير ظلم (١) ، أما قولهم بأن الخراج بلغ مئاة ألف دينار على أساس أن السكان ثلاثمائة ألف نفس ، وأن الجزية ديناران عن كل رأس قول مردود .

وهامى ذى قائمة بخراج مصر عامة (٢) :

سنة المبلغ

١٩ — ٢٥ ، مليوناً دينار ، زمن ولاية عمرو بن العاص .

٢٦ — ٣٥ ، أربعة ملايين دينار ، زمن عبد الله بن سعد .

٤٧ — ٦٢ ، أرسل الوالي مسلمة إلى دمشق الفاضل وقدره مئاة ألف دينار .

حوالي ١٠٧ ، أربعة ملايين دينار ، وكان متولى الخراج عبد الله بن

الحبيب ، والمصاريف ٧٨٣ ، ٢٠٧٠٠ (يذكر ابن خردادبة

أن الخراج بلغ ٨٧٣ ، ٢٠٧٢٣) .

٢٠٠ ، ٤٠٢٧٥٠٠٠٠ دينار (فرض ديناران على الفدان) وذلك زمن المأمون .

٢٥٤ ، قص الخراج إلى ١٠٨٠٠٠٠٠٠ (النص ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) على أن

أحمد بن طولون دفعه حتى أوصله إلى ٤ ملايين دينار .

٢٥٨ ، ٣٠٤٠٠٠٠٠ في زمن جوهر الصقلي (يذكر ابن حوقل أنه بلغ

٣٠٢٠٠٠٠٠٠) .

٤٦٣ ، بلغ ٢٠٨٠٠٠٠٠٠ .

(١) John of Nikiou (Journ. Asiat.) 1879., p. 384. ؛ البلاذري :

فتوح البلدان ، ص ٢٢٣ .

(٢) التلطي ، ج ١ ص ٧٩ ، ٩٨ ؛ البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ ؛ المالک

والمالک لابن خردادبة ، ص ٨٣ ؛ والمالک والمالک لابن حوقل ، ص ١٠٨ .

وهذه الأرقام كافية في إيضاح المبالغة الصريحة في نسبة الأثني عشر مليون دينار إلى عمر وأسامة ، ونسبة الأربعة عشر مليوناً لعبد الله بن سعد . وهامى ذى أرقام حص .

٢٤٠٠٠٠٠ ، ٢١٨٠٠٠٠٠ ، ١١٨٠٠٠٠٠ دينار .

ولا يمكن اتخاذ هذه الأرقام أساساً لتكوين أى فكرة (١) ، وقد دقت

برقة وقت أن فتحها المسلمون ثلاثة عشر ألف دينار (٢) ، على حين أن ابن

خلدون يقول إن جزيتها كانت مليوناً واحداً ، ومن ثم أخذ خراج مصر في

التضاؤل ، بينما ارتفعت الضريبة من دينار على الفدان إلى سبعة دنانير .

على أنه أثر عن بعض الحكام بعض مراسيم تنطوي على الرحمة ، فيقال إن

المأمون كان شقيقاً على أهل الرها وأمر بوضع جميع ما عليهم من الأعباء

والضرائب ، ولا بد من أن في هذا القول جانباً من المبالغة ، وربما كان ذلك

إجراء مؤقتاً ، ذلك أنه دخل الكنيسة الكبرى وأبدى إعجابه بروعتها

وجالها ، ثم سأل قيمها عن دخلها فقال له الأسقف : إن ثروتها - أيها الملك

وحن الله - عظيمة ، ولكن الجانب الأكبر من دخلها تستنفده أعباء الضرائب

المفروضة عليها ، وإذ ذاك أمر المأمون بالأيحى شيء من الضرائب عما ينبغ

الكنيسة من الحانات والحوانيت والحمامات والطواحين ، وإنما يؤخذ فقط عن

بساتينها وأراضيها المزروعة ، وقال إنه ليس من الصواب دفع ضريبة عن شيء

مانحت سقف (٣) ، وليست هذه الفكرة خاصة بالمأمون وحده لأنه يوجد عندنا

(١) ابن خردادبة : المسالك والممالك ، ص ٧٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ .

(٢) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٧٠ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, 3, p. 23.

وأبان قتيبان أحدهما يقول (١) لو أن ذميا أو مسلما بنى خانوتا على أرض خراجية لم يكن عنها شيء من الضرائب ، وإذا استقر المسلمون على أرض لا مالك لها وأقاموا سوقا فليس عليها خراج . . .

كان المسلمون يتخذون السنة القمرية أساسا ، ومن ثم وجدت هناك سنوات قمرية أكثر من السنوات الزراعية ، وقد منع خاله القسرى استعمال التقويم في التقويم الفارسي ، وقد بينا آتقا أن خراج سنة ٨٨ الشمسية يعني سنة ٨٩١ ، والظاهر أنه لم يكن هناك تناسب بين التقويمين ، ولكنهم كانوا - بين آية وأخرى - يسقطون سنة واحدة ، ولذلك فقد حدث في زمن المتوكل أن اعتبرت سنة ٢٤١ سنة ٢٤٢ ، وكان الدافع لذلك هي الناحية المالية ، كما أسقطت سنة ٢٧٨ وأسقطت سنتان سنة ٤٩٦ ، وواحدة سنة ٥٠٧ ، وسننا أو أكثر سنة ٥٦٥ . وفي عهد المعتضد غير عيد النوروز من ١١ صفر إلى ١٣ ربيع الآخر الذي يعادل ١١ حزيران (٢) .

أما فيما يتعلق بطريقة دفع الجزية فإننا نجد التعليقات التالية بشأنها واردة في دليل خاص عن الواجبات المفروضة على الجاني ، منها عدم استعمال العنف أو الضرب في جمعها ، وألا يجبر الذي على بيع ما لديه من الماشية والخيول والأغنام لسدادها ، وعليه أن يكون واقفا وقت دفعها ، أما العامل الذي يأخذها فيكون جالسا ، ويجب أن يشعر الذي أنه شخص حقير حين يدفعها وأنه لا يعامل بالاحترام (٣) .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٤٤٨ .

(٢) الخطط القريزية ، ج ١ ، ص ٢٧٤ - ٢٨١ .

(٣) الصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

ولاشك منقطعات عن معاملتهم ، ذلك أنه يفرض على الذي - نصرانيا من أرويديا - أن ينصب بشخصه في يوم معين إلى الأمير الخول حق تسلم الجزية ، ثم ينصب الأمير عرشا مرتفعا يجلس عليه ويميل أمامه الذي ويقدم إليه الجزية على كفه وهي مبسوطة . فيتناولها الأمير بصورة تكون يد الأمير فيها هي العليا ويد الذي هي السفلى ، وحينذاك يصفعه الأمير على عنقه ، ثم يجره الشخص الواقف أمام الأمير في غلظة ... وكانت العامة تدعى لمشاهدة هذا المنظر (١) . ولم أستطع أن أستدل على المصدر الذي استقى منه الكاتب هذه المعلومات .

وفي بداية الأمر كان يسمح للذميين بدفع الجزية نوعا ، حتى يقال إن على ابن أبي طالب قبلها حبالا وإبرا ، ولم تكن تقبل منهم الخمر أو الخنازير ، على أنه كان من حق جباة الجزية أن يبيعوها ويرسلوا ثمنها لبيت المال .

أما فيما يتعلق بالهدايا فقد جرت العادة بالسباح للولاة بأخذ الهدايا في المواسم والأعياد لاسيما في عيد النوروز ، على أن ذلك كان عرضة للنقد ، ومن الأرجح أنها كانت موجودة على الدوام ، ولكن المؤرخين العرب اكتشفوا أصلا ، فقالوا إنها عمل واحد من اثنين : إما الوليد بن عقبة أو الحجاج ، وقد منها عمر بن عبد العزيز إلا أنها عادت للظهور ثانية زمن المأمون وذلك حينما أعطاه أحمد بن يوسف جوالا من الذهب (٢) ، كما أن خراج الكوفة أيام معاوية بلغ خمسين مليون درهم وكثيرا من الهدايا ، ثم بلغ أباة ابن الزبير ستين مليون درهم وبلغت قيمة الهدايا عشرين مليونا (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ ؛ الصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٢) أدب الكتاب للصول ، ص ٢٢٠ ؛ مسيح الأعشى للقفندي ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٣) الصول : أدب الكتاب ، ص ٢١٩ .

الخاتمة

ربما لم تكن دراسة العلاقات بين الحكومة ورعاياها الذين لم يعتنقوا الإسلام مؤدية إلى شيء سوى بلبلة الذهن ، إذ يظهر الذي في صورة المصطفى المهمل إهمالا تاماً تارة ، وقد تتعالى الشكوى المريرة من نفوذ الويل للآثم على من حوله من المسلمين تارة أخرى ، فكانت المراسم تسن وتنبع فقرة من الزمن ثم يتغافل المسئولون عنها ولا يعمل بها أحد ما حتى تجد ظروف معينة تدعو أصحاب السلطة لتذكرها والعودة للعمل بها ، وليس هناك من نمو ثابت مطرد ، بل إن الأحداث لتتحرك على مسرح التاريخ دون ضابط معين ، ويشعر الإنسان أنه إذا كانت الحوادث تخضع في سيرها للمنطق فقد كان لابد للإسلام من أن يلاشى الأديان التي خضعت له ، لكنها ظلت قوية رغم ما لقيت من عنف واضطهاد .

وهناك عدة تواريخ قليلة ثابتة وبعض عصور يمكن الإشارة إليها بالإجمال رغم عدم وضوح الحدود ، ففي زمن الحكم الأوائل من بني أمية كانت الروابط بين الفاتحين والشعوب الخاضعة لهم روابط مودة وصداقة ، فكان معظم الموظفين العنصر من جماعة الذميين ، كما أن أغلب المنتصرين كانوا عرباً أكثر منهم مسلمين أي أنهم كانوا يقدمون العروبة على الإسلام ، ويطلب للمؤرخين أن يصوروا عدالة الفاتحين ، فيذكرون أن عمرو بن العاص كان ذات مرة مفترشاً الأرض في قصره مع جماعة من العرب حين دخل المقوقس عليه لزيارته ومن معه عرشاً من الذهب ليجلس جرياً على عادة الملوك يومذاك ، وكان المقوقس قد ألف الجلوس عليه في مجلس عمرو الذي لم يعارض قط في ذلك الأمر ولم يبد استنكاراً لما أناء المقوقس ، ومن ثم فإن المسلمين ظلوا محافظين على العهد الذي قطعوه

معه (١) ، على أن هناك جانباً شديداً القناعة في هذه الصورة ، ذلك أنه ذكر لعمر بن العاص أن هناك رجلاً من الصعيدي اسمه بطرس عنده كنز فأنكر الرجل إنكاراً تاماً كل معرفة له بهذا الكنز فحبسوه ، وسأل عمرو الناس هل تسمونه يسأل عن أحد ؟ ، ف قيل له إنه يسأل عن راهب في الطور ، فأرسل عمرو إلى بطرس واقترح خاتمه ثم كتب إلى ذلك الراهب كتاباً ختمه بخاتم بطرس يقول له فيه : ابعت إلى بما عندك ، فجاءه الرسول بقله شامية مختومة بالرصاص وفي داخلها ورقة مكتوب فيها : مالك تحت الفسقية الكبيرة ، فحبس عمرو الماء عنها ثم اقتلع البلاط ، حيث عثر على اثنين وخمسين إردباً ذهباً مصرياً ، فأمر عمرو بقتل الرجل عند باب المسجد ، واضطر بقية الأقباط على إخراج كل ما يخفونه عندهم من الكنوز (٢) خوفاً من أن ينالهم ما نال بطرس ، ويصف حنا النيق عمرو بن العاص بالوحشية البالغة ، ويثمه بأنه عامل المصريين دون شفقة أو رحمة ، وأنه لم يف أبدأ بالعهود التي أبرمها معهم (٣) .

ونستدل من كثرة الثورات في مصر على أن الحكم الإسلامي كان عبثاً ثقيلاً على كامل أهل البلاد ، ومع أن عمر بن عبد العزيز قد أمر أحد الولاة بتوزيع الأموال الفائضة في بيت المال عنده على الذميين بعد قضاء حاجات المسلمين (٤) ، إلا أن الجاري هو أن هؤلاء الذميين كانوا يقومون بمد الدولة بكل ما تحتاج إليه من المال دون أن يأخذوا نظير ذلك شيئاً ، ومن الأرجح أن هذه

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦٠ .

(٢) الفريرى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣) Journal Asiatique, 1879, p. 377, 355.

(٤) عبد الله بن عبد الحكم : سيرة عمر ، ص ٦٧ .

العبوب لم تكن تدفع - في بداية الفتح الإسلامي - ضرائب أكثر مما كانت تدفعها للحكومات السابقة ، بيد أن هذا القدر من الضرائب أخذ يزداد شيئاً فشيئاً وتثقل وطأته على مر الأيام ، وليس من شك في أن حكم عمر بن عبد العزيز - في نهاية القرن الأول للهجرة - كان بداية سلسلة من المتاعب التي ألمت بالذميين ، فقرضت القيود الخاصة على ملابسهم ، وبدأت حركة فصلهم من الوظائف الحكومية وإقصائهم عنها ، وقد يمكن اعتبار عمر بن عبد العزيز مثالا للرجل الشقي الذي تحمله تقواه على الشدة على مخالفيه دينياً (١) ، وكان إل جانب ذلك رجلاً شديداً الإيثار للعدل في معاملاته مع الناس على حين أنه حاول الضغط على الذميين كجاعة قائمة بنفسها ، إلا أنه لم يقدر النفاذ لجميع قوانينه ، بدليل ما نراه من أن أهل حران كانوا لا يزالون يلبسون القباء ويرسلوا شعورهم حتى ذمن المأمون كما أنه لم يصادف نجاحاً ما في محاولته لإخراج الذميين من دواوين الدولة .

ولقد أخذت الروح الإسلامية في الغلظة والقسوة أثناء القرن الثاني للهجرة ، فبينما نرى أحد الفقهاء ذمن هرون الرشيد يقول إن من حق المجوسى التمتع بامتيازات أهل الكتاب إذا بنا نرى المأمون يخير أهل حران بين الإسلام والموت ، كما أن مراسيم الملابس أخذت في الوقت ذاته تزداد عتفاً وصرامة ، وتبلورت للفكرة الناهية عن استحداث الكنائس والبيع تبلوراً تاماً .

أما الطور الثاني الذي مرت به الروح الإسلامية فهو خلافة المتوكل الذي أصدر مراسيم هي أقرب إلى الاضطهاد منها إلى القوانين ، ومع ذلك فإن حماة لم تكن تتفق - شخصيته الذاتية ، إذ المأثور عنه أن صلاته بمطبيع النصارى

(١) الجوزى : سيرة عمر ، ص ١٠٤ .

كانت أطيب صلات يمكن أن تقوم بين الناس بعضهم وبعض ، ومع ذلك فقد كانت مراسيمه أقسى المراسيم ضد الذميين .

على أنه تحسن الإشارة إلى أن سلوك الحكام في الغالب كان أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذ على الذميين ، وليس أدل على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة ، كما أنه كان يكتفى بتفريم النصراني الذي يأتى الفحشاء مع امرأة مسلمة بدلا من رجمه وقتله ، كما أن الردة لم تكن تعنى الموت دائما للمرتد . كما كان أتباع الديانات المختلفة يتلقون العلم على أيدي أساتذة من المسلمين ، ولم تغل دواوين الدولة قط من العمال النصراني واليهود ، بل إنهم كانوا يتولون في بعض الأحيان أرفع المناصب وأخطرها ، فاكثروا الثروات الضخمة وتكاثرت لديهم الأموال الطائلة ، والواقع أن الأضرار التي لحقتهم إنما ترجع إلى تفاخرهم الطائش بما لديهم من الثروة والسلطان . وكان يحرموا عليهم - من الناحية النظرية - عدة أمور كالجهير بالأفراح والخروج بالجنائز والاحتفال بالأعياد والجهير بالتقديسات الكنسية ، وكان من الأمور التي يعاقبون عليها أن يعطى الواحد منهم من غير عهد ذيل المسلم ، كما كان عليهم أن يوسعوا وسط الطريق للسليين (١) ، ويذكر Kinglake أنه لم يكن أحد من نصارى يومه في دمشق ليجرؤ على السير على الرصيف ، وعلى الرغم من هذه القوانين الصارمة فإن النصارى كانوا يزاحمون المسلمين لما كانوا يقومون به من الأعمال التي تتطلب الثقة والأمانة ، كما اعتاد المسلمون المساهمة في الأعياد المسيحية باعتبارها فرصة من فرص اللهو والمرح .

• • •

(١) فتح المل مالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

وقد اشترى المتعمم دير سامراء الواقع في البقعة التي كان يريد أن يبنى فيها قصره (١) ، كما عمد غيره من الخلفاء إلى هدم بعض الكنائس للحصول على مواد يبنون بها عمارتهم ، وكانت العامة على استعداد دائم لنهب الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من النعمة والبلهنية العظيمة التي كان الذميون يتلقونها في مطارها إلا أنهم كانوا يعيشون في خوف دائم ، إذ كانوا عرضة لأهواء الحكام وعواطف العامة ، على أنه يجب أن ننظر إلى قصة الحاكم أنها على عمل وجل محبول ، وليست من الإسلام في شيء ، ومع ذلك فنشير إلى أن حالة الذميين قد تطورت إلى أسوأ فيما بعد ، إذ أصبحوا أكثر عرضة لشغب العامة عليهم ، وصحب هذا التعصب الشعبي تشده من جانب المثقفين أخذ يزداد وضوحا ، وأصبح الناس منقسمين إلى قسمين : مسلمين وغير مسلمين ولم يعد لغير المسلمين أهمية أو تقدير ، على أنه كانت هناك أحوال شاذة تحمل على الرضا وإن قلت هذه الأحوال ، فكان المسلم إذا مد يد المعونة إلى ذمي طولب بالاستنابة ثلاثا فإن رفض قتل (٢) .

• • •

ولقد ثبت بالبرهان أن عمر بن الخطاب يرى من نسبة تخريب مكتبة الإسكندرية إليه ، ويمكننا أن نضيف إلى الأسباب التي يبنى عليها هذا الرأي قولاً آخر ، وهو تكذيب ما نسب المؤرخون إليه من أنه قال إنه لا حاجة بالمسلمين إلى هذه الكتب إذا كان ما فيها متفقاً وما جاء في القرآن ، وأنه لا حاجة بهم إليها إذا كان ما فيها مخالفاً للقرآن ، فهذا قول حري بأن يكون من

(١) السمودي : التنبه والاشراف ، ص ٣٥٧ .

(٢) فتح المل مالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

أقوال أهل العصور المتأخرة عن عصر صدر الإسلام، كما نجد نفس القصة تروى
عن أحد حكام خراسان في القرن الثالث للهجرة .

أما فيما يتعلق بهد عمر ، فيكفي أن نجمع هنا ما قيل عنه في أماكن متناثرة
وهي أن الإشارة إليه لم تصبح شائعة إلا في عصر متأخر ، ونلاحظ أنه كان
مجهولاً أثناء القرن الأول للهجرة ، فلما كان القرن الثاني ظهرت بعض نصوصه ،
حتى إذا كانت سنة ٢٠٠ هـ وجد العهد ، على صورته التقليدية المتداولة مع
شئ من الاختلافات الضئيلة ، كما أن اليهود التي قطعها القواد المسلمون للبلدان
المفتوحة لم تنسج على غرارها ، بل يظهر أن عمر بن عبد العزيز كان أول من
وضع بعض نصوص هذا العهد ، ثم نسب الناس العهد إلى سلفه وسميه العظيم ،
وربما كان العهد الذي ذكره أبو يوسف صورة قديمة لعهد عمر بن عبد العزيز ،
وإن يكن من المحتمل أنه كان في ذهنه صورة لعهد معين أو حقوق عامة وضعها
الذميون ، والخلاصة أن العهد وضع في المدارس الفقهية ثم نسب — ككثير
غيره — إلى عمر بن الخطاب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/٤١٤٧

I.S.B.N 977-01-3769-3

يتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب العلمية التي تناولت هذا الموضوع بتقسيمه الموضوعي الممتد على مساحة الدولة الإسلامية الشاسعة الأرجاء. فقد تناول في الثلاثة عشر فصلا التي قسم إليها كتابه موضوعات هامة تتمثل في عهد عمر بن الخطاب؛ والإدارة الحكومية، والكنائس والأديرة، والفتنة في القاهرة المملوكية، والدولة والكنيسة، والعرب النصاري، والشعائر الدينية لأهل الذمة، وملاجس أهل الذمة، والمضايقات المالية التي تعرضوا لها، وأحوالهم الاجتماعية والعلمية، والأسس الدينية لمعاملة أهل الذمة، والضرائب.

والكتاب على هذا النحو يغطي أهم الموضوعات المتعلقة بأهل الذمة في الدولة الإسلامية، بالاستناد إلى أوثق المصادر التاريخية. وهو يسد بذلك ركنا هاما في المكتبة العربية.